سِلسِلةُ إِسَمَارَاتِ مَكِرِحُفَاظِ الوَحيَين (٤)

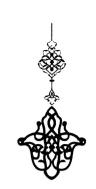
ادلة الأحكام

للحافظ ابزحمك كبراً لعسفالاني شهاب الدين أحمد بن علي بن مجرا لعسفلاني (ت ١٥٨٥)















العقيدة للنشر والتوزيع ، 1443هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر مركز حفاظ الوحيين بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني

مركز حفاظ الوحيين - الرياض ، 1443 هـ 464 ص؛ 17×24 سم

ردمك: 8-7-91509-703

1- الحديث - أحكام 2- الحديث - شرح أ. العنوان ديوى 237,7 ديوى 237,7

رقم الإيداع: 1442/2349

ردمك: 8-7-91509-703-978

حُقوق الطِّبع وَالنَّسَخ مَعْفُوظَة الطبعة الأولى (1443هـ- 2021م)

لا يسمح بنشر شيء من هذا الكتاب، أو نسخه، في أي نظام إلكتروني أو مكانيكي، أو التصرف فيه بشكل من أشكال التصرف دون الحصول على إذن خطي من المركز.







سِلسِلةُ إِصدَارَاتِ مَصِرِحُفَاظِ الوَحيَين (٤)

المراجي المراجي المرادي المرا

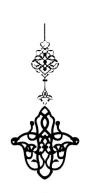
لِلْمَافِظ ابزكَجَراًلْعَسُقلاني شهَابُ الدِّينِ أَحمَدُ بن عَلِي بن حَجَرالْعَسُقلاني (ت ۸۵۲ه)

محُقَّقًا عَلَى خَمْسِ نُسَخٍ خَطليَّة















مُقَكِّلِّهُمَّا

الحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه كما يحب ربّنا ويرضى، والصلاةُ والسلامُ الأتمّان الأكملان على المبعوث رحمةً للعالمين، سيّدِنا محمدٍ، وعلى آله الطّيبين الطاهرين، وعلى صحابته الغُرِّ الميامين، وعلى تابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ، فكتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حجر الله كتابٌ مباركٌ، ذائع الصِّيت، ينتفع به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الحافظ المنتهي، وقد انتفع به المسلمون على مدار أكثر من ستة قرون، واعتنَوْا به عنايةً كبيرةً.

وقد أكرمنا اللهُ تعالى بخدمة هذا الكتاب -بالتعاون مع «دار الكوثر» - خدمةً تليق به (۱) ، فاعتنينا به عناية بالغة ، فجمعنا له عشرات المخطوطات، وانتقينا أوثقها فحققناه عليها، وضبطنا نصّه بالشكل التامّ، وأثبتنا فروق النُّسخ في الهوامش (۲) ، وخرَّ جنا أحاديثه ووثَّقنا نقوله بشيء من الإجمال، وقدَّمنا له بمقدِّمةٍ مفيدةٍ ، آملين أن تكون هذه الطبعة من أوفى الطبعات خدمة للكتاب ولحفاً ظه.

ونتقدَّم بجزيل الشكر لكلِّ مَن عاون في تحقيق الكتاب، جزاهم اللهُ خير الجزاء.

والله نسأل أن ينفع بهذا الكتاب مُؤلِّفه ومحقِّقيه، ومَن عمِل فيه، ومَن أعان على نشره، وسائر المسلمين؛ إنه سميع مجيب.

والحمدُ لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، وصلّ اللهمّ على سيّدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

⁽۱) وذلك ضمن مشروع لخدمة كتب الأحكام، ابتدأنا فيه بكتاب: «كفاية المستقنع لأدلة المقنع» لجمال الدين المَرْداوي (ت٢٩٩)، وقد حقَّقناه على خمس نسخة خطية، بعضها لم يُطبع عليها الكتاب قبل، وهذا الكتاب: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» هو ثاني خطوات هذا المشروع، والعمل جارٍ على إخراج كتاب: «عمدة الأحكام» لعبد الغنى المقدسي (ت٢٠٠٠)، سائلين الله تعالى الإعانة والتيسير.

⁽٢) وفق منهجية بيَّناها في الفصل الثاني عشر من تمهيد هذا الكتاب.

للتواصل والملحوظات والمقترحات



+977001804.91

بريد الإدارة العلمية بالمركز

elmeah@alwahyaen.com

تمهيد

الفصل الأول: تعريفٌ موجزٌ بالحافظ ابن حَجَر العسقلاني.

الفصل الثاني: توثيق نسبة الكتاب للحافظ ابن حجر.

الفصل الثالث: عنوان الكتاب.

الفصل الرابع: منهج الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام».

الفصل الخامس: مصادر «بلوغ المرام»

الفصل السادس: مكانة «بلوغ المرام».

الفصل السابع: رواة «بلوغ المرام» عن المصنّف.

الفصل الثامن: عناية العلماء بكتاب «بلوغ المرام».

الفصل التاسع: الطبعات السابقة للكتاب.

الفصل العاشر: ميزات طبعتنا هذه.

الفصل الحادي عشر: وصف المخطوطات المعتمدة.

الفصل الثاني عشر: منهج تحقيق كتاب «بلوغ المرام».

الفصل الأول

تعريفٌ موجزٌ بالحافظ ابن حَجَر العسقلاني 🍇 🗥

أحمدُ بنُ عليِّ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ حَجَرٍ الكِنَانيُّ العَسْقَلانيُّ العَسْقَلانيُّ الأصل.

وُلد بمصر بشاطئ النيل في شعبان (٢)، سنة ثلاثٍ وسبعين وسبع مئة.

ومات أبوه وهو طفل (٣)، فحفظ القرآن وهو صغير (١)، وصلَّى بالناس التَّراويح لكن في شهر رمضان سنة خمسٍ وثمانين، وحفظ «العمدة» في الحديث (٥)، ودرس «الألفية» و«الحاوي الصغير».

وأخذ عن الشيخ شمس الدِّين ابن القطَّان (٦)، والشيخ نور الدِّين الأَدَمِي (٧) وهو صغيرٌ.

(١) مصادر ترجمة الحافظ ابن حجر الله كثيرة جدًّا، من أوثقها ترجمة الحافظ لنفسه في «رفع الإصر عن قضاة مصر» (ص٦٢- ٦٤)، ومن أجمعها: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي، مطبوع في ثلاثة مجلدات.

وهذه ترجمة ذاتية كتبها الحافظ لنفسه في مسودة «رفع الإصر»، نسخة الإسكوريال (ق: ١٥٦ب)، وهي تُغاير الترجمة الموجودة في «رفع الإصر» المطبوع، فآثرنا إثباتها هنا؛ لنفاستها ووجازتها، ولكونها لم تُنشر من قبل، وزدنا في الهوامش بعض الزيادات اليسيرة.

- (٢) في الثاني والعشرين من شعبان، كما في «الجواهر والدرر» (١٠٤).
- (٣) مات أبوه في يوم الأربعاء، ثالث عشري شهر رجب سنة سبع وسبعين وسبع مئة، وماتت أمه قبل ذلك، كما في «الجواهر والدرر» (١/ ١٠٨، ١٢١).
- (٤) لم يدخل الكُتَّاب حتى أكمل خمس سنين، فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين، كما في «الجواهر والدرر» (١٢١/١).
- (٥) وبحث فيها على الحافظ محمد بن ظهيرة سنة خمس وثمانين وسبع مئة. ينظر: «لَحْظ الألحاظ» (ص٢١١)، و«الضوء اللامع» (٣٦/٢)، و«الجواهر والدرر» (١/٣٢١–١٢٤).
- (٦) شمس الدِّين محمد بن علي بن محمد بن عيسى بن أبي بكر بن القَطَّان المصري (ت ٨١٣هـ). ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٣/ ٣٢٩- ٣٣١)، و «ذيل الدرر الكامنة» (ص٢١٦- ٢١٤)، و «إنباء الغمر» (٢/ ٤٧٦).
- (٧) نور الدِّين علي بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الله الأَدَمي (ت ٨١٣هـ).
 ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٣/ ١٧٦ ١٧٧)، و «ذيل الدرر» (ص٢٠٨ ٢٠٩)، و «إنباء الغمر» (٢/ ٤٧١ ٤٧٢).

ثُمَّ أخذ عن شَيْخ الإسلام سِراج الدِّين البُلْقيني (١) والشيخ سراج الدِّين ابن المُلَقِّن (٢)، والشيخ برهان الدِّين الأَبْنَاسي (٣).

وحُبِّب إليه طلب الحديث؛ فسمع قديمًا من النَّشَاوِرِيِّ (١) بمكة (٥)، ثُمَّ من صلاح الدِّين الزِّفْتَاوِي (١) بمصر، وزين الدِّين ابن الشَّيْخَة (٧) بالقاهرة.

وطلب بنفسه في سنة ستً وتسعين؛ فأخذ عن حافظ العصر زَين الدِّين الدِّين العراقي (^)، ولازمه عشر سنين، وخرَّج لبعض شيوخه في سنة سبع وتسعين.

ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٢/ ٢٩٤ – ٣١١)، و «ذيل الدرر» (ص١٣٢ – ١٣٤)، و «إنباء الغمر» (٢/ ٢٤٥ – ٢٤٧).

(٢) سراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي الأصل المصري المعروف بابن المُلَقِّن (٢) سراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي الأصل المصري

ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١١– ٣٢١)، و «ذيل الدرر» (ص ١٢١– ١٢٣)، و «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٦– ٢١٩).

(٣) برهان الدِّين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأَبْنَاسي (ت ٨٠٢هـ).

ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (١/ ٢٤٤ - ٢٤٩)، و«ذيل الدرر» (ص٨٤ - ٨٦)، و«إنباء الغمر» (٢/ ١١٢).

(٤) عفيف الدِّين عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان بن موسى النيسابوري الأصل المكي المعروف بالنَّشَاوِريِّ (ت ٧٩٩هـ).

ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٢/ ١٠٢ - ١٠٧)، و «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٠٠ - ٣٠٠)، و «إنباء الغمر» (٢/ ٣٥٠ - ٣٥٩).

(٥) سمع منه في سنة خمس وثمانين وسبع مئة غالب «صحيح البخاري»، وهو أول شيخ سمع عليه الحديث، كما في «الجواهر والدرر» (١٢٢).

(٦) صلاح الدِّين محمد بن محمد بن علي بن عمر الزِّفْتَاوي (ت ٧٩٤هـ).

ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٢/ ٦٩ ٩- ٤٧٠).

(٧) زين الدِّين عبد الرحمن بن أحمد بن المبارك المعروف بابن الشَّيْخَة (ت ٧٩٩هـ).

ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٢/ ١٠٧ - ١٣٧)، و «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢٤)، و «إنباء الغمر» (١/ ٥٣٥ - ٥٣٦).

(٨) زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (ت ٨٠٦هـ).

ترجم له ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٢/ ١٧٦ - ٢٣٠)، و «ذيل الدرر» (ص١٤٣ - ١٤٥)، و «إنباء الغمر» (٢/ ٢٧٥ - ٢٧٩).

⁽١) سراج الدِّين عمر بن رسلان بن نصير البُلْقيني (ت ٨٠٥هـ).

ورحل إلى الشَّام سنة اثنتين وثمان مئة؛ فأكثر من السماع، ووصل من المسانيد الكبار والجوامع شيئًا كثيرًا.

وعمل «معجم شيوخه المفهرس» في مجلدٍ ضخم، وحدَّث قديمًا سنة ثمانٍ وثمان مئة، وخرَّج لشيوخه وأخبرهم.

وشرع في شرح البخاري، فكتب «المقدِّمة» في مجلدٍ، وفَرَغتْ في سنة ثلاث عشرة، وهي تحتوي على مقاصد الشرح، وتلقَّاها الناسُ بالقبول، واستكثروا من تحصيلها، ثُمَّ ابتدأ في إملاء الشرح المسمَّى: «فتح الباري» في سنة سبع عشرة، إلى أن أكمله -بعون الله تعالى - في سنة اثنتين وأربعين.

وأول ما درَّس في الشيخونية في درس الحديث، ثُمَّ في درس الفقه بها، ثُمَّ في درس الفقه بها، ثُمَّ في درس الحديث بالمدرسة الجمالية، ثُمَّ في درس التفسير بالمنصورية، ثُمَّ ولي مشيخة البيبرسية سنة ثلاث عشرة، ثُمَّ تدريس الحديث بقبتها بعد ذلك بيسير.

ثُمَّ ولي القضاء في المحرم سنة سبع وعشرين، ثُمَّ صُرف في أواخرها بالهروي، ثُمَّ أعيد في رجب سنة ثمانٍ وعشرين، ثُمَّ صُرف في صفر سنة اثنتين وثلاثين بالعَلَم البُلقيني، ثُمَّ أُعيد في جمادى الأولى سنة ثلاثٍ وثلاثين، ثُمَّ صُرف في شوال سنة أربعين، ثُمَّ أُعيد في شوال سنة إحدى وأربعين، واستمر (١١).

وهنا انتهت ترجمة الحافظ ﷺ التي وضعها لنفسه.

وكانت وفاته العشاء، ليلة السبت، ثامن عشري ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة.



⁽۱) ثم صُرف عنه بعد ذلك في خامس عشري جمادى الثانية سنة اثنتين وخمسين، واستمر منفصلًا عن القضاء، مخلصًا في عدم الرغبة إلى العَوْدِ إليه حتى مات ... ينظر: «الضوء اللامع» (٢/ ٣٨)، و«الجواهر والدرر» (٢/ ٦٣٠ - ٦٣٢).

الفصل الثاني

توثيق نسبة «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر

تواترت نسبة «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر، ومن أدلة هذا التواتر:

أولًا: اتفاق كل النُّسخ الثلاثين التي وقفنا عليها للكتاب على هذه النسبة.

ثانيًا: وجود خطِّ الحافظ ابن حجر نفسه مرات كثيرة على نسخة البقاعي «ب»، فقد كتب عنوان الكتاب بخطِّه على لوحة العنوان، ونسب الكتاب لنفسه صراحةً؛ فكتب: «بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، تلخيص الفقير إلى رحمة ربه تعالى أحمد بن عليّ بن حَجَر الشافعي».

وكذلك كتب بلاغات سماع الكتاب عليه في ثنايا النسخة -كما يظهر في الصور المرفقة للمخطوطات- ثم كتب بخطّه آخر النسخة تصحيح سماع الكتاب عليه، فقال: «السماع والقراءة والإجازة لمَن ذكر كما ذكر. وكتب: أحمد بن علي بن حَجَر الشافعي عفا اللهُ تعالى عنه، آمين». وهذا وحده كافٍ في إثبات صحة نسبة الكتاب له.

ثالثًا: اتفاق كل شروح الكتاب على هذه النسبة، وهي عشرات الكتب، سيأتي ذكر بعضها في الفصل السابع.

رابعًا: إحالة المصنِّف في ثنايا الكتاب إلى أشهر كتبه؛ فقد أحال في موضعين على كتابه «فتح الباري»:

الأول: قوله إثر الحديث (٤٥٢، ٤٥٣) عن ساعة الجمعة: «وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا، أَمْلَيْتُهَا فِي «شَرْح الْبُخَارِيِّ».

والثاني: قوله إثر الحديث (٦٨٧) عن ليلة القدر: «وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي تَعْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا، أَوْرَدْتُهَا فِي «فَتْح الْبَارِي».

خامسًا: رواية الكتاب بالإسناد إلى الحافظ ابن حجر، فقد رواه يوسف بن محمد البَطَّاح الأهدل اليمني في أول شرحه «إفهام الأفهام من شرح بلوغ المرام» بإسناده، قال الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١١٤٧): «ذكر في أوله أنه يروي جميع مؤلَّفات ابن حجر وغيره عن محدِّث اليمن سليمان بن يحيى الأهدل وأبي بكر الغزالي الهتار وعبد الله بن سليمان الجرهزي بأسانيدهم».

وقد وقفنا على المجلد الأول منه في مكتبة الأحقاف باليمن، تحت رقم (٢٨) حديث، مبتور الأول، ليس فيه الإسناد المذكور.

ورواه للفُلَّاني بإسناده في «قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر» (ص٩٥-٩٦)، وكثيرٌ من أصحاب المعاجم والمشيخات والبرامج يذكروا أنهم رووا مصنَّفات الحافظ ابن حجر بأسانيدهم، دون تخصيص كتابه «بلوغ المرام» بالذكر، فلم نُشر إليهم هنا، لأنه لا يُفيد توثيق نسبة الكتاب له.

سادسًا: نَقْل العلماء عن الكتاب مصرِّحين بنسبته لابن حجر؛ وممن وقفنا على نقله منهم:

۱ - القسطلاني في «إرشاد الساري» (۲/ ۱۱۳).

٢- الشوكاني في «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»، وقد نقل عن «بلوغ المرام» عشرات المواضع، منها في المجلد الأول أربعة مواضع؛ وهي (١/ ٤١).
 ٢٠٤، ٢٠٤).

٣- العظيم آبادي في «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، وقد نقل عن «بلوغ المرام» في (١/ ٢٧٩)، (٢/ ٢٨٤)، (٣/ ٧١)، (٣/ ٢٥٥)، (٤/ ٤٥٨)، (٤/ ٤٣٠)، (٤/ ٤٣٠)، (٤/ ٤٣٠).

٤- المباركفوري في «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» وقد أكثر من النقل عن «بلوغ المرام»، فقد أحصينا مواضع نقله في المجلد الأول فكانت ستة عشر

سابعًا: نَسَبَ الكتابَ للحافظ ابن حجر جَمْعٌ كبيرٌ، منهم: الحافظ ابن حجر نفسه في رسالته في أسماء مصنَّفاته (ق: ٤أ)، وابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (٢/ ٢٧)، والبقاعي في «عنوان الزمان» (١/ ١٥٠)، والسخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٢٦٦)، والبريهي في «طبقات صلحاء اليمن» (ص ٤٤٣)، والسيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان» (ص ٤٨)، والمناوي في «اليواقيت والدرر» (١/ ٤٣)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٩/ ٣٩٩)، وحاجي خليفة في «سلم الوصول» وابن العماد في «كشف الظنون» (١/ ٤٥٢)، والزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» (١/ ١٨٢)، وفي «كشف الظنون» (١/ ٤٥٢)، والزركاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٨٠)، وعبد الحي الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٨٠)، وعبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٥٥)، والزركلي في «الأعلام» (١/ ١٧٨).



الفصل الثالث

عنوان الكتاب

رغم أن المصنِّف صرَّح بتسمية كتابه في المقدمة؛ فقال: «وَسَمَّيْتُهُ: «بُلُوغَ الْمَرَامِ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ». فقد اتفقت النسخ والمصادر على الشطر الأول منه، واختلفت في الشطر الثاني منه على أوجه:

الأول: «بُلُوغُ الْمَرَام مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَام»:

كذا جاء العنوان في لوحتي عنوان النسختين «أ»، «س»، وفي سماعات النسخة «ب»، وكذا سمَّاه الزركلي في «الأعلام» (١٧٨).

الثاني: «بُلُوغُ الْمَرَام بِأَدِلَّةِ الْأَحْكَام»:

كذا سمَّاه: ابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (٢/ ٢٧)، والبقاعي في «عنوان الزمان» (١/ ٢٥٠)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٩/ ٣٩٩)، وحاجي خليفة في «سلم الوصول» (١/ ١٨٢).

الثالث: «بُلُوغُ الْمَرَامِ فِي أَدِلَّةِ الْأَحْكَام»:

كذا جاء العنوان في آخر النسخة «س»، وكذا سمَّاه: السخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٦١)، والبريهي في «طبقات صلحاء اليمن» (ص ٣٤٠).

الرابع: «بُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ»:

كذا سمَّاه المصنِّف بخطِّه في لوحة عنوان النسخة «ب»، وفي رسالته في أسماء مصنَّفاته (ق: ٤أ). وكذا جاء في لوحة عنوان النسخة «ص». وكذا سمَّاه: السيوطي في «نظم العقيان» (ص٤٨)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ١١٣)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٥٢)، والزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» (ص١١٣)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١١٠).

الخامس: «بُلُوغُ الْمَرَامِ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَام»:

كذا سمَّاه: المناوي في «اليواقيت والدرر» (١/ ٤٣)، والكتاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٥).

السادس: «بُلُوغُ الْمَرَام مِنْ أَحَادِيثِ خَيْرِ الْأَنَام»:

كذا جاء العنوان في لوحة عنوان النسخة الظاهرية «ت».

فهذه العناوين كما ترى متقاربة، وكأن كثيرًا منها بالمعنى، وأوثقها تسميتا المصنّف: «بُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ».



الفصل الرابع

منهج الإمام ابن حجر في «بلوغ المرام»

بعد دراسة الكتاب نستطيع أن نحدِّد المعالم الرئيسة لمنهج المؤلِّف ه، وهي:

- ألَّف الحافظ ابن حجر هذا الكتاب مختصرًا في أدلة الأحكام الشرعية من الأحاديث النبوية، فقد قال في مقدِّمته: «أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا مُخْتَصَرُّ يَشْتَمِلُ عَلَى أُصُولِ الأَحِدِيثِيَّةِ لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ». وقد جاء كتابه متوسط الحجم بين كتب الأحكام، فهو من كتب الأحكام المتوسطة، يُشبه «الإلمام» لابن دقيق العيد، و «المحرَّر» لابن عبد الهادي، و «كفاية المستقنع» لجمال الدين المَرْداوي (١٠)؛ فقد حوى في طبعتنا هذه (١٥٦٤) حديثًا.
- جاجتهد في اختصار الكتاب وتحريره، فجاء الكتاب مختصرًا جامعًا مفيدًا -بحمد الله تعالى ينتفع به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الحافظ المنتهي؛ كما قال في مقدمته: «حَرَّرْتُهُ تَحْرِيرًا بَالِغًا؛ لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ بَيْنَ أَقْرَانِهِ نَابِغًا، وَيَسْتَعِينَ بِهِ الطَّالِبُ الْمُبْتَدِي، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرَّاغِبُ الْمُنْتَهِي».
- انتقى أحاديث الكتاب من كتبٍ كثيرةٍ من كتب المحدِّثين الأعلام حُفَّاظ الإسلام، وسمَّى منها في المقدِّمة سبعة كتب، فقال: (وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ الْإسلام، وسمَّى منها في المقدِّمة سبعة كتب، فقال: (وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْأَئِمَةِ؛ لِإِرَادَةِ نُصْحِ الْأُمَّةِ، فَالْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهُ». وقد جمعنا بقية مصادره وأفردناها في الفصل التالي.
- رتّب كتابه على الأبواب الفقهية، بدأها بـ «كتاب الطهارة»، وختمها بـ «كتاب العتق»، ثم ختم كتابه بباب جامع في الآداب.

⁽۱) وقد قمنا في مركز (حفَّاظ الوحيين) بتحقيق كتاب «كفاية المستقنع لأدلة المقنع» لجمال الدين المَرْداوي (۱) وقد قمنا في مركز (حفَّاظ الوحيين) بتحقية، مع الاستعانة بـ«مختصر الكفاية» للمصنِّف نفسه، وخرج الكتاب بحمد الله في مطلع عام (١٤٤٣هـ).

- أراد بالسبعة: الإمام أحمد والشيخين وأصحاب السنن الأربعة، وبالأربعة: أبا داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وبالخمسة: الإمام أحمد والأربعة، وبالثلاثة: الأربعة إلا ابن ماجه. ومَن سوى هؤلاء من الأئمة الأعلام صرَّح الحافظ ابن حجر باسمه.
- جرى في العزو إلى «الصحيحين» على مصطلح جمهور أهل العلم بقوله: «متفق عليه»، خلافًا لشيخ الإسلام مجد الدِّين ابن تَيْمِيَّة في «المنتقى»؛ إذ جعل المتفَق عليه: ما اتفق عليه الإمام أحمد والشيخان.
- إذا كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما لم يعزه لغيرهما غالبًا، وإذا كان في الحديث في والصحيحين» أو أحدهما لم يعزه لغيرهما غالبًا، وإذا كان في أحدهما وفي رواية غيرهما زيادة فائدة أو حُكْم نبَّه عليه، وقد يجمع مع «الصحيحين» غيرهما فيقول مثلًا: «رواه السبعة»، كما في الأحاديث (١٠، ٥٥، ٨٨، ٨٥) وغيرها.
- بها الفقهاء من الصحاح والحسان وما يُقاربها، وما كان فيه ضعفٌ بيَّنه بألخص عبارةٍ وأوجز إشارةٍ.
- وَ صَرَّح بتسمية الكتاب في مقدمته؛ فقال: «وَسَمَّيْتُهُ: «بُلُوغَ الْمَرَامِ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ».
- شُيْسير إلى اختلاف ألفاظ الروايات إذا كان يترتَّب عليها حكم؛ كما قال في الحديث (٤٤) حديث (جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ عَيْكُ، قَالَ عَيْكِ، قَالَ عَيْكِ، اللَّهِ ﴿ النَّمَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ الْفَظِ الْخَبَرِ».

 إلفْظِ الْخَبَرِ».
- على الأحاديث إلى صحتها وحسنها وضعفها، ويستخدم في ذلك طُرُقًا وألفاظًا:

منها: عزوه الحديث إلى «الصحيحين» أو إلى أحدهما، فإنَّه مُعْلِمٌ بالصحة.

ومنها: نقله أحكام الأئمة الأعلام على الأحاديث، وقد جمعنا أسماء هؤلاء

الأئمة هذه، ورتَّبناهم على حروف المعجم في الفصل التالي، في مصادر المؤلِّف في الكلام على الأحاديث.

قد يُشير أحيانًا إلى اختلاف الأئمة في الحكم على الحديث دون ترجيح، كما في: قوله في الحديث (٦٤٠): «وَمَالَ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ وَقْفِهِ، وَصَحَّحَهُ مَرْفُوعًا ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ».

وقوله في الحديث (٢٥٤): «وَأَعَلَّهُ أَحْمَدُ، وَقَوَّاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ».

وقوله في الحديث (٨٠١): «وَضَعَّفَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ».

وقوله في الحديث (١١٧٠): «وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ».

🕻 قد حكم بنفسه على كثيرٍ من الروايات، واستخدم في ذلك ألفاظًا كثيرةً:

منها: تصحيحه للإسناد على شرط مسلم، كما في الحديثين (٧٣٩، ٥٦٣).

ومنها: قوله في الحديث (٦٩١): «وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ».

ومنها: تصحيحه لإسناد الحديث، كما في (٦، ٢٣٤، ٤٨٦، ١١٥٩، ١٣٤١، ١٣٤١، ١٣٤٥) وغيرها.

ومنها: تحسينه لإسناد الحديث، كما في (٥٧، ٦١٠، ٧٥٠، ٧٥٤، ٩٢٦، ٩٢٦، ١٥٣٠، ١٥٢٠، ٩٢٦،

ومنها: تقويته لإسناد الحديث، كما في (٣١٧، ٢٠٥، ٨٠٨، ١٦٤، ١٤٧٣).

ومنها: قوله في الحديث (١٠٤١): «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيح».

ومنها: توثيقه لرجال الإسناد، كما في (٨٢٥، ٨٤٢، ٨٨٧، ٩٩٠، ٩١٥، ٩١٥، ٩١٥، ٩١٥، ٩٩٨، ٩١٥، ٩٧٨، ٩٧٨، ٩٩٨، ٩١٥،

ومنها: وصف لرجال الإسناد بأنهم لا بأس بهم، كما في الحديثين (١٢٩٣، ١٣٠٠).

ومنها: وصفه لرجال الإسناد بأنهم مُوَثَّقُونَ، كما في (١٠٦٩، ١٠٨٣).

ومنها: تليينه لإسناد الحديث، كما في (٣٦٣، ٤٥٥، ٤٨٨، ٢٠٨).

ومنها: وصفه للإسناد بأن فيه مقالًا، كما في (٨٢٧، ١٠٣٢).

ومنها: قوله في الحديث (١١٤١): «مُرْسَلٌ قَوِيُّ».

ومنها: تضعيفه للإسناد، كما في (۹۱، ۹۱، ۹۱، ۱۰۲، ۲۵۱، ۲۵۱، ۳۲۸، ۳۲۹) وغيرها.

ومنها: وصفه للإسناد بأن فيه ضعفًا، كما في (٥٦، ٧٩، ١٣٢، ٢٣٠، ٣٠١، ٦٩٥، ٧٤٩) وغيرها.

ومنها: وصفه للإسناد بالانقطاع، كما في (٢٠٤، ٧٣٨، ٥٠٥، ٩٩٥).

ومنها: قوله في الحديث (١٢١): «وَفِيهِ رَاهِ مَجْهُولٌ».

ومنها: قوله في الحديث (٧٨٣): «وَهُوَ غَرِيبٌ».

ومنها: قوله في الحديث (١١٦٦): «وَإِسْنَادُ الْمَوْصُولِ وَاهِ».

ومنها: قوله في الحديث (١٣١): «بِسَنَدٍ وَاهٍ جِدًّا».

ومنها: قوله في الحديث (٨٤٦): «وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ».

ومنها: تضعيفه للإسناد جدًّا، كما في (١٣٣، ١٦٧).

ومنها: قوله في الحديث (١٠٣٤): «وَفِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ مَتْرُوكٌ».

قد يُشير إلى اختلاف الرواة في الحديث ويرجِّح بينهم، كما قال في الحديث (٩٠٧): «وَاخْتُلِفَ فِي صَحَابِيِّهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَالرَّاجِحُ الْأُوَّلُ».

عد أشار إلى كثير من علل الروايات، مبيِّنًا نوع العلة، فمن ذلك:

أ- الإعلال بالوقف: فقد أشار إلى إعلال روايات كثيرة بالوقف، منها: (١٢٦، ١٢٢، ٢٠٤، ٢٢٨).

ب- الإعلال بالإرسال: فقد أشار إلى إعلال روايات كثيرة بالإرسال، منها: (٤٣٦، ٨٠٧، ٨٤٤، ٩٨٠).

ج- الإعلال باختلاف الرواة: فقد أشار إلى إعلال روايات كثيرة بالاختلاف، منها: (١٣٢، ٤٢٣، ٥٩٢، ٥٩٢، ١٢٠٨، ١٢٠٩).

د- الإعلال بالاضطراب: كما في الحديث (٦٧٤). ونفى الاضطراب عن الحديث (٢٧٤). وفى الاضطراب عن الحديث (٢٢٩) فقال: «وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ».

هـ- الإعلال بالإدراج: فقد قال في الحديث (١٣٦٥): «وَسَاقَ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ وَابْنُ حِبَّانَ الْأَسْمَاءَ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ سَرْدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ».

و- الإعلال بوهم الراوي: فقد قال في الحديث (٧٧١): «وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِم بِالْوَهُم».

ز- الإعلال بالشذوذ: فقد قال في الحديث (٣٩): «وَعَنْهُ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ عَيَّا اللَّهِ عَلَيْهُ وَهُو عِنْدَ مُسْلِمٍ يَأْخُذُ لِأَذْنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُو عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظِ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ» وَهُو الْمَحْفُوظُ». فجعل لفظ البيهقي يُقابِل لفظ مسلم المحفوظ، فيكون شاذًا.

وقد يُطلق إعلال بعض الروايات ولا يُبيِّن نوع العلة، كما في (٧٤، ٨٤،
 ١١٤، ٢٠٩، ٤١٧، ١٠٧٨، ١٩٩٠).

وقد تكلَّم في مواضع قليلة على بعض الرواة بكلامٍ مختصرٍ، كما في (٩٤١، ٩٤١، ١٠٥، ١٠٧٠، ١٠٠٦).

وقد بدا لنا أن الحافظ ابن حجر الله أراد أن يُيسًر حفظ كتابه؛ فأقل من تسمية الرواة والكلام عليهم، وعمد بدلًا من ذلك إلى الحكم على الرواية بأخصر عبارة.

وكان ه ناقدًا بصيرًا ينتقد ما يرى أنه يستحق النقد ممَّا أورده من أقوال أهل العلم، ونقدُه منثورٌ في ثنايا الكتاب، وسنذكر شيئًا منه عند سرد الأئمة النُّقَّاد الذين نقل عنهم.

• وقديُشير إلى شواهد الحديث، كما قال عقب الحديث (٩٠٢): "وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى وَالْبَيْهَقِيِّ، وَجَابِرٍ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ، وَكُلُّهَا ضِعَافٌ». وقال عقب الحديث (٣٦٣): "وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عِنْدَ أَحْمَدَ». وقال عقب الحديث (٨٤٦): "وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ». وقال عقب الحديث (٩٩٠): "وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ». وقال عقب الحديث (٩٩٠): "وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ».

وقد أشار إلى تقوية بعض الأحاديث بالشواهد والمتابعات، كما قال عقب الحديث (٩٥٥): «وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». وقال عقب الحديث (٩٥٥): «وَلَهُ شَوَاهِدُ، وَمَجْمُوعُهَا يَقْتَضِي أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنُ».

واستخدم الإحالات أحيانًا طلبًا للاختصار، فيُشير إلى تقدُّم الحديث -كما في الأحاديث (١١٣٦، ١١٣٦) - أو إلى أنه سيأتي، كما قال في آخر «باب الوصايا»: «وَبَابُ قَسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ الوصايا»: «وَبَابُ قَسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ يَأْتِي عَقِبَ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

وقد أحال على كتابه «فتح الباري» في موضعين من الكتاب:

الأول: في كلامه على ساعة الإجابة يوم الجمعة عقب حديث (٤٥٢، ٤٥٣)، فقال: «وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا، أَمْلَيْتُهَا فِي «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ». والثاني: في كلامه على ليلة القدر عقب حديث (٦٨٧)، فقال: «وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي تَعْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا، أَوْرَدْتُهَا فِي «فَتْح الْبَارِي».

وَنادرًا ما يُشير إلى المعاني اللُّغوية للألفاظ، مثل قوله عقب حديث (٦٠): عَنْ ثَوْبَانَ ﷺ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ

- يَعْنِي: الْعَمَائِمَ-، وَالتَّسَاخِينِ - يَعْنِي: الْخِفَافَ-». وجعل الشرح مدرجًا في المتن، وقوله في الحديث (٢٣١) في معنى التخصر: «وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ».

وقد يُشير أحيانًا إلى بعض النكات الفقهية المستنبطة من الأحاديث، كما في تعليقه على الحديث (٨٩٦): "وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا أُجْمِلَ فِي "الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ" مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْي عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ".

هذه المعالم الرئيسية في منهج المؤلِّف في كتابه هذا، والله أعلم.

وقد قسم كتابه على جزأين: الجزء الأول ينتهي آخر «كتاب الحج»، قال بعده: «آخِرُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ النِّصْفُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي ثَانِيَ عَشَرَ شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ. وَهُوَ آخِرُ الْعِبَادَاتِ، يَتْلُوهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي: كِتَابُ الْبُيُوعِ».

وقال آخر الكتاب: «فَرَغَ مِنْهُ مُلَخِّصُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَجَرٍ فِي حَادِيَ عَشَرَ شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ، حَامِدًا مُصَلِّبًا مُسَلِّمًا». يعني أن بين الجزأين سنةً كاملةً.

وقد قيل: إن الحافظ ابن حجر ألَّف «بلوغ المرام» لابنه بدر الدِّين محمد (٥١٨- ٨٦٦هـ)؛ قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٢٠): «وكنتُ أسمع أنَّ والده صنَّف «بلوغ المرام» لأجله، ولا أستبعد ذلك، فإنَّه -كما تقدَّم- فرغ مِنْ تأليفه سنة ثمانٍ وعشرين، لكنه ما تيسَّر له حفظه، بلى، حفظ يسيرًا منه ومن غيره».



الفصل الخامس

مصادر «بلوغ المرام»

مصادر الكتاب قسمان:

مصادر الأحاديث والآثار: وهي الكتب التي انتقى منها المؤلِّف الأحاديث والآثار، وهذه رتَّبناها على أسماء الكتب.

أولًا: مصادر الأحاديث والآثار:

ذكر المؤلِّف في مقدِّمة الكتاب من مصادره سبعة مصادر، هي: «مسند أحمد»، و «صحيح البخاري»، و «صحيح مسلم»، و «سنن أبي داود»، و «سنن النسائي»، و «جامع الترمذي»، و «سنن ابن ماجه»، و هذه بقية مصادره:

- ۱ «الأدب المفرد» للبخارى: نقل المؤلِّف منه حديثين (۱۹، ۵۲۹).
 - ٢- «الأربعون» للحاكم النيسابوري: نقل منه الحديث (٤٢٤).
- ۳- «الأم» للإمام الشافعي: نقل منه عشرة أحاديث (۱۲۰، ٤٩٦، ٤٩٦، ٥٥١، ٥٥٥) ٥٩٥، ٥٩٥، ٥٩٥، الكتاب، بل أطلق العزو للإمام الشافعي.
- ٤- «تاريخ ابن أبي خيثمة»: نقل منه الحديث (١٢٥١)، ولم يُصرِّح باسم الكتاب، بل أطلق العزو لابن أبى خيثمة.
 - ٥ «جامع الثَّوْري»: نقل منه الحديث (١٢٢٠).

- ٦- «السُّنن» لسعيد بن منصور: نقل منه ستة أحاديث، هي: (٥٥٠، ٥٧٠، ١٠٠٧،
 - ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١١٤١)، ولم يُسمِّ الكتاب، بل أطلق العزو لسعيد بن منصور.
 - ٧- «السُّنن» للدارقطني: نقل منه أحاديث كثيرة، منها: (٤٥، ٦١، ٦٢، ١٠٠).
- ٨- «السُّنن الكبرى» للبيهقى: نقل منه عدة أحاديث، منها: (٣، ٣٩، ١٠١، ١٩٧،
 - ٣٠١). ولم يُصرِّح باسم الكتاب، بل أطلق العزو للبيهقي.
 - ٩ «شرح معانى الآثار» للطحاوي: نقل منه حديثين: (٨٨٧، ٢٠٢١).
 - ١٠ «شُعب الإيمان» للبيهقى: نقل منه حديثًا: (١٤٧٤).
- ١١ «الصحيح» لابن حبان: نقل منه أحاديث كثيرة، منها: (٤، ٦٩، ٧٠، ٧٤).
 - ۱۲ «الصحيح» لابن خزيمة: نقل منه أحاديث كثيرة، منها: (۱، ٤، ٧، ٩، ٢٩).
- ١٣ «الصحيح» لابن السَّكَن: نقل منه حديثًا: (٩٢)، ولم يُسمِّ الكتاب، بل أطلق العزو لابن السكن.
- ١٤ «الصحيح» لأبى عَوانة: نقل منه أربعة أحاديث: (٩٩٥، ٥٠٧، ٩٧٥).
 - ٥١ «صفة الصلاة» لابن حبان: نقل منه حديثًا: (٣١٨).
- ١٦ «الصمت» لابن أبي الدنيا: نقل منه حديثًا: (١٥٠٣)، ولم يُسمِّ الكتاب، بل أطلق العزو لابن أبي الدنيا.
- ١٧ «الضعفاء الكبير» للعقيلي: نقل منه حديثًا: (١٢٧٩)، ولم يُسمِّ الكتاب، بل أطلق العزو للعقيلي.
 - ١٨ «علوم الحديث» للحاكم: نقل منه حديثًا: (٧٨٣).
- ٠٢ «المراسيل» لأبي داود: نقل منه ستة أحاديث: (٣٣٥، ٧٠٨، ١١٧، ١٢٧٨، ١٢٧٨، ١٢٧٨،
- ٧١- «المستخرج على صحيح البخاري» للإسماعيلي: نقل منه حديثًا: (٧٩٨)، ولم يُسمِّ الكتاب، بل أطلق العزو للإسماعيلي.

«المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عَوانة = «الصحيح».

٢٢ - «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم: نقل منه حديثًا: (٤٢٤).

۲۳ – «المستدرك على الصحيحين» للحاكم: نقل منه أحاديث كثيرة، منها: (۲٦، ۲۹ – «المستدرك على الصحيحين» للحاكم: نقل منه أحاديث كثيرة، منها: (۲٦ – ۲۰ ، ۲۱، ۹۷ ، ۲۱).

٢٤ - «المسند» لإسحاق بن راهويه: نقل منه حديثًا: (٨٣١).

۲۰ – «المسند» للبزار: نقل منه أحاديث كثيرة، منها: (۸۰، ۱۰۳، ۱۲۷، ۱۳۰، ۱۳۰، ۲۲۲).

٢٦ - «المسند» للحارث بن أبي أسامة: نقل منه ثلاثة أحاديث: (٨٤٦، ١٠٧٢، ١٠٧٨).

٧٧ - «المسند» للدارمي: نقل منه الحديث (١٢٩٣)، ولم يُصرِّح باسم الكتاب، بل أطلق العزو للدارمي.

٢٨ - «المسند» للطيالسي: نقل منه حديثًا: (١٢٩٥).

«المسند» لأبي عَوانة = «الصحيح».

۲۹ – «المسند» لأبي يعلى الموصلي: نقل منه خمسة أحاديث: (۹۰۳، ۹۲۲، ۹۲۳، ۷۲۲، ۱۵۳۰).

۳۰ «المصنَّف» لعبد الرزاق: نقل منه خمسة أحاديث: (۱۰۹، ۱۲۹، ۹۰۵، ۹۰۵، ۹۰۵، ۲۲۲).

۳۱ – «المصنَّف» لابن أبي شيبة: نقل منه سبعة أحاديث: (۱، ۱۹۹، ۱۰۰۷، ۱۰۰۷).

٣٢ - «المعجم الأوسط» للطبراني: نقل منه خمسة أحاديث: (٤٢٧)، ٧٨٣، ٠٠٨، ٥٠٨،

٣٣- «المعجم الكبير» للطبراني: نقل منه عدة أحاديث، منها: (٧٧، ٩١، ٩١، ٢٨٤، ٥٠٠، ٣٠٠)، ولم يُصرِّح باسم الكتاب، بل أطلق العزو للطبراني.

٣٤- «معرفة الصحابة» لابن منده: نقل منه حديثًا: (٢٦٤).

۳۵ «المنتقى» لابن الجارود: نقل منه أحاديث، منها: (۸۱۲، ۹۱۱، ۹۱۱)،
 ولم يُصرِّح باسم الكتاب، بل أطلق العزو لابن الجارود.

٣٦- «الموطأ» للإمام مالك: نقل منه عدة أحاديث، منها: (٢٩، ٧٤، ٣٣٧).

ثانيًا: الأئمة الذين نقل الحافظ ابن حجر عنهم:

۱ - أحمد بن الحسين بن علي البَيْهقي (ت ٥٥ هـ) (۱): نقل المؤلِّف عنه نقدًا للروايات في تسعة مواضع: (٧٧٤، ٨٠٨، ٨٥٠، ٩٤٨، ١٠٠١، ١١٥٩، ١١٥٩، ١١٥٩، ١١٥٩).

۲- أحمد بن شُعيب النَّسائي (ت ۳۰۳هـ) (۲): نقل عنه نقدًا للروايات في اثني عشر موضعًا: (۳۰، ۳۰۸، ۳۰۸، ۹٤٦، ۹٤٦، ۹٤٦، ۱۲۳۳، ۱۲۳۰، ۱۲۳۳، ۱۲۳۰، ۱۲۳۳، ۱۲۳۰، ۱۲۳۳، ۱۲۳۰، ۱۲۳۳، ۱٤۰۳).

٣- أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) (٣): نقل عنه نقدًا للروايات
 في موضعين: (١١١١، ١٢٢٩).

٤ - أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل السُّنة (ت ٢٤١هـ) (٤): نقل عنه نقدًا للروايات في ثلاثة عشر موضعًا: (٢، ٤٧، ٧١، ٧١، ٢٠٠، ٦٢٨، ٢٥٠، ٦٥٤، ٦٧٣، للروايات في ثلاثة عشر موضعًا: (٢، ٤٧، ٧١، ٧١، ٨٠٥، ٩٥٣).

٥- أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٢٦١هـ) (٥): نقل عنه تصحيحه للحديث (١٢٨٨).

البخاري: هو محمد بن إسماعيل.

أبو حاتم بن حِبَّان: هو محمد بن حبان.

⁽١) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣/ ١١٣٢).

⁽۲) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (۲/ ٦٩٨ - ٧٠١).

⁽٣) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥٣ - ٢٥٤).

⁽³⁾ $z \in \mathbb{Z} \times \mathbb{Z} = \mathbb{Z} \times \mathbb{Z} \times \mathbb{Z}$ (1) $z \in \mathbb{Z} \times \mathbb{Z} \times \mathbb{Z} \times \mathbb{Z} \times \mathbb{Z}$

⁽٥) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٠٨- ٨١٠).

أبو حاتم الرازي: هو محمد بن إدريس.

الحاكم: هو محمد بن عبد الله بن محمد.

أبو زُرعة الرازي: هو عبيد الله بن عبد الكريم.

٦-سعیدبن عثمان بن سعیدبن السّکن (ت ٣٥٣هـ) (۱): نقل عنه نقدًا للروایات في موضع واحدٍ: (٩٢).

٧- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) (٢): نقل عنه نقدًا للروايات في ثلاثة عشر موضعًا: (٦٣، ١٢٠، ١٤٤، ١٨٦، ٤٥٧، ٥٠٠، ٦٧٤، ٥٠٠، ٨٥١، ٨٥٤، ٨٥٠).

ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله.

٨- عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي (ت ١٨٥هـ) (٣): نقل عنه تصحيحه لحديث: (١٣٥٢).

9- أبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت ٣٦٥هـ) (٤): نقل عنه نقدًا للروايات في ثلاثة مواضع: (١٩٦، ٩٤٢).

۱۰ – عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (°): نقل عنه تصحيح الأحاديث في خمسة عشر موضعًا: (۷۹٤، ۸۰۱، ۸۲٤، ۹۵۳، ۹۵۳، ۹۵۳، ۹۵۳، ۱۲۹۲، ۱۲۸۲، ۱۲۹۲، ۱۲۵۲).

والظاهر أنه اعتبر تخريج ابن الجارود للحديث في «المنتقى» تصحيحًا له؛ وقد قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣٩/ ٢٣٩) عن ابن الجارود: «صاحب كتاب «المنتقى في السُّنن» مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدًا، إلا

⁽۱) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٧ - ٩٣٨).

⁽۲) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (۲/ ٥٩١ – ٥٩٥).

⁽٣) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (١٣٥٠/٤).

⁽٤) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٤٠ - ٩٤٢).

⁽٥) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٩٤ - ٧٩٥).

في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد».

١١ - أبو زُرْعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤هـ)(١): نقل عنه نقدًا للروايات في موضعين: (١٠٠٢).

١٢ - علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني (ت ٢٣٤هـ) (٢): نقل عنه في خمسة مواضع: (٦٩، ٨٣٠، ٩٧٤، ٩٧٤).

۱۳ – علي بن عمر الدارقطني (ت ۳۸۵هـ) (۳): نقل عنه نقدًا للروايات في تسعة عشر موضعًا: (۲۶، ۲۷، ۹۹، ۱۲۷، ۲۷۵، ۲۷۲، ۲۷۸، ۲۵۱، ۲۵۱، ۲۵۸، ۵۵۲، ۲۰۱۱، ۲۱۸، ۱۱۳۵، ۱۱۸۰، ۱۱۸۹)، ونقل من كتابيه «السُّنن» و «العلل».

15 – علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) نقل عنه نقدًا للروايات في سبعة مواضع: (٩٢، ١٢٧، ١٤١، ١٤٧، ١٠٨، ١١٦٥). وتعقب قوله في بعض المواضع، منها:

قوله في الحديث (١٢٧): «وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِرْسَالَهُ». قوله في الحديث (١٤١): «وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَجَّحَ غَيْرُهُمَا وَقْفَهُ».

وقوله في الحديث (١١٦٥): «وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْبَيْهَقِيَ رَجَّحَ الْمُرْسَلَ».

أبو عَوانة: هو يعقوب بن إسحاق الإسفراييني.

١٥ - الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ) (٥): نقل عنه نقدًا لرواية واحدة:
 ٢٧٤).

⁽١) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٧ - ٥٥٩).

⁽٢) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢٨ - ٤٢٩).

⁽٣) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٩١ - ٩٩٥).

⁽٤) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٤/٧/٤).

⁽٥) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٧ - ٢١٣).

١٦ - محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) (١): نقل عنه نقدًا لروايتين: (٩١)، ١٦٣).

۱۷ – أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ۲۷۷هـ) (۲): نقل عنه نقدًا للروايات في خمسة عشر موضعًا: (۳، ۹۷، ۱۳۲، ۱۳۲، ۳۲۱، ۲۳۰، ۲۳۱، ۹۹۲، ۹۹۲، ۱۲۳۰، ۲۳۰، ۲۳۰، ۱۰۰۲، ۱۰۰۲).

۱۸ – محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ۱۱ هـ) (۳): نقل تصحيحه للأحاديث في مواضع كثيرة جدًّا، منها: (۱، ۶، ۷، ۹، ۲۹).

وقد تعقّب ابن حجر تصحيح ابن خزيمة في مواضع بذكر مَن ضعَّفه من الأئمة، كما في: (٦٣٩، ٦٧٦، ١٣٥٢).

۱۹ – محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) (٤): أكثرَ جدًّا من العزو إلى «صحيحه»، والعزو إليه مُعْلمٌ بالصحة –كما هو معلوم – ونقل عنه نقدًا للروايات من غير «الصحيح» في اثني عشر موضعًا: (۲۰، ۲۰۲، ۱۳۲، ۲۰۲، ۲۸۲، ۲۰۲، ۱۳۲۲).

· ۲ - محمد بن جرير الطبري (ت · ۳۱ هـ) (٥): نقل عنه تصحيحه لحديثٍ واحدٍ: (٧٩٤).

۲۱ – أبو حاتم محمد بن حِبَّان البُستي (ت ۲۵هه) (۲): نقل عنه من «صحيحه» تصحيحه للأحاديث في مواضع كثيرة جدًّا، منها: (۲، ۱۷، ۲۹، ۷۰، ۱۱۲).

ونقل عنه من كتاب «صفة الصلاة» المفرد موضعًا واحدًا: (٣١٨)؛ فقد قال

⁽۱) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (۱/ ٣٦١ - ٣٦٣).

⁽٢) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٦٧ - ٥٦٩).

⁽٣) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٢٠ - ٧٣١).

⁽٤) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٥ - ٥٥٧).

⁽٥) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧١٠ – ٧١٦).

⁽٦) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٢٠).

المصنِّف في «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٩٥) عن هذا الحديث: «قد أخرجه ابن حبان في في كتاب «الصلاة» المفرد... ولم يخرجه في كتاب الصحيح». وقال ابن حبان في «صحيحه» (٥/ ١٨٤)، رقم ١٨٦٧) عن طرق حديث آخر: «أخرجناها بفصولها في كتاب «صفة الصلاة»، فأغنى ذلك عن نظمها في هذا النوع من هذا الكتاب».

وقد تعقّب ابنُ حجر تصحيحَ ابن حبان في مواضع بذكر من ضعّفه من الأئمة، كما في (٣٥٨، ٣٥٨، ٥٦٢، ٥٦٨، ٨٨٩، ٩٠٠١). وقال في الحديث (٨٨٩): «وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَهُ عِلَّةٌ». وقال في الحديثين (١١٩٤، ١٢٥٤): «وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ».

۲۲ – أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدویه الحاکم (ت ٥٠٤هـ) (۱): نقل عنه في مواضع كثيرة جدًّا، منها: (۲۱، ۲۰، ۲۱، ۹۷، ۱۳۰)، ونقل من كتبه: «المستدرك على الصحيحين»، و «معرفة علوم الحديث»، و «الأربعين». و تعقَّبه في عدة مواضع، منها:

قوله في الحديث (٩٢٩): «رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ قَوْلَهُ».

وقوله في الحديث (١٠٧٧): «وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ مَعْلُولٌ».

وقوله في الحديث (١١٨٨): «رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ فَوَهِمَ؛ فَإِنَّ فِي إِسْنَادِهِ كَوْثَرَ بْنَ حَكِيمٍ، وَهُو مَتْرُوكٌ».

وقوله في الحديث (فرا١١): «وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَخَالَفُوهُ فاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ».

قوله في الحديث (٦٢٧): «وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأُعِلَّ بِالإِرْسَالِ».

وقوله في الحديث (٦٩٤): «وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَالرَّاجِحُ إِرْسَالُهُ».

وقد تعقَّب تصحيح الحاكم بذكر مَن ضعَّف الحديث من الأئمة، كما في (٨٥٤، ٥٥٠). ١٩٧٧، ٢٠٠٢، ١٠٥٣، ١٠٠٢، ١١٧٧، ١١٠٧، ١٤٩٩).

(۱) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٧٩).

٢٣ - أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى الْعُقَيْلِي (ت ٣٢٢هـ)(١): نقل عنه نقدًا لرواية واحدة: (٦٧٦).

۲۶ - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة التَّرْمِذي (ت ۲۷۹هـ)(۲): أكثر من النقل عنه جدًّا، ونقل من «جامعه» و «علله الكبير».

وتعقَّبه في مواضع، منها: (۷۸۳، ۹٤۱، ۹۲۹، ۹۷۲، ۹۷۲، ۱۰۳۰، ۱۰۸۷، ۱۱۵۵، ۱۱۵۵).

وقد يُبيِّن مراد الترمذي ويرد قول مَن انتقده، كما قال في الحديث (٨٥٩): «رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ كَثِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ضَعِيفٌ، وَكَأَنَّهُ اعْتَبَرَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ».

٢٥ محمد بن يحيى الذَّهْلي (ت ٢٥٨هـ) (ت): نقل عنه في موضع واحدِ:
 (١١٠٥).

٢٦- مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)(٤): أكثر من العزو إلى «صحيحه»، والعزو إليه مُعْلمٌ بالصحة -كما هو معلوم- إلا في أحرفٍ يسيرةٍ تكلَّم عليها الأئمة النقاد، ذكر منها ابن حجر ثلاثة مواضع:

الأول: قوله في الحديث (٢٦٥): «رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ مَوْصُولًا، وَهُ مَوْ مُوكُولًا،

والثاني: قوله في الحديث (٢٦٧): «أُخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُ عِلَّةٌ».

والثالث: قوله في الحديث (٤٥١): «رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ».

وقد يُشير إلى ردِّ قول مَن تكلَّم في روايةٍ في «صحيح مسلم»، كما قال في الحديث (٢٧٣): «وَفِي أُخْرَى لِابْنِ خُزَيْمَةَ: «كَانُوا يُسِرُّونَ». وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ

⁽١) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٨٣٣ - ٨٣٤).

⁽٢) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٣ - ٦٣٥).

⁽٣) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٣٠ - ٥٣٢).

⁽٤) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٨ - ٥٩٠).

ـــ مُقَدِّمَةُ التَّحْقيقِ ــ

~ ~~

فِي رِوَايَةِ مُسْلِم، خِلَافًا لِمَنْ أَعَلَّهَا».

٧٧ – أبو عَوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)(١): نقل عنه تصحيحه لحديثين: (٩٧٥، ٤٩٩).

٢٨- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) (٢): نقل عنه في موضعين: (٩٤٦، ٩٤٧). وتعقبه في الموضع الأول فقال: «وَقَوَّاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالصَّوَابُ وَقْفُهُ عَلَى عُمَرَ».

هؤلاء الأئمة الأعلام الذين صرَّح المؤلِّف النقل عنهم في كتابه، وقد استفاد كثيرًا من كتاب «الإلمام» للإمام ابن دقيق العيد، ولم يُصرِّح به مطلقًا، فقد قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٦١) في مصنَّفات ابن حجر: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» فرغه في سنة ثمانٍ وعشرين وثمان مئة، في مجلدٍ لطيفٍ، قدر حجم «العمدة» مرتين، لخَّص فيه «الإلمام» لابن دقيق العيد، وزاد عليه كثيرًا».

وقد نقل المصنِّف في عدة مواضع من تعليقاته على حواشي النسخة «ب» عن ابن أبي المجد، وهو يوسف بن ماجد بن أبي المجد المَرْداوي المقدسي (ت ٧٨٣هـ) صاحب كتاب «المقرَّر على أبواب المحرَّر»، وكل نقولات ابن حجر عنه هي من كتاب «المقرَّر»، وقد عزوناها إلى مواضعها منه، وهي بأرقام (٢، ٨٨٩، ٨٩٩، ١٤١٠).



⁽۱) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (۳/ ۲۷۹ - ۷۸۰).

⁽٢) ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٢٨ - ١١٣٢).

الفصل السادس

مكانة «بلوغ المرام»

لقد حظي كتاب «بلوغ المرام» بمكانة سامية منذ ألَّف الحافظ ابن حجر هو وحتى اليوم؛ وقد أثنى عليه غير واحدٍ من أهل العلم؛ فقد وصفه المغربي في «البدر التمام» (١/ ١٥) بقوله: «بلوغ المرام في أدلة الأحكام» صغير الحجم، عظيم القدر؛ فلقد أجاد فيه وأفاد».

وقال صِدِّيق حسن خان في «أبجد العلوم» (٩/ ٩٥) عن الحافظ ابن حجر: «وتشهد بفضائله، وغزارة علومه وكثرة فواضله؛ تآليفُه الموجودة بأيدي الناس، وقد رُزق السعادة التامة والإتقان الكبير والإنصاف الكامل فيها، منها: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» وهو كتاب لو خُطَّ بماء الذهب وبيع بالأرواح والمُهَج لما أُدِّي حقُّه». وقد أفاض نور الحسن القنوجي في «الروض البسام من ترجمة بلوغ المرام ومؤلِّفه الإمام» (ص٥٥ - ٥٣) في بيان مكانة الكتاب وخصائصه؛ فقال: «إن هذا الكتاب العظيم القدر، الرفيع الذكر، جمع -مع وجازته في العبارة، وتجوزه في الإشارة - من محاسن المباني والمعاني ما لا يأتي عليه الحصر والإحصاء، ولا يتطرق إليه أفهامُ الأذكياء الأجلاء، وفضله أشهر من أن يُذكر، وشهرته أزيد من أن يُحفظُهُ تُحصر، وقبوله أكبر من أن يُحرَّر، وأيسر ما يُقال فيه: إن مدحه قدح، وقدحه مدح، كيف وقد قال مؤلِّفه ، في وصفه ما نصُّه: «حَرَّرْتُهُ تَحْرِيرًا بَالِغًا؛ لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ كيف وقد قال مؤلِّفه ، في وصفه ما نصُّه: «حَرَّرْتُهُ تَحْرِيرًا بَالِغًا؛ لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ

منها: عزوه الحديث إلى مَن خرَّجه بقوله: «أخرجه فلان عن فلان»، وهذا القول من البيان، لا بد منه لطالب معرفة هذا الشأن، فإن الحديث الذي لا يُذكر له مخرجه كجمل بلا زمام.

وهو كما قال، وبلوغه في التحرير لأمور:

ومنها: تكثيره لذكر المخرِّ جين له، زيادة على أصحاب الأمهات الست، وعدم تقصيره على ذكرهم أو بعضهم.

ومنها: تسميةُ من صحَّحه أو حسَّنه أو ضعَّفه من الأئمة وحُفَّاظ الأُمَّة، وهذا هو روح علم الحديث، وعليه مدار الحكم الشرعي وتمييز السليم من السقيم.

ومنها: تتبُّع طُرُق ذلك الحديث جُلِّها أو كلها، مع بيان الصحة والعلة التي في طُرُقه، وهذا من تمام العلم في هذا الشأن، وعليه تدور رحى الكلام والبيان.

ومنها: ذكر الزيادة الثابتة على متون أحاديث الصحاح الستة، وعدم القنوع على ألفاظها، والإشارة إليها بقوله: «زاد فلان كذا، وفيه كذا»، مع ذكر تعديل تلك الزيادة وجرحها.

ومنها: إيثار أصح الأحاديث في كل بابٍ من أبواب الكتاب، وترك الروايات التي تكلم عليها الأئمة، فإن انتهض طالبٌ راغبٌ عالي الهمة، كامل العبور، يطلب حديثًا صحَّ سنده في هذه الأبواب العبادية والمعاملية، لا يجده أبدًا إلا حديثًا أورده الحافظ في كتابه هذا. وقد سبرت واختبرت هذا الأمر مرارًا فوجدته كذلك، ولله الحمد.

ومنها: اختصار الأحاديث الطويلة اختصارًا جميلًا، لا يتطرق إليه تغير العبارة، ولا تقديم متأخر الإشارة، وهذا من تمام يده الطولى في هذا الشأن.

ومنها: تكرار بعض الأحاديث في بعض الأبواب استنباطًا للحكم الآخر ودقةً في الفقه، ولكن هذا النوع والصيغ قليل جدًّا لا يجاوز حركات العوامل وتعداد الأنامل.

ومنها: إيراده لأدلة المذاهب الأربعة وغيرها من غير عصبيةٍ لأحدٍ من أصحابها في تصحيح الحديث وتحسينه، وهذا شأن العلماء العارفين بالله، والمتبعين لسُنَّة رسول الله ﷺ، والمؤثرين الآجلة على العاجلة.

ومنها: إيجازه في بيان ألفاظ الجرح والتعديل، وإتيانه بالمعنى البليغ في اللفظ اليسير، وذلك كله أدل دليل على كمال فضل مؤلفه الجامع لأصناف الفضائل، وتمام سَعة علمه، وبسطة باعه في العلوم الحديثية.

ومنها: أنه ذيَّل كتابه هذا بكتاب الجامع للآداب؛ ليحظى الطالب بالأخلاق الفاضلة في الظاهر والباطن، ويميز بين المتحرك والساكن.

إلى غير ذلك من الخصائص التي اختُص بها هذا الكتاب، ولا يوجد مثله في باب من صحف الأبواب.

والذي ذكرته ههنا - تبعًا لسيدي الوالد في «مسك الختام» - قطرة من مزايا هذا السفر المسفر عن الحق والصواب، ومَن أمعن النظر في تهذيبه وتبويبه وقف على أكثر من ذلك، ووجد فوق ما ذكر هنالك، ومَن زاد زاد اللهُ في حسناته». انتهى كلام نور الحسن.

وأنشد بعضُهم عند ختم «بلوغ المرام» (١):

بِحَمْدِ الْإِلَهِ بَلَغْتُ مَرامِي بِخَتْمِ كِتَابِ بُلُوغِ الْمَرَامِ وَأَلْفَيْتُ فِيهِ جَمِيعَ الْحَدِيب عَنْ صُغْرِ حَجْمٍ وَحُسْنِ انْتِظَامِ وَتُحْقِيقِ أَقْسَامٍ أَحْكَامِهِ كَنَدْبٍ وَكُرْهٍ وُجُوبٍ حَرَامٍ وَتَحْقِيقِ أَقْسَامٍ أَحْكَامِهِ كَنَدْبٍ وَكُرْهٍ وُجُوبٍ حَرَامٍ كَذَاكَ الْإِبَاحَةُ مَذْكُورَةٌ وَآذَابٌ اسْتُحْسِنَتْ لِلْأَنَامِ كَلَاكَامِ فَلِكَ اللهَّدَى فَإِنَّكَ بَحْرٌ مِنَ الْعِلْمِ طَامِي فَلِلَّهِ أَنْتَ شِهَابَ الْهُدَى فَإِنَّكَ بَحْرٌ مِنَ الْعِلْمِ طَامِي فَلِلَّهِ أَنْتَ شِهَابَ الْهُدَى فَإِنَّكَ بَحْرٌ مِنَ الْعِلْمِ طَامِي خَتَامُ أَيْمَةٍ حُفَّاظِهَا وَسَبَاقُهَا فِي الْفُضْلِ كُلَّ إِمَامِ إِمَامٌ تَقَدَّمَ فِي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٍ إِمَامٌ وَسَبَاقُهَا فِي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٍ إِمَامٌ وَسَبَاقُهَا فِي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٍ إِمَامٌ مَامِي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٌ وَسَبَاقُهَا فِي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٍ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٌ وَسَبَاقُهُا فِي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٍ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٍ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلًّ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلًّ إِمَامٍ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلَّ إِمَامٍ فَي الْفَضْلِ كُلًّ إِمَامٍ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٍ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٍ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٍ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٍ إِمَامٌ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٍ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٍ الْمُنْ فَي الْفَضْلِ كُلُ إِمَامٍ الْمُنْ فَي الْمُنْ فَي الْمُنْ الْعِلْمِ الْمِنْ الْمُنْ فَي الْمُنْ الْمُنْ فَي الْمُنْ فَي الْمُنْ فِي الْمُنْ الْمِلْمِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ فَي الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ فَي الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ فِي الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ فِي الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ فِي الْمُنْ ا

والكتاب في غاية الإتقان والدقة، ومع ذلك فإنه لم يسلم من بعض الأوهام في العزو، وقد بيّناها في تعليقنا على الكتاب.



⁽١) الأبيات من المتقارب، أُنشدت حين ختم قراءة «بلوغ المرام»، نقلناها من على غلاف إحدى النسخ اليمنية للكتاب.

الفصل السابع

رواة «بلوغ المرام» عن المصنِّف

قد سمع «بلوغ المرام» من الحافظ ابن حجر جماعات من العلماء، وممَّن وقفنا على تسميته منهم:

۱ – الحافظ برهان الدِّين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط البِقاعي، نسخ الكتاب بخطِّه من أصل الحافظ ابن حجر، وقرأ جميعه عليه في مجالس آخرها يوم الجمعة عشري شهر رمضان المعظَّم سنة أربع وثلاثين وثمان مئة بالمدرسة المنكدمرية (۱) جوار بيت الحافظ ابن حجر بخط دار السمك داخل القاهرة، ونسخته هي أقدم نسخة وقفنا عليها للكتاب، وهي نسخة فيض الله، وأثبت قراءته للكتاب على مصنفه آخرها، وصحَّح القراءة الحافظ ابن حجر بخطِّه تحته.

٢- إبراهيم بن محمد الزَّنْكلوني، سمع على المصنِّف بقراءة البقاعي من أول الكتاب إلى قوله في أثناء صفة الصلاة: «وعن ابن عمر ، أن رسول الله على كان يرفع يديه حذو منكبيه...» الحديث. وأجاز له المصنِّف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحَّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

٣- أحمد بن أسد المقرئ الأُمْيُوطي، سمع على المصنِّف بقراءة البقاعي من قوله: «باب نواقض الوضوء»، إلى قوله: «باب الأذان». وأجاز له المصنِّف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحَّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

٤- أحمد بن محمد المدني، سمع على المصنّف بقراءة البقاعي من قوله
 في أثناء صفة الصلاة: "وعن عبد الله بن عمر» إلى قوله: "باب صلاة الجماعة

⁽١) ويقال لها: المنكوتمرية، وهي المدرسة التي بناها الأمير سيف الدِّين منكوتمر الحساميُّ بحارة بهاء الدِّين من القاهرة، وجعل فيها خزانة كتب، وجعل عليها وقفًا ببلاد الشام، وهي من المدارس الحسنة. «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي (٢٣٨/٤).

والإمامة». وأجاز له المصنِّف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحَّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

٥- تَغْرِي بَرْدي السَّيفي، قرأ على الحافظ ابن حجر «بلوغ المرام». قاله الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٠٨٨)، وفي «الضوء اللامع» (٣/ ٢٨).

٦ حسين بن حامد بن حسين السَّرَائي التَّبْريزي، قرأ على الحافظ ابن حجر بعض الكتاب، قاله الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» (٣/ ١٤٣).

٧- حسين بن يوسف بن أحمد الصَّفَدي، سمع على المصنِّف بقراءة البقاعي من أول الكتاب إلى قوله: «كتاب الزكاة». وأجاز له المصنِّف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحَّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

۸- زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، قرأ على الحافظ ابن حجر الكتاب. قاله الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٠٩٢)، وفي «الضوء اللامع» (٣/ ٢٣٥).

٩- عبد الرحمن بن رضوان بن محمد بن يوسف العُقبي، حفظ الكتاب وعرضه على الحافظ ابن حجر مِن حِفْظه. قاله الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر»
 ٣/ ١٠٩٧)، وفي «الضوء اللامع» (٤/ ٧٨).

۱۰ - عبد القادر بن عبد الرحمن بن عبد الوارث بن محمد البَكْري المِصْري المَالِكي، قرأ على الحافظ ابن حجر الكتاب، قاله الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» (٤/ ٢٦٩).

۱۱ – محمد بن أحمد بن محمد ابن الحمصي الغَزِّي الشَّافعي، قرأ على الحافظ ابن حجر الكتاب. قاله الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٣٤)، وفي «الضوء اللامع» (٧/ ٦١).

17 - صلاح الدِّين محمد بن الأُسْيوطي، سمع على المصنِّف بقراءة البقاعي من أول الكتاب إلى «باب نواقض الوضوء»، ومن قوله: «باب الأذان»، إلى قوله: «باب

صلاة العيدين». ومن قوله: «كتاب الزكاة»، إلى قوله: «باب صوم التطوع وما نهي عن صومه». وأجاز له المصنِّف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحَّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

17 - محب الدِّين محمد بن شمس الدِّين القطَّان المِصْري، سمع على المصنِّف بقراءة البقاعي من قوله: «باب نواقض الوضوء»، إلى قوله: «باب الأذان»، وأجاز له المصنِّف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحَّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

1 2 - الحافظ شمس الدِّين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، ذكر السخاوي نفسه في «الضوء اللامع» (٨/ ٦) أنه قرأ «بلوغ المرام» على الحافظ ابن حجر، وقد حمل الكتاب عن السخاوي جماعة (١٠).

١٥ - شمس الدِّين محمد بن محمد بن حسان القدسي، سمع الكتاب على

(١) ممَّن وقفنا عليه منهم:

١- أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الشهاب البرنسي المغربي الفاسي المالكي ويعرف بزَرُّوق، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ٢٢٢): «قرأ عليَّ بلوغ المرام».

٢- أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن مسعود البكري الصديقي القاهري اليمني الزَّبِيدي، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٢/ ١٧٤): «قرأ عليَّ بعض بلوغ المرام».

٣- عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر ابن الدَّيْرَع الشَّيباني الزَّبِيدي، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٤/ ١٠٥): «قرأ عليَّ بلوغ المرام». وقال ابن الدَّيْرَع آخر كتابه «بغية المستفيد في أخبار زبيد» في حديثه عن السخاوي: «وقرأت عليه كتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ أبي الفضل ابن حجر». نقله العيدروس في «النور السافر» (ص ٢٨٩).

٤- عبد الغفار بن أبي بكر بن محمد بن عبد الله النُّطُوبَسي، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٤/ ٢٤٢):
 «حمل عني «الألفية» بكمالها، وأشياء من جملتها غالب «مناقب الشافعي»، و«بلوغ المرام» كلاهما لشيخنا».

٥- علي بن محمد بن حسن بن صديق نور الدِّين اليماني الشَّافعي، قال السخاوي في «الضوء اللامع»
 (٥/ ٢٩٧): «قرأ عليَّ «شرحي للألفية»، و«المقاصد الحسنة» وغيرهما من تآليفي، و«بلوغ المرام» وغيره».

٦- عمر بن علي بن أبي بكر التقي الزَّبيدي النَّاشري الشَّافعي، قال السخاوي في «الضوء اللامع»
 (٦/ ١٠٥): «سمع عليَّ في بلوغ المرام».

مصنّفه في مجالس بقراءة البقاعي خلا من قوله: «باب العدة»، إلى قوله: «باب حد الشارب». والمجلس الأخير، وهو من قوله: «كتاب الجامع باب الأدب» إلى آخر الكتاب. وأجاز له المصنّف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

17 - محب الدِّين محمد بن محمد بن حسان القدسي، سمع الكتاب على مصنفه في مجالس بقراءة البقاعي خلا المجلس الأول وانتهاؤه قوله: «باب نواقض الوضوء». ومن قوله: «باب الربا» إلى: «كتاب الفرائض»، ومن قوله: «كتاب الطلاق» إلى: «باب حد الشارب وبيان المسكر»، ومن قوله: «كتاب الجامع» إلى آخر الكتاب. وأجاز له المصنف، كما أثبت الحافظ البقاعي بخطه آخر النسخة «ب»، وصحّحه الحافظ ابن حجر بخطه تحته.

۱۷ – محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن محمد المُناوي، حفظ «بلوغ المرام»، وعرضه على الحافظ ابن حجر من حِفْظه. قاله الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر» (۳/ ۱۱۹۹).

۱۸ - محمد بن يوسف بن علي الدَّميري، قرأ على الحافظ ابن حجر الكتاب، وانتهى في سابع ربيع الآخِر سنة إحدى وخمسين. قاله الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر» (۳/ ۱۱۷۰).



الفصل الثامن

عناية العلماء بكتاب «بلوغ المرام»

قد اعتنى بكتاب «بلوغ المرام» أهلُ العلم عنايةً بالغةً على مدار أكثر من ستة قرون؛ ومن مظاهر هذه العناية:

- فَنُسْخُ الكتاب: فلا يُحصى مَن نَسَخَه بيده، وقد وُجِدَ للكتاب عشراتُ النُّسخ بخطوط نُسَّاخ مختلفين، وقفنا منها على أكثر من ثلاثين، سيأتي ذكرها.
- سماع الكتاب: قد سبق أن ذكرنا بضعة عشر راويًا رووه عن مصنّفه الحافظ ابن حجر، وأشرنا إلى الشروح والمعاجم والمشيخات التي رَوَت الكتاب مسنّدًا إلى مصنّفه.
- دراسة الكتاب وحِفْظه: لا يُحصى مَن دَرَسَ «بلوغ المرام» أو حَفِظَه ووعاه، وممَّن وقفنا على النص على حفظه للكتاب:
- ١ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن سليمان البَيْجُوريُّ الشافعي المقرئ، نشأ في كنف أبويه، فحفظ القرآن و «بلوغ المرام». قاله السخاوي في «الضوء اللامع» (١/٩١١).
- ٢- أحمد بن سليمان بن نصر الله بن إبراهيم البُلْقَاسيُّ الشافعي، حفظ القرآن وعدة كتب منها «بلوغ المرام». قاله السخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ٣١٠).
- ٣- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد البَيْجُوريُّ، حفظ «بلوغ المرام». قاله السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٠٧٩)، وفي «الضوء اللامع» (٢/ ٦٥).
- ٤ عبد الرحمن بن رضوان بن محمد بن يوسف العُقَبي، حفظ الكتاب وعرضه على الحافظ ابن حجر مِن حِفْظه. قاله الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر»
 ٣/ ١٠٩٧)، وفي «الضوء اللامع» (٤/ ٧٨).

٥- محمد بن قاسم بن علي المرجُوشِيُّ، وهو ممن حفظ «بلوغ المرام»، وأذن له ابن حجر في الإفادة. قاله السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١١٥٤)، ونحوه في «الضوء اللامع» (٨/ ٢٨٢).

7- محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن محمد المُنَاوِيُّ، أحد مَنْ حفظ «بلوغ المُناوِيُّ، أحد مَنْ حفظ «بلوغ المرام» وعرضه على مصنِّفه. قاله السخاوي في «الجواهر والدرر» (١١٦٩/٣)، وفي «الضوء اللامع» (١٧٣/١١).

التأليف على «بلوغ المرام»: قد اعتنى أهل العلم بالتأليف على «بلوغ المرام» عنايةً كبيرةً، وهذه إشارة إلى بعض ما وقفنا عليه من كُتُبِ ورسائلَ لأهل العلم:

أولًا: شروح «بلوغ المرام»:

قد شرح «بلوغ المرام» كثيرٌ من العلماء الأخيار، منهم:

۱- إبراهيم بن أبي القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن جعمان الصيرفي اليماني (ت ۸۹۷هـ)، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (۱/۱۱): «بلغني أنه كتب على «بلوغ المرام» لشيخنا شيئًا شبه الشرح، ولكن لم أقف عليه، ولم أسمع به منه، وإنما أعلمني به غيره».

٢- جمال الدِّين يوسف بن شاهين سبط الحافظ ابن حجر (ت ١٩٩٩هـ)، له «منحة الكرام بشرح بلوغ المرام»، قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢١٧) عن سبط ابن حجر: «وشرع في «شرح بلوغ المرام»، وكأنَّه اعتمد على القطعة التي عملها جدُّه مِنْ «شرح المحرَّر لابن عبد الهادي».

٣- عبد الرحمن بن محمد الحَيْمِي اليمني (ت ١٠٦٨ هـ)، ذكره البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٥٤٨)، وقال عبد الله بن علي الوزير في «تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى» (ص٢٥١) عن الحيمي: «نُقل عنه أنه انتقل عن مذهب الشّافعي، وقد يظهر ترجيحه لمذهب الشافعي في عبارة «شرحه لبلوغ المرام».

3- الحسين بن محمد بن سعيد بن عيسى اللاعي اليمني المعروف بالمغربي (ت ١١١٩)، له «البدر التمام شرح بلوغ المرام»، قال عنه الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٢٣٠): «وهو شرحٌ حافلٌ، نقل ما في «التلخيص» من الكلام على متون الأحاديث وأسانيدها، ثم إذا كان الحديث في «البخاري» نقل شرحه من «فتح الباري»، وإذا كان في «صحيح مسلم» نقل شرحه من «شرح النووي»، وتارة ينقل من «شرح السُّنن» لابن رسلان؛ ولكنه لا ينسب هذه النقول إلى أهلها غالبًا، مع كونه يسوقها باللفظ، وينقل الخلافات من «البحر الزخار» للإمام المهدي أحمد بن يحيى، وفي بعض الأحوال من «نهاية ابن رشد»، ويترك التعرض للترجيح في غالب الحالات، وهو ثمرة الاجتهاد، وعلى كل حالٍ فهو شرحٌ مفيدٌ». وطبع بتحقيق محمد شحود خرفان، في دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)، في خمسة مجلدات.

٥-محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) له «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام»، اختصره من «البدر التمام» للمغربي، وهو أشهر شروح الكتاب، وقد طُبع مرارًا.

7- يوسف بن محمد البطاح الأهدك اليمني (ت ١٢٤٦هـ)، له "إفهام الأفهام من شرح بلوغ المرام" في مجلدين، ذكره البيطار في "حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر" (٣/ ١٦٤٠). وقال الكتاني في "فهرس الفهارس" (٢/ ١١٤٧): "رأيت في مكتبة شيخنا الشهاب أحمد بن إسماعيل البرزنجي بالمدينة المنورة شرح المترجم على "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" للحافظ ابن حجر بخط مؤلفه، سمّاه "إفهام الأفهام من شرح بلوغ المرام" وهو في مجلدين".

٧- سليمان بن يحيى بن عمر الأهدكل اليمني (ت ١٩٧ هـ)، له «حاشية على بلوغ المرام» جردها ابنه على بن سليمان، من حواشي أبيه على نسخته بإشارة من أخيه وجيه الدِّين عبد الرحمن بن سليمان، وهي حاشية تامة، وقفنا عليها في مكتبة خدابخش في الهند تحت رقم (٤٨٦).

٨- عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر الأهدك اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، قال الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٩٨/٢): «من تآليفه «شرح بلوغ المرام للحافظ ابن حجر»، إلا أنه لم يكمله». وقال صِدِّيق حسن خان في «أبجد العلوم» (٣/ ١٨٩): «بلغ فيه إلى التيمم في نحو عشرين كراسًا، ولم تساعده القدرة على إتمامه». ونقل منه العظيم آبادي في «عون المعبود» (١/ ١٧٤).

9- محمد عابد بن أحمد بن محمد مراد السِّنْدِيُّ (ت ١٢٥٧هـ)، قال الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٢١) وهو يذكر مصنَّفاته: «ومنها شرح «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر، ولم يكمله أيضًا».

۱۰ - عبد الله بن سليمان الجوهري (ت ۱ ۱۳۰۱هـ)، قال صِدِّيق حسن خان في «أبجد العلوم» (٣/ ١٧٥): «ومن مؤلفاته شرح لبلوغ المرام، لم يكمله».

۱۱ - صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِيُّ (ت ۱۳۰۷هـ) له «مسك الختام شرح بلوغ المرام» باللغة الفارسية، قال صِدِّيق نفسه في «أبجد العلوم» (۳/ ۹۰): «وقد شرحته بالفارسية، وسميته: «مسك الختام».

١٢ - نور الحسن بن صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِيُّ (ت ١٣٣٦ هـ)، له «فتح العلام الشرح بلوغ المرام»، اختصره من «سبل السلام»، طبع عدة طبعات.

17 - أحمد حسن الدهلوي (ت ١٣٣٨هـ)، قال الطالبي في «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» (٨/ ١١٨٠): «وله مصنَّفات كثيرة ممتعة، منها «أحسن التفاسير» بالأردو في مجلدات كبار، و«حاشية بسيطة على بلوغ المرام للعسقلاني».

١٤ - فيصل بن عبد العزيز آل فيصل العنزي الوائلي النجدي الحنبلي (ت ١٣٧٣هـ)، له «مختصر الكلام على بلوغ المرام»، مطبوعٌ معروفٌ.

10 - عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢٠هـ)، له «حاشية على بلوغ المرام» طُبعت بتحقيق عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، في دار الامتياز للنشر بالرِّياض، الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

17 - محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، له «فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام»، طُبع في ستة مجلدات بتحقيق صبحي بن محمد رمضان وأم إسراء بنت عرفة بيومي، في المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

1۷ - عبد القادر شيبة الحمد (ت ١٤٤٠هـ)، له «فقه الإسلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام»، طبع في عشرة مجلدات في مطابع الرشيد بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

ثانيًا: نظم «بلوغ المرام»:

نَظَمَ العلَّامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني «بلوغ المرام» (۱) ولم يكمله، وأتمه تلميذه الحسين بن عبد القادر الكوكباني (ت ١٩٨ه)، طبع في مطبعة دار نشر الثقافة بالإسكندرية (١٣٩٦هـ)، وبذيله «الإلمام بتخريج أحاديث منظومة بلوغ المرام» للشيخ محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعاني، وتعليقات للشيخ محمد بن سالم البيحاني.

ثالثًا: التعريف بكتاب «بلوغ المرام» ومؤلِّفه:

صنَّف أبو الخير حسن بن صِدِّيق حسن خان في التعريف بالكتاب ومؤلّفه «الروض البسام من ترجمة بلوغ المرام ومؤلفه الإمام»، وهو كتابٌ مفيدٌ مطبوعٌ. ولأهل العلم الأحياء – وفقهم اللهُ تعالى – عناية كبيرة بالكتاب، فله عدة شروح مكتوبة ومسموعة، وله تهذيبات ومختصرات وتراجم، نفع الله بجهود المخلصين.



⁽١) سُمِّي النظم في مخطوطتي دار الإفتاء السعودية (١٥٥، ٩٩٥): «جمع الأحكام في نظم بلوغ المرام».

الفصل التاسع

الطَّبَعات السابقة للكتاب

طُبِعَ الكتاب طبعاتٍ كثيرةً (١١)، من أشهرها:

🦚 الطبعة التي عني بتصحيحها والتعليق عليها الشيخ: محمد حامد الفقي.

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر لصاحبها مصطفى محمد.

سنة الطبع: (١٣٤٧هـ).

ولم يُرقِّم أحاديث الكتاب ترقيمًا مسلسلًا من أول الكتاب لآخره؛ بل رقم الكتب والأبواب ترقيمات منفردة، ولم يذكر شيئًا عن المخطوطات المعتمدة لإخراج الكتاب.

الطبعة التي حقّقها: الدكتور سمير بن أمين الزهيري.

طُبع عدة طبعات، آخرها الطبعة الأولى لمكتبة المعارف بالرياض، سنة (١٤٣٣هـ- ٢٠١٨م).

عدد أحاديثها: (١٥٨٢).

اعتمد في إخراجها على ثلاث نسخ، هي: نسخة البقاعي «ب»، ونسخة التتائي «ت»، والنسخة الأزهرية «أ».

الطبعة التي حقّقها: أحمد بن سليمان.

الناشر: مكتبة الرشد بالرياض.

الطبعة الأولى سنة (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).

عدد أحاديثها: (١٦١٠).

⁽١) ينظر: «المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان يوسف (ص٢٠٣).

اعتمد في إخراجها على نسختين من دار الكتب المصرية: الأولى: رقم (١٠٢) حديث، والثانية: رقم (٦٢٦) حديث طلعت.

🧆 الطبعة التي حقَّقها: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

الناشر: دار العطاء للنشر والتوزيع، الرياض، ودار البيروتي بدمشق.

الطبعة الأولى سنة (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

عدد أحاديثها: (١٤٩٦).

اعتمد في إخراجها على أربع نسخ: الأولى الهندية في (١٤٥) ورقة، الثانية دار الكتب (١٠٢) حديث طلعت، الرابعة دار الكتب (١٠٢) حديث.

الطبعة التي حقَّقها: الدكتور ماهر ياسين الفحل.

الناشر: دار ابن الجوزي بالرياض.

الطبعة الأولى سنة (١٤٣٥ هـ- ٢٠١٤م).

عدد أحاديثها: (١٥٦٨).

اعتمد في إخراجها على ثلاث نسخ: الأولى: الأزهرية «أ»، والثانية: نسخة مكتبة آيا صوفيا «ص»، والثالثة: نسخة أخرى من المكتبة الأزهرية، يقع فيها سقوطات في مواطن، وسقط أحاديث بأكملها.

الطبعة التي حقَّقها: الدكتور عبد المحسن بن محمد القاسم.

وطبعها ضمن سلسلة متون طالب العلم، الطبعة الثانية سنة (١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م). عدد أحاديثها: (١٣٥٢).

اعتمد في إخراجها على أربع نسخ، هي: نسخة البقاعي «ب»، ونسخة التتائي «ت»، والنسخة الأزهرية «أ»، والرابعة: نسخة حديثة مصوَّرة من دار المخطوطات بصنعاء تاريخ نسخها سنة (١١٦٥هـ).

وضبط النص فيها بالشكل التام، ولم تنشغل كثيرًا بالتعليق على النصِّ. وقد استفدنا من بعض هذه الطبعات خلال عملنا، فجزاهم اللهُ خير الجزاء.

وقد طُبع الكتاب طبعات أخرى كثيرة، واختُصر وشُرح كثيرًا، ولم نتطرق لذلك اختصارًا.



الفصل العاشر

میزات طبعتنا هذه

تميَّزت طبعتنا هذه -بحمد الله تعالى- بعدة ميزات، منها:

الأولى: كونها أكثرَ استيعابًا للنُّسخ وأحسنَ انتقاءً؛ فلقد طبعنا الكتاب على خمس نُسخ قيِّمةٍ، انتخبناها من ثلاثين نسخةً وقفنا عليها.

الثانية: ضَبْط النَّصِّ بالشكل التامِّ ممَّا يُعين القارئَ على القراءة الصحيحة للأحاديث والآثار.

الثالثة: التنبيه على الفروق المؤثّرة في المخطوطات الخمس، وإثبات حواشيها المهمة في التعليقات.

الرابعة: حُسن التقديم للكتاب، فقد بذلنا في المقدِّمة جهدًا كبيرًا، وجاءت -بحمد الله تعالى - مِن أَوْفَى ما كُتِبَ عن «بلوغ المرام».

الخامسة: حُسن الإخراج، وجودة الطباعة.

نسأل اللهَ أن يَعُمَّ النفعُ بهذه الطبعة، وأن يبارك فيها، وأن يجزي كل مَن ساهم فيها خير الجزاء.



الفصل الحادى عشر

وصف المخطوطات المعتمدة

لقد وفّقنا اللهُ تعالى للحصول على ثلاثين نسخةً للكتاب، وقد رتّبناها من حيث القِدَم، بدأنا بالأقدم فالقديم، وما لم يُذكر فيها تاريخ رتّبناها على الترتيب الهجائي للمكتبات، فكانت كالتالى:

- ١ نسخة مكتبة فيض الله بإصطنبول (٢١٧١)، نسخ سنة (٨٣٤هـ).
 - ٢- نسخة المكتبة الأزهرية (٦٣١١)، نسخ سنة (٨٤٨هـ).
 - ۳- نسخة دار الكتب (۱۰۲) حديث، نسخ سنة (۸٤٨هـ)(۱).
- ٤- نسخة مكتبة آيا صوفيا بإصطنبول (١٠٣٨)، نسخ سنة (٨٦٤هـ).
 - ٥- نسخة المكتبة الظاهرية (٤٥٧٥)، نسخ سنة (٤٧٨هـ).
 - ٦- نسخة جامعة الإمام (٨٩٧٢)، نسخ سنة (١٠٣٥هـ).
- ٧- نسخة مكتبة فيض الله بإصطنبول (٢١٦١)، نسخ سنة (٦٣٠هـ).
 - ۸- نسخة دار الکتب، حدیث طلعت (۲۲٦)، نسخ سنة (۱۰۹۸هـ).
 - ٩- نسخة اليمن (٨٤٥)، نسخ سنة (١٥٥٦هـ).
 - ١٠ نسخة المكتبة المحمودية، نسخ سنة (١٦٥هـ).
 - ١١ نسخة الإمام زيد (٢٩٤)، نسخ سنة (١٦٨هـ).
 - ١٢ نسخة مكتبة محمد بن عبد القادر (٤٠)، نسخ سنة (١١٧٧هـ).
 - ١٣ نسخة الإمام زيد (٩٧٣)، نسخ سنة (١٧٩هـ).
 - ۱٤ نسخة يمنية (٤٢٥/٤)، نسخ سنة (١٢٢٢هـ).
 - ١٥ نسخة الإمام زيد (٢٩١)، نسخ سنة (١٢٤٥هـ).

⁽١) كذا جاء في خاتمة الجزء الأول منها (ق: ٦٢ب)، ونخشى أن يكون هذا التاريخ هو تاريخ نسخ أصلها المنقولة منه، فلا يبدو عليها القدم، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتصحيفات؛ لذلك استبعدناها من العمل.

- ١٦ نسخة مكتبة المسجد النبوي (١٠١/ ٢١٣)، نسخ سنة (١٢٥٩ هـ).
 - ١٧ نسخة مكتبة جامعة الإمام (٨٤٨)، نسخ سنة (١٢٦٠هـ).
- ۱۸ نسخة مكتبة عارف حكمت (۲۳۰) حديث، نسخ سنة (۱۲٦٤هـ).
 - ١٩ نسخة يمنية (١٣٣٤)، نسخ (١٢٧١هـ).
 - ٢ نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة (٧٥٩٩)، نسخ سنة (١٢٧٢هـ).
- ٢١ نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية (٨٧٥٢)، نسخ سنة (١٢٩٩هـ).
 - ٢٢ نسخة بخط الشيخ أحمد محمد شاكر، نسخ سنة (١٣٢٩هـ).
 - ٢٣- نسخة مكتبة جامعة الإمام (٧٧٨).
 - ۲٤ نسخة مكتبة جامعة الملك سعو د (۱۲۷۳).
 - ٢٥ نسخة مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بالرياض (٧٧٥).
 - ٢٦- نسخة مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بالرياض (٢٩٩٨).
 - ٧٧- نسخة مكتبة الحرم المكي (٨٧٤) حديث.
 - ٢٨ نسخة مكتبة دار الإفتاء السعودية (٥٣٧).
 - ٢٩ نسخة مكتبة محمد بن عبد القادر (٣٩).
 - •٣- نسخة من مكتبات اليمن (٢٥١٥٢).

وبعد دراسة النسخ وقع اختيارنا على أوثقها وأتقنها لتحقيق الكتاب عليه،

ورتَّبناها على حسب قوتها؛ فكانت:

- ۱ نسخة فيض الله بإصطنبول (۲۱۷۱)، ورمزها: «ب».
 - ٢- نسخة المكتبة الظاهرية (٤٥٧٥)، ورمزها: «ت».
 - ٣- نسخة المكتبة الأزهرية (٦٣١١)، ورمزها: «أ».
- ٤- نسخة مكتبة آيا صوفيا بإصطنبول (١٠٣٨)، ورمزها: «ص».
- ٥- نسخة مكتبة فيض الله بإصطنبول (٢١٦١)، ورمزها: «س».

وهذا وصفها:

۱ - وصف النسخة «ب»:

مكان النسخة: مكتبة فيض الله أفندي بإصطنبول، ضمن مجموع (٢١٧١)، وهي أول المجموع.

عنوانها: «بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، تلخيص الفقير إلى رحمة ربه تعالى أحمد بن عليّ بن حَجَرِ الشافعي».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديمًا وحديثًا...».

آخرها: «آخر الكتاب.

قال مصنّفه شيخنا قاضي القضاة شيخُ الإسلام أبقاه اللهُ في خيرٍ: فرغ منه ملخّصه أحمدُ بنُ عليّ بنِ محمدِ بنِ حَجَرٍ في حادي عشر شهر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمان مئة، حامدًا مصلّيًا مسلّمًا.

ومن خطه نقلت، وفرغت من هذه النسخة يوم السبت خامس عشر شعبان المكرم من شهور سنة أربع وثلاثين وثمان مئة.

وكتب: إبراهيم بن الرُّباط البِقاعي الشافعي (١) في خانقاه سعيد السعداء بالقاهرة المحروس، حامدًا مصلِّبًا مسلِّمًا».

ناسخها: الحافظ برهان الدِّين إبراهيم بن الرُّباط البِقَاعي الشَّافعي.

تاريخ نسخها: يـوم السبت خامس عشر شعبان المكـرم مـن شـهور سـنة أربع وثلاثين وثمـان مئـة.

⁽۱) برهان الدِّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط البِقَاعي الشَّافعي، وُلد سنة تسع وثمان مئة تقريبًا، وأخذ عن أساطين عصره، كالإمام المقرئ ابن الجزري وحافظ الشام ابن ناصر الدِّين، وحافظ العصر ابن حجر العسقلاني، ورحل وسمع من خلق يجمعهم معجمه الذي سمَّاه: «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران». ومهر في الفنون وناظر، وصنَّف التصانيف المفيدة، وتوفي ليلة السبت ثامن عشر رجب سنة خمس وثمانين وثمان مئة». وقد ترجم البقاعي لنفسه في كتابه «عنوان الزمان» (٢/ ٢١- ٥٥).

عدد أوراقها: (٦٨) ورقة.

مسطرتها: (۲٥) سطرًا.

نوع الخط: نستعليق مشكولٌ بعضه، واتبع البقاعي نظام التعقيبة.

سماعاتها: كتب بآخرها (ق: ٦٨ أ- ب):

«أما بعد حمد الله ذي الجلال، والصلاة والسلام على النبي محمدٍ وجميع صحبه والآل.

فقد قرأتُ جميع هذا الكتاب -وهو «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» - على مؤلِّفه شيخنا الأستاذ قاضي القضاة شيخ الإسلام قدوة الأنام وعلم الأئمة الأعلام حافظ العصر وفريد الدهر أبي الفضل شهاب الدِّين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني المصري، أمتع اللهُ الإسلام بالبركة في عمره، وأسبغ على الأيام دائمًا من ينبوع علومه سيب غَمْره، وسمعه بقراءتي:

شمس الدِّين محمد بن محمد بن حسان القدسي، خلا من قوله: «باب العدة» إلى قوله: «باب الجامع الله قوله: «كتاب الجامع باب الأدب» إلى آخر الكتاب.

وأخوه محب الدِّين محمد، خلا المجلس الأول وانتهاؤه قوله: «باب نواقض الوضوء»، ومن قوله: «كتاب الطلاق» الوضوء»، ومن قوله: «كتاب الطلاق» إلى: «باب حد الشارب وبيان المسكر»، ومن قوله: «كتاب الجامع» إلى آخر الكتاب.

وسمع السيد صلاح الدِّين محمد بن الأُسْيوطي، من أوله إلى: «باب نواقض الوضوء»، ومن قوله: «باب الأذان» إلى قوله: «باب صلاة العيدين»، ومن قوله: «كتاب الزكاة» إلى قوله: «باب صوم التطوع وما نُهي عن صومه».

وإبراهيم بن محمد الزَّنْكَلوني، من أوله إلى قوله في أثناء صفة الصلاة: «وعن ابن عمر ، أن رسولَ الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه...» الحديث.

وحسين بن يوسف بن أحمد الصفدي، من أوله إلى قوله: «كتاب الزكاة».

وأحمد بن محمد المدني، من قوله في أثناء صفة الصلاة: «وعن عبد الله بن عمر» إلى قوله: «باب صلاة الجماعة والإمامة».

وشهاب الدِّين أحمد بن أسد المقرئ الأُمْيُوطي ومحب الدِّين محمد بن شمس الدِّين القطان المصري، من قوله: «باب نواقض الوضوء» إلى قوله: «باب الأذان».

وأجاز المسمع -أبقاه اللهُ في خيرٍ - ما له وعنه رواية (١) لمَن قرأه أو حضره أو سمعه أو شيئًا منه.

وذلك في مجالس آخرها يوم الجمعة عشري شهر رمضان المعظّم سنة أربع وثلاثين وثمان مئة بالمدرسة المنكدمرية جوار بيت المسمع بخط دار السمك داخل القاهرة المحروس.

قال ذلك وكتبه: إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباطِ البقاعي الشافعي.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين، وعلى الله وصحبه أجمعين، وسلَّم تسليمًا إلى يوم الدِّين».

وكتب المصنِّف تحته:

«السماع والقراءة والإجازة لمَن ذكر كما ذكر.

وكتب: أحمد بن على بن حَجَر الشافعي، عفا الله تعالى عنه، آمين».

تملكاتها: على صفحة العنوان خاتم وقف، نصه: «وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي غفر الله له ولوالديه، بشرط ألَّا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة (١١١٢)».

وهذه النسخة أقدم نسخ الكتاب، وهي أوثق النسخ وأجودها، وهي بخط الحافظ البقاعي، وعليها خط المصنِّف الحافظ ابن حَجَر .

وتمتاز بضبط الكلمات بالحركات، والحواشي -ومنها بخط المصنِّف- لتفسير مبهم أو توضيح إشكال.

⁽١) كذا بخط البقاعي، والصواب: «روايته».

٢ - وصف نسخة «ت»:

مكان النسخة: دار الكتب الظاهرية بدمشق (٤٥٧٥).

عنوانها: «كتاب: بلوغ المرام في أحاديث خير الأنام، مما عني بجمعه حافظ عصره وفريد دهره العالم العلَّمة شهاب الدِّين أحمد بن حجر الشافعي، جعل اللهُ الجنة مثواه والفردوس مأواه».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم.

ربِّ يسِّر بخيرِ.

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديمًا وحديثًا...».

آخرها: «آخر الكتاب.

على يد أضعف خلق الله وأحقرهم في زعمه: عمر بن على التتائي المالكي، أقال الله عثرته يوم لا ينفع مال ولا بنون، وغفر له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه ولجميع المسلمين.

بتاريخ ثالث شهر جمادي الآخرة ليلة الجمعة قريبًا من ثلث الليل سنة أربع وسبعين وثمان مئة أحسن اللهُ عاقبتها بمحمدٍ وآله(١).

قال مصنّفه عند قوله: «آخر الكتاب»: فرغ منه ملخّصه أحمدُ بنُ عليّ بنِ محمدِ بنِ حَجَرٍ، في حادي عشر شهر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمان مئة، حامدًا ومصلّيًا ومسلّمًا».

ناسخها: عمر بن علي التتائي المالكي (٢).

تاريخ نسخها: ثالث شهر جمادي الآخرة ليلة الجمعة قريبًا من ثلث الليل سنة

(۱) کذا.

⁽٢) عمر بن علي بن شعبان بن محمد بن يوسف التتائي الأزهري المالكي الفقيه، وُلد تقريبًا سنة ستًّ وعشرين وثمان مئة بتتا -قرية بالمنوفية- ونشأ بها فحفظ القرآن، وتحول منها وهو ابن ثلاثين فقطن الأزهر، واشتغل بالفقه والأصلين والعربية وغيرها حتى برع في الفقه وشارك في غيره، وطلب الحديث كثيرًا، وأسمع أو لاده. ترجمته في «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ١٠٦ - ١٠٧).

أربع وسبعين وثمان مئة.

عدد أوراقها: (١٨٢) ورقة.

مسطرتها: (١٦) سطرًا.

نوع الخط: نستعليق مشكولٌ بعضه، واتبع الناسخ نظام التعقيبة.

مقابلاتها: النسخة منقولةٌ من أصل معتبرٍ ومقابلةٌ عليه، بدليل قول الناسخ آخرها: «بلغ مقابلة من أوله إلى آخره، على يد كاتبه على أصلٍ معتبرٍ، ولله الحمد. كتبه عمر بن على التتائى».

ثم قابلها الناسخ مرة ثانية على أصل المصنّف ابن حجر نفسه، فكتب فوق البلاغ السابق في آخر ورقة: «بلغ معارضة من أوله إلى آخره على أصل مؤلّفه رحمة الله عليه. يد كاتبه عمر التتائي».

بل قُوبلت مرة ثالثةً؛ فقد كتب الناسخ على الحاشية عند الحديث (١١٦٠): «بلغ ثالث مقابلة؛ فصح ».

وقد انتشرت بلاغات المقابلة على هامش أوراقها في مواضع كثيرة، اكتفينا منها بما ذُكر عند وصف النسخ.

وكُتب في آخرها (ق: ١٨٢ب): «قابله من أوله إلى آخره كاتبه ومالكه عمر بن على التتائي على أصل مؤلِّفه بخطِّ يده حسب الجهد والطاقة؛ فصحَّ إن شاء الله تعالى في ثامن شوال سنة أربع وسبعين وثمان مئة».

وانتشرت فيها الدارات المنقوطة واللحوقات المصحَّحة على حواشيها، وعليها بعض الحواشي النافعة.

تملكاتها: على لوحة العنوان تملك يظهر من نصه: «... رب الأرباب يحيى بن محمد عفى عنهما يوم الحساب».

وهذه النسخة أيضًا نسخة قيمة، بخط الفقيه المالكي عمر بن على التَّتائي.

وتمتاز كذلك بضبط الكلمات بالحركات، وكثرة الحواشي المفسِّرة، وتعتبر هي ونسخة «ب» من أوثق نسخ الكتاب.

٣- وصف نسخة «أ»:

مكان النسخة: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، تحت رقم (٦٣١١).

عنوانها: «كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تصنيف الشيخ الإمام العالم العلّمة وحيد دهره وفريد عصره القاضي شهاب الدِّين ابن حجر، عامله اللهُ بلطفه، محمدِ وآله(۱)».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم.

ربِّ يَسِّر بخير يا كريم بمحمد وآله (۲).

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديمًا وحديثًا...».

آخرها: «آخر الكتاب.

نُقل من نسخة بخطِّ مؤلِّفه -أمتع اللهُ ببقائه المسلمين آمين- وقال في آخرها: فرغ منه ملخِّصه أحمد بن علي بن محمد بن حجر في حادي عشر شهر ربيع الأول سنة ثماني وعشرين وثمان مئة، حامدًا مصليًا مسلِّمًا.

صلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا وسندنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم.

كتبه: علي بن محمد القيِّم، في ثاني عشرين ربيع الآخر سنة ثمان وأربعين وثمان مئة، لمستنسخها شمس الدِّين محمد الواعظ الشهير بابن حُلَّة (٣)، غفر اللهُ له آمين وجميع المسلمين، آمين».

ناسخها: على بن محمد القيِّم (١٤).

(۱) کذا.

⁽۲) کذا.

⁽٣) شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد بن عثمان القاهري، الشافعي، الواعظ، المعروف بابن حُلّة، مؤلّف كتاب «التهاني والبشارات والمراثي والإشارات»، وُلد قبل سنة (٨٢٠هـ)، ومات في محرم سنة (٨٩٨هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (١١/ ٤٤٢)، و «نيل الأمل في ذيل الدول» (٨/ ٥٧)، و «وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام» (٣/ ٢٦/٢)، و «إيضاح المكنون» (٣/ ٣٤١).

⁽٤) على بن محمد بن يوسف، نور الدين القاهري الشافعي، ويُعرف بـ: ابن القيِّم (قيِّم جامع التركماني). قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٢٨/٦): «كتب الكثير بخطِّه الحسن.. مات في رجب سنة ثمان وأربعين بالقاهرة».

وقد فُقد من أصل النسخة بعض الأوراق، فأتمها ناسخ آخر بخط مغايرٍ كثير الخطأ، وهي الأوراق (٣٠- ٣٥)، (٥٦)، (٨٣). وهي توافق الأحاديث: (٤١٤- ١٤١)، (٥٤٩)، (٥٤٩- ١٦٦).

تاريخ نسخها: في ثاني عشرين ربيع الآخِر سنة ثمان وأربعين وثمان مئة.

عدد أوراقها: (١١٦).

مسطرتها: (۱۹) سطرًا.

نوع الخط: نسخ مشكولٌ بعضه، واتبع الناسخ نظام التعقيبة، وكتب العناوين وأوائل الأحاديث بالمداد الأحمر.

مقابلاتها: النسخة مقابلة على أصل المصنّف؛ فقد كتب الناسخ بحاشية آخر ورقة منها: «بلغ مقابلة على أصل المؤلّف؛ فصحّ ولله الحمد».

تملكاتها: كتب في آخرها: «لمستنسخها شمس الدِّين محمد الواعظ الشهير بابن حُلَّة، غفر اللهُ له آمين وجميع المسلمين آمين».

وكُتب في خاتمتها أبيات رائقة، من بحر البسيط، هي (١):

وَصَاحِبِ الْحُوتِ مَوْلَى كُلِّ مَكْرُوبِ
وَمُذْهِبَ الْحُزْنِ عَنْ ذِي الْبَتِّ يَعْقُوبِ
وَمُذْهِبَ الشَّقْمِ عَنْ أَوْصَالِ أَيُّوبِ
وَرَافِعَ الشَّقْمِ عَنْ أَوْصَالِ أَيُّوبِ
أَنْتَ الطَّبِيبُ طَبِيبٌ غَيْرُ مَعْلُوبِ

يَا فَارِجَ الْهَمِّ عَنْ نُوحٍ وَأُسْرَتِهِ وَفَالِتَ الْبَحْرِ عَنْ مُوسَى وَشِيعَتِهِ وَجَاعِلَ النَّارِ لِإِبْرَاهِيمَ بَارِدَةً إِنَّ الْأَطِبَّاءَ لَا يُغْنُونَ عَنْ وَصَبِ

وهذه النسخة وإن كانت مقابلة على أصل المصنّف، إلا أنها دون سابقتيها، وفيها بعض الضبط المرجوح، وفيها سقط بعض أوراق كُتبت بخط مغاير كثير الخطأ، لم ننبّه على مخالفتها في هذا الجزء الساقط، كما سيأتي في الفصل التالي.

⁽١) الأبيات لمحمد بن عامر البلخي، كما في «شعب الإيمان» للبيهقي (٩٥٤٢).

٤ - وصف نسخة «ص»:

مكان النسخة: مكتبة آيا صوفيا بإصطنبول (١٠٣٨).

عنوانها: «كتاب بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، تأليف الشيخ الإمام العالم العلّمة شهاب الدِّين أحمد بن حجر الشافعي مذهبًا، نفعنا الله ببركته وبركة علومه في الدنيا والآخرة، آمين».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم.

وبه ثقتي.

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديمًا وحديثًا...».

آخرها: «آخر الكتاب.

قال مصنّفه الشيخ الإمام العالم العلّامة شيخ الإسلام أمتع الله بوجوده الأنام: فرغ منه ملخّصه أحمد بن علي بن محمد بن حجر في حادي عشر شهر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمان مئة، حامدًا لله تعالى ومصليًا على رسوله عَلَيْهِ.

وكان الفراغ من نسخه في يوم الاثنين المبارك تاسع شهر الله المحرم الحرام سنة أربع وستين وثمان مئة، أحسن الله عاقبتها، آمين آمين آمين.

والحمد لله على إحسانه وفضله ومَنِّه وكرمه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا». ناسخها: غير مذكور.

تاريخ نسخها: في يوم الاثنين المبارك تاسع شهر الله المحرم الحرام سنة أربع وستين وثمان مئة.

عدد أوراقها: (١٤٥) ورقة.

مسطرتها: (۱۷) سطرًا.

نوع الخط: نسخ، واتبع الناسخ نظام التعقيبة، وكتب العناوين وأوائل الأحاديث بالمداد الأحمر.

تملكاتها: على حاشية الورقة الأولى وقف نصُّه: «قد وقف هذه النسخة الجليلة

سلطاننا الأعظم والخاقان المعظَّم مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان بن السلطان: السلطان الغازي محمود خان، وقفًا صحيحًا شرعيًّا لمَن طالع وتلى، أكرمه اللهُ تعالى بالزلف والحسني.

حرَّره الفقير: أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين، غُفر لهما».

ووضع فوقه خاتم، نصه: «الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الواقف: محمود خان بن مصطفى خان». ووضع تحت النص خاتم المحرر.

وهذه النسخة وإن كانت مقابلة على أصل المصنِّف، إلا أنها كثيرة المخالفة لغيرها من النسخ، ولذلك لم ننبِّه على مخالفتها، كما سيأتي في الفصل التالي.

٥ - وصف النسخة «س»:

مكان النسخة: مكتبة فيض الله أفندي، ضمن مجموع تحت رقم (٢١٦١)، وهي الرسالة الأولى في المجموع.

عنوانها: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للشيخ العالم المحدِّث شهاب الدِّين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

ربِّ يسِّر.

قال الشيخ الإمام العالم العلَّامة، شيخ الإسلام والمسلمين، إمام المحدِّثين، بقية الحُفَّاظ والمتقنين، بخاري زمانه، وأعجوبة أوانه، قاضي القضاة، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني روَّح اللهُ روحه ونوَّر ضريحه بمَنِّه: الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديمًا وحديثًا...».

آخرها: «آخر «بلوغ المرام في أدلة الأحكام»، والحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

وقد انتهى والحمد لله كتابة ومقابلة بحسب الطاقة من أصل صحيح، ذكر صاحبه أنه كتبه من خطِّ المؤلِّف، وبآخره إجازة بخطِّ السخاوي، نفع اللهُ بالجميع. وذلك ببلد الله الحرام تجاه الركن اليماني، سنة ثلاث وستين بعد الألف، رزقنا الله خبرها».

ناسخها: غير مذكور.

تاريخ نسخها: سنة ثلاث وستين بعد الألف.

عدد أوراقها: (٤٦) ورقة، (٣- ٤٩) ضمن مجموع.

مسطرتها: (۲۹) سطرًا.

نوع الخط: مغربي مشكولٌ بعضه، واتبع الناسخ نظام التعقيبة، وكتب العناوين وأوائل الأحاديث بالمداد الأحمر.

مقابلاتها: نُقلت النسخة وقُوبلت على أصل صحيح منقولٍ من خطِّ المصنِّف؛ فقد كتب الناسخ آخرها: «وقد انتهى والحمد لله كتابة ومقابلة بحسب الطاقة من أصل صحيح ذكر صاحبه أنه كتبه من خطِّ المؤلِّف، وبآخره إجازة بخطِّ السخاوي نفع الله بالجميع.

وذلك ببلد الله الحرام تجاه الركن اليماني سنة ثلاثٍ وستين بعد الألف، رزقنا الله خيرها».

تملكاتها: على صفحة العنوان خاتم وقف، نصه: «وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي غفر الله له ولوالديه بشرط ألّا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة (١١١٢)».

وهذه النسخة وإن كانت مقابلة على نسخة منقولة من أصل المصنِّف، إلا أنها دون ما تقدم من النسخ، وقد بيّض فيها في مواضع كثيرة ليكتب «عن» ونحوها بالحمرة -كما هي عادته- ولم يفعل، كما سيأتي في الفصل التالي.



الفصل الثاني عشر

منهج تحقيق كتاب «بلوغ المرام»

أولًا: حَصَرْنا نُسَخَ الكتاب من خلال ما وقفنا عليه من مخطوطات، وما وقفنا عليه من فهارس مكتبات المخطوطات في العالم، فتبيَّن لنا أن له عشرات النُّسخ، حصلنا منها على ثلاثين نسخة، اخترنا خمسًا من أقدمها وأوثقها لإخراج الكتاب عليها.

ثانيًا: رتَّبْنا المخطوطات الخمس المختارة حسب قوتها وتمام نصِّها:

١ - النسخة «ب»: أقدم نُسخ الكتاب، وهي بخط الحافظ البقاعي، وعليها خط المصنِّف الحافظ ابن حَجَر في مواضع كثيرة، وهي أوثق النسخ المعروفة للكتاب.
 ٢ - النسخة «ت»: نسخةٌ قيمةٌ، منقولة من أصل منقول من أصل المصنِّف ومقابلةٌ على أصل المصنِّف.

- ٣- النسخة «أ»: نسخةٌ قيمةٌ، مقابلةٌ على أصل المصنّف.
- ٤ النسخة «ص»: نسخةٌ جيدة، منقولة من أصل المصنِّف ومقابلةٌ عليه.
- ٥ النسخة «س»: نسخةٌ جيدة، مقابلةٌ على نسخة منقولة من أصل المصنّف.

ثالثًا: بعد دراسة النُّسخ رأينا أن المناسب لتحقيق الكتاب استخدام أسلوب النَّص المختار، وعدم اعتماد نسخة محدَّدة كأصل؛ وذلك لتقارب النُّسخ في الجودة، فأسلوب الاختيار من بين النسخ للوصول لأصح نصِّ وأَثبَتِه هو الأنسبُ. رابعًا: قابلنا الكتاب على النسخ الخمس، وأثبتنا الاختلافات المؤثِّرة بينها.

خامسًا: عزونا أحاديث الكتاب إلى مصادرها التي ذكرها المصنِّف من كتب الصِّحاح والسنن والمسانيد وغيرها، وقابلنا نصوص الكتاب على تلك الأصول، ونبَّهنا على فروقها الجوهرية، ووثَّقنا ما نصَّ عليه المصنِّف من علة للحديث أو تضعيف، بالإحالة إلى كتب العلل والتخريج بشيء من الإجمال، وما لم نقف عليه

من تلك المصادر أشرنا إلى أننا لم نقف عليه.

ومما يحسن الإشارة إليه أن المصنِّف الله الله الله استوعب مصادر تخريج الحديث، ولذا لم نلتزم استدراك ذلك فيما عدا «الصحيحين».

ثم رجَّحنا بين خلافات النسخ الخطية وفروق هذه الأصول، وأثبتنا في المتن الصحيح من أيَّها كان:

- فإذا كانت الخلافات بين النسخ تدور بين الصحيح والأصح أثبتنا الأصح في المتن ولو من نسخة واحدة، وذكرنا في الهوامش ما خالفه مبيِّنين وجه الترجيح.
- وإذا كانت الخلافات تدور بين لفظين كليهما صحيحٌ أثبتنا ما في أكثر النسخ في المتن، ونبَّهنا في الهوامش على اللفظ الآخر.
- وإذا كان الخلاف بين النسخ والأصول أثبتناه في الهامش، إلا أننا قد نثبته في المتن بين معقوفين إذا رأينا ضرورة لذلك، مع التنبيه في الهامش على ما خالفه، مبيّنين وجه الترجيح، وهي مواضع قليلة.

وقد أثبتنا الصلاة على النبي ﷺ والترضية على الصحابة ، من أي نسخة وجدت دون تنسه.

وقد كنا أثبتنا جميع السماعات والبلاغات وغيرها، ثم بدا لنا أنها ستشتّت القارئ فحذفناها.

ولم ننبِّه على مخالفات النسخة «ص» لغيرها من النسخ إلا عند الحاجة؛ وذلك لكثرة مخالفاتها لغيرها من النسخ، ولم ننبِّه كذلك على ما بيّض له في «س» ليكتبه بالحمرة ثم لم يفعل، كما سيأتي في التعليق على الحديث (١٠٠٣).

وقد حرَّرنا صياغة الهوامش ملتزمين في ذلك الاختصار، فاكتفينا بذكر فروق النسخ المخالفة دون ذكر النسخ التي أثبتنا اللفظ منها، إلا عند الحاجة لذلك.

سادسًا: شكَّلنا المتن تشكيلًا تامًّا مراعين في ذلك صحة الرواية وصحة اللغة جميعًا، وشكَّلنا ما يشكل من الحواشي والتعليقات.

سابعًا: قسَّمنا النصَّ إلى فقرات، وأخضعناه إلى علامات الترقيم المناسبة.

ثامنًا: رقَّمنا الأحاديث ترقيمًا متسلسلًا؛ فبلغت (١٥٦٤) حديثًا.

تاسعًا: كتبنا مقدِّمة علمية للكتاب، قسَّمناها إلى اثني عشر فصلًا:

الفصل الأول: تعريفٌ موجزٌ بالحافظ ابن حَجَر العسقلاني.

الفصل الثاني: توثيق نسبة الكتاب للحافظ ابن حجر.

الفصل الثالث: عنوان الكتاب.

الفصل الرابع: منهج الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام».

الفصل الخامس: مصادر «بلوغ المرام»

الفصل السادس: مكانة «بلوغ المرام».

الفصل السابع: رواة «بلوغ المرام» عن المصنِّف.

الفصل الثامن: عناية العلماء بكتاب «بلوغ المرام».

الفصل التاسع: الطبعات السابقة للكتاب.

الفصل العاشر: ميزات طبعتنا هذه.

الفصل الحادي عشر: وصف المخطوطات المعتمدة.

الفصل الثاني عشر: منهج تحقيق كتاب «بلوغ المرام».

ثم وضعنا صورًا لنماذج من مخطوطات الكتاب.

والله ولي التوفيق.

نماذج من صور المخطوطات

بلوغ المرام ــ

77



عنوان النسخة «ب» بخط الحافظ ابن حجر

مستعداً للما لرحم الرحسيم المعتمد على فالفاهن واب عند قدما وعالم والعلله والله عليه ورسوله محدواله ومحدالد ساروا فاضع ومدستهما مجنب وعلى أما عمم الدح ورثوا علم والعلما ورثدا لا بداء الوم بم وارتا ومورون المسامعد لا اعتصر المالية المالية والمالية والمالية حورته عربوا بالغا ليسيوم كخفطه سرافران نابخا وستتعبر الايلكيده ولات في منداله علين وقدينت عَفِي كاحد شعر لفرور مراور الراده ونعج كانة فالمواديات عدا والمجارية م وابوداو ووالت عوالتراي وانتها جدوبالسنندم عدكا فدوبا كمنه مزعدا النحارى ومشا والاربعان عدا العلمة الأول وبالعلام عدا وولاخير وبالمتفي المحارى مشل وقد الاذكرمعها عبرها وعاء ادلا أنولين وعبده بلوغ المرام م اداردا وللما الفال الا يُصلُّوا مَلْنَا عليها وفالا وان وزُّ قَنَا العِلْ عَالِمُ الْعَالَ عَالِمُ الْعَالَ عَالَ الْعَالَ عَالَ الْعَالَ عَلَى الْعَالَ عَالَى الْمُعْلِمُ الْعَالَ عَالَى الْمُعْلِمُ الْعُلِّمُ الْمُعْلِمُ الْعُلِّمُ الْمُعْلِمُ الْعُلِّمُ الْعِلْ عَالَى الْمُعْلِمُ اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمِنْ الْمُعْلِمُ الْمِلْمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِ _ 6060 ____ 365 كاد___الفاق في دريان المياه عرار هرم وفي الماد المياه عرار هرم وفي الماد الماد المياد عراد المياد ا له وجد ارخريم والنوا وعرائي مداكات وي والنوالة و مل متعمدة م المالك علي الانجست من العرائية وي العدد وعرائي والمالية والمالية والمالية المالية المالية المالية رفريسه مان رواله والمعلم مان الماء المنعسية عن الما وعلي والما وعور ولونبرلغ صرابن بجيز ومعقد الوطائم والسهقي الماط هرالا الريعير او عد اولور المعاسمة عد رفيد وعر عدد المعرع والمارور له المالي الماكان الماكليس المالكين ولا المناهم عشرام ولا العالم المالكين ا ما ما ما الما المام وعوجب الأجرام والعط ري البولية والمام المام المركاء كا م نعت أفيد ولمت مند ولاي داووولا نعت لل مدم اكتبايد وعر مرحل صي الم مل علمه عادي روا مطالعهم المتعسر المراه بعضا الرطا والدار والعقيمة الالنسالية معلى كالمغتنا ليغضلونهم وند وخلعتمه الأجمسان

60

سَدِيداعظ واذا دع بداجات لفديار بعدات انوشراع به والمادة والماية كان راميه الما المامية بغوالهم مكاميحا وكاست وكالحرو بالونعوالبكاليسل واذارة فارخكونك الآبذ فالوالك للعسول ويماريمه والراسة فاركان أبودعا يُوالِي المالي وينه ولايت ولا عن الله والمالية عمل ولي المنافع المالية عمل ولي المنافع المالية ببني وجهل وتراور المورط انتأع بدى الماعنول جدى وعزل وخارى والماشروط والديالهما عولها فقرت والماكن وطلالعلن وعانة المرسيخ المقدم والموحمة على من تدريه مؤعليه ومريح من عاركان توالكا عد كالم ريكهم اصم كون الهوعم إمروام كان الرفيا معا والمع الوكرى الزالهمة ويواصواك وأبوك كاخبروا معالموتا وتأوير كالمتركم وعرات كالكال ماليكالما من الله انتعنى على وعلى ما منع والراقع على منعم المعنى المالية المالية والراقع على منعم المدالت والكالم والمدور ومدال مالي عنوه وعاد را ورد ي المالية چ اواء و دا در حال المراف رأسه وسروع شدارا تعالما ملاها الدعالله الاستكواكم كله عاصله ولهله ماعلت منه وماله اعلم واعود مرز التوكله عاطية عاطمنا سندوها فماعل اللهم ازات من ما عندي شالك صدر و سبكرا عود ما ما عا ذي يمد كرونديك اللهم الم تفكر كالمدوما مرايه موافع واعدوم والما وما قرام مورا وعدوات كان تعاكل فضافضيته كضرا المرارا ومجازجانوای کی عمل ام و المجند کارور در الدی المرسام کانا رسیدیان The procession of the se الإبرح وصنعتان كاللتان فنكتازه فالمنوان بحراصه وكالماي حاست والكوم م ورندان ولا وما عدوكندام الالك النباع النوري فاعاء تعيد استعدا بالفاهم المروتر ما موامعية عال اساسده له وي الله والعله والسلم التحام وصر عمرولا رفقد -ص هذا الكما ب والوبوع المرام مواد أراد كام على ولفرسينا

EKE

وغريد الدهداي الفضاري بالابرا معرس على مركم المبيري س فيوا العسمااي لمصرى استولى كالماع كالركائل عشو والسيط كالما ودا مربيبوع علومد سيب عمن ومنهد بغدائي مس الدس عدى كدر ا العدي خلارتوله بالعماليولها بحدالت رروالجاس لاخير ومو زينوله كاب ا كام ع كار ب الله الله ب ولعن عدالاته علاالهاس كلواروانها ووقولها بالانشرالوصووس فولها بالرنا ال كما سالوابير ومزوول ك سالطاني الرائد حدالت رب وب الليم ومنوام عا الحام الألوالك به وسم السيد ملام الاس عمر الاستيوط مراوله الي بديوا معز الوضودم يو لم ي ملاذان الاولها ب صلاء العسدى وميوله كاسالزكاه الاتولم اسصوم التطوع ومانى عنصومه وأنزهم مه الزنكادة وإوله الانولار إثنا صفرالصلاول ان عدد مواسمها ال ووالعم العلمان كان بفريد موسكيد الدستون ابن بوسف مراجد الصفدى مراولداى مؤلدك بالزكاة واجدم بدلكان مُولِدُن اللهُ وعن عبدلعين عبدالعرب عمر الكول عرصلة إكا عدولامام و 4 - الدنوا عدم شد المنزي لامبوطي و معلین محالد س کلاس کالا الفكا فالمصرى ميولها سنوافعن الومنو الفواء يا سهلادان واجار ودلك معكم فرج كسطاخ كا بوم ايجعه عشرى تهورميسان العظمة ارس وملدوع م عدرتما عنكدمورجوا ربيت كمترى واراسك داطرانا مع الحروس كالريس وكنبد الرمم وعرف زالوا ط الناعالة واكدمه أمي لمدو والملت كالمعداع والمراس وعمام وهم العرب الالمالالا

الماع الراه والای را دارد

السماع على المصنِّف الحافظ ابن حجر، وتصحيح السماع بخطُّه

अंद्रिक्टारेक्ट्रिट

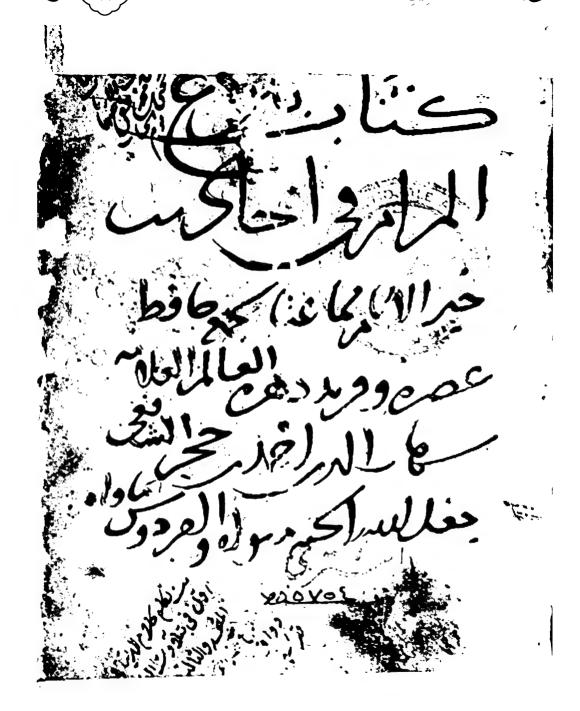
ولت خنب فليريخ عليه وليصافيها ولايخلفها ان تن الارجبًا بدلؤ بهالدارة والكاكده . . عمر مك يروز و روالا والكاكرومي وعرارتكن الألكية عزاك معاليطسان المدرفع وعلى فرطاية وليالينزوكليتم بوبا وليآءا والطهوطات وعندالانكسخ عليها كؤ والدارهي ومعدار مزيره وعداقة بن عان عليهمذا زا وتبيسو الديم العطور أنتح تعوا كفيرك إنع طاروتم كالزخ كالاتوميز فالزخ كالولاسعاله يته الفرجه ابو داد د دوار البيروانيوي بابد اش يمكر مع بعضه فالكان اي به والعدالعظم مل عهد يشطرون العِسَاءُ حَيْ خَفِقَ روتهم مصلور ولابنوضاً وزالو والودوي الداولي واصدرونم وعزعات على عنها فالمنا تفاط بنتا ويستال والعلقا معانت رسوالهما فإمراة أستعا مزفاه المؤدأة وع العله عالا الماذ لك ويمين والتبلت كلفتم فرع العلة وادار وبرت عسافاك ارى برقر فاى كالعلادات رقدار الهم أم مع مستق عليه ومله في الديم من من منا و منا والمسالة والساء امذ عادم عراد عرض ما ما على الدار المدينة خالست وطلاعداً وكا م الاتراك معاليه ويه فتاله مكار فيد الوصوم معق علدو الله عاليكاري عايثه فزلسيهنه ازار لجيم للهويم فبلرعض تبرم ضبع الالعلا والمنوة حنى فيم صوكا أوي ديمالغ حرمتم ويمز طلق بمارا كعيمندف الحال آثر مُسِّسَنَّتُ ذَكُوى أو كالامراكز عُسُنَّ أنهم فرالعسلاة الطبيرونيود الفالاكمط مُسِّسَنَّتُ ذَكُوى أو كالامراكز عُسُنَّ أنهم فرالعسلاة الطبيرونيود الفالاكميط 196/6 in al 1/6/00 لعظمة كالانا بوتصفة شكاف به الخدومي ردبا زوال الديلو إحترور في المراد والم فالمرزد كونليتوها لفرد الخدومي المترمني والرجان وفالالمجارى مواص عن عنوال ب وعرعابندو يعنه ان روادها إلا عداما مزارحا بَرْ وَي الورُعان الْفَلْسُ الْمِنْدَى عَلَيْنَ عَرِفُ وَلَيْنُو مَا أَنَّ لَكُيْرِ علىمالية و 10 زول البركا الأوراس بدون عذا حاوي وعز

بلاغ بخط المصنِّف الحافظ ابن حَجَر

الكاني عندان نعرور ساي شد صعبف وزاد الأنوم ا محصر وكما كاى داو وعن ا يقاد بخوخ مرم عور فريد عندي (قار رمو ا كها : «عسوم يا بن عند تك فيد كا اختروهم الترمذي والرجان وعسرائ عمري كالمعلم عن انطالهما وعم فالانعفا كمدخ رواه الدازقطني ومج از حزعة وعبرع وقفه وع ارعبا شروخ ليعنه كالوكار يتوالعظ النيام العجوف أن فحو يجرم الطعام وتباريد العلاة و يجركم ميد العلاة إرصلاة البه وتكرفيد الفعاء رواه از خزیترواکا کو محاه والک مراله زيحوم الطعنا م انديده. ويمراس معود وليطيدن إفارة والصفاله ميهما فغ وتوعا والصلاة فراو وفيها رواه النزم واعاكرو محاه واصلوان وعراى محدوق أحماقيه الاصطلاط ليم والوالون الصوال معدوا وستعد رحمله واحطعنو لعلفوبه الدارفطنى تستصعب حداوللتومدي ورسام عري واولا ماوسط وموضعه عدابيها وغنيام تمدم كالعظمه الاروالعظ للطعيم 6 المصلة مد العزلا حد سرافي جدائ الاساع والرواء عدالورق المصلة عد فلوع العرالا ركعتم الغي ومسلم للدادت عن الرعم ووالعاك وعراس لمدر المدعوري كالدمل والواليف كالتلم والمالعص والخطيني رلعتبرمتاكة فكالشعلت تزركعت عدالطهوصلينها كان فلت فنعفيها اذا كانسا كارلالفوسط حدولا وداور عزعا بيته عداه م الإدازع عداميريد عدريه والمالية فالكاف والأامرط فقال مويعه البراعد الرفدلولادان نتربيع التكبير مغير زجيم وكا كامدفوادي الاندكات الملاف عاملات البت ووالميم الميروم عارا مورة حق اكدش الفرد احدوا بودامه وسي الديمني والرمزية وراد اجد تماه مقد موا بلا غ ادار أقيم العله وبرواليوم ولابر خزيم عماس

بلاغ بخط المصنِّف الحافظ ابن حَجَر

17 عام رجان فارملامت ملائدًا ملينا أ يرطاكم م ادرام سلما مصرفا مذاكم تا فلم رواها وموالله عظر واللاب المنوس وكردتها نومزا وكرم فيرفا (يوالسكال مرقسهام إنا بيعًا الله ما يوتم به فاذاكبر فكبر واولاكتروا حق يكبروا وا زكم فارتعوا



بلوغ المرام ــ

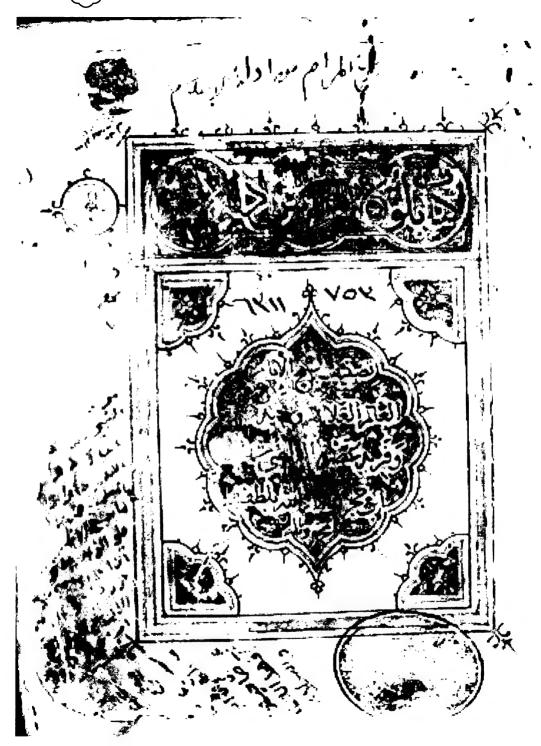
٧٤

 $y_{j_{\ell}}$:

كُلةُ عَاجِلةٌ واجلةٌ مَا عَلِتُ الله مرانى اسكك مَرْ جُبِرِمَا سُكُكُ عبدلتُ وَ نَبِينَكُ واعودُ مِكْ مَزِينَةُ مَا عَا ذَبِهِ عِبْدُ لَكِ ونبئيك اللهران أسالا للخة وما قرب البيعاثمن قولية اوعيا مكاواعو ذيك مزالتا ره وكما قرَّبُ اليهامُ مَ قَوَّلُ اوعُ إِنَّ وَاسْلُكُ أَنِ رَفِضاً قِضَائتُهُ لِحِبُرًّا اخْرِجِ بربرة وحخ الملاعذ م السعليه كلتًا رجّبيتا رُادّ للسازتقيدكتان للبزاز سيحازكه وكلك يحية إله ألعطسر ا منطول سروا حقره ربي ذكري عيالي لتناى للكل لحبيوالمل بتكارونما

۸Ĩ

يَ إِلهِ عَلَّ لاحدِكَ الْكُنَّامِ وَأَمَا أَدُ نها ر وإنها لن يحلُّ لا حَدِ لَعُ ذَي فَلَا نُعُكَّرُ صَدَّ تُنَا لَذُتُنِيعًا لِهُ قَنْ لُ فِعَوْمَا عُنُوا لِنَظُورُ فِي القباسُ المالم يحيرًا رُسولَ المعامَّا المُعَالَمُ لَيَّهُ وَأَ وبيؤتنه فتآلب للالافخراتنفة عليه وغرقه ابْ زَيد بِنَا جِهِ رَحَىٰ اللهُ عِنداً لَ رَسُولَ السِمَّ [أَنْهُ وَإِنْ حِرُمِتُ لِلدَمِنَةُ كَاحِرُمُ الرهُمُرْمَكَةُ وَالْحِرْمُ رضًاعها ومُرِدُّ عَامِتُهِ مُادُعُهُ اوْمِهُ لِالْعَا عليه وسلرج كخذ فخنامعته حرانكمتاذا الحكيفة فإ



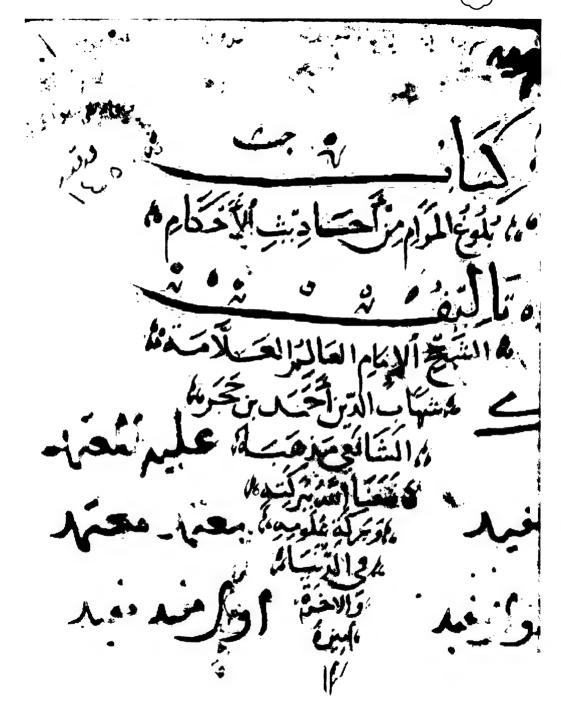
عنوان النسخة الأزهرية «أ»

رخ والباطئة فدعاً وحدث سَعِني عنهُ الراعِبُ المُنْهِي وقد بَيْتُ عَقبِ كِلِّحد مِرَالِاعِمْ لارَادة نَقِيمُ الامُدُ فالميراد بالمسبحة احدُو المعاري د که النس*ای و*المزم*زی و ایرساجهٔ* و عدا احد وما فسيده م عدا العاري ومسد الملانة الأوك وبالنلامة مزعواهم والاخير وبالمنتق العاري عنرفهما وتماعلادلك ففه منتي وسي موالاماسال آل لأنجعا ماعلنا ادة باث فيرتجه الاربعة والزاب

ابنطاخ و على المربان والحاكم واخرج الشيخان من ابى مرسة وحل المدهليد ساوكم مرسة وحل المدهليد ساوكم كلف المحل خفيفنان على المدان تفيلنان على المدان بسيحان المدوين مسيحان الدالعظم أله العظم أله العظم أله العظم أله المدان بسيحان المدوين مسيحان الدالعظم أله الدالعظم أله المدالعظم أله المدالعظم أله المدالعظم أله المدالعظم أله المدالعظم أله المدالعظم أله المدالة المدالة

نعلمن من معلمه المنع العبنا به المسلم وقال في مند معلمه المعدن على على المرابع والمعلمة المعدن على على المربع والمعلمة المعدن وعالى المربع المعلمة المعدن وعالى المعلمة المعدن وعالى المعلمة المعدن وعالى المعلمة الم





عنوان نسخة آيا صوفيا «ص»

للدع تعد الطاهرة والباطنك قدما وحارتنا لواله لامريجا سبيه ورسوله مجدواله ومحبد سيراحنيناك وعليباعهم الذين ورنواعلم والعلا ورئة الإنبيا اكرم لععروارنا وموروثا إمنيا بعب تغذا مختع ببنتم ليطامهول الادله للحليني للاحكام السنرعيه حررته تحريوابا لغا ببعير من يجفظه بين فرائر نابغا ويسعن بعالطالب المنندي ولابستغني عثث الداعب المنتبي مكوقد بلنت عف كرحديث مراحرجه من الابه لادادة نفح الامد فالمراء بالسبعة احد والمغارج وسلموابوا داورد والنساي والترمذي وابن ماجة وبالسنه مزعدا احدو بالحشد مزعدا البخارى وسطاو بالادبعذات عداالنلائد الإول ومالتلائه مزيداع والخبروبالمنفق لري وعطا ذكرمعها غيرها وتالمدادتك فهومبين

عز

بلوغ المرام 🏎

۸۲

آخر النسخة «ص»

1

	\smile \smile
	79 175
المرتبية إمثام بعالفط العهر على حج العسقاد في جميد عده وثمانان	ملوغ المارد هية
ين بين و بين . مراي زوا من حواله تالدو	بنوع المرام و
به العصار لقبر العربي المستقادة	التبدير العال تعربت سهانت لرق
وحب وثأنانه	المغطم اللغط مسالميتين
the state of the s	•
زادری سرم محمول در در در العدر و مراهم ا	سالة السائحين مساله عيدة غ الرسوي ع الرسوي ع
الما المناز المن	الأعربي الأعربي المنافعة
و مور الما من منظم منظم منظم منظم منظم منظم منظم	,
لم في لا يم الحسني مسطح من ولات العدم وميما له الماليم الحسني للمنطقة العجدات والألفعال	التاب العندات فرامها ليجاف المسا العبدالرمح البطليوسي مر
الله المنطقة ا	تعبدتهم والبطليوس
Ex.	
ئۆرى سەلەندۇكالدىڭ ئىلام دولان ئەسىمالىردۇكا ئىسىچىكىر	شزرة الغرير في كالتوسيد اسب نيراً الناست الناست
ي من من من السيط البر	للرحبني التكت
فضنا للصحب العنصائدا كمصرتر	تحدالاکیس فی الطبط الگیاس سب الداد التی علی المعیری التی علی المعیری
لم	لت على لمعرى
فيؤمن	شرع معدم له
مری	مک واوز کلفیر
A CONTRACT	
LLET SEXIE WITHFRAMEN	
TITLE FERZULGAL	
2161	
-NI X	
I SAIG	

اسم الله الدنالجيم وصالله عسروا فيود على وسيري

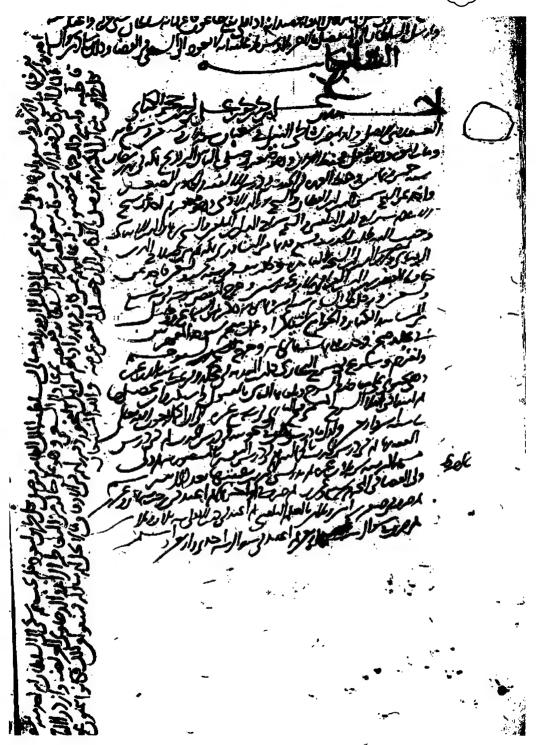
ماليات والمال العام العلمة سنج الاسلام والسليط العربين المنظمة من والمتعنين عاري وانه والجوجة والدناء الفضاة شعاء الوراق ورايجي العسفة بي السامعي روح الدرو

الم والمعلى العاهة والباطنة فوجا وحريف والصلاة والسلام على ببرورسواه محروراله وعبد الارسار والعندة وللباطنة وعبد الفراد ورتواعله والعلاء ورقة الانباء المرسوا والعداء ورقة الانباء المرسوم والعداء ورقة الانباء المرسوم والعداء ويستعين والعالم المنسوي الشرعية حررته عرباللعاه المصم من عظم سيافران منا بغاه و يستعين والعالم المستندي والمالم المنسوي والمراد بالسبعة المعوالية وفويينة عفي المراد بالسبعة المعوالية المعاري ومسلم والوداو ووالنساي والتموي والماحة وبالسنت من علاله من علاله على وبالنائة مركزاهم من علاله على وبالنائة مركزاهم والمدارة المنائة والمادة و

عنى إنه ورقورة العدمة فالفال سواله عليه وساء البحه والمهور الوه الما المراب والموريان المراب والموري و

مي مي الديم المسلم مي مرسى الديم البدوم

من المراكم والمعالم المرائط الموالي المنافر ال



ترجمة المؤلِّف لنفسه في «رفع الإصر» نسخة الإسكوريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ سَارُوا فِي نُصْرَةِ دِينِهِ سَيْرًا حَثِيثًا، وَعَلَى أَبْبَعِهِمُ (٢) الَّذِينَ وَرِثُوا عِلْمَهُمْ، وَالْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، أَكْرِمْ بِهِمْ وَارِثًا وَمَوْرُوثًا.

أَمَّا بَعْدُ، فَهَذَا مُخْتَصَرٌ يَشْتَمِلُ عَلَى أُصُولِ الْأَدِلَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، حَرَّرْتُهُ تَحْرِيرًا بَالِغًا؛ لِيَصِيرَ مَنْ يَحْفَظُهُ بَيْنَ أَقْرَانِهِ نَابِغًا، وَيَسْتَعِينَ (٣) بِهِ الطَّالِبُ الْمُنْتَهِي. الْمُنْتَهِي. وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرَّاغِبُ الْمُنْتَهِي.

وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ (١) كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ؛ لِإِرَادَةِ نُصْحِ الْأُمَّةِ.

فَالْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالْبُنُ مَاجَهْ.

وَبِالسِّتَّةِ: مَنْ عَدَا أَحْمَدَ.

وَبِالْخَمْسَةِ: مَنْ عَدَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمًا، (وَقَدْ أَقُولُ: الْأَرْبَعَةُ وَأَحْمَدُ) (٥٠).

وَبِالْأَرْبَعَةِ: مَنْ عَدَا الثَّلَاثَةَ الْأُولَ.

وَبِالثَّلَاثَةِ: مَنْ عَدَاهُمْ وَالْأَخِيرَ.

وَبِالْمُتَّفَقِ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَقَدْ لَا أَذْكُرُ مَعَهُمَا غَيْرَهُمَا.

⁽١) اختلفت العبارات الافتتاحية في النسخ، وأثبتنا عبارة «ب»؛ لكونها أقدم النسخ، وذكرنا عبارة كل نسخة في وصفنا للنُسخ في مقدمة الكتاب.

⁽٢) في «س»: «أتباعه».

⁽٣) في «ب»، «ت»: «ويستعينُ». وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «أ». وقال الصنعاني في «سبل السلام» (١/ ٨٨): «(وَيَسْتَعِينَ) عَطْفٌ عَلَى: (لِيَصِيرَ)».

⁽٤) في «ت»: «عَقِيب».

⁽٥) زيادة من «ت».



وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مُبَيَّنٌّ.

وَسَمَّيْتُهُ:

"بُلُوغَ الْمَرَامِ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ».

وَاللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ لَا يَجْعَلَ مَا عَلَّمَنَا (١) عَلَيْنَا وَبَالًا، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْعَمَلَ بِمَا يُرْضِيهِ على.



⁽١) ضُبط في «ت»، «س»: «عَلِمْنا». وبدون ضبط في «ص»، والضبط المثبت من «ب»، «أ».

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

بَابُ الْمِيَامِ

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَدُهُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّهْ ظُ لَهُ ١ - وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالتَّرْمِذِيُّ (١) وَالتَّرْمِذِيُّ (١) -

٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ (٣)، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ (٤).

٣- وَعَـنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَـيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ (٥٠)، وَضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِم (١٠).

وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «الْمَاءُ طَاهِرٌ إِلَّا (إِنْ تَغَيَّرَ)(٧) رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ»(١٠).

(١) لفظ ابن أبي شيبة بنحوه، وينظر: «المصنَّف» تحقيق حمد الجمعة، ومحمد اللحيدان (١٤٠١).

والحديث أخرجه أحمد (١١٤٢٩)، وينظر: «المقرَّر على أبواب المحرَّر» لابن أبي المجد (١/ ١٩).

⁽۲) أخرجه أبو داود (۸۳)، والنسائي (۹۰)، والترمذي (۱۹)، وابن ماجه (۳۸٦)، وابن أبي شيبة (۱۳۹۲)، وابن خزيمة (۱۲۱).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٦٦)، والنسائي (٣٢٦)، والترمذي (٦٦). وكتب المصنّف بحاشية «ب»: «عَزَاهُ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ لِأَحْمَدَ أَيْضًا».

⁽٤) ينظر: «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (١/ ٣٩)، و«تنقيح التحقيق» للذهبي (١/ ١٤ - ١٥).

⁽٥) أخرجه ابن ماجه (٥٢١).

⁽٦) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٩٧).

⁽٧) في «أ»: «أَنْ يُغَيِّر». والمثبت من بقية النسخ، «السنن الكبرى» للبيهقي.

⁽٨) أخرجه البيهقي (١/ ٢٥٩).

٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: ﴿إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمُ يَعْمِلِ الْخَبَثَ». وَفِي لَفْظٍ: ﴿ لَمْ يَنْجُسُ ﴾. أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (١٠).

٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ اللَّهِ عَلَيْ : «لَا يَغْتَسِلْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِم وَهُوَ جُنُبٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ (") فِيهِ »(١٠). وَلِمُسْلِم: «مِنْهُ»(٥٠).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «وَلَا يَغْتَسِلْ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ»(١٠).

٦- وَعَنْ رَجُل صَحِبَ النَّبِيَّ عَيَّكَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعًا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٧)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ (٨).

٧- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ ، أُخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩).

⁽۱) أخرجه أبو داود (٦٣)، والنسائي (٥٢)، والترمذي (٦٧)، وابن ماجه (٥١٧)، وابن خزيمة (٩٢)، وابن حبان (١٢٤٩).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٨٣).

⁽٣) ضُبط في «ب»: «يغتسلْ» بالسكون، وبدون ضبط في «س»، والضبط المثبت من «ت»، «أ». وكتب البقاعي بحاشية «ب»: «... شيخنا حافظ العصر: يجوز في «يغتسل» الفتح والرفع جميعًا». وينظر: «فتح الباري» (١/ ٣٤٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٣٩).

⁽٥) أخرجه مسلم (٢٨٢).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٧٠).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٨١)، والنسائي (٢٣٥).

⁽٨) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٢٦)، و«المجموع» (٢/ ١٩١ – ١٩٢)، و«فتح الباري» (١/ ٣٠٠).

⁽٩) أخرجه مسلم (٣٢٣).

وَلِأَصْحَابِ «السُّنَنِ»: «اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ، فَجَاءَ لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا، فَقَالَتْ لَهُ: إِنِّ عَنْ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ». وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ (۱).

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُهُورُ (٢) إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣).

وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «فَلْيُرِقْهُ»(٤).

وَلِلتِّرْمِذِيِّ: «أُخْرَاهُنَّ -أَوْ: أُولَاهُنَّ - بِالتُّرَابِ»(٥).

9 - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﴿ اَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ قَالَ فِي الْهِرَّةِ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسِ (٢)، إِنَّمَا هِيَ (٧) مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ (١) أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةً (٨).

٠١٠ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ ﴿ قَالَ: ﴿ جَاءَ أَعْرَابِ عِي اللَّهِ عَلَيْهُ وَالْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُ عَلَيْهُ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِي عَيَالَةً بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ ؟ فَأَهْرِيقَ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠٠).

⁽١) أخرجه أبو داود (٦٨)، والنسائي (٣٢٥)، والترمذي (٦٥)، وابن ماجه (٣٧٠)، وابن خزيمة (٩١).

⁽٢) ضُبط في «ت»، «أ» بفتح الطاء، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب». قال النووي في «شرح مسلم» (٣/ ١٨٤): «الأشهر فيه ضم الطاء، ويقال بفتحها، لغتان».

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٧٩/ ٩١).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٧٩/ ٨٩).

⁽٥) أخرجه الترمذي (٩١).

⁽٦) ضُبط في «ب» بفتح الجيم وكسرها، وكتب عليه: «معًا». والضبط المثبت من «ت»، «أ». وهو الأشهر، وينظر: «مرقاة المفاتيح» (٢/ ١٧٠).

⁽٧) في «ص»: «هو». والمثبت من بقية النسخ، «سنن النسائي»، «جامع الترمذي»، «سنن ابن ماجه»، «صحيح ابن خزيمة».

⁽٨) أخرجه أبو داود (٧٥)، والنسائي (٦٨)، والترمذي (٩٢)، وابن ماجه (٣٦٧)، وابن خزيمة (١٠٤).

⁽٩) كتب بحاشية «أ»: «قوله: «فجاء أعرابيٌّ» وهو اسمه: ذو الخويصرة اليماني. اهـ». وينظر: «فتح الباري» (٩) ٢٢٣/١).

⁽۱۰) أخرجه البخاري (۲۲۱)، ومسلم (۲۸٤).

١١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْطِّحَالُ وَالْكَبِدُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَا الْمَيْتَتَانِ: فَالْطِّحَالُ وَالْكَبِدُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَا جَهُ ('')، وَفِيهِ ضَعْفٌ ('').

١٢ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا وَقَعَ اللَّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لْيَنْزِعْهُ (٣)، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءً». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤)، وَأَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ: ﴿ وَإِنَّهُ يَتَقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ (٥).

١٣ - وَعَنْ أَبِي وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ (فَهُ وَ مَيْتٌ) (١٦)». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ(٧).

بَابُ الْآنيَة

⁽١) أخرجه أحمد (٥٨٢٧)، وابن ماجه (٣٣١٤).

⁽٢) ينظر: «العلل» لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٧١) (٥٢٠٤)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/ ٣٣١)، و«البدر المنير» (٢/ ١٦١).

⁽٣) ضُبط في «ت»، «أ» بفتح الزاي، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «صحيح البخارى».

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٣٢٠، ٥٧٨٢).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٣٨٤٤).

⁽٦) في «سنن أبي داود»، «جامع الترمذي»: «فَهِيَ مَيْتَةٌ». وضُبط «ميت» في «ت» بتشديد الياء، وبدون ضبط في «ص»، والضبط المثبت من «ب»، «أ»، «س».

⁽٧) أخرجه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠).

⁽٨) أخرجه البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧).

١٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ (١٠)». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

وَعِنْدَ الْأَرْبَعَةِ: «أَيُّمَا إِهَابِ دُبِغَ»(٦).

١٧ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ (٧) ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا (٨)». صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٩).

⁽۱) ضُبط في «أ» بفتح الجيم الثانية، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال النووي في «شرح مسلم» (۲۱/۲۷): «اتفق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم على كسر الجيم الثانية من يجرجر».

⁽٢) ضُبط في «ت» بفتح الراء وضمها، وكتب عليه: «معًا». وضبط في «أ» بضمها، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب»، قال النووي في «شرح مسلم» (٢٠/١٤ - ٢٨): «اختلفوا في راء «النار»، فنقلوا فيها النصب والرفع، وهما مشهوران في الرواية وفي كتب الشارحين وأهل الغريب واللغة، والنصب هو الصحيح المشهور الذي جزم به الأزهري وآخرون من المحقّقين، ورجَّحه الزجَّاج والخطَّابي والأكثرون».

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥).

⁽٤) ضُبط في «أ» بضم الهاء، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٦/٦): «بفتح الهاء وضمها، لغتان، الفتح أفصح وأشهر».

⁽٥) أخرجه مسلم (٣٦٦).

⁽٦) أخرجه النسائي (٢٤١١)، والترمذي (١٧٢٨)، وابن ماجه (٣٦٠٩)، ولم نقف عليه في «سنن أبي داود» بهذا اللفظ، إنما ذكره (٤١٢٣) باللفظ الأول.

⁽٧) ضُبط في «ب»، «ت» بفتح الباء، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، والضبط المثبت من «س». وهما وجهان معروفان في ضبطه، قال ابن الجوزي: «المحبِّق الهذلي، اسمه: صخر بن عُبيد، وأصحاب الحديث يفتحون الباء، وهو غلط، وإنما هي مكسورة، قال الجوهري اللُّغوي: إنما سماه أبوه: المحبِّق؛ تفاؤلًا بالشجاعة أنه يضرِّط أعداءه». وقال المصنِّف: «والأشهر فيه فتح الباء، وأنكره عمر بن شبَّة فكسر الباء». ينظر: «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب» (٢/ ٣٩٧)، و«أسد الغابة» (٢/ ٢٨٠)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٨٠)، و«الإصابة» (٤/ ٢٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٨)، و«شرح سنن أبي داود» لابن رسلان (٢/ ٤٩٠)، و«الإرار ٤٩٠).

⁽٨) لفظ ابن حبان: «ذَكَاةُ الْأَدِيم دِبَاغُهُ». واللفظ المثبت إنما هو لحديث عائشة ﷺ، عند ابن حبان (١٢٩٠).

⁽٩) أخرجه ابن حبان (٤٥٢٢).

١٨ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ ﴿ قَالَتْ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ يَجُرُّ ونَهَا، فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا! فَقَالُوا: (إِنَّهَا مَيْتَةٌ!)(١). قَالَ: يُطَهِّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرَظُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٢).

١٩ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٣).

٢٠ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ وَأَنَّ النَّبِيَ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّوُوا مِنْ مَزَادَةِ
 امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ طَوِيل (٤).

٢١ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ عَلِيْ الْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ ﴾. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا

٢٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ تُتَّخَذُ خَلَّا؟
 قَالَ: لَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

٢٣ - وَعَنْهُ قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَنَادَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ؛ فَإِنَّهَا رِجْسٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

⁽١) ضُبط في «س» بتشديد الياء، وكتب في الحاشية: «أو ميتة» وأشار إلى نسخة.

⁽۲) أخرجه أبو داود (۲۱۲3)، والنسائي (۲۲۸۸).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٤٧٨، ٥٤٧٨)، ومسلم (١٩٣٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٤٤)، ومسلم (٦٨٢).

قال النووي في «المجموع» (١/ ٢٦٣): «وليس فيه أن النبيَّ ﷺ توضأ منه صريحًا، لكن الظاهر أنه ﷺ توضأ منه؛ لأن الماء كان كثيرًا، وإن لم يكن توضأ فقد أعطى الجنب ما يغتسل به، وبهذا يحصل المقصود، وهو طهارة إناء المشرك». وينظر: «المنتقى» للمجد ابن تَيْمِيَّة (٧٤)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٢١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣١٠٩).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٩٨٣).

⁽٧) أخرجه البخاري (٤١٩٨)، ومسلم (١٩٤٠/ ٣٥).

٢٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَة شَهُ قَالَ: «خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِمِنَّى وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلُعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفِي». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١١).

٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ الْمَنِيّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثْرِ الْغَسْلِ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

وَلِمُسْلِمٍ: «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرْكًا فَيُصَلِّي فِيهِ»(٣).

وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «لَقَدْ كُنْتُ أَحُكُّهُ يَابِسًا بِظُفْرِي مِنْ ثَوْبِهِ (١٠) (٥٠).

٢٦ - وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْخُلَام». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

٧٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﴿ وَأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَالَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ: تَحُتُّهُ ثُمَّ تَقُرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «قَالَتْ خَوْلَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: يَكْفِيكِ الْمَاءُ، وَلَا يَضُرُّكِ أَثَرُهُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (^)، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ (٩).

⁽١) أخرجه أحمد (١٧٩٣٩)، والترمذي (٢١٢١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢٩)، ومسلم (٢٨٩) واللفظ لمسلم.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٨٨).

⁽٤) لفظ مسلم: «وَإِنِّي لَأَحُكُّهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَابِسًا بِظُفُرِي».

⁽٥) أخرجه مسلم (٢٩٠).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٣٧٦)، والنسائي (٣٠٤)، والحاكم (١٦٦١).

⁽٧) أخرجه البخاري (٣٠٧، ٢٢٧)، ومسلم (٢٩١).

⁽٨) لم نقف عليه في «جامع الترمذي»، ولم يعزه إليه المزي في «تحفة الأشراف» (١٤٢٨٦)، بل عزاه لأبي داود (٣٦٥) فقط، وكذلك المصنّف في «التلخيص الحبير» (١/ ٥٧ – ٥٨).

⁽٩) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٤٠٨)، و«فتح الباري» لابن رجب (٢/ ٨٦- ٨٧)، و«البدر المنير» (٢/ ٢٨٨).

بَابُ الْوُضُوء

٢٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ ». أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١).

٣٠- وَعَنْ حُمْرَانَ، «أَنَّ عُثْمَانَ ﴿ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ تَوَضَّا إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ تَوَضَّا لَكُعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

٣١- وَعَنْ عَلِيٍّ هُ ، فِي صِفَةِ (وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ) (") قَالَ: «وَمَسَحَ () بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ().

٣٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ ﴿ اللهِ الْوُضُوءِ قَالَ: «وَمَسَحَ عَيَا اللهِ وَمَسَحَ عَيَا اللهِ وَمَسَحَ عَيَا اللهِ اللهِ قَالَ: «وَمَسَحَ عَيَا اللهِ مَا أُسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

وَفِي لَفْظٍ: «بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّهَ كَانِ اللَّهِ عَلَى الْمَكَانِ اللَّهَ عَنْهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْلَّةُ اللَّهُ اللْ

٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و هُ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ عَيَكَ بِرَأْسِهِ،

⁽۱) أخرجه مالك (۱/ ٦٦، رقم۱۱٤)، وأحمد (۱۰۰٦٦)، والنسائي في «الكبرى» (۳۰۳۱)، وابن خزيمة (۱٤٠).

وليس عند مالك قوله: «مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ». إلا أنه ذكره بهذه الزيادة (١/ ٦٦، رقم١١) موقوفًا، بلفظ: «لوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ لَأَمَرَهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٩)، ومسلم (٢٢٦/٣).

⁽٣) في «أ»: «الوُضوء».

⁽٤) بعده في «أ»: ﴿ يَبَالِيْهُ ».

⁽٥) أخرجه أبو داود (١١١)، وسيأتي برقم (٥٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٨٦)، ومسلم (٢٣٥).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٨٥)، ومسلم (٢٣٥)، وسيأتي برقم (٥١).

وَأَذْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ (١) فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ (٢) ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِقُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٣).

٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلِيْ : ﴿ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ ('' فَلْيَسْ تَنْثِرْ ثَلَاثًا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُ ومِهِ ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ ('').

٣٥- وَعَنْهُ (١): «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْدِرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧)، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

٣٦- وَعَنْ لَقِيطِ بُنِ صَبِرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْبِعِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِعْ فِي الْاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (^).

وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمِضْ »(٩).

٣٧- وَعَنْ عُثْمَانَ ﷺ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ (١١) خُزَيْمَةَ (١١).

٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَيْكِةٌ أُتِي بِثُلُثَيْ مُدًّ، فَجَعَلَ يَدْلُكُ فِرَاعَيْهِ الْجَورَاعَيْهِ الْخَرَجَهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (١٢).

⁽١) في «أ»: «السَّبَّابتين». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود» واللفظ له.

⁽٢) بعده في «سنن أبي داود»: «عَلَى».

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٣٥)، والنسائي (١٤٠) -مختصرًا- وابن خزيمة (١٧٤).

⁽٤) بعده في «صحيح البخاري» واللفظ له: «فَتَوَضَّأُ».

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٢٩٥)، ومسلم (٢٣٨).

⁽٦) في «ب»، «ص»، «س»: «وله». وفي «ت»: «وبه». والمثبت من «أ».

⁽٧) أخرجه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۱٤۲)، والنسائي (۸۷)، والترمذي (۷۸۸)، وابن ماجه (٤٠٧)، وابن خزيمة (١٥٠، ١٦٨).

⁽٩) أخرجه أبو داود (١٤٤).

⁽١٠) في «ب»: «وابن». وكلاهما صحيح؛ فقد صحَّحه الترمذي وابن خزيمة.

⁽١١) أخرجه الترمذي (٣١)، وابن خزيمة (١٥١).

⁽۱۲) أخرجه أحمد (۱۲۷۰٤)، وابن خزيمة (۱۱۸).

٣٩- وَعَنْهُ، «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١).

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظِ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»(٢). وَهُوَ الْمَحْفُوظُ.

٤٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثُرِ الْوُضُوءِ. فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ (٣)».
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (٤).

٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُ عَلَيْهِ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطُهُ ورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْدَؤُوا بِمَيَامِنِكُمْ أَنَّهُ أَبُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً(٧).

٤٣ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بُنِ شُعْبَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُفَّيْنِ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (^).

⁽١) أخرجه البيهقي (١/ ٦٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٣٦).

⁽٣) قوله: «فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»: الصواب أنه مدرج من كلام أبي هريرةَ ، ينظر: «مسند أحمد» (٨٥٢٩)، و «زاد المعاد» (١/ ١٩٦)، و «إغاثة اللهفان» (١/ ١٨١)، و «حادي الأرواح» (١/ ٢٢٧-٤٢٨)، و «فتح الباري» (١/ ٢٣٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦/ ٣٥).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٦٨)، ومسلم (٢٦٨/ ٦٧).

اللفظ لابن ماجه، وعند أبي داود وابن خزيمة: «إِذَا لَبِسْتُمْ، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَابْدَؤُوا بِأَيَامِنِكُمْ»، ولفظ الترمذي والنسائي: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبِسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمَيَامِنِهِ».

⁽۷) أخرجه أبو داود (٤١٤١)، والنسائي في «الكبرى» (٩٥٩٠)، والترمذي (١٧٦٦)، وابن ماجه (٤٠٢)، وابن خزيمة (١٧٨).

⁽٨) أخرجه مسلم (٢٧٤/ ٨٣).

٤٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ عَيْكِةٍ، قَالَ عَيْكِيْ: «ابْدَؤُوا بِمَا بَدَأُ اللَّهُ بِهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ('')، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ الْخَبَرِ('').

٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ السَّمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهُ(٥) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ(٥).

٤٧، ٤٧ - وَلِلتِّرْمِـذِيِّ عَـنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْـدٍ^(٧) وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْـوُهُ^(٨)، قَـالَ أَحْمَـدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَـيْءٌ^(٩).

٤٩ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ (''')، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﴿ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ جَدِّهِ ﴿ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ جَدِهِ الْهَ نَادِ ضَعِيفٍ (''').
 عَيْكِ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ('') بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (''').

(١) أخرجه النسائي (٢٩٦٢).

(۲) أخرجه مسلم (۱۲۱۸/۱۶۷).

(٣) أخرجه الدارقطني (١/ ٨٣، رقم ١٥).

(٤) ينظر: «فتح الباري» (١/ ٢٩٢)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٩٣- ٩٤).

(٥) أخرجه أحمد (٩٥٤٣)، وأبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩).

(٦) ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٧٦)، و «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٥٢).

(٧) أخرجه الترمذي (٢٥).

(٨) أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١٨). ولم نقف عليه في «جامع الترمذي»، وإنما أشار إليه؛ فقال (٨) أخرجه الباب عن أبي سعيد».

(٩) ينظر: «مسائل ابن هانئ» (١٦)، و «مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح» (٣٠٢)، و «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٧٧)، و «الكامل» لابن عدي (٣/ ١٧٣).

(١٠) ضُبط في «أ»: «مُصْرِفٍ». وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال النووي في «شرح مسلم» (١١/ ٨٧): «بضم الميم وفتح الصاد وكسر الراء المشدَّدة، وحُكي فتح الراء».

(۱۱) أخرجه أبو داود (۱۳۹).

(۱۲) وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (۱/ ۱۹۲ – ۱۹۳): «لم يجئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث صحيح ألبتة». وينظر: «الجرح والتعديل» (۱/ ۳۸)، (٤/ ۳۷٪)، (۷/ ۱۲۱)، و«التلخيص الحبير» (۱/ ۱۳۳).

• ٥- وَعَنْ عَلِيٍّ هُ ، فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: «ثُمَّ تَمَضْمَضَ ﷺ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، يُمَضْمِضُ وَيَنْثُرُ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْ هُ الْمَاءَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (١).

١٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﴿ مَا مَعْ مَا الْوُضُوءِ: ﴿ ثُمَّ أَذْخَلَ عَلَيْهِ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: «رَأَى النَّبِيُ عَلَيْ اللَّهِي وَجُلًا وَفِي قَدَمِهِ مِثْلُ الظُّفُرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ، فَقَالَ: ارْجِعْ (٣) فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ (١٠).

٥٣ - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٥٥ - وَعَنْ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّا فَيُسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرُسُولُهُ، إِلَّا فَتَّحَتُ (٢) لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ (٧)». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨)، وَالتَّرْمِذِيُّ وَزَادَ: «اللَّهُمَّ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتَّحَتُ (٢) لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ (٧)». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨)، وَالتَّرْمِذِيُّ وَزَادَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » (٩).

(١) أخرجه أبو داود (١١١)، والنسائي (٩٢)، وتقدم برقم (٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩١)، ومسلم (٢٣٥)، وتقدم جزء منه برقم (٣٢).

⁽٣) في «ت»: «أَرْجِعْ» وكتب فوقه: «كذا في أصل المؤلِّف».

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٧٣)، ولم نقف عليه في «سنن النسائي» لا في «الصغرى» (المجتبى) ولا «الكبرى»، وذكره المزي في «تحفة الأشراف» (١١٤٨)، والمصنّف في «التلخيص الحبير» (١/٦٦- ١٦٧)، ولم يذكرا النسائي.

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٠١)، ومسلم (٣٢٥/ ٥١).

⁽٦) في «صحيح مسلم»: «فُتِحَتْ»، والمثبت كما في «ب»، «ت»، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س»، وقال في «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٤٩): «بالتخفيف والتشديد».

⁽٧) بعده في «صحيح مسلم»: «الثَّمَانِيَةُ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

⁽٨) أخرجه مسلم (٢٣٤).

⁽٩) أخرجه الترمذي (٥٥).

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٥٥ - عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَوَضَّاً، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: دَعْهُمَا؛ فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ. فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٥٦ - وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ» (١). وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ (٣).

٧٥ – وَعَنْ عَلِيٍّ ﴿ فَالَ: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرٍ خُفَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ (٥٠).

٥٨ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفْرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ». أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُ نَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَصَحَّمَاهُ (٢).

٥٩ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ قَالَ: ﴿ جَعَلَ النَّبِيُ عَلِيْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. يَعْنِي: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ ﴾. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧).

- ٦٠ - وَعَنْ ثَوْبَانَ ﴿ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ - يَعْنِي: الْعَصَائِبِ - وَالتَّسَاخِينِ، يَعْنِي: الْخِفَافَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (مُ).

أخرجه البخاري (٢٠٦)، ومسلم (٢٧٤/ ٧٩).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٦٥)، والترمذي (٩٧)، وابن ماجه (٥٥٠).

⁽٣) قال أبو حاتم: «ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح». ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٧٨، ١٣٥)، و«التلخيص الحبير» (١/ ١٥٩).

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٦٢).

⁽٥) ينظر: «النفح الشذي» (٢/ ٣٦٩)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٢٨٢).

⁽٦) أخرجه النسائي (١٢٧)، والترمذي (٩٦)، وابن خزيمة (١٧).

⁽٧) أخرجه مسلم (٢٧٦).

⁽٨) أخرجه أحمد (٢٢٨١٨)، وأبو داود (١٤٦)، والحاكم (١/٩٦٩).

٦١ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ مَوْقُوفًا، وَأَنَسٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا تَوَضَّا أَحَدُكُمْ وَلَبِسَ خُفَيْهِ، فَلْيَمْسَعْ عَلَيْهِمَا، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ(۱).

٦٢ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِي ، «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبِسَ خُفَيْهِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (٢).

٣٢ - وَعَنْ أُبِيِّ بْنِ عِمَارَةَ (٣) ﴿ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟
 قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَيَوْمَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ: نَعَمْ،

بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

78 - عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ يَتْظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُم، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الدَّارَ قُطْنِيُ (٥٠)، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِم (٢٠).

٥٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي خُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ،

⁽۱) أخرجه الدارقطني (۱/۲۰۳، رقم۱) عن عمر ﷺ موقوفًا، وأخرجه الدارقطني (۲/۳/۱، رقم۱، ۲)، والحاكم (۱/۱۸۱) عن أنس ﷺ مرفوعًا.

⁽٢) أخرجه الدارقطني (١/ ١٩٤، رقم١)، وابن خزيمة (١٩٢).

⁽٣) ضُبط في «ب» بضم العين وكسرها، وضبط في «ص» بضم العين، وبدون ضبط في «أ»، «س». والضبط المثبت من «ت». قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١٠٨/١): «هو مكسور العين، ويقال: بضمها، والكسر أشهر».

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٥٨).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٠٠)، والدارقطني (١/ ١٣١).

⁽٦) أخرجه مسلم (٣٧٦).

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي غَنْكِ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(۱).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»(١). وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى أَنَّهُ حَذَفَهَا عَمْدًا(١).

٦٦- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيِّ عَيْلِيَّ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (١٠).

٦٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِي عَلِيْهُ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥)، وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧).

79 - وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: ﴿ قَالَ رَجُلُ: مَسِسْتُ ذَكَرِي - أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ - فِي الصَّلَاةِ أَعَلَيْهِ وُضُوءٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُ عَيَالِيَّةِ: لَا ؛ إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (^)، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةً (٩).

واختُلف في رفع هذه الزيادة. ينظر «فتح الباري» لابن رجب (٢/ ٧١- ٧٢)، و «فتح الباري» للمصنّف (١/ ٣٣٢، ٤٠٩ – ٤١).

⁽۱) أخرجه البخاري (۳۰٦)، ومسلم (۳۳۳).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٢٨)، وسيأتي برقم (١٣٧).

⁽٣) قال الإمام مسلم: «وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره». وينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١/ ١٢ / ١٨٨)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٤٨)، و«فتح الباري» لابن رجب (٢/ ٧٢- ٧٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٣٢)، ومسلم (٣٠٣).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٦٤٠٥).

⁽٦) ينظر: «جامع الترمذي» (١/ ١٣٣ - ١٣٥) (٨٦)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٧٩).

⁽٧) أخرجه مسلم (٣٦٢)، وسيأتي برقم (٨٢).

⁽۸) أخرجه أحمد (۱٦٥٤٣)، وأبو داود (۱۸۲)، والنسائي (١٦٥)، والترمذي (٨٥)، وابن ماجه (٤٨٣)، وابن حبان (١١١٩).

⁽٩) ينظر: «شرح معاني الآثار» (١/ ٧٦)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٢١٩).

٧٠- وَعَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّا اللَّهِ عَلِيْهُ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّا ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (١)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبُابِ(٢).

٧١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأَ، ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ (")، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ (١٠).

٧٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ الْأَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَ ﷺ : أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ. قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

٧٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا ('') فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ خَسَّلَ مَيِّتًا ('') فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَّلَهُ فَلْيَتَوَضَّاهُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ ('')، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ (١٠).

٧٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ﴿ وَاللَّهِ الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ». رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا (٩)، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۷۹۳۵)، وأبو داود (۱۸۱)، والنسائي (۱٦٣)، والترمذي (۸۲)، وابن ماجه (٤٧٩)، وابن حبان (۱۱۱۳).

⁽٢) ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (٥٠)، و«جامع الترمذي» (١/ ١٢٩).

⁽٣) أخرجه ابن ماجه (١٢٢١)، وسيأتي برقم (٢٠٠).

⁽٤) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٥٧)، و«الكامل» (٥/ ٢٨٩ - ٢٩٠)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (١/ ٢٨٤).

⁽٥) أخرجه مسلم (٣٦٠).

⁽٦) ضُبط في «ب» مخفَّفًا، وبدون ضبط في بقية النسخ، قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢/٢٢): «بالتشديد، ويخفّف».

⁽۷) أخرجه أحمد (۹۹۹۸)، والترمذي (۹۹۳)، وعزاه إلى النسائي كذلك: المجد ابن تيمية في «المنتقى» (۳۲۱)، والمَرْداوي في «كفاية المستقنع» (۱۷٦)، وابن كثير في «إرشاد الفقيه» (۱/ ٦٩)، ولم نقف عليه في «سنن النسائي»، وإنما أخرجه أبو داود (٣١٦١–٣١٦٢)، وابن ماجه (١٤٦٣) مختصرًا دون آخره.

⁽٨) ينظر: «مسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني» (١٩٦٤)، و«علل الترمذي الكبير» (٢٤٥).

⁽٩) أخرجه مالك (١/ ١٩٩، رقم١).

وَابْنُ حِبَّانَ (١)(٢)، وَهُوَ مَعْلُولٌ (٣).

٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ (١).

٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ اَنَّ النَّبِيَ عَلِي الْهُ احْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأُ ﴿ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُ وَلَمْ يَتَوَضَّأُ ﴾. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُ وَلَيْنَهُ (٥٠).

٧٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتُطْلِقَ (١) الْوِكَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبَرَانِيُّ، وَزَادَ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأُ» (٧).

٧٨ - وَهَـذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَـذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، دُونَ قَوْلِهِ: «السُتُطْلِقَ (^) الْوِكَاءُ» (٩). وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ (١٠).

٧٩ - وَلِأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مَرْفُوعًا: ﴿ إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا ﴾ (١١). وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضًا (١٢).

(١) كتب بحاشية «ب»: «فقالا: عن أبيه، عن جدِّه».

- (٤) أخرجه مسلم (٣٧٣)، والبخاري تعليقًا (١/ ١٢٩).
 - (٥) أخرجه الدارقطني (١/ ١٥١، رقم٢).
 - (٦) الضبط من «ب»، «ت»، «أ».
- (٧) أخرجه أحمد (١٧١٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٧٢ ٣٧٣، رقم ٨٧٥).
 - (A) الضبط من «ب»، «ت»، «أ».
 - (٩) أخرجه أبو داود (٢٠٣).
- (١٠) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٠٦)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (١/ ٢٥٠ ٢٥٣)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٢٠٨).
 - (۱۱) أخرجه أبو داود (۲۰۲).
- (۱۲) قال أبو داود: «حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدَّالاني عن قتادة... وذكرت حديث يزيد الدَّالاني لأحمد بن حنبل فانتهرني؛ استعظامًا له، وقال: ما ليزيد الدَّالاني يُدْخِل على أصحاب قتادة؟ ولم يعبأ بالحديث». وينظر: «التلخيص الحبير» (۱/ ۲۱۰ ۲۱۱).

⁽٢) أخرجه النسائي (٤٨٥٣) -ضمن حديث طويل، وليس فيه محل الشاهد- وابن حبان (٦٥٥٩)، وسيأتي بعضه أول «باب الديات» برقم (١١٧٠).

⁽٣) ينظر: «المراسيل» لأبي داود (٢٥٧)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٦٤٤)، و«نصب الراية» (١٩٦١-١٩٦) . و«التلخيص الحبير» (١/ ٢٢٨).

٨٠ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمُ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ، فَيُخَيِّلُ (١) إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحْدَثَ، وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ، فَيُحَيِّلُ (١) إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحْدَثَ، وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ ضَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ، فَيُحَيِّلُ (١) إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحْدَثَ، وَلَمْ يُحْدِثُ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ (٢).

 $- ^{(7)}$ وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ $^{(7)}$.

٨٢ - وَلِمُسْلِمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهُ نَحُوهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ بِلَفْظِ: ﴿فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ ﴾(١).

بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

٨٤ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ (٧)، وَهُوَ مَعْلُولٌ (٨).

⁽١) ضُبط في «ت»: «فيخيَّل» بتشديد الياء الثانية وفتحها، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب».

⁽٢) أخرجه البزار، كما في «كشف الأستار» (٢٨١).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١).

⁽٤) تقدم برقم (٦٨).

⁽٥) أخرجه الحاكم (١/ ١٣٤).

⁽٦) أخرجه ابن حبان (٢٦٦٦).

⁽٧) أخرجه أبو داود (١٩)، والنسائي (٢١٣٥)، والترمذي (١٧٤٦)، وابن ماجه (٣٠٣).

⁽٨) قال أبو داود: «هذا حديث منكر، وإنما يُعرف عن ابن جُريج، عن زياد بن سعد، عن الزُّهري، عن أنس هذا أن النبيَّ عَلَيْهُ اتخذ خاتمًا من وَرِق ثم ألقاه. والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام». وينظر: «العلل» للدارقطني (١/ ١٧٥ - ١٧٨)، و «التلخيص الحبير» للبن القيم (١/ ١٣٠ - ١٨)، و «التلخيص الحبير» (١/ ١٩٠).

٥٥ - وَعَنْهُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُودُ بِكَ مِنَ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ (١).

٨٦- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِذَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنَزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٢).

٨٧- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ لِيَ النَّبِيُ عَلِيُّةِ: ﴿ خُذِ الْإِدَاوَةَ ("). فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّى، فَقَضَى حَاجَتَهُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّاعِنَيْنِ (°): الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

٨٩- زَادَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُعَاذٍ: «وَالْمَوَارِدِ» (٧).

• ٩ - وَلِأَحْمَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ أَوْ نَقْعِ مَاءٍ ﴾ (). وَفِيهِمَا ضَعْفُ () .

٩١- وَأَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ النَّهْيَ عَنْ تَحْتِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَضَفَّةِ النَّهَرِ الْجَارِي، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (١٠٠) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ (١١٠).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۲۱۲۸)، والبخاري (۱٤۲)، ومسلم (۳۷۵)، وأبو داود (٤)، والنسائي (۱۹)، والترمذي (۲)، وابن ماجه (۲۹۸).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٢)، ومسلم (٢٧١/ ٧٠).

⁽٣) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «فَأَخَذْتُهَا».

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٦٣)، ومسلم (٢٧٤/ ٧٧).

⁽٥) في «صحيح مسلم»: «اللَّعَّانَيْنِ. قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ».

⁽٦) أخرجه مسلم (٢٦٩).

 ⁽٧) كتب بحاشية «ب»: «لفظ أبي داود: «الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ». وقال في أوله: «الْمَلَاعِنَ». والحديث أخرجه أبو
 داود (٢٦) بلفظ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالظِّلِّ».

⁽٨) أخرجه أحمد (٢٧٥٩).

⁽٩) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤١)، و«شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (١/٧٢)، و«التلخيص الحبير» (١/ ١٨٤).

⁽١٠) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٣٩٢).

⁽١١) ينظر: «الأحكام الوسطى» (١/ ١٢٥)، و «التلخيص الحبير» (١/ ١٨٧).

وَعَنْ جَابِرٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَ كُلُّ وَصَحَّحَهُ وَاحِدِ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَلَا يَتَحَدَّثَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ». رَوَاهُ(') وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ الْقَطَّانِ('').

٩٣ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحْ^(٣) مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (١).

98 - وَعَنْ سَلْمَانَ ﴿ فَالَ: ﴿ لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَادٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَادٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَادٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (°).

٩٥ - وَلِلسَّبْعَةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»(١).

٩٦ - وَعَنْ [أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ **آتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ**». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(^).

⁽١) صحَّح عليه في «ب»، «س»؛ حتى لا يُظن وقوع سقط.

⁽٢) بعده في «ت»: «وهو معلول». وينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٠– ٢٦١)، و«الإمام» لابن دقيق العيد (٢/ ٤٨٨– ٤٩٠).

⁽٣) ضُبط في «أ» بالرفع، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». وكلاهما صحيح، فالجزم على صيغة النهي، والرفع على صيغة النفي. وينظر: «عمدة القاري» (٢/ ٢٩٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧/٦٣).

⁽٥) أخرجه مسلم (٢٦٢).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٤٠٦٣)، والبخاري (٣٩٤)، ومسلم (٢٦٤)، وأبو داود (٩)، والنسائي (٢١)، والترمذي (٨)، وابن ماجه (٣١٨).

⁽٧) في النسخ: «عائشةَ ﷺ، والمثبت من «سنن أبي داود»، وينظر: «جامع الأصول» (٧/ ١٣١- ١٣٢)، و«التلخيص الحبير» (١/ ١٧٩)، و«سبل السلام» (١/ ٢٠٦)، و«نيل الأوطار» (١/ ١٠١).

⁽٨) أخرجه أبو داود (٣٥).

٩٧- [وَعَنْ عَائِشَةَ](١)، «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانَكَ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ(٢)، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِم وَالْحَاكِمُ(٣).

٩٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: ﴿ أَتَى النَّبِيُ عَلَيْ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَادٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا، فَأَتَيْتُهُ بِرَوْثَةٍ، فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرَّوْثَة، وَقَالَ: هَذَا رِكُسُ ﴾. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُ (١٠).

زَادَ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ: «ائْتِني بِغَيْرِهَا (٥٠) (٦٠).

٩٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ، وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهِّرَانِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ (٧٧).

٠٠٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (^).

وَلِلْحَاكِم: «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»(١٠). وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ(١٠).

⁽١) في النسخ: «وَعَنْهَا». وينظر التنبيه في الحديث السابق.

⁽۲) أخرجه أحمد (۲٥٨٥٩)، وأبو داود (۳۰)، والنسائي في «الكبرى» (۹۸۲٤)، والترمذي (۷)، وابن ماجه (۲۰۰).

⁽٣) أخرجه الحاكم (١/ ١٥٨). ولم نقف على تصحيح أبي حاتم له، وإنما ذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٩٣) عن أبيه أنه قال عن هذا الحديث: «أصح حديث في هذا الباب». والحديث أخرجه أبو حاتم ابن حبان (١٤٤٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٦).

⁽٥) في «المسند»، ورواية في «سنن الدارقطني»: «بِحَجَرٍ».

⁽٦) أخرجه أحمد (٤٣٨٥)، والدارقطني (١/ ٥٥، رقم٥).

⁽٧) أخرجه الدارقطني (١/٥٦، رقم٩).

⁽٨) أخرجه الدارقطني (١/ ١٢٨، رقم٧).

⁽٩) أخرجه الحاكم (١٨٣/١).

⁽۱۰) ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (۳۷)، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (۱/ ١٣٩)، و«البدر المنير» (۱/ ٣٢٤).

١٠١ - وَعَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: ﴿ عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ فِي الْخَلَاءِ أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى ﴾. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ (٢).

١٠٢ - وَعَنْ عِيسَى بْنِ يَزْدَادَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتُرْ (٣) ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه (١٠٠ بسَنَدٍ ضَعِيفٍ (٥٠).

١٠٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، «أَنَّ النَّبِيَ عَيَّالُ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءٍ، فَقَالُوا: إِنَّا نُتْبِعُ الْجَارَةَ الْمَاءَ». رَوَاهُ الْبَزَّارُ(١) بسَنَدٍ ضَعِيفٍ(٧).

١٠٤ - وَأَصْلُهُ فِي أَبِي دَاوُدَ وَالتَّرْمِـذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِـنْ حَدِيـثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِـدُونِ ذِكْـرِ الْحِجَـارَةِ(^).

بَابُ الْغُسْلِ، وَحُكْم الْجُنُب

٠٠٥ – عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» (٩). رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (١١).

.

⁽١) أخرجه البيهقي (١/ ٩٦).

⁽٢) ينظر: «المجموع» (٢/ ٨٩)، و «التلخيص الحبير» (١/ ١٨٩).

⁽٣) في «ت»، «ص»: «فلينثر». والمثبت من «ب»، «أ»، «س»، «سنن ابن ماجه».

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٣٢٦).

⁽٥) ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٩٢)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٨٩)، و«المجموع» (٢/ ٩١).

⁽٦) أخرجه البزار، كما في «كشف الأستار» (٧٤٧).

⁽٧) ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ١٦٧)، و «التلخيص الحبير» (١/ ١١٩).

⁽٨) أخرجه أبو داود (٤٤)، والترمذي (٣١٠٠)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

⁽٩) كتب بحاشية «ت»: «المراد من الماء الأول: الغسل، ومن الآخر: المني، أي: وجوب الاغتسال بالماء من أجل خروج الماء الذي هو المني. «شرح المصابيح» للهروي». ينظر: «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤٢٢).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۳٤٣).

⁽۱۱) ينظر: «صحيح البخاري» (۱۸۰).

١٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا (') فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ: «وَإِنْ لَمْ يُسْزِلْ» ('').

١٠٧ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، قَالَ: تَغْتَسِلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

زَادَ مُسْلِمٌ: «فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ؛ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟!»(١).

١٠٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُ عَيَّا ﴿ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنَ الْجَمَعَةِ، وَمِنَ الْجَمُعَةِ، وَمِنَ الْجَمُعَةِ، وَمِنَ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٥٠).

١٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا مَةَ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ عِنْدَمَا أَسْلَمَ: ﴿ وَأَمَرَهُ النَّبِيُ النَّبِيُ الْمَاهُ النَّبِيُ الْمَاهُ اللَّرَوَّاقِ (١٠٥ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٥ وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧٠).

«ثم جَهَدَها» أي: جامعها، وإنما كنَّى ﷺ عن التقاء الختانين بهذه الكلمات؛ احترازًا عن التكلم بما يستقبح ذكره صريحًا من غير ضرورة تدعو إلى التصريح. «شرح المصابيح» للهروي». وينظر: «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٢٧)

- (٢) أخرجه البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨).
- (٣) أخرجه مسلم (٣١٢). ولم نقف عليه في «صحيح البخاري»، ونص الأئمة على أنه من أفراد مسلم. ينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٢٣٤)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٢٣٤)، و «التلخيص الحبير» (١/ ٢٣٥).

والحديث متفقٌ عليه من رواية زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة هله. ينظر: «صحيح البخاري» (١٣٠)، و«صحيح مسلم» (٣١٣).

- (٤) أخرجه مسلم (٣١١).
- (٥) أخرجه أبو داود (٣٤٨، ٣١٦٠)، وابن خزيمة (٢٥٦)، وهو عند ابن خزيمة من قوله ﷺ.
 - (٦) أخرجه عبد الرزاق (١٩٢٢٦،٩٨٣٤).
- (٧) أخرجه البخاري (٤٦٢)، ومسلم (١٧٦٤)، وليس فيهما الأمر بالغسل، بل فيهما أن ثُمامةَ ، هو الذي ذهب واغتسل، وسيأتي برقم (٢٤٧).

⁽١) كتب بحاشية «ت»: «بين شُعَبها الأربع»: الشُّعب جمع: شُعْبة، وهي الغصن، وقيل: المراد منها في الحديث اليدان والرِّجلان، وقيل: المعنى بين رِجْليها وطرفي فرجها.

١١٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ هُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِم». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ (١).

١١١ - وَعَنْ سَمُرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّاً يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢).

١١٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ هِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرِئْنَا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ (٣) جُنْبًا».
 رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَحَسَّنَهُ (٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥).

١١٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّا بَيْنَهُمَا وُضُوءًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١)، زَادَ الْحَاكِمُ: ﴿ فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعَوْدِ ﴾ (٧).

١١٤ - وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ عَيْدِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً» (^). وَهُو مَعْلُولٌ (٩).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۱۱۸، ۱۱۷۵،)، والبخاري (۸۷۹)، ومسلم (۸٤٦)، وأبو داود (۳٤۱)، والنسائي (۱۳۷۷)، وابن ماجه (۱۰۸۹). ولم نقف على الحديث في «جامع الترمذي»، ولم يعزه إليه المزي في «تحفة الأشراف»، ولم يتعقّبه المصنف في «النكت الظراف» (۳/ ٤٠٤). وكذا لم يعزه إليه ابن الملقن في «التوضيح» (۷/ ۳۸۰)، ونص ابن دقيق العيد في «الإمام» (۳/ ٤٥) على أن الترمذي لم يخرجه.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٠٤٠٦)، وأبو داود (٣٥٤)، والنسائي (١٣٨٠)، والترمذي (٤٩٧). وأطلق المصنّف في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٣٤) العزو إلى «أحمد والسنن» ولم نقف عليه في «سنن ابن ماجه»، وذكره ابن عبد الهادي في «المحرر» (١١٦)، ولم يذكر ابن ماجه، وقال المجد ابن تيميّة في «المنتقى» (٣١٧)، والمَرْداوي في «كفاية المستقنع» (١٧٤): «رواه الخمسة إلا ابن ماجه». وإنما رواه ابن ماجه (١٠٩١) من حديث أنس بن مالك .

⁽٣) في «ب»، «ت»، «ص»، «س»: «نكن». والمثبت من «أ»، «المسند»، «جامع الترمذي».

⁽٤) ليس في «ب»، «ص».

⁽٥) أخرجه أحمد (٦٣٧)، وأبو داود (٢٢٩)، والنسائي (٢٦٥)، والترمذي (١٤٦)، وابن ماجه (٥٩٤)، وابن حبان (٨٠٠،٧٩٩).

⁽٦) أخرجه مسلم (٣٠٨).

⁽٧) أخرجه الحاكم (١٥٢/١).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۲۲۸)، والنسائي في «الكبرى» (۹۰۰۳)، والترمذي (۱۱۸)، وابن ماجه (٥٨١- ٥٨٣).

⁽٩) ينظر: «التمييز» لمسلم (٤٠- ٤٣)، و«العلل» لابن أبي حاتم (١١٥)، و«فتح الباري» لابن رجب (١/ ٣٦٠- ٣٦٥)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٢٤٥- ٢٤٦).

١١٥ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ (١) ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ (١) ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ (١) ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ ، فَيُغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ (١) ، ثُمَّ أَفَاضَ فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أُصُولِ الشَّعَرِ ، ثُمَّ أَنَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (٣) .

117 - وَلَهُمَا فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ ﴿ ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ»، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَرَدَّهُ». وَفِيهِ: «وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ»(٤٠).

۱۱۷ – وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ شَعَرَ ﴿ ثَالِم رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ – وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةِ – فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْثِي (٢) عَلَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ (٧)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨).

١١٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (٩).

⁽١) بعده في «صحيح مسلم» (٣١٦/ ٣٥): «وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

⁽٢) في «صحيح مسلم»: «حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ».

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٨)، ومسلم (٣١٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٥٩، ٢٦٦، ٢٧٤)، ومسلم (٣١٧).

⁽٥) في «صحيح مسلم»: «ضَفْرَ».

⁽٦) ضُبط في «ب»: «تَعثِي». وفي «ت»: «تُحثِيء». وبدون ضبط في بقية النسخ، والضبط المثبت من «صحيح مسلم». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢/ ١٣١): «أن تحثي: بسكون الياء بعد كسر الثاء؛ لأنه خطاب للمؤنث، فحذف نونه نصبًا، ولا يجوز فيه فتح الياء».

⁽٧) بعده في «صحيح مسلم»: «ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكِ الْمَاءَ فَتَطْهُرِينَ».

⁽۸) أخرجه مسلم (۳۳۰).

⁽٩) أخرجه أبو داود (٢٣٢)، وابن خزيمة (١٣٢٧).

119 - وَعَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ عَيَالِيَّةٍ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١)، زَادَ ابْنُ حِبَّانَ: «وَتَلْتَقِي»(٢).

١٢٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعَرَةٍ جَنَابَةً،
 فَاغْسِلُوا الشَّعَرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ (٣)، وَضَعَّفَاهُ (١).

١٢١ - وَالْأَحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوُهُ (٥)، وَفِيهِ رَاوٍ مَجْهُولٌ (٦).

بَابُ التَّيَمُّم

١٢٢ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ اللَّهِ عَبْدِ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعْلِمُ عَلَى اللْمُعْمِقِيمُ عَلَى اللْمُعْمِقِيمُ اللْمُعْمِقِيمُ اللْمُعِلَّالُهُ عَلَى اللْمُعْمِقِيمُ اللَّهُ عَلَى اللْمُعْمِقِ عَلَى اللْمُعْمِقِيمُ اللْمُعْمِقِيمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَى الْمُعْمِقُولُولُولِ اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِقُولُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِقُولُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ

١٢٣ - وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ ﷺ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ»(٩).

١٢٤ - وَعَنْ عَلِيِّ ﷺ عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا»(١٠٠).

أخرجه البخاري (٢٦١)، ومسلم (٣٢١/ ٤٥).

⁽٢) أخرجه ابن حبان (١١١١).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٢٤٨)، والترمذي (١٠٦).

⁽٤) وينظر: «المجموع» (١/ ٣٦٦)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٢٤٨).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٦٨٠٧،٢٥٤٣٦).

⁽٦) ينظر: «الخلافيات» للبيهقي (٢/ ٤٤٥)، و«مجمع الزوائد» (١/ ٢٧٢).

⁽٧) بعده في «ص»، «صحيح البخاري»: «مِنْ أُمَّتِي».

⁽٨) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١). قال الصنعاني في «سبل السلام» (١/٣٥٣): «كان ينبغي للمصنّف أن يقول بعد قوله: «وذكر الحديث»: متفق علمه».

⁽٩) أخرجه مسلم (٢٢٥).

⁽١٠) أخرجه أحمد (٧٧٤).

١٢٥ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﴿ قَالَ: «بَعَثَنِي النَّبِيُ عَلَيْهِ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَ عَلَيْهِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِي عَلَيْهِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا. ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهِرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (۱).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَضَرَبَ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجُهَهُ وَكَفَيْهِ»(٢).

١٢٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّيَمُّمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (")، وَصَحَّحَ الْأَئِمَّةُ وَقْفَهُ (١٠).

١٢٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ، وَلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ (٥٠)». رَوَاهُ الْبَزَّ ارُ (٢٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ (٧٠)، لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِرْسَالَهُ (٨٠).

١٢٨ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرِّ نَحْوُهُ، وَصَحَّحَهُ (٩).

الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَ أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ عَيَّا اللَّهِ عَلَيْهِ، فَذَكَرَا ذَلِكَ

⁽۱) أخرجه البخاري (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٣٨).

⁽٣) أخرجه الدارقطني (١/ ١٨٠، رقم١٦).

⁽٤) ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٥٠- ٥١)، و«العلل» لابن أبي حاتم (١٣٦)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١/ ٢٠٧)، و«الأحكام الوسطى» (١/ ٢٢٢).

⁽٥) بعده في «مسند البزار»: «فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ».

⁽٦) أخرجه البزار (١٠٠٦٨).

⁽٧) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/٢٦٦).

⁽۸) ينظر: «العلل» للدارقطني (۸/ ۹۳).

⁽٩) أخرجه الترمذي (١٢٤).

لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجْزَأَتُكَ صَلَاتُكَ. وَقَالَ لِلْآخَرِ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْن». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (۱).

• ١٣٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ وَإِن كُنتُرُمَّ رَضَى ٓ أَوْعَلَى سَفَرٍ ﴿ ابْنَ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ (٣) فَيُجْنِبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنِ الْخَلَاتُ الْرَجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ (٣) فَيُجْنِبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنِ اغْتَسَلَ، تَيَمَّمَ (٤) ﴿ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ مَوْقُوفًا (٥) ، وَرَفَعَهُ الْبَزَّ ارُ (٢) ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ (٧) .

١٣١ – وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «انْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدَيَّ (^)، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ (٩) بِسَنَدٍ وَاهٍ جِدًّا (١١٠).

١٣٢ – وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ (١١٠): «إِنَّمَا كَانَ يَكُفِيهِ أَنْ يَتَكَمَّمَ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (٢١٠) بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رُوَاتِهِ (٣١٠).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٣٨)، والنسائي (٤٣٣).

⁽٢) سورة النساء: ٤٣.

⁽٣) في «ص»، «مسند البزار»، «سنن الدارقطني»: «أَوِ الْقُرُوحُ أَوِ الْجُدَرِيُّ».

⁽٤) في "ص"، "مسند البزار"، "سنن الدارقطني": "يَتَيَمَّمُ".

⁽٥) أخرجه الدارقطني (١/ ١٧٧، رقم٩).

⁽٦) أخرجه البزار (٥٠٥٧).

⁽٧) أخرجه ابن خزيمة (٢٧٢)، والحاكم (١/ ١٦٥).

⁽٨) ضُبط في «ب»، «ت، «أ» بكسر الزاي، والضبط المثبت من «ص»، وهو المعروف. ينظر: «لسان العرب» (٨) 477).

⁽٩) أخرجه ابن ماجه (٦٥٧).

⁽١٠) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٠٢)، و«المجموع» (٢/ ٣٢٤).

⁽١١) اختصر المصنِّفُ الحديث، وهو في «سنن أبي داود»: «عَنْ جَابِر ﴿ قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَر، فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ، ثُمَّ احْتَلَمَ، فَسَأَلُ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُّونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيَمُّم؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ! فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أُخْبِرَ بِذَلِكَ فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلُهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّوَّالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ...».

⁽١٢) أخرجه أبو داود (٣٣٦).

⁽۱۳) ينظر: «سنن الدارقطني» (١/ ١٨٩ - ١٩٠)، و «الجوهر النقي» (١/ ٢٢٦ - ٢٢٧)، و «التلخيص الحبير» (١/ ٢٦٠).

١٣٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيَمُّمِ إِلَّا صَلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لِلصَّلَاةِ الْأُخْرَى». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جِدًّا (٢).

بَابُ(٣) الْحَيْض

١٣٤ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ الْآَفَ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ (١٤ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ الْكَيْضِ دَمُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكِ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٥)، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِم (١).

١٣٥ - وَفِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ (عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ) (٧): «لِتَجْلِسْ فِي مِرْكَنِ، فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ فَلْتَغْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا، وَتَوَضَّأُ (١) فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ (١٠).

١٣٦ - وَعَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ ﴿ قَالَتْ: «كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ أَسْتَغَانِ، فَتَحَيَّضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ فَاتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ أَسْتَغَانِ، فَتَحَيَّضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَأْتِ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ، وَصُومِي سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَأْتِ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنْ قَويتِ عَلَى أَنْ وَصَلِي، فَإِنْ قَويتِ عَلَى أَنْ تُومِي وَصَلِّي، فَإِنْ قَويتِ عَلَى أَنْ تُومِي وَصَلِّي، فَإِنْ قَويتِ عَلَى أَنْ تَوْمِي وَصَلِّي، فَإِنْ قَويتِ عَلَى أَنْ تُومِيتِ عَلَى أَنْ تَوْمِي الظَّهْرَ وَتُعَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهُرِينَ، وَتُصَلِّينَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَيْ الْعَلْمِ وَالْعَصْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعَصْرَ وَي الظُّهْرَ وَتُعَلِي الْعَلْمَ وَالْتَعْلِي إِلَيْ الْعَلْمَ وَيْ الْعَلْمَ وَالْعَامِ الْعَلْمَ وَالْعَمْ وَالْعَلْمِ وَالْعَلْمَ وَالْعَلْمَ وَلَيْ الْعَلْمَ وَالْعَلْمِ وَالْعَلْمَ وَالْعَلْمَ وَالْعَلْمُ وَي الطَّهُ وَلَيْ الْعَلْمُ وَالْعَلْمَ الْعَلْمَ وَالْعَلْمَ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمَ وَالْعَلْمُ وَلَى الْعَلْمُ وَلَا عَلْمَ الْعَلْمَ وَالْعَلْمِ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُولِي وَالْعَلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْمُ وَلِيْ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْمُ الْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْعُلْمُ وَالْعُلْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَلْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَال

⁽١) أخرجه الدارقطني (١/ ١٨٥، رقم٥).

⁽٢) ينظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٢٧١).

⁽٣) في «أ»: «كتاب».

⁽٤) بعده «سنن أبي داود»، «سنن النسائي»: «لها».

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٨٦، ٢٠٤)، والنسائي (٢١٦، ٣٦٣)، وابن حبان (١٣٤٨)، والحاكم (١/ ١٧٤).

⁽٦) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١١٧)، و«فتح الباري» لابن رجب (٢/ ٥٧).

⁽٧) ليس في «أ».

⁽٨) في «سنن أبي داود»: «وَاحِدًا وَتَتَوَضَّأُ».

⁽٩) أخرجه أبو داود (٢٩٦).

جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَ[تُعَجِّلِينَ] (') الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصَّبْحِ وَتُصَلِّينَ. قَالَ: وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ('')، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ الْبُخَارِيُّ ('').

١٣٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّهَ، فَقَالَ: امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي. فَكَانَتْ (() تَغْتَسِلُ (() كُلَّ صَلَةٍ ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمُ () .

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: ﴿ وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ ﴾ (٧).

وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَر^{َ (^)}.

١٣٨ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ﴿ قَالَتْ: «كُنَّا لَا نَعُدُ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْ رِ شَيْئًا».
 رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَـهُ (٩).

١٣٩ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ ، «أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ يُوَاكِلُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُ عَلِيْ : اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٠).

١٤٠ وَعَنْ عَائِشَةً ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَّزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِثٌ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١١٠).

⁽١) ليس في النسخ، والمثبت من «المسند»، «سنن أبي داود»، «جامع الترمذي»، وفي «سنن ابن ماجه» بنحوه.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٧٧٨٨) ١٩ (٢٨١)، وأبو داود (٢٨٧)، والترمذي (١٢٨)، وابن ماجه (٦٢٧).

⁽٣) ينظر: «جامع الترمذي» (١/ ٢٢٥ - ٢٢٦)، و «العلل الكبير» (٧٤).

⁽٤) في «س»: «وكانت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٥) بعده في «صحيح مسلم»: «عند».

⁽٦) أخرجه مسلم (٣٣٤/ ٢٦).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٢٨)، وتقدم برقم (٦٥).

⁽٨) أخرجه أحمد (٢٦٣٢٠)، وأبو داود (٢٩٨)، وابن ماجه (٦٢٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٧٣١)، والدارقطني (١/ ٢١٢، رقم٥٩)، والبيهقي (١/ ٣٤٤).

⁽٩) أخرجه البخاري (٣٢٦)، وأبو داود (٣٠٧).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۳۰۲).

⁽١١) أخرجه البخاري (٣٠٠)، ومسلم (٢٩٣).

١٤١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ، «فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِثُ وَاللَّهِ عَلَيْهُ الْخَمْسَةُ (١) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢) حَائِثُ وَاللَّهُ الْخَمْسَةُ (١) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢) وَابْنُ الْقَطَّانِ (٣) وَرَجَّحَ غَيْرُهُمَا وَقْفَهُ (٤).

١٤٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصُلِّهُ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟!». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ (٥).

١٤٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «لَمَّا جِئْنَا سَرِفَ حِضْتُ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ (١).

١٤٤ - وَعَنْ مُعَاذٍ ﴿ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِثُ ؟ قَالَ: مَا فَوْقَ الْإِزَارِ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَّفَهُ (٧).

١٤٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَة ﴿ قَالَتْ (١٠): «كَانَتِ النُّفَسَاءُ تَقْعُدُ فِي (١) عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلْدَ نِفَاسِهَا أَرْبَعِينَ (١١٠)». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيّ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ (١١٠).

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۰۲۰، ۲۲۳۸)، وأبو داود (۲۲٤)، والنسائي (۲۸۹)، والترمذي (۱۳۳)، وابن ماجه (۱۲۰).

⁽٢) أخرجه الحاكم (١/ ١٧١ - ١٧٢).

⁽٣) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٧١ - ٢٨١).

⁽٤) ينظر: «الإمام» لابن دقيق العيد (٣/ ٢٦٣)، و«تهذيب سنن أبي داود» لابن القيم (١/ ١٥٠- ١٥٤)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٥٨٧)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٢٩١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠) بنحوه.

⁽٦) أخرجه البخاري (٣٠٥)، ومسلم (١٢١١/ ١٢٠).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٢١٣).

⁽۸) زیادة من «ص».

⁽٩) في «سنن أبي داود»: «عَلَى».

⁽١٠) بعده في «سنن أبي داود»: «يَوْمًا».

⁽۱۱) أخرجه أحمد (۲۷۲۰٤)، وأبو داود (۳۱۱)، والترمذي (۱۳۹)، وابن ماجه (٦٤٨).

→ ١٢٠ بلوغ المرام • •

وَفِي لَفْظٍ لَهُ (١): «(وَلَمْ يَأْمُرْهَا) (١) النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).



(١) ليس في «س».

⁽٢) فِي "صِ»: "وَلَمْ يَأْمُرُهُمْ». وَفِي "سَنْنَ أَبِي دَاوِدَ" (٣١٢): "لَا يَأْمُرُهَا».

⁽٣) أُخْرِجه أَبُو داود (٣١٢)، والحاكم (١/٥٧١).

كِتَابُ الصَّلَاةِ

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

١٤٦ – عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو^(۱) ﴿ أَنَّ نَبِيَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿ وَقُتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ (۱) الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصَّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ (۱)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۱). الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصَّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ (۱)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۱).

١٤٧ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ ﴿ فِي الْعَصْرِ: ﴿ وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ ﴾ (٥).

١٤٨ - وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ»(١).

189 - وَعَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ (٧) يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ (٨)، وَكَانَ يَسْتَجِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ مِنَ الْعِشَاءِ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِثَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٩).

⁽۱) في «ص»، «س»: «عمر». والمثبت من «ت»، «ب»، «صحيح مسلم».

⁽٢) في «بُ»، «ت»، «ص»: «تَحْضُرِ»، والمثبت من «أ»، «س»، «صحيح مسلم». وضُبط في «أ» بضم الياء وكسر الضاد والراء.

⁽٣) بعده في «صحيح مسلم»: «فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهَا تَطْلُعْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ».

⁽٤) أخرجه مسلم (٦١٢/١٧٣).

⁽٥) أخرجه مسلم (٦١٣).

⁽٦) أخرجه مسلم (٦١٤).

⁽٧) بعده في «صحيح البخاري»: «يُصَلِّي الهَجِيرَ، الَّتِي تَدْعُونَهَا: الْأُولَى، حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَ».

⁽A) بعده في «صحيح البخاري»: «وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ».

⁽٩) أخرجه البخاري (٥٤٧)، ومسلم (٦٤٧).

١٥٠ وَعِنْدَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا: إِذَا رَآهُمُ اجْتَمَعُوا عَجَّلَ، وَإِذَا رَآهُمُ أَبْطَؤُوا أَخَرَ، وَالصُّبْحَ كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُصَلِّيهَا بِغَلَسٍ»(١).

١٥١ - وَلِمُسْلِم مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»(٢).

١٥٢ - وَعَنْ رَافِع بْنِ خَدِيج ﷺ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ(").

١٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: «أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ذَاتَ لَيْلَةٍ) ('' بِالْعِشَاءِ ('' حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ ('')، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى وَقَالَ: إِنَّهُ لَوَقْتُهَا لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي».
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ ('').

١٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْح جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

١٥٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبِحُوا بِالصَّبْحِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأُجُورِكُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٩).

أخرجه البخاري (٥٦٠)، ومسلم (٦٤٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (٦١٤)، وهو قطعة من الحديث المتقدِّم برقم (١٤٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٥٩)، ومسلم (٦٣٧).

⁽٤) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٥) ليس في «صحيح مسلم».

⁽٦) بعده في «صحيح مسلم»: «وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ».

⁽۷) أخرجه مسلم (۲۲۸/۲۲۹).

وأخرجه البخاري (٥٦٦، ٥٦٩، ٥٦٩، ٨٦٢)، ومسلم (٢١٨/ ٢١٨) بلفظ: «أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالعِشَاءِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُو الإسْلاَمُ، فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَالَ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ! فَخَرَجَ، فَقَالُ لِأَهْلِ المَسْجِدِ: مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ غَيْرَكُمْ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٤/ ٦٥- ٢٦)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٤١٧) - ٤١٨).

⁽٨) أخرجه البخاري (٥٣٦)، ومسلم (٦١٥).

⁽۹) أخرجه أحمد (۱۲۰۲۱، ۱۷۵۳۰)، وأبو داود (۲۲٤)، والنسائي (۵۶۸)، والترمذي (۱۵٤)، وابن ماجه (۲۷۲)، وابن حبان (۱٤۸۹–۱۶۹۱).

١٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّبْحِ رَكْعَةً قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّبْحِ رَكْعَةً عَلَى الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّبْح، وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١٥٧ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوُهُ، وَقَالَ: «سَجْدَةً» بَدَلَ: «رَكْعَةٍ». ثُمَّ قَالَ: «وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِي الرَّكْعَةُ»(٢).

١٥٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ يَقُولُ: ﴿ لَا صَلاَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ». صَلاَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَفْظُ مُسْلِم: ﴿ لَا صَلاَةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » (").

١٥٩ - وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَا اللَّهِ عَلَيْهُ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ وَأَنْ (٤) نَقْبُرَ (٥) فِيهِنَّ مَوْتَانًا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَاذِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَطُلُعُ الشَّمْسُ بَاذِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ (٢) الشَّمْسُ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ (٧)» (٨).

١٦٠ - وَالْحُكْمُ الثَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ (٩)، وَزَادَ: «إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»(١٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (٦٠٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٨٦، ١٩٩٥)، ومسلم (٨٢٧).

⁽٤) في «صحيح مسلم»: «أَوْ أَنْ».

⁽٥) ضُبط في «أ» بكسر الباء، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال النووي في «شرح مسلم» (٦/ ١١٤): «هو بضم الموحدة وكسرها، لغتان».

⁽٦) في «صحيح مسلم»: «تَمِيلَ».

⁽٧) بعده في «صحيح مسلم»: «حَتَّى تَغْرُبَ».

⁽٨) أخرجه مسلم (٨٣١).

⁽٩) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٢/ ٣٧٦- ٣٧٧)، و«البدر المنير» (٣/ ٢٦٩- ٢٧٠)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٣٣٨- ٣٣٩).

⁽١٠) أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٣٩٧).

١٦١ - وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي (١) قَتَادَةَ نَحْوُهُ (١).

١٦٢ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى أَيَّةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ وَنَهَارٍ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٣).

١٦٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ (١)». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٥)، وَصَحَّحَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١) وَغَيْرُهُ وَقْفَهُ (٧).

١٦٤ – وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحَرِّمُ الطَّعَامَ وَتَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ -أَيْ: صَلَاةُ الصَّبْحِ - وَيَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ ». رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَاهُ (^).

١٦٥ - وَلِلْحَاكِمِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ، وَزَادَ فِي الَّذِي يُحَرِّمُ الطَّعَامَ: «إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأُفُقِ». وَفِي الْآخَرِ: «إِنَّهُ كَذَنَبِ السِّرْحَانِ (١٠) (١٠).

⁽١) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽۲) أخرجه أبو داود (۱۰۸۳).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٧٠٠، ١٧٠١٥)، وأبو داود (١٨٩٤)، والنسائي (٥٨٥، ٢٩٢٤)، والترمذي (٨٦٨)، وابن ماجه (١٢٥٤)، وابن حبان (١٥٥٢–١٥٥٤).

⁽٤) بعده في «سنن الدارقطني»: «فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ».

⁽٥) أخرجه الدارقطني (١/ ٢٦٩، رقم٣).

⁽٦) لم نقف على تصحيح ابن خزيمة للموقوف، ولعل الصواب: «البيهقي»؛ فقد صحَّح وقفه، كما في «السنن الكبرى» (١/ ٣٧٣)، وكذلك ذكره عن البيهقي ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ٧)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٣/ ١٠٨٨)، والمصنَّف في «التلخيص الحبير» (١/ ١٠٤)، و«الدراية» (١/ ٣٠٨).

⁽۷) أخرجه عبد الرزاق (۲۱۲۲)، وابن أبي شيبة (۳۳٦۲)، والدارقطني (۱/۲٦۹، رقم٤)، والبيهقي (۷/۳۷۳) موقوفًا.

⁽٨) أخرجه ابن خزيمة (٣٥٦، ١٩٢٧)، والحاكم (١/ ١٩١، ٢٥٥).

⁽٩) ضُبط في «ت»، «ص» بفتح السين المشدَّدة، وبدون ضبط في «أ»، «س». والضبط المثبت من «ب»، وهو المعروف لغة.

⁽١٠) أخرجه الحاكم (١٩١/١).

١٦٦ – وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ: الصَّلَاةُ فِي السَّكَاةُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (٢). فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَاهُ (١)، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (٢).

١٦٧ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ ﴿ مَا النَّبِيَ عَيْدٌ قَالَ: ﴿ أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضُوَانُ اللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ (٣) (رَحْمَةُ اللَّهِ) (٤)، وَآخِرُهُ (٥) عَفْوُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جِدًّا (٧).

١٦٨ - وَلِلتَّرْمِـذِيِّ مِـنْ حَدِيـثِ ابْـنِ عُمَـرَ نَحْـوُهُ، دُونَ الْأَوْسَـطِ (١٠)، وَهُـوَ ضَعِيـفٌ أَيْضًـا (١)(١٠).

١٦٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْ قَالَ: «لَا صَلَاةً بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (١١).

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَي الْفَجْرِ» (١٢).

⁽۱) أخرجه الحاكم (١/ ١٨٨ - ١٨٩). ولم نقف عليه في «جامع الترمذي» بهذا اللفظ من حديث ابن مسعود ﷺ، وذكره المصنِّف في «التلخيص الحبير» (١/ ٢٥٨، ٣٢٣)، و«الدراية» (١/ ١٠٥)، ولم يعزه إلى الترمذي، والذي عند الترمذي (١٧٠) بهذا اللفظ من حديث أم فَرْوة ، وأخرجه الترمذي (١٧٣) من حديث ابن مسعود ، بلفظ «الصحيحين» الآتي.

⁽٢) بلفظ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا...»، «الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا»، «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا». ينظر: «صحيح البخاري» (٥٢٧، ٥٩٧٠)، و «صحيح مسلم» (٨٥).

⁽٣) في «سنن الدارقطني»: «وَوَسَطُ الْوَقْتِ».

⁽٤) في «ص»: «رحمتُه». والمثبت من بقية النسخ، «سنن الدارقطني».

⁽٥) في «سنن الدارقطني»: «وَآخِرُ الْوَقْتِ».

⁽٦) أخرجه الدارقطني (١/ ٢٤٩، رقم ٢٢).

⁽٧) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٢/ ٢٦)، و «البدر المنير» (٣/ ٢٠٩- ٢١٠).

⁽٨) أخرجه الترمذي (١٧٢).

⁽٩) ليس في «س».

⁽١٠) ينظر: «المجموع» (٣/ ٦٢)، و«البدر المنير» (٣/ ٢٠٦ - ٢٠٠).

⁽۱۱) أخرجه أحمد (٥٩١٥)، وأبو داود (١٢٧٨)، والترمذي (٤١٩)، وابن ماجه (٢٣٥)، وليس عند ابن ماجه موضع الشاهد.

⁽١٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٧٦٠).

١٧٠ - وَمِثْلُهُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ عَنِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي (١)(٢).

١٧١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي، فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ. فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ. فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ. قُصَلَّى رَكْعَتَيْنِ) (٣) بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ. قُطُتُ: أَفَنَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَتْنَا؟ قَالَ: لَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤).

١٧٢ - وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ بِمَعْنَاهُ (٥).

بَابُ الْأَذَان

1٧٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ ﴿ قَالَ: ﴿ طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ ، فَقَالَ (''): تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ... فَذَكَرَ الْأَذَانَ بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ تَرْجِيع ، وَالْإِقَامَةَ فَعَالَ (''): تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ... فَذَكَرَ الْأَذَانَ بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ تَرْجِيع ، وَالْإِقَامَة فُرَادَى إِلَّا: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ: إِنَّهَا لُرُونِيا حَقِّ ... الْحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَة ('').

وفي «الصحيحين» عن عائشة ، قالت: «مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ». ينظر: «صحيح البخاري» (٥٩٠، ٥٩٣)، و«صحيح مسلم» (٨٣٥).

⁽۱) في «ص»: «العاص». قال النووي في «شرح مسلم» (۱/ ۷۷): «وأما «العاصي» فأكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقه ونحوها بحذف الياء، وهي لغة، والفصيح الصحيح: «العاصي» بإثبات الياء، وكذلك: شدًّاد بن الهادي، وابن أبي الموالي، فالفصيح الصحيح في كل ذلك وما أشبهه إثبات الياء، ولا اغترار بوجوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها، والله أعلم».

⁽٢) أخرجه الدارقطني (١/ ٢٤٦، ٤١٩، رقم ٢،٣).

 ⁽٣) في «مسند أحمد»: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، صَلَّيْتَ صَلَاةً لَمْ تَكُنْ تُصَلِّيهَا! فَقَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ مَالٌ فَشَغَلَنِي عَنِ
 الرَّكُعَتَيْنِ كُنْتُ أَرْكُعُهُمَا».

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٧٣٢٠).

وأصل الحديث في «الصحيحين»، دون زيادة: «أَفَنَقْضِيهما إذا فاتتنا؟». ينظر: «صحيح البخاري» (١٢٣٣، ٢٣٣٥)، و«صحيح مسلم» (٨٣٤).

⁽٥) أخرجه أبو داود (۱۲۸۰). : «اا

⁽٦) في الحديث اختصار، وهو في المصادر: «لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالنَّاقُوسِ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ فِي الْجَمْعِ لِلصَّلاَةِ طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدِهِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ مَا تَصْنَعُ بِهِ؟ لِلصَّلاَةِ طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدِهِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ مَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى. قَالَ: تَقُولُ: قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى. قَالَ: تَقُولُ: اللهُ أَكْبُوسِ.».

⁽٧) أخرجه أحمد (١٦٧٤١)، وأبو داود (٤٩٩)، والترمذي (١٨٩)، وابن خزيمة (٣٧١).

وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ قِصَّةَ قَوْلِ بِلَالٍ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْم»(١).

١٧٤ - وَلِابْنِ خُزَيْمَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْفَجْرِ: حَيَّ عَلَى الْفَلْحِ. قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» (٢).

١٧٥ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ، فَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ (٣)، وَرَوَاهُ الْخَمْسَةُ فَذَكَرُوهُ مُرَبَّعًا (١٤).

١٧٦ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ،
 (يَعْنِي: قَوْلَهُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) (٥)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢)، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ الْإِسْتِثْنَاءَ (٧).

وَلِلنَّسَائِيِّ: «أَمَرَ النَّبِيُّ عَلِيًّةٍ بِلَالًا»(^).

١٧٧ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ (١) وَأَتَبَّعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١١).

وَلِابْنِ مَاجَهْ: «وَجَعَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذْنَيْهِ»(١١).

⁽١) أخرجه أحمد (١٦٧٤٠).

⁽٢) أخرجه ابن خزيمة (٣٨٦).

⁽٣) أخرجه مسلم (٣٧٩).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٧٨٩٣)، وأبو داود (٢٠٥)، والنسائي (٦٣٠)، والترمذي (١٩٢)، وابن ماجه (٧٠٩)، وهو طرف من الحديث الآتي برقم (١٧٨).

⁽٥) ليس في «صحيح البخاري».

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٠٥)، ومسلم (٣٧٨).

⁽٧) بل قال مسلم (٣٧٨/ ٢): «زَادَ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أَيُّوبَ فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ».

⁽٨) أخرجه النسائي (٦٦١).

⁽٩) بعده في «المسند» واللفظ له: «وَيَدُورُ».

⁽١٠) أخرجه أحمد (١٩٠٦١)، والترمذي (١٩٧).

⁽۱۱) أخرجه ابن ماجه (۷۱۱).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «لَوَى عُنُقَهُ لَمَّا بَلَغَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَمْ يَسْتَدِرْ (١١)»(٢).

وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»(٣).

١٧٨ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَيْكَ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ، فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ ». رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٤).

١٧٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

١٨٠ - وَنَحْوُهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (١٦)، وَغَيْرِهِ (٧).

١٨١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ: «ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^).

١٨٢ - وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَاذٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ»(٩).

١٨٣ - وَلَهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ»(١٠).

⁽١) في «أ»: «يَسْتَدبر». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽۲) أخرجه أبو داود (۵۲۰).

⁽٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٦٣٤)، و«صحيح مسلم» (٥٠٣).

⁽٤) أخرجه ابن خزيمة (٣٧٧)، وهو طرف من الحديث المتقدم برقم (١٧٥).

⁽٥) أخرجه مسلم (٨٨٧).

⁽٦) أخرجه البخاري (٩٥٩، ٩٦٠)، ومسلم (٨٨٦).

⁽٧) أخرجه البخاري (٩٦٠)، ومسلم (٨٨٥، ٨٨٥) من حديث جابر بن عبد الله ١٠٠٠ أخرجه

⁽٨) أخرجه مسلم (٦٨١).

وأخرجه البخاري (٥٩٥، ٧٤٧١) مختصرًا، وينظر: «فتح الباري» (٢/ ٦٧ - ٦٨).

⁽٩) أخرجه مسلم (٢/ ٨٩١، رقم ١٤٧/١٢١٨).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۱۲۸۸/۲۸۹، ۲۹۰).

زَادَ أَبُو دَاوُدَ: «لِكُلِّ صَلَاةٍ» $^{(1)}$.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا»(٢).

١٨٤، ١٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ. وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ(")، وَفِي آَخِرِهِ إِدْرَاجٌ(١٠).

١٨٦ - (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ)(٥)، «أَنَّ بِلَالًا أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَّفَهُ (١٠).

١٨٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكِمْ: ﴿إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٧٠).

١٨٨، ١٨٨ - وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَة (١٨٠ ، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ، فِي فَضْلِ الْقَوْلِ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً كَلِمَةً كَلِمَةً (١٤٠ سَوَى الْحَيْعَلَتَيْنِ، فَيَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ» (١٠٠).

⁽١) أخرجه أبو داود (١٩٢٨).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٩٢٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦١٧، ٦٢٢، ٦٢٣)، ومسلم (١٠٩٢).

⁽٤) وهو قوله: «وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى...». فهو من قول الزهري، وقيل: من قول سالم بن عبد الله بن عمر. ينظر: «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب (١/ ٢٨٥- ٢٨٩)، و«فتح الباري» (٢/ ١٠٠)، و«المدرج إلى المدرج» للسيوطي (ص٢٥).

⁽٥) في «أ»: «وعنه».

⁽٦) أخرجه أبو داود (٥٣٢).

⁽٧) أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

⁽٨) أخرجه البخاري (٦١٣).

⁽٩) فوقها في «ب»: «صح». حتى لا يظن أنها مكررة.

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۳۸۵).

١٩٠ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِي (١) ﴿ وَاللَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي. قَالَ: قَالَ: أَنْتَ إِمَامُهُم، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِم، وَاتَّخِذْ مُؤَذَّنَا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَمُامُهُم، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

١٩١ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﴿ قَالَ: «قَالَ لَنَا النَّبِيُ ﷺ: وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ... » الْحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ (٣).

١٩٢ - وَعَنْ جَابِرٍ هُ ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: إِذَا أَذَّنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدُرْ، وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ...» الْحَدِيثَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَّفَهُ (٤).

١٩٣ - وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ: ﴿ لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ ». وَضَعَّفَهُ أَيْضًا (٠٠).

١٩٤ - وَلَهُ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ". وَضَعَّفَهُ أَيْضًا (١).

١٩٥ - وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا رَأَيْتُهُ - يَعْنِي: الْأَذَانَ - وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ! قَالَ: فَأَقِمْ أَنْتَ» (٧). وَفِيهِ ضَعْفٌ أَيْضًا (٨).

(١) في «ص»: «العاص». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽۲) أخرجه أحمد (۱۲۰۲۸ - ۱۲۰۳۰)، وأبو داود (۵۳۱)، والنسائي (۲۷۲)، والترمذي (۲۰۹)، وابن ماجه (۲۱۶)، وابن ماجه (۲۱۶)، والحاكم (۱/۱۹۹، ۲۰۱)، وأصله في «صحيح مسلم» (۲۸۶).

⁽۳) أخرجه أحمد (۱۵۸۳۸، ۲۰۸۹)، والبخاري (۲۲۸، ۲۰۸۸)، ومسلم (۲۷۶)، وأبو داود (۵۸۹)، والنسائي (۲۳۵)، والترمذي (۲۰۵)، وابن ماجه (۹۷۹)، وسيأتي برقم (۳۱۹).

⁽٤) أخرجه الترمذي (١٩٦،١٩٥).

⁽٥) أخرجه الترمذي (٢٠٠).

⁽٦) أخرجه الترمذي (١٩٩).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٥١٢).

⁽٨) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٤٨)، و«خلاصة الأحكام» (١/ ٢٩٧)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٣٧٥).

١٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكُ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامُ أَمْلَكُ بِالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ ابْنُ عَدِيِّ (١)، وَضَعَّفَهُ (٢).

١٩٧ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ قَوْلِهِ(٣).

١٩٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُسَرَدُ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (٤).

(بَسابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ)(')

١٩٩ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَالْيَنْصَوفُ وَلْيَتَوَضَّا، وَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٠).

٠٠٠ - وَعَنْ (عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ (١٠٠ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ ». رَوَاهُ ابْنُ مَا جَهْ، وَضَعَّفَهُ أَحْمَدُ (١٠٠ .

⁽۱) أخرجه ابن عدى (۱۲/٤).

⁽۲) قال ابن عدي: «وهذا بهذا اللفظ لا يُروى إِلَّا عن شَرِيك من رواية يحيى بن إسحاق عنه، وإنما رواه الناس عن الأعمش بلفظ آخر، وهو قوله: «الإمامُ ضامنٌ، والمؤذِّن مؤتمَنٌ، اللهمَّ أرشدْ الأئمة، واغفرْ للمؤذِّنين». وينظر: «العلل» للدارقطني (۱۰/ ۱۹۱ – ۱۹۸)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (۲/ ۱۹).

⁽٣) أخرجه البيهقى (٢/ ١٩).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٢٢٠، ١٣٦٦٨)، والنسائي في «الكبرى» (٩٨١٢)، والترمذي (٣١٩، ٣٥٩٥)، وابن خزيمة (٤٢٥، ٤٢٦)، وابن حبان (١٦٩٦). واللفظ المثبت إنما هو لأبي داود (٥٢١)، وسيأتي برقم (١٥٤٧).

⁽٥) في «أ»: «باب نواقض الوضوء».

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٤٤٤٥، ٢٤٤٤٦)، وأبو داود (٢٠٥، ٢٠٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٧٥ / ١٠٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٧٥) (٨٩٧٧)، وابن حبان (٨٩٧١، ٢٢٣٥)، ولم نقف عليه في «سنن ابن ماجه»، والحديث ذكره الضياء في «السنن والأحكام» (١/ ١٣٥، رقم ٣٨٨)، (٢/ ١٢٥، رقم ١٥٤٩)، والمزي في «تحفة الأشراف» (١٠٣٤)، ولم يذكروا ابن ماجه، وليس لعليّ بن طلق ، إلا هذا الحديث الواحد.

⁽٧) بعده في «سنن ابن ماجه»: «أَوْ قَلَسُّ».

⁽۸) تقدم برقم (۷۱).

٢٠١ - وَعَنْهَا، عَنِ) (١) النَّبِيِّ عَيْقِهُ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (٢).

٢٠٢- وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ لَهُ: إِنْ كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ . بِهِ. يَعْنِي: فِي الصَّلَاةِ » - وَلِمُسْلِمٍ: «فَخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ - وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (").

٢٠٣ - وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «لَا يُصَلِّي (١) أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ (٥) مِنْهُ شَيْءٌ (١).

٢٠٤ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ النَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَ عَيْكِيدُ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ بِغَيْرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الدِّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧)، وَصَحَّحَ الْأَئِمَّةُ وَقْفَهُ (٨).

٢٠٥ وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَة شَهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَيَّا فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ، فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَنَزَلَتْ:
 ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُولُ فَثَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ (١٠) . أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَضَعَّفَهُ (١٠).

⁽۱) ليس في «ت».

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٥٨٠٦)، وأبو داود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجه (٦٥٥)، وابن خزيمة (٧٧٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٦١)، ومسلم (٣٠١٠).

⁽٤) قال المصنّف في «فتح الباري» (١/ ٤٧١): «قال ابن الأثير: كذا هو في «الصحيحين» بإثبات الياء، ووجهه أن «لا» نافية، وهو خبر بمعنى النهي».

⁽٥) في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «عاتقيه». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٣٩٠): «ليس على عاتقيه» بالتثنية، ولأبي ذر والأصيلي وابن عساكر: «على عاتقه».

⁽٦) أخرجه البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٥١٦).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٦٤٠).

⁽٨) ينظر: «العلل» للدارقطني (١٥/ ٢٥١– ٢٥٢)، و «الأحكام الوسطى» (١/ ٣١٦– ٣١٧)، و «البدر المنير» (٨/ ١٦٣)، و «البدر المنير»

⁽٩) سورة البقرة: ١١٥.

⁽۱۰) أخرجه الترمذي (۳٤٥، ۲۹٥٧).

٢٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١)، وَقَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

٧٠٧ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ﴿ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ الْبُخَارِيُّ: «يُومِئُ بِرَأْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ» (٣).

٢٠٨ - وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ: «كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُ رِكَابِهِ (١)» (٥). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (١).

٧٠٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا الْمَقْبُرَةَ (٧) وَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٨)، وَلَهُ عِلَّةٌ (٩).

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٤) من طريق عبد الله بن جعفر المَخْرَمي، عن عثمان بن محمد الأُخْنَسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه الترمذي أيضًا (٣٤٣، ٣٤٣) من طريق أبي مَعشَر المدني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة .

(٢) قال البخاري: «حديث عبد الله بن جعفر المَخْرَمي، عن عثمان بن محمد الأَخْنَسي، عن سعيد المقبري، عن أبي مَعْشَر وأصح». ينظر: «جامع الترمذي» (٢/ ١٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٩٣)، ومسلم (٧٠١).

(٤) ضُبط في «ب» بفتح الباء، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت»، «أ».

(٥) أخرجه أبو داود (١٢٢٥).

(٦) ينظر: «المجموع» (٣/ ٢٣٤)، و«البدر المنير» (٣/ ٤٣٧ - ٤٣٨)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٣٨٥- ٣٨٦).

وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ٤٥٨): «في هذا الحديث نظر، وسائر مَن وصف صلاته على راحلته أطلقوا أنه كان يصلِّي عليها قِبَل أيِّ جهة توجَّهت به، ولم يستثنوا من ذلك تكبيرة الإحرام ولا غيرها؛ كعامر بن رَبِيعة، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأحاديثهم أصح من حديث أنس هذا، والله أعلم».

- (٧) ضُبط في «ب»، «ت» بضم الباء، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». وقال النووي في «شرح مسلم» (٢/ ٦٩): «المقبرة: فيها ثلاث لغات: ضم الباء وفتحها وكسرها، والثالثة غريبة».
 - (۸) أخرجه الترمذي (۳۱۷).
- (٩) قال الترمذي: «فيه اضطراب». ينظر: «جامع الترمذي» (٦/ ١٣١)، و«العلل الكبير» (١١٣)، و«العلل» للدارقطني (١١/ ٣٠٠- ٣٢١)، و«فتح الباري» لابن رجب (٣/ ١٩٥- ١٩٦)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٥٠٠- ٥٠١).

٠٢١٠ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُ عَلَيْ أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ (') مَوَاطِنَ: الْمَزْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ ('')، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالْحَمَّامِ، وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَّفَهُ ('').

٢١١- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدِ الْغَنَوِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٢١٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَذَرًا فَلْيَمْسَحُهُ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ (ابْنُ خُزَيْمَةً (٥).

٢١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمُ الْأَذَى بِخُفَيْهِ فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ (١٠) ابْنُ حِبَّانَ (٧٠).

٢١٤ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَام النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^).

٧١٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﴿ قَالَ: ﴿ إِنْ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَوَةِ ٱلْوُسْ طَلَى وَقُومُواْ

⁽١) في «جامع الترمذي»: «سَبْعَةِ». وينظر: «نخب الأفكار» للعيني (٦/ ١٣٣)، و«العناية شرح الهداية» (١/ ٤٣٤).

 ⁽٢) ضُبط في «ت» بضم الباء، وعليها: «صح»، وبدون ضبط في «ب»، «أ»، «ص»، «س». وينظر التعليق على
 الحديث السابق.

⁽٣) أخرجه الترمذي (٣٤٦، ٣٤٧).

⁽٤) أخرجه مسلم (٩٧٢).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٦٥٠)، وابن خزيمة (٧٨٦).

⁽٦) ليس في «أ».

⁽٧) أخرجه أبو داود (٣٨٦)، وابن حبان (١٤٠٤).

⁽٨) أخرجه مسلم (٥٣٧).

يلَّهَ قَانِتِينَ ﴾ (١)، فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الْكَلَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (١).

٢١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيتُ لِلنِّسَاءِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ: «فِي الصَّلَاقِ»(٤).

٢١٧ - وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَبِيهِ ، هَا اَلَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمِرْجَلِ مِنَ الْبُكَاءِ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥).

٢١٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ هِ فَالَ: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدْخَلَانِ، فَكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحْنَحَ لِي». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ(١٠).

٢١٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «قُلْتُ لِبِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّهُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا. وَبَسَطَ كَفَّهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٧).

٠٢٠ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُو حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِمُسْلِمٍ: «وَهُو يَوُمُّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ»(^).

(١) سورة البقرة: ٢٣٨.

⁽٢) أخرجه البخاري (١٢٠٠، ٤٥٣٤)، ومسلم (٥٣٩).

⁽٣) وليس عند مسلم قوله: «عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ». واللفظ للبخاري إلا قوله: «وَنُهِينَا عَنِ الْكَلَامِ» فهو لمسلم.

⁽٤) أخرجه البخاري (١٢٠٣)، ومسلم (٤٢٢).

⁽٥) أخرجه أحمد (١٦٥٧٠)، وأبو داود (٩٠٤)، والنسائي (١٢١٤)، وابن حبان (٦٦٥، ٧٥٣)، وأخرجه الترمذي في «الشمائل» (٣٢٣)، ولم نقف عليه في «جامع الترمذي».

⁽٦) أخرجه النسائي (١٢١٢)، وابن ماجه (٣٧٠٨).

⁽۷) أخرجه أبو داود (۹۲۷)، والترمذي (۳٦۸).

⁽٨) أخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣).

٢٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا('' الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ('').

(بَابُ سُـتْرَة الْمُصَلِّي)(٣)

٢٢٢ - عَنْ أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ (مِنَ الْإِثْمِ) (١٠)، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٥).

وَوَقَعَ فِي الْبَزَّارِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا»(٢).

(١) كذا عند أبي داود وابن حبان، وفي باقي المصادر: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ». ولم يذكر النسائي: «الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبَ».

(۲) أخرجه أبو داود (۹۲۱)، والنسائي (۱۲۰۲)، والترمذي (۳۹۰)، وابن ماجه (۱۲٤٥)، وابن حبان (۲۳۵۲).

(٣) في «أ»: «باب النهي عن المرور».

(٤) ليس في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». وكتب بحاشية «ب»: «من العمدة».

وقال المصنِّف في «فتح الباري» (١/ ٥٨٥): «زاد الكُشْمِيْهَني: «من الإثم». وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في «الموطأ» بدونها، وقال ابن عبد البر: لم يُختلف على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقًا.

لكن في «مصنّف ابن أبي شيبة»: «يعني: من الإثم». فيحتمل أن تكون ذُكرت في أصل البخاري حاشية فظنّها الكُشْمِيْهَني أصلًا؛ لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفّاظ بل كان راوية.

وقد عزاها المحب الطبري في «الأحكام» للبخاري وأطلق، فعيب ذلك عليه، وعلى صاحب «العمدة» في إيهامه أنها في «الصحيحين»، وأنكر ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» على مَن أثبتها في الخبر، فقال: لفظ «الإثم» ليس في الحديث صريحًا.

ولمًّا ذكره النووي في «شرح المهذَّب» دونها قال: وفي رواية رويناها في «الأربعين» لعبد القادر الهروي: «ماذا عليه من الإثم». ينظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٩٢٧- تحقيق محمد عوامة)، و«التمهيد» (٢١/ ١٤٦)، و«عمدة الأحكام» (١١٣)، و«المجموع» (٣/ ٢٤٩).

- (٥) أخرجه البخاري (٥١٠)، ومسلم (٥٠٧).
 - (٦) أخرجه البزَّار (٣٧٨٢).

٢٢٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ شُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: مِثْلُ مُؤْخِرَةٍ (١) الرَّحْلِ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

٢٢٤ - وَعَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ الْجُهَنِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَسْتَتِرْ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ وَلَوْ بِسَهْمِ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣).

٢٢٥ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ: الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ...»
 إذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ: الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤).

٢٢٦ - وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ نَحْوُهُ دُونَ «الْكَلْبِ...» (٥)(٦).

٢٢٧ - وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ دُونَ آخِرِهِ (٧)، وَقَيَّدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ (٨)(٩).

ُ ٢٢٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدُّ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ؟ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ ﴾. مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (١١٠).

⁽۱) ضُبط في «ت»، «ص» بفتح الهمزة وتشديد الخاء المفتوحة، وبدون ضبط في «ب»، «س». والضبط المثبت من «أ». قال النووي في «شرح مسلم» (١/ ٢٣١): «بضم الميم بعده همزة ساكنة ثم خاء مكسورة هذا هو الصحيح، وفيه لغة أخرى «مُؤخّرة» بفتح الهمزة والخاء المشدَّدة، قال القاضي عياض ﷺ: أنكر ابن قُتيبة فتح الخاء، وقال ثابت: مؤخرة الرحل ومقدمته بفتحهما».

⁽۲) أخرجه مسلم (۵۰۰).

⁽٣) أخرجه الحاكم (١/٢٥٢).

⁽٤) أخرجه مسلم (٥١٠).

⁽٥) يعني: ليس فيه قوله: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ».

⁽٦) أخرجه مسلم (٥١١).

⁽٧) أي: دون قوله: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ»، فليست في حديث ابن عباس ...

⁽٨) أخرجه أبو داود (٧٠٣)، والنسائي (٧٥١).

⁽٩) كتب بحاشية «ب»: «من العمدة». ولم نقف عليه في «عمدة الأحكام».

⁽١٠) أخرجه البخاري (٥٠٩)، ومسلم (٥٠٥).

وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ»(١).

٧٢٩ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ عَلَيْ عَالَ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ (٢) فَلْيَخُطَّ خَطَّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَنْ (٣) مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤)، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ (٥).

٢٣٠ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، (وَادْرَأْ مَا اسْتَطَعْتَ) (١)». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١)، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ (٨).

بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ

٢٣١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ فَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (١٠).

(۱) أخرجه النسائي في «الكبري» (۸۳۵).

وظاهر صنيع المصنِّف أنها في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد ، وهذا ما فهمه الصنعاني في «سبل السلام» (١١٨/٢)، فقال: «وظاهر كلام المصنِّف أن رواية: «فإن معه القَرِين» متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد، ولم أجدها في البخاري، ووجدتها في «صحيح مسلم»، لكن من حديث أبي هريرة».

وإنما هي عند مسلم (٥٠٦) من حديث ابن عمر ١٨٥ وقد أشار إليها المصنِّف في «فتح الباري» (١/ ٥٨٤).

- (٢) في «أ»: «تَكُنْ». وفي «سنن ابن ماجه» واللفظ له: «يَجِدْ».
 - (٣) في «سنن ابن ماجه»: «مَا».
- (٤) أخرجه أحمد (٧٥١٠)، وابن ماجه (٩٤٣)، وابن حبان (٢٣٦١، ٢٣٧٦).
- (٥) ينظر: «الأحكام الوسطى» (١/ ٣٤٥)، و«خلاصة الأحكام» (١/ ٥٢٠)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤٠/٤– ٤١)، و«التقييد والإيضاح» (ص١٢٤– ١٢٦)، و«النكت على ابن الصلاح» للمصنّف (٢/ ٧٧٢– ٧٧٤).
 - (٦) في «سنن أبي داود»: «وَادْرَؤُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».
 - (۷) أخرجه أبو داود (۷۱۹).
 - (٨) ينظر: «خلاصة الأحكام» (١/ ٥٢٥)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤/ ١١٤).
 - (٩) أخرجه البخاري (١٢٢٠)، ومسلم (٥٤٥).
 - (١٠) اللفظ للبخاري ومسلم.

وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

٢٣٢ - وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: «إِنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ»(١).

٢٣٣ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعَشَاءُ فَابْدَؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

٢٣٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْحَصَى؛ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَاحِدَةً أَوْ دَعْ»(٤).

٢٣٥ - وَفِي «الصَّحِيحِ» عَنْ مُعَيْقِيبٍ نَحْوُهُ بِغَيْرِ تَعْلِيلِ (٥).

٢٣٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الإلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ،
 فَقَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١).

٢٣٧ - وَلِلتِّرْمِـذِيِّ عَـنْ أَنَـسٍ -وَصَحَّحَـهُ-: «إِيَّـاكَ وَالِالْتِفَـاتَ فِي الصَّـلَاةِ؛ فَإِنَّـهُ هَلَكَـةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُـدَّ فَفِي التَّطَـقُع (٧)»(٨).

٢٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَلَمِهِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٩).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٤٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٧٢)، ومسلم (٥٥٧).

 ⁽٣) أخرجه أحمد (٢١٧٢٥)، وأبو داود (٩٤٥)، والنسائي (١١٩١)، والترمذي (٣٧٩)، وابن ماجه
 (٣).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢١٨٤٦).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٢٠٧)، ومسلم (٥٤٦).

⁽٦) أخرجه البخاري (٧٥١).

⁽٧) بعده في «جامع الترمذي»: «لَا فِي الْفَرِيضَةِ».

⁽٨) أخرجه الترمذي (٥٨٩).

⁽٩) أخرجه البخاري (١٢١٤)، ومسلم (٥٥١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ**»(١).

٢٣٩ - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ قِرَامٌ (٢) لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكِ هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣).

· ٢٤- وَاتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِهَا فِي قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، وَفِيهِ: «فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي (٤)

٢٤١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةً ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

٢٤٢ - وَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ هُ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ (٧٠٠).

٢٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُهُ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^)، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «فِي الصَّلَاقِ» (٩).

(١) أخرجه البخاري (٤١٣).

والحديث أخرجه البخاري أيضًا (٣٢٨٩، ٦٢٢٣، ٦٢٢٦)، وزاد: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَالَ: هَا، ضَحِكَ الشَّيْطَانُ». وِزاد في موضعين في أولِه: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ العُطَاسَ وَيَكْرَهُ التَّنَاَّؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ، كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِم سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ٢٤٤)، و «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٤/ ٢٦٩).

⁽٢) ضُبط -في الموضعين- في «ت» بضم القاف، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب» وصحَّح عليه، وهو المعروف لغة ورواية.

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٧٤، ٥٩٥٩).

⁽٤) بعده في «ص»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «آنِفًا».

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٧٣، ٥٨١٧)، ومسلم (٥٥٦/ ٦٢).

⁽٦) أخرجه مسلم (٤٢٨).

⁽۷) أخرجه مسلم (٥٦٠).

⁽٨) أخرجه مسلم (٢٩٩٤).

⁽٩) أخرجه الترمذي (٣٧٠).

وأخرجه مسلم أيضًا (٢٩٩٥) من حديث أبي سعيد ١٠٠٠.

بَابُ الْمَسَاجِد

٢٤٤ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ وَتُطَيَّبَ ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَ إِرْسَالَهُ (١).

٧٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِ مُ مَسَاجِدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَالنَّصَارَى» (٢).

٢٤٦ - وَلَهُمَا^(٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ الْهَالَ الْاَهُ اللَّهُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا...». وَفِيهِ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ (٤)»(٥).

٧٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ...» الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

٢٤٨ – وَعَنْهُ، «أَنَّ عُمَرَ مَرَّ بِحَسَّانَ ﴿ يُنْشِدُ (١) فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أُنْشِدُ وَفِيهِ (١) مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

٢٤٩ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٠).

⁽١) أخرجه أحمد (٢٧٠٢٧)، وأبو داود (٥٥٥)، والترمذي (٩٤٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٣٧)، ومسلم (٥٣٠).

⁽٣) في «ص»: «ولهم». وفي «أ»: «وعنه».

⁽٤) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»، حاشية «ص»: «عِنْدَ اللهِ». وزاد في «صحيح البخاري» - في موضعين - و «صحيح مسلم»: «يَوْمَ القِيَامَةِ».

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٨٧، ٤٣٤، ١٣٤١، ٣٨٧٣)، ومسلم (٥٢٨).

⁽٦) أخرجه البخاري (٤٣٧٢)، ومسلم (١٧٦٤)، وتقدم برقم (١٠٩).

⁽٧) ضُبط في «ت»: «يَنْشُدُ». وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «أ». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٥/ ٢٦٩): «بضم أوله، وكسر ثالثه».

⁽٨) في «ب»، «ت»، «س»: «فيه». وفي «أ»: «فيه وفيه» والمثبت من «ص»، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٩) أخرجه البخاري (٣٢١٢)، ومسلم (٢٤٨٥).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (٥٦٨).

٠٥٠ - وَعَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ(١).

٢٥١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَام ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ(٢) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ(٣).

٢٥٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ أُصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكِ وَعُنْ مَا يُعَلِيهِ وَهُ مِنْ قُرْبِ (١٠)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٢٥٣ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ...» الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١).

٢٥٤ - وَعَنْهَا، «أَنَّ وَلِيدَةً سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا خِبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدَّثُ عِنْدِي...» الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٧).

٢٥٥ - وَعَنْ أَنَس هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْةٍ: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ،
 وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

٢٥٦ - وَعَنْهُ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٩).

⁽۱) أخرجه النسائي في «الكبرى» (۹۹۳۳)، والترمذي (۱۳۲۱).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٥٨١٩)، وأبو داود (٤٤٩٠) واللفظ لأحمد.

⁽٣) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٤٤- ٣٤٥)، و«الإكمال» للحسيني (ص٢٢٦)، و«البدر المنير» (٨/ ٢٢٦- ٧٢٣)، و«تعجيل المنفعة» (١/ ٧١٥)، و«التلخيص الحبير» (١٤٦/٤).

⁽٤) في «أ»: «قريب». وهو الموافق لما في «الصحيحين».

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٣٤)، ومسلم (١٧٦٩).

⁽٦) أخرجه البخاري (٤٥٤، ٩٨٨)، ومسلم (٨٩٢).

⁽٧) أخرجه البخاري (٤٣٩، ٣٨٣٥). ولم نقف عليه في «صحيح مسلم»، وقد عزاه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٣٥١)، والمزي في «تحفة الأشراف» (١/ ١٧١١)، وابن عبد الهادي في «المحرَّر» (٤٣٥)، وغيرهم إلى البخاري فقط.

⁽٨) أخرجه البخاري (٤١٥)، ومسلم (٥٥٢).

⁽۹) أخرجه أحمد (۱۲۵۷٤)، وأبو داود (٤٤٩)، والنسائي (٦٨٩)، وابن ماجه (٧٣٩)، وابن خزيمة (١٣٢٣).

٧٥٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّاتُهِ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» (١). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢).

٢٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَكَةٍ: ﴿ عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ (٣) يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاسْتَغْرَبَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (١).

٢٥٩ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

بَابُ صفَة الصَّلَاة

٢٦٠ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُمْ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ ('): «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ('')، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ('')، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (^).

⁽١) بعده في «سنن أبي داود»، و«صحيح ابن حبان»: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتُزَخْرِفُنَّهَا كَمَا زَخْرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى».

⁽٢) أخرجه أبو داود (٤٤٨)، وابن حبان (١٦١٥).

⁽٣) في «أ»: «القذا». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود»، «سنن النسائي». وضُبط في «ت» بفتح آخره، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب». وينظر: «عقود الزبرجد» للسيوطي (١/ ١٦٨).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٤٦١)، والترمذي (٢٩١٦)، وابن خزيمة (١٢٩٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (١١٦٣)، ومسلم (٧١٤).

⁽٦) في «صحيح البخاري»: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ارْجِعْ فَصَلَّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلَّ، فَإِنَّكَ السَّلَامُ، فَوَالَى فَي النَّانِيَةِ، أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا: عَلَمْنِي يَا وَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ فِي النَّانِيَةِ، أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا: عَلَمْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ ...».

⁽V) بعده في «صحيح البخاري»: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا».

⁽۸) أخرجه أحمد (۹۷٦٦)، والبخاري (۱۲۵۱، ۱۲۹۷)، ومسلم (۳۹۷)، وأبو داود (۸۵٦)، والنسائي (۸۸٤)، والترمذي (۳۰۳، ۲۶۹۲)، وابن ماجه (۱۰۲۰).

وَلِابْنِ مَاجَهْ بِإِسْنَادِ مُسْلِمِ: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا»(١).

٢٦١ - وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ (٢).

وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ: «فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ»(٣).

وَلِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِع: «إِنَّهَا لَنْ '' تَتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، (ثُمَّ يُكَبِّرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ) (''). وَفِيهَا (''): «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ» (۸).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ»(١).

وَلِابْنِ حِبَّانَ: «ثُمَّ بِمَا شِئْتَ»(١٠).

٢٦٧ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ رَأَيْتُ النَّبِيَ عَلَيْ ۚ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ (١١) مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمْكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَيَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ

⁽١) أخرجه ابن ماجه (١٠٦٠).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٩٣٠٢)، وابن حبان (١٧٨٧).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٩٣٠٠).

⁽٤) في «سنن النسائي»: «لَمْ»، وفي «سنن أبي داود»: «لا».

⁽٥) في «سنن النسائي» -والسياق له- و«سنن أبي داود»: «فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْن، وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيَحْمَدَهُ وَيُمَجِّدَهُ». قَالَ هَمَّامٌ: «وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَيَحْمَدَ اللَّهَ، وَيُمَجِّدَهُ» وَيُكَبِّرُهُ».

⁽٦) أخرجه النسائي (١١٣٦)، وأبو داود (٨٥٧، ٨٥٨).

⁽٧) كذا، وظاهره أن الضمير يعود إلى رواية أبي داود والنسائي، وعليه شرح الصنعاني في «سبل السلام» (٧) ١٦١ – ١٦١)، والواقع أنها رواية أخرى، كما يتبيّن من التخريج.

⁽۸) أخرجه أبو داود (۸٦۱)، والنسائي في «الكبرى» (۱٦٤٣)، والترمذي (٣٠٢)، وابن خزيمة (٥٤٥)، والبيهقي (٢/ ٢٨٠).

⁽٩) أخرجه أبو داود (٨٥٩).

⁽۱۰) أخرجه ابن حبان (۱۷۸۷).

⁽١١) في «أ»، «صحيح البخاري»: «حذاء». والمثبت يوافق نسخة أخرى للبخاري، كما في هامش السلطانية (١١٥).

الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ(۱).

٢٦٣ – وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ﴿ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: وَجَهْتُ وَجُهِيَ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ، لَا إِلَهَ الصَّلَاةِ قَالَ: وَجَهْتُ وَجُهِيَ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ... ﴾ إِلَى آخِرِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢)، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: أَنَّ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ (٣).

٢٦٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ هُنَيَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٤).

٧٦٥ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «شُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلا إِلَهَ غَيْرُكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠ بِسَنَدِ مُنْقَطِعٍ (٢٠)، وَالدَّارَ قُطْنِيُّ مَوْصُولًا (٧٠)، وَهُوَ مَوْقُوفٌ.

⁽۱) أخرجه البخاري (۸۲۸).

⁽٢) أخرجه مسلم (٧٧١).

⁽٣) نسب المصنِّف كذلك في «فتح الباري» (٢/ ٢٣٠) هذه الرواية إلى «صحيح مسلم» -وتعقَّبه الشيخُ ابن باز هذه في تعليقه على «فتح الباري»- وسبقه إلى ذلك: ابنُ دقيق العيد في «الإلمام بأحاديث الأحكام» (١/ ١٩٣-). وابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ١٩٥-).

ولم نقف عليها في «صحيح مسلم» إلا مطلقة، وكذلك نصَّ النووي في «المجموع» (٣/ ٣١٥)، والمصنَّف في «نتائج الأفكار» (١/ ٣٨٩- ٣٩٤) قد استقصى تخريجه، ولم يذكر أية رواية تقيِّد الحديث بصلاة الليل.

⁽٤) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

⁽٥) أخرجه مسلم (٣٩٩).

⁽٦) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١٢/٤)، و«جامع التحصيل» (ص٢٣١)، و«نصب الراية» (٢/٢٣).

⁽٧) أخرجه الدارقطني (١/ ٢٩٩).

٢٦٦ - وَنَحْوُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا عِنْدَ الْخَمْسَةِ، وَفِيهِ: «وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ»(١).

٧٦٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتُ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصُ رَأْسَهُ وَلَمْ وَالْقِرَاءَةَ بِ ﴿ ٱلْحَمْدُ ' آلِهَ وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِي قَائِمًا، وَإِذَا يُصَوِّبُهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِي قَائِمًا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِي قَائِمًا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِي قَائِمًا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِي جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّة، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّة، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكُعَتَيْنِ التَّحِيَّة، وَكَانَ يَقُولُ فِي عُلْ رَقُع بَيْنِ التَّحِيَّة، وَكَانَ يَقُولُ فِي عُلْ رَقُى اللَّهُ عُلْمِ اللَّهُ عُودِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِي جَالِسًا، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْهِ وَكَانَ يَنْهِى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطِ اللَّهُ الْمُنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطِ اللَّهُ الْمُلَامِ اللَّهُ عُلُولُ اللَّهُ عُلْمَ اللَّهُ الْمُولِ اللَّهُ عُلْمُ وَلَى اللَّهُ عُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عُلِي اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ الللْهُ الللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الل

٢٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ الْآَرُسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ (٥٠)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٠).

٢٦٩ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: "يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ» (٧).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱٦٤٩)، وأبو داود (۷۷٥)، والنسائي (۹۹، ۹۰۰)، والترمذي (۲٤٢)، وابن ماجه (۸۰٤). وأطلق العزو إلى الخمسة بهذه الزيادة: الضياء في «السنن والأحكام» (۲/ ۳۹، رقم ۱۲۹۲)، وابن عبد الهادي في «المحرَّر» (۲۱۸)، ولم نقف عند النسائي وابن ماجه على هذه الزيادة في آخره، ونص على ذلك الزيلعي في «نصب الراية» (۱/ ۳۲۱).

⁽٢) ضُبط في «ت» بالجر، وبدون ضبط في بقية النسخ، والرفع على حكاية لفظ القرآن.

⁽٣) أخرجه مسلم (٤٩٨).

⁽٤) ينظر: «التاريخ الكبير» (١٦/٢)، و«التمهيد» (٢٠٥/٢٠)، و«غُرر الفوائد المجموعة» (ص٣٣٨-٣٤)، و«نصب الراية» (١٨٤١).

⁽٥) بعده في «صحيح البخاري»: «رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ. وَكَانَ لاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ». وعند مسلم: «وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْن».

⁽٦) أخرجه البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٧٣٠)، وقد تقدم برقم (٢٦٢).

٠٢٧٠ وَلِمُسْلِم عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﴿ اللَّهِ نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ قَالَ: «حَتَّى يُحَاذِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذْنَيْهِ»(١).

٢٧١ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﴿ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (١).

٢٧٢ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِأُمِّ الْقُرْآنِ(")». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ('').

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيِّ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَاب»(٥٠).

وَفِي أُخْرَى لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ ؟ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِهَا»(١٠).

٧٧٣ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ

⁽۱) أخرجه مسلم (۲۹/۳۹۱).

⁽٢) أخرجه ابن خزيمة (٤٧٩).

⁽٣) زاد مسلم- في رواية-: «فَصَاعِدًا».

⁽٤) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

⁽٥) أخرجه الدارقطني (١/ ٣٢١، رقم١٧). ولم نقف عليه عند ابن حبان بهذا اللفظ، إنما رواه (١٧٨٢) باللفظ الأول: «لَا صَلَاةً». وأما لفظ: «لَا تُجْزِئُ» فقد رواه (١٧٨٩، ١٧٩٤) من حديث أبي هريرة ﷺ.

وعزاه المصنّف في «التلخيص الحبير» (١/ ١٧ ٤ - ٤١٨)، و«الدراية» (١/ ١٣٧)، و«فتح الباري» (٢/ ٢٤١) بلفظ: «لا تُجزئ» إلى الدارقطني وحده، ونصَّ على أن ابن حبان رواه بهذا اللفظ من حديث أبى هريرة ﷺ، وينظر: «نتائج الأفكار» (١/ ٤٢٢ - ٤٢٣).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٣١٨٧)، وأبو داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، وابن حبان (١٧٨٥).

⁽٧) سورة الفاتحة: ٢.

⁽۸) أخرجه البخاري (٧٤٣)، ومسلم (٣٩٩).

زَادَ مُسْلِمٌ: «لَا يَذْكُرُونَ ﴿ بِسَــِ اللَّهِ ٱلرَّحَمْزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا »(١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ خُزَيْمَةَ: «لَا يَجْهَرُونَ بِـ ﴿ بِنَـــِرَاللَّهِ ٱلرَّحَزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (``).

وَفِي أُخْرَى لِابْنِ خُزَيْمَةَ: «كَانُوا يُسِرُّونَ»(٣).

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، خِلَافًا لِمَنْ أَعَلَّهَا(٤).

٢٧٤ - وَعَنْ نُعَيْمِ الْمُجْمِرِ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأً: ﴿ مِسْ مِلْلَهِ الْرَجَزِ الرَّحِيمِ ﴾ • ''، قَلَ الْقُوْآنِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ: ﴿ وَلَا الضَّالِينَ ﴾ ('')، قَالَ: آمِينَ. وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ وَإِذَا قَامَ مُنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيكِهِ، إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ النَّسَائِقُ وَابْنُ خُزَيْمَةً ﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الْمُلُوسِ اللَّهُ الْمُنْ الْمُعَالِقُلُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِلَةُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الْمَائِقُ وَابُنُ خُزَيْمَةً ﴿ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُثَمَةُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُوسِ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَيْ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمَلْمَةُ الْمُؤْلِقُ الْمِي الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُهُ الْمُؤْلِقُ الْمَلْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمِلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعُلِي اللَّهِ الْمَلْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِي الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمَلْمُ الْمُؤْلِقُولُ الْمَائِيلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُعُمِّلَ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الللَّهِ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُعُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُعُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِمُ الللَّهُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْمُ الْمُعِل

٧٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَؤُوا هُ بِسَالِكَةَ إِلَى الْحَدَى آيَاتِهَا». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ، وَصَوَّبَ وَقْفَهُ (٩٠٠).

٢٧٦ - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ، وَقَالَ: آمِينَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ (١٠٠.

٧٧٧- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ نَحْوُهُ (١١).

أخرجه مسلم (۳۹۹/ ۵۲).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٣٠٤٢)، والنسائي (٩٠٧)، وابن خزيمة (٤٩٥، ٤٩٦).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة (٤٩٨).

⁽٤) قال ابن خزيمة: «هذا الخبر يصرِّح بخلاف ما توهَّم مَن لم يتبحَّر العلم، وادَّعى أن أنس بن مالك أراد بقوله: «كان النبيُّ ﷺ وأبو بكر وعمر يستفتحون القراءة بـ﴿ اَلْحَمْدُ بِيَوْرَبِ اَلْعَلَمِينَ ﴾، وبقوله: «لم أسمع أحدًا منهم يقرأ: ﴿ يِسْدِاللَّهِ اللَّهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽٥) سورة الفاتحة: ١.

⁽٦) سورة الفاتحة: ٧.

⁽٧) أخرج النسائي (٩٠٥)، وابن خزيمة (٩٩٩، ٦٨٨).

⁽٨) سورة الفاتحة: ١.

⁽٩) أخرجه الدارقطني (١/ ٣١٢، رقم٣٦).

⁽١٠) أخرجه الدارقطني (١/ ٣٣٥، رقم٧)، والحاكم (١/ ٢٢٣).

⁽۱۱) أخرجه أبو داود (۹۳۲)، والترمذي (۲٤۸).

٢٧٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ قَالَ: ﴿ جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِي عَيَا اللَّهِ وَالْحَمْدُ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ آخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلِّمْنِي مَا يُجْزِئُنِي. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ آخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلِّمْنِي مَا يُجْزِئُنِي. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ... الْحَدِيثَ. لِلَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ... الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ ('').

٢٧٩ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةً ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَا اللَّهِ عَلَيْهِ يُصَلِّي بِنَا، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوْلَتَيْنِ ('') بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيُطُولُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى، وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ ('') بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

٠٢٨٠ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ () مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ ﴿ الْمَ ۞ تَنزِيلُ ﴾ الشَّجْدَةِ، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ () قَدْرَ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْأُولَيَيْنِ () مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ الْأُخْرَيَيْنِ () قَدْرَ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْأُولَيَيْنِ () مِنَ الظَّهْرِ، وَالْأُخْرَيَيْنِ () عَلَى النَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ ». رَوَاهُ مُسْلِمُ () . .

٢٨١ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ(١١): «كَانَ فُلَانٌ يُطِيلُ الْأُولَيَيْنِ(١١) مِنَ الظُّهْرِ،

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۹٤٤٥)، وأبو داود (۸۳۲)، والنسائي (۹۲٤)، وابن حبان (۱۸۰۹)، والدارقطني (۱۳/۳)، رقم۱)، والحاكم (۱/۲۶۱).

⁽٢) في «صحيح مسلم»: «الْأُولَيْنِ».

⁽٣) في «ص»: «الأخيرتين». وبدون نقط في «ت»، وفي «صحيح مسلم»: «الْأُخْرَيَيْنِ». والمثبت من «ب»، «أ»، «س».

⁽٤) أخرجه البخاري (٧٥٦، ٧٧٦)، ومسلم (٤٥١).

⁽٥) في «ت»، «أ»، «ص»: «الأولتين». والمثبت من «ب»، «س».

⁽٦) في «ت»: «الآخِرَتين». وفي «أ»، «ص»: «الأخرتين». والمثبت من «ب»، «س».

⁽V) في «ص»: «الأولتين». وبالوجهين في «ت». والمثبت من «ب»، «أ»، «س».

⁽٨) في «ت»: «الآخِرَتين». وفي «أ»: «الأخرتين». والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽٩) بدون نقط في «ب». وفي «ت»، «أ»: «الأخرتين». والمثبت من «ص»، «س».

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۲۵۲).

⁽١١) لفظه عند النسائي: «عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ... قَالَ سُلَيْمَانَ: كَانَ يُطِيلُ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ...». وينظر: «المحرَّر» لابن عبد الهادي (٢٣٨).

⁽١٢) بدون نقط في «ب». وفي «ت»: «الأوّلتين». والمثبت من «ص»، «أ»، «س».

وَيُخَفِّ فُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَادِ الْمُفَصَّلِ، وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسَطِهِ، وَفِي الصُّبْحِ بِطِوَالِهِ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ عَيَّكُ مِنْ هَذَا». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (') بِإِسْنَادٍ صَحِيحِ ('').

٢٨٢ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

٢٨٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ﴿ الْمَرْنَ لَا يَعْلَى اللَّهِ عَلَيْهِ (ن) .
 الْجُمُعَةِ: ﴿ الْمَرْنَ تَنْزِيلُ . . ﴾ السَّجْدَةَ ، وَ﴿ هَلْ أَنَى عَلَى ٱلْإِنسَنِ ﴾ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (ن) .

٢٨٤ - وَلِلطَّبَرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «يُدِيمُ ذَلِكَ»(٥).

٢٨٥ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَ فَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ، وَلَا آيَةُ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا». (أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ (١))(٧).

٢٨٦ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّبَاءِ؛ فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^).

⁽١) أخرجه النسائي (٩٨٢).

⁽٢) ينظر: «خلاصة الأحكام» (١/ ٣٨٦– ٣٨٧)، و«المجموع» (٣/ ٣٨٣)، و«فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٢٩)، و«نتائج الأفكار» (١/ ٤٥٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٠٥٠)، ومسلم (٤٦٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (٨٩١)، ومسلم (٨٨٠).

⁽٥) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٩٨٦).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٣٧١٢)، وأبو داود (٨٧١)، والنسائي (١٠٠٨)، والترمذي (٢٦٢)، وابن ماجه (١٣٥١). والحديث أخرجه مسلم (٧٧٢) أيضًا.

⁽٧) ليس في «س».

⁽٨) أخرجه مسلم (٤٧٩).

٢٨٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُ مَّ (') وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي (')». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

٢٨٨ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَةً وَعَنْ يَعُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. حِينَ يُكَبِّرُ حِينَ يَوْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. حِينَ يُرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ('')، ثُمَّ يَقُولُ وَهُو قَائِمٌ: رَبِّنَا وَلَكَ ('') الْحَمْدُ. ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَوْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ('')، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَشْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَشْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ التَّنَيْنِ ('') بَعْدَ يَرْفَعُ لَا الثَّنَيْنِ ('') بَعْدَ الْجُلُوسِ ('') مُتَّفَتُ عَلَيْهِ ('').

٢٨٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَلِيَّ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُ مَّ (١١) وَبَنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُ مَّ اللَّهُ مَّ الْمَانِعَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَتُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١).

⁽١) بعده في «ص»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «رَبَّنَا». والمثبت من بقية النسخ، وهو يوافق رواية في صحيح مسلم، كما في هامش العامرة (٢/ ٥٠).

⁽٢) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «يَتَأُوَّلُ الْقُرْآنَ».

⁽٣) أخرجه البخاري (٧٩٤، ٤٢٩٣)، ومسلم (٤٨٤/ ٢١٧).

⁽٤) في «صحيح البخاري»: «الرَّكْعَةِ».

⁽٥) في «س»، «صحيح البخاري»: «لَكَ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم»، ورواية عند البخاري.

⁽٦) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «رَأْسَهُ».

⁽٧) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «حَتَّى يَقْضِيَهَا».

⁽A) في «صحيح مسلم»: «الْمَثْنَى».

⁽٩) بعده في «صحيح مسلم»: «ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ ﷺ».

⁽١٠) أخرجه البخاري (٧٨٩، ٨٠٣)، ومسلم (٣٩٢).

⁽١١) ليس في «صحيح مسلم» من حديث أبي سعيد ﷺ؛ وإنما من حديث ابن أبي أَوْفي، وابن عباس ﷺ (٢/٤١). وينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٩٤).

⁽١٢) أخرجه مسلم (٤٧٧).

٧٩٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: ﴿ وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّ كُبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى (١) أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّ كُبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

٢٩١ - وَعَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ هُهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

٢٩٢ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَيْكَ، وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠).

٢٩٣ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﴿ أَنَّ النَّبِي عَيْكِ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٥٠).

٢٩٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَيَا اللَّهِ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا ﴾. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (٧٠).

٧٩٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا اللَّهُمَّ اغْفِرُ لِيَنَ السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ - وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٧٠).

⁽١) في «ب»، «ت»: «على». والمثبت من «ص»، «أ»، «س»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه البخاري (٨١٢)، ومسلم (٤٩٠/ ٢٣٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٩٠)، ومسلم (٤٩٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٤٩٤).

⁽٥) أخرجه الحاكم (١/ ٢٢٤، ٢٢٧).

⁽٦) أخرجه النسائي (١٦٦١)، وابن خزيمة (٩٧٨، ٩٧٨)، والحاكم (٢٥٨/١، ٢٥٥)، وسيأتي برقم (٤٣١).

⁽۷) أخرجه أحمد (۲۹٤۲)، وأبو داود (۸۵۰)، والترمذي (۲۸۶، ۲۸۵)، وابن ماجه (۸۹۸)، والحاكم (۱/ ۲۲۲، ۲۷۱).

٢٩٦ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﴿ اللَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وِتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ لَـمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا ﴾ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ () .

٢٩٧ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ هُهُ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ؛ يَدْعُو عَلَى الْسَبِيَ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ؛ يَدْعُو عَلَى الْمَعْدَاءِ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

وَلِأَحْمَدَ وَالدَّارَقُطْنِيِّ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَزَادَ: «فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا»(٣).

٢٩٨ - وَعَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا (لِقَوْمٍ أَوْ دَعَا) عَلَى قَوْمٍ». صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٥٠).

٢٩٩ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقِ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: "قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ؟ قَالَ: أَيْ بُنَيَ، مُحْدَثُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدً".

•••• وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: ﴿ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ تَكِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَوَلَيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٧٧).

⁽١) أخرجه البخاري (٨٢٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٠٨٩)، ومسلم (٦٧٧/ ٣٠٤).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٢٨٥٣)، والدارقطني (٢/ ٣٩، رقم٩).

⁽٤) ليس في «أ»، وفي «ص»: «لِقَوْمِ وَدَعَا». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح ابن خزيمة».

⁽٥) أخرجه ابن خزيمة (٦٢٠).

⁽٦) أخرجه أحمد (١٦١٢٤)، والنسائي (١٠٨٠)، والترمذي (٤٠٢)، وابن ماجه (١٢٤١).

⁽۷) أخرجه أحمد (۱۷٤۰)، وأبو داود (۱٤۲۵)، والنسائي (۱۷٤۵)، والترمذي (٤٦٤)، وابن ماجه (۱۱۷۸).

وَزَادَ الطَّبَرَانِيُّ (١) وَالْبَيْهَقِيُّ: ﴿وَلَا يَعِزُّ (٢) مَنْ عَادَيْتَ (٣).

زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ»(٤).

٣٠١ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْ يُعَلِّمُنَا دُعَاءً نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ (٥٠). وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفُ (١٠).

٣٠٢ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكُ لَبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ(٧).

٣٠٣ - وَهُو أَقُوى مِنْ حَدِيثِ وَائِلٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ (١٠).

٣٠٤ - فَإِنَّ لِلْأَوَّلِ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا مَوْقُوفًا (١١).

٣٠٥ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى إِذَا قَعَدَ لِلتَّشَهُّدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَالْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ الْيُسْرَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

⁽۱) في «ص»، «س»: «الدارقطني». وينظر: «خلاصة الأحكام» (١/ ٤٥٧)، و«نتائج الأفكار» (٢/ ١٤٧ – ٥ ١٥٠)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٤٤٩)، و«عون المعبود» (٤/ ٣٠١)، و«إرواء الغليل» (٤٢٩).

⁽٢) ضُبط في «أ»: «يُعَزُّ». وبدون ضبط في «ب»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت».

⁽٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٧٠١)، والبيهقي (٢/ ٢٠٩).

⁽٤) أخرجه النسائي (١٧٤٦).

⁽٥) أخرجه البيهقي (٢/٢١٠).

⁽٦) ينظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٤٤٧)، و«نتائج الأفكار» (٢/ ١٥١ - ١٥٢).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٨٤٠، ٨٤١)، والنسائي (١٠٩١)، والترمذي (٢٦٩).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۸۳۸)، والنسائي (۹۸۰)، والترمذي (۲٦۸)، وابن ماجه (۸۸۲).

⁽٩) أخرجه ابن خزيمة (٦٢٧).

⁽۱۰) ينظر: «صحيح البخاري» (۱/ ۱۵۹).

⁽۱۱) أخرجه مسلم (۸۸۰/۱۱۵).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ»(١).

٣٠٦ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: «الْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: التَّحِيَّاتُ () لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَرَكُمُ فَي رَعُنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَرَحْمَةُ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَرَحْمَةُ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَرَحْمَةُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَرَسُولُهُ ، ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ ، فَيَدْعُو » . مُتَّفَقُ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ () .

وَلِلنَّسَائِيِّ: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ... »(١).

وَلِأَحْمَدَ: «أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّكِيٌّ عَلَّمَهُ (°) التَّشَهُّد، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ»(٦).

٣٠٧ - وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْهُ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ... ﴾ إِلَى آخِرِهِ (٧٠).

٣٠٨ - وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ (١) ﴿ قَالَ: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ لَمْ يُمَجِّدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: عَجِلَ هَذَا. ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ: إِذَا صَلَاتِهِ لَمْ يُمَجِّدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأُ بِتَمْجِيدِ رَبِّهِ وَالنَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا صَلَّى أَحُدُكُمْ فَلْيَبْدَأُ بِتَمْجِيدِ رَبِّهِ وَالنَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ وَالْمَاعَةُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَيْهِ مَا عَلَى النَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ وَالْمَعَ عَلَى النَّهُ عَلَيْهُ عَلَى النَّهُ عَالِمُ عَلَى النَّهُ عُلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُمْ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَالِمُ عَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْ

⁽١) أخرجه مسلم (١١٦/٥٨٠).

⁽٢) كتب بحاشية «أ»: «مطلب: التحيات».

⁽٣) أخرجه البخاري (٨٣٥، ٧٣٨١)، ومسلم (٤٠٢).

⁽٤) أخرجه النسائي (١٢٧٧).

⁽٥) كتب بحاشية «ب»: «مَن هو». وهو عبد الله بن مسعود ، واوي الحديث.

⁽٦) أخرجه أحمد (٣٦٣٢).

⁽٧) أخرجه مسلم (٤٠٣).

⁽٨) في «ص»: «عُبيد الله». والمثبت من بقية النسخ، المصادر. وفَضَالة بن عُبيد هُ ترجمته في «أسد الغابة» (٨/ ٢٤٥).

⁽۹) أخرجه أحمد (۲٤٥٦٨)، وأبو داود (۱٤٨١)، والنسائي (۱۲۸٤)، والترمذي (۳٤٧٧)، وابن حبان (۱۹٦٠)، والحاكم (۱/ ۲۳۰، ۲۳۸).

٣٠٩ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: "قَالَ بَشِيرُ بْنُ (') سَعْدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّي عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ('') ثُمَّ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ('')، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى ('') آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مَا بَارَكْتَ عَلَى ('') آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى ('') آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُحِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ ('')». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ('').

وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِيهِ: «فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟»(^).

٣١٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذُ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَع، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّم، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِيْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ (') فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ (١١)» (١٢).

⁽١) بعده في «ت»: «أبي». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٢) بعده في «صحيح مسلم»: «رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَتَّى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ».

⁽٣) كتب بحاشية «أ»: «مطلب: صلوات».

⁽٤) بعده في «أ»: «إبراهيم وعلى». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٥) بعده في «أ»: «إبراهيم وعلى». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

 ⁽٦) ضُبط في «ت» بالبناء للمجهول، وبدون ضبط في «أ»، «ص، «س». والضبط المثبت من «ب». قال النووي في «شرح مسلم» (٢٥/٤): «هو بفتح العين وكسر اللام المخفَّفة، ومنهم مَن رواه بضم العين وتشديد اللام، أي: عَلَّمْتُكُمُوهُ، وكلاهما صحيح».

⁽٧) أخرجه مسلم (٤٠٥).

⁽۸) أخرجه ابن خزيمة (۷۱۱).

⁽٩) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽۱۰) لم نقف عليه في المتفق عليه من قوله ﷺ، وإنما أخرجه البخاري (١٣٧٧)، ومسلم (٥٨٨) من فعله ﷺ أنه كان يدعو ويقولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ...». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ٨٥-٨٥)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٢٧١).

⁽۱۱) في «صحيح مسلم»: «الآخِر».

⁽۱۲) أخرجه مسلم (۸۸ه/۱۲۸، ۱۳۰).

٣١١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ﴿ اللَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرُ الرَّحِيمُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠). أَنْتَ، فَاغْفِرُ لِي مَغْفِرةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٣١٢ - وَعَنْ وَائِل بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، رَوَاهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) بِسَنَدٍ صَحِيح.

٣١٣- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ هُهُ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَهَ إِلَهَ إِلَهُ مَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

٣١٤ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرُ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُحْنِ، (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْجُبْنِ، (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ اللَّهُمُ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠). الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠).

٣١٥ – وَعَـنْ ثَوْبَانَ ﴿ قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِـنْ صَلَاتِـهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٣١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعٌ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتَسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِثَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، خُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٩٩٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٩٩٥).

⁽٤) تكرر في «س».

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٨٢٢).

⁽٦) أخرجه مسلم (٥٩١).

⁽٧) أخرجه مسلم (٩٩٥).

٣١٧- وَعَنْ مُعَاذٍ ﴿ إِنَّ اللَّهُ مَّ أَعِنَّ مُعَاذٍ ﴿ وَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (''): «أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدَعَنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ('') بِسَنَدٍ قَوِيِّ (").

٣١٨- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ (١)». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥).

وَزَادَ فِيهِ الطَّبَرَانِيُّ: «وَ﴿قُلْهُوَاللَّهُ أَحَدُّ ﴾»(١).

٣١٩- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ الْحُولُ وَكَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَيْ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى الللّهُ عَلَيْ عَلَا

٣٢٠ وَعَنْ (^) عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُ ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩).

٣٢١ - وَعَنْ جَابِرٍ هُ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ لِمَرِيضٍ صَلَّى عَلَى وِسَادَةٍ فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنِ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأُومِئ إِيسَمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُ (١١) بِسَنَدٍ قَوِيِّ، وَلَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَقْفَهُ (١١).

⁽١) في «ت»: «أن رسولَ اللَّه ﷺ قال له».

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٢٥٤٦)، وأبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٣).

⁽٣) ينظر: «خلاصة الأحكام» (١/ ٢٦٨).

⁽٤) ضُبط في «ت»، «أ» بفتح آخره، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب».

⁽٥) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٨٤٨)، وابن حبان في كتاب «صفة الصلاة» المفرد، كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٢/ ٢٩٥)، والمصنِّف في «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٩٥). قال المصنِّف: «ولم يخرِّجه في «الصحيح». وعزاه ابن عبد الهادي في «المحرر» (٢٨٠) إلى ابن حبان دون تقييد.

⁽٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٣٢).

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٣١)، وتقدم برقم (١٩١).

⁽A) هذا الحديث والذي يليه ليسا في «ت». ومثبتان من بقية النسخ.

⁽٩) أخرجه البخاري (١١١٧)، وسيأتي تخريجه برقم (٢٢٩).

⁽١٠) أخرجه البيهقي (٢/ ٣٠٦)، وسيأتي تخريجه برقم (٤٣٠).

⁽١١) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٣٠٧)، و«الدراية» (١/ ٢٠٩).

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ وَغَيْرِهِ

٣٢٢ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ ﴿ النَّاسُ مَعَهُ، ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَيَا اللَّهُ مَ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ('' وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُو جَالِسٌ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ (').

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمِ ("): «يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ، وَسَجَدَ (١٠) (النَّاسُ مَعَهُ) (٥) مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوس (٢٠).

٣٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدَّمِ الْمَسْجِدِ، فَوضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدَّمِ الْمَسْجِدِ، فَوضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرِ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلَاةُ! وَرَجُلُ يَدْعُوهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ: ذَا الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسِيتَ أَمْ قَصُرَتْ (٧)؟ فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ النَّبِيُ عَلَيْهِ: فَا الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسِيتَ أَمْ قَصُرَتْ (٧)؟ فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ النَّبِي عَلَيْهِ، وَاللَّهُ شُلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ (١)، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: (صَلَاةَ الْعَصْرِ» (١).

⁽١) في «أ»، «ص»: «الأوَّلتين». والمثبت من «ت»، «س»، «ب»، «صحيح البخاري».

⁽۲) أخرجه أحمد (۲۳۳۸، ۲۳۳۹۷)، والبخاري (۸۲۹)، ومسلم (۵۷۰)، وأبو داود (۱۰۳٤)، والنسائي (۱۲۲۱)، والترمذي (۳۹۱)، وابن ماجه (۱۲۰۱).

⁽٣) في «ب»، «ت»، «ص»، «س»: «مسلم». والمثبت من «أ». وهو أصح؛ فهي رواية مختلفة عن الأولى.

⁽٤) في «صحيح مسلم»: «قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا». وهي عند البخاري أيضًا.

⁽٥) في «ب»، «س»: «معه الناس». والمثبت من «ت»، «أ»، «ص»، «صحيح مسلم».

⁽٦) أخرجه مسلم (٥٧٠/٨٦)، وأخرجه البخاري أيضًا (١٢٣٠).

⁽۷) ضُبطت في «أ»: «قُصِرت»، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب»، «ت»، وكلاهما صحيح، كما قال النووي. ينظر: «شرح النووي» (٥/ ٦٨)، و«فتح الباري» (٣/ ٢٠٠).

⁽٨) بعده في «صحيح البخاري»: «ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ».

⁽٩) أخرجه البخاري (١٢٢٩)، ومسلم (٥٧٣).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَأَوْمَوُ وا أَيْ نَعَمْ »('). وَهِيَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ »، لَكِنْ بِلَفْظِ: «فَقَالُوا»('').

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: ((وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقَّنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ (").

٣٢٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ (١٤).

٣٢٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ الْإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى أَثَلاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ (٥٠ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ (٥٠ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا اللَّهُ عُلَى اللَّهُ يُطَانِ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠).

٣٢٦ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١٠) فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟! قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا (١٠). قَالَ: فَشَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأَتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنْنَا بَشَرٌ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا شَكَّ أَخَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَيْسَجُدْ سَجْدَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱۰۰۸).

⁽٢) ينظر: «صحيح البخاري» (١٢٢٨)، و«صحيح مسلم» (٩٩/٥٧٣).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٠١٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٠٣٩)، والترمذي (٣٩٥)، والحاكم (١/ ٣٢٣).

⁽٥) بعده في «صحيح مسلم»: «لَهُ».

⁽٦) في «صحيح مسلم»: «إِثْمَامًا لِأَرْبَعِ».

⁽٧) أخرجه مسلم (٥٧١).

⁽٨) بعده في «صحيح مسلم» واللفظ له: «قَالَ إِبْرَاهِيمُ: زَادَ أَوْ نَقَصَ». وإبراهيم هو: النَّخَعي، يروي الحديث عن علقمةَ، عن ابن مسعود ﷺ.

⁽٩) بعده في «صحيح مسلم»: «وَكَذَا».

⁽۱۰) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٧٧١/ ٨٩).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَلْيُتِمَّ(')، ثُمَّ يُسَلِّمْ(')، ثُمَّ يَسْجُدْ»(").

وَلِمُسْلِمٍ (١): «أَنَّ النَّبِيِّ عَيَالَةٍ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ»(٥).

٣٢٧ - وَلِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ (بَعْدَمَا يُسَلِّمُ)(١)». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٧).

٣٢٨ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ هُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَلا سَهْوَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهْ وَالدَّارَقُطْنِيُّ (^) - وَاللَّفْظُ لَهُ - بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ (٩).

٣٢٩ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ (''' خَلْفَ الْإِمَامِ سَهْوٌ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ». رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَالْبَيْهَقِيُّ ('') بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ (''').

• ٣٣- وَعَنْ ثَوْبَانَ هُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَمَا يُسَلِّمُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهُ (١٣) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ (١١)(١١).

⁽١) بعده في «صحيح البخاري»: «عَلَيْهِ».

⁽٢) في «س»، «صحيح البخاري»: «ليُسَلِّمْ». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٤١٦): «ولأبي ذر: «يسلِّم» بغير لام الأمر». وضُبط في «أ» بالرفع، وبدون ضبط في «س»، «ص»، والضبط المثبت من «ب»، «ت».

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٠١).

⁽٤) في «س»: «وعنه».

⁽٥) أخرجه مسلم (٩٧٢/ ٩٥).

⁽٦) في «صحيح ابن خزيمة»: «وَهُوَ جَالِسٌ».

⁽٧) أخرجه أحمد (١٧٧٧)، وأبو داود (١٠٣٣)، والنسائي (١٢٤٨)، وابن خزيمة (١٠٣٣).

⁽٨) أخرجه أبو داود (١٠٣٦)، وابن ماجه (١٢٠٨)، والدارقطني (١/ ٣٧٨، رقم٢).

⁽٩) ينظر: «خلاصة الأحكام» (٢/ ٣٤٣)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٨).

⁽١٠) ضُبط في «ت» بكسر الميم، وبدون ضبط في بقية النسخ.

⁽١١) أخرجه البيهقي (٢/ ٣٥٢)، ولم نقف عليه عند البزار.

⁽١٢) ينظر: «خلاصة الأحكام» (٢/ ٦٤٢)، و«البدر المنير» (٤/ ٢٢٩)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ١١).

⁽۱۳) أخرجه أبو داود (۱۰۳۸)، وابن ماجه (۱۲۱۹).

⁽١٤) ينظر: «المجموع» (٤/ ١٤٣، ١٥٥)، و «خلاصة الأحكام» (٢/ ٦٤٢)، و «فتح الباري» (٣/ ١٠٢).

⁽١٥) بعده في «ت»: «فصل».

٣٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ﴿إِذَا ٱلسَّمَاءُ السَّمَاءُ السَّمَاءُ السَّمَاءُ وَهُوَ أَوْرُ أَبِالسَّمِرَيِّكَ ﴾». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٣٣٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَ قَالَ: «﴿ صَ ﴾ لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَيْلِيْ يَسْجُدُ فِيهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

٣٣٣- وَعَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيِّ عَيْكِيْ سَجَدَ بِالنَّجْم». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣).

٣٣٤ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ النَّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١٠).

٣٣٥ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ (٥) قَالَ: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ (١) بِسَجْدَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاسِيل» (٧).

٣٣٦ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ مَوْصُولًا مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ (^): «فَمَنْ لَمُ يَسْجُدُهُمَا فَلَا يَقْرَأُهَا» (٩). وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ (١٠).

وأخرجه البخاري (٧٦٧، ٧٦٨)، ومسلم (٥٧٨/ ١٠١، ١١١) مقتصرًا على ذِكْر السجود في ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَتَ﴾. وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ٨٧)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٣٨٧).

- (٢) أخرجه البخاري (١٠٦٩).
- (٣) أخرجه البخاري (١٠٧١).
- (٤) أخرجه البخاري (١٠٧٢، ١٠٧٣)، ومسلم (٥٧٧).
- (٥) بعده في «المراسيل» لأبي داود: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ».
 - (٦) بعده في «المراسيل» لأبي داود: «عَلَى الْقُرْآنِ».
 - (٧) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٧٨).
 - (A) كتب بحاشية «ب»: «أي: عقبة راوي الحديث».
- (٩) أخرجه أحمد (١٧٦٣٨)، وأبو داود (١٤٠٢)، والترمذي (٥٧٨).
- (۱۰) وقال الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي». وينظر: «الأحكام الوسطى» (۲/ ۹۲)، و «خلاصة الأحكام» (۲/ ۱۷)، و «المجموع» (۶/ ۲۳)، و «التلخيص الحبير» (۲/ ۱۷ ۱۸)،

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۰۹،۱۰۸/۵۷۸).

٣٣٧ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ (۱) (۱). وَهُو فِي «الْمُوَطَّا إِنَّ).

٣٣٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ، وَسَجَدْنَا مَعَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤) بِسَنَدٍ فِيهِ لِينٌ (٥٠).

٣٣٩ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يَسُرُّهُ خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٢).

٣٤٠ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ ﴿ قَالَ: «سَجَدَ النَّبِيُ ﷺ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ ﴿ أَتَانِي فَبَشَّرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَحَهُ الْحَاكِمُ (٧٠).

٣٤١ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ... فَذَكَرَ النَّبِيَ عَلِيًّ اللَّهِ عَلِيًّ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا ». الْحَدِيثَ، قَالَ: «فَكَتَبَ عَلِيٌّ بإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَرَأً رَسُولُ اللَّهِ عَلِيًّ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (^^)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٩).

⁽١) في «أ»، «ص»: «يشاء». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح البخاري».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٠٧٧).

⁽٣) أخرجه مالك (١/٢٠٦، رقم١٦).

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٤١٣).

وأصله في «الصحيحين» دون ذكر التكبير. ينظر: «صحيح البخاري» (١٠٧٥)، و«صحيح مسلم» (٥٧٥).

⁽٥) ينظر: «خلاصة الأحكام» (٢/ ٦٢٤)، و«المجموع» (٤/ ٥٨)، و«نصب الراية» (٢/ ١٧٩)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ١٨٩ - ١٩).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٠٧٨٥)، وأبو داود (٢٧٧٤)، والترمذي (١٥٧٨)، وابن ماجه (١٣٩٤).

⁽٧) أخرجه أحمد (١٦٨٦)، والحاكم (١/٥٥٠).

⁽٨) أخرجه البيهقي (٢/ ٣٦٩).

⁽٩) أخرجه البخاري (٤٣٤٩).

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّع

٣٤٢ - عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ كَعْبِ الْأَسْلَمِيِّ ﴿ قَالَ لِي النَّبِيُ عَلَيْ النَّبِيُ عَلَيْ النَّبِيُ عَلَيْ النَّبِيُ عَلَيْ النَّبِيُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى النَّبِيُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى الْمَالُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. فَقَالَ: أَوْغَيْرَ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: فَأَعِنِّي عَلَى الشَّعُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۱).

٣٤٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿ حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي تَبْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصَّبْح (٢)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمْعَةِ فِي بَيْتِهِ»(١).

وَلِمُسْلِمِ (°): «كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ (^(١).

٣٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ، ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلِي ۚ كَانَ لَا يَدَعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

٣٤٥ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَى الْفَجْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

٣٤٦ - وَلِمُسْلِمٍ (٥٠): «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (١٠٠).

٣٤٧ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ عَلَيْ إِنَّ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ

⁽١) أخرجه مسلم (٤٨٩).

⁽٢) إنما يروي ابن عمر الركعتين بعد الصبح عن أخته حفصة ، وهي ساعة لم يكن ابن عمر يدخل فيها على النبي ﷺ، كما في رواية مسلم الآتية.

⁽٣) أخرجه البخاري (١١٨٠)، ومسلم (٧٢٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٧٢٩).

⁽٥) ظاهره أن هذه الرواية عن ابن عمر ١٠٠٠ وإنما يرويها ابن عمر عن أخته حفصة ١٠٠٠ فل

⁽٦) أخرجه مسلم (٧٢٣/ ٨٨). وأخرجه البخاري (١١٧٣، ١١٨١) أيضًا نحوه.

⁽۷) أخرجه البخاري (۱۱۸۲).

⁽٨) أخرجه البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤/ ٩٤).

⁽٩) هذا حديث آخر مرفوع، وليس رواية للحديث السابق.

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۷۲۵).

عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمِ وَلَيْلَةٍ بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتُ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: «تَطَوُّعًا»(١).

وَلِلتَّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ وَزَادَ: «أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ» (٢٠).

٣٤٨ - وَلِلْخَمْسَةِ عَنْهَا: «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَهُ اللَّهُ

٣٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأُ صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ». رَوَاهُ أَخَمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَصَحَّحَهُ (٤).

• ٣٥٠ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلِ الْمُزَنِيِّ ﴿ مُعَنَّلِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ (فَ) الْمُغْرِبِ، (صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ) (أَنْ يَتَّخِذَهَا الْمَغْرِبِ، (صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ) (أَنْ يَتَّخِذَهَا فَي الثَّالِثَةِ: لِمَنْ شَاءَ. كَرَاهِيَةَ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ شُنَّةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ عَيْكِيةٍ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ»(^).

٣٥١- وَلِمُسْلِمِ عَنْ أَنَسٍ ١٠٤ «كُنَّا نُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَكَانَ عَيْكِيةً يَرَانَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا (٩).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۰۱/۷۲۸).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٤١٥).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٧٤١٤)، وأبو داود (١٢٦٩)، والنسائي (١٨١٤)، والترمذي (٤٢٨)، وابن ماجه (١١٦٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (۲۰۸۸)، وأبو داود (۱۲۷۱)، والترمذي (٤٣٠)، وابن خزيمة (١١٩٣).

⁽٥) بعده في «صحيح البخاري»: «صَلَاقٍ».

⁽٦) ليس في "ص"، "صحيح البخاري".

⁽٧) أخرجه البخاري (١١٨٣)، ٧٣٦٨).

⁽٨) أخرجه ابن حبان (١٥٨٨).

⁽٩) أخرجه مسلم (٨٣٦) بسياق أطول: «عَنْ مُخْتَارِ بْنِ فُلْفُل قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ عَنِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَكُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ فَقَالَ: كَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ الْأَيْدِي عَلَى صَلَاةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَكُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْس قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ.

فَقُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْهِ صَلّاهُمَا؟ قَالَ: كَانَ يَرَانَا نُصَلّيهِمَا فَلَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا». وأخرِج البخاري (٥٠٣، ٦٢٥) نحوه. وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/٧٠٢)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٥٦٠).

٣٥٢ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَقَرَأُ بِأُمِّ الْكِتَابِ(١٠)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١٠).

٣٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِي عَلَيْ قَرَأَ فِي رَكْعَنَيِ الْفَجْرِ: ﴿ قُلْ يَآلَيُهَا الْسَبِي عَلَيْ قَرَأَ فِي رَكْعَنَيِ الْفَجْرِ: ﴿ قُلْ يَآلَيُهَا اللَّهُ الْحَدُ ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

٣٥٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَى الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِعِّهِ الْأَيْمَنِ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠).

٣٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الرَّكُعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصَّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥٠).

٣٥٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً، تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

وَلِلْخَمْسَةِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ: «صَلاَهُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». وَقَالَ النَّسَائِيُ: هَذَا خَطَأُلُا».

٣٥٧ - وَعَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللَّـهِ ﷺ: «أَفْضَـلُ الصَّـلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَـلَاةُ اللَّيْـلِ». أَخْرَجَـهُ مُسْـلِمُ (^).

⁽١) في «ت»: «القرآن». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري» واللفظ له.

⁽٢) أخرجه البخاري (١١٧١)، ومسلم (٧٢٤).

⁽٣) أخرجه مسلم (٧٢٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (١١٦٠).

وأخرج البخاري (١١٦٧، ٢٣١٠)، ومسلم (٧٣٦، ٧٤٣) نحوه.

⁽٥) أخرجه أحمد (٩٤٩٢)، وأبو داود (١٢٦١)، والترمذي (٤٢٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩).

⁽۷) أخرجه أحمد (٤٨٨٣)، وأبو داود (١٢٩٥)، والنسائي (١٦٦٦)، والترمذي (٥٩٧)، وابن ماجه (١٣٢٢)، وابن حبان (٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٩٤).

⁽٨) أخرجه مسلم (١١٦٣).

٣٥٨ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ قَالَ: «الْوِتْرُ حَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِم، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَرَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَرَجَّحَ النَّسَائِئُ وَقْفَهُ اللَّهُ الْمُعَلِّ عَلَيْ اللَّهُ الْمُعَلِّ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الل

٣٥٩ وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ ﴿ قَالَ: ﴿ لَيْسَ الْوِتْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهُ ارَسُولُ اللَّهِ عَلَيْقٍ ﴾. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ (٢).

٣٦٠ وَعَنْ جَابِرٍ هُمْ الْتَظَرُوهُ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهُ قَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ الْتَظَرُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوِتْرُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (").

٣٦١ - وَعَنْ خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ (١) بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ. قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْوِتْرُ، مَا بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ. قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْوِتْرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةٍ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥).

٣٦٢ - وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، (عَنْ جَدِّهِ نَحْوَهُ (١٠).

٣٦٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ) (٧) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّا الْوِتْرُ الْوِتْرُ حَقُّ، فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيِّنِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨).

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱٤۲۲)، وابن ماجه (۱۱۹۰)، والنسائي (۱۷۱۲)، وابن حبان (۲٤۰۷).

⁽٢) أخرجه النسائي (١٦٧٦)، والترمذي (٤٥٣، ٤٥٤)، والحاكم (١/ ٣٠٠). ورُوي بزيادة ستأتي برقم (٣٦٩).

⁽٣) أخرجه ابن حبان (٢٤١٥، ٢٤١٥).

⁽٤) في «ت»: «أمرَكم».

⁽٥) أخرجه أحمد (٣٤٤٣٣، ٢٤٤٣٥)، وأبو داود (١٤١٨)، والترمذي (٤٥٢)، وابن ماجه (١١٦٨)، والحاكم (٢٠٦/١).

⁽٦) أخرجه أحمد (٦٨٠٧).

⁽٧) ليس في «أ».

⁽٨) أخرجه أبو داود (١٤١٩)، والحاكم (١/ ٣٠٥). وينظر: «خلاصة الأحكام» (١/ ٥٥٠)، و«البدر المنير» (٤/ ٣٤٧)، و«الدراية» (١/ ١٨٩).

٣٦٤ - وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ(١).

٣٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ؟ قَالَ: يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ، وَلَا يَنَامُ قَلْبِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنْهَا: «كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِسَجْدَةٍ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَي الْفَجْرِ، فَتِلْكَ ثَلَاثَ عَشْرَةً»(").

٣٦٦ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا»(٤).

٣٦٧- وَعَنْهَا قَالَتْ: «مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَا اللَّهَ عَلَيْهَ، فَانْتَهَى وِتْرُهُ إِلَى السَّحَرِ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِمَا (١)(١).

٣٦٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي (٧) ﴿ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٨).

⁽١) أخرجه أحمد (٩٨٤٨). وينظر: «نصب الراية» (٢/ ١١٣)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٥).

⁽۲) أخرجه البخاري (۱۱٤۷)، ومسلم (۷۳۸).

⁽٣) أخرجه البخاري (١١٤٠)، ومسلم (٧٣٨/ ١٢٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (٧٣٧/ ١٢٣)، وعزاه إلى البخاري أيضًا المجد ابن تَيْمِيَّة في «المنتقى» (٩٢٩)، والمَرْداوي في «كفاية المستقنع» (٤٦٨)، والحديث ليس إلا في «صحيح مسلم»، وعزاه الضياء في «السنن والأحكام» (٢٦٩/٢، رقم ١٩٦٣)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (ص١٤١)، والإشبيلي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٤٨٨)، وغيرهم إلى مسلم وحده.

⁽٥) في «أ»: «عليه».

⁽٦) أخرجه البخاري (٩٩٦)، ومسلم (٧٤٥).

⁽٧) ينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٨) أخرجه البخاري (١١٥٢)، ومسلم (١١٥٩/ ١٨٥).

٣٦٩ وَعَنْ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتُرُ

٣٧٠- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ، هَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتُرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

٣٧١ - وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ هِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْكَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

٣٧٢ - وَعَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ يُوتِرُ بِ ﴿ سَبِّحِ ٱَسْوَرَيِكَ اللَّهُ وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﴾ وَ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ﴾ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ ، وَإِلَّا اللَّهُ أَحَدُ ﴾ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ ، وَزَادَ: «وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَ » (٤).

٣٧٣- وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ نَحْوُهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَفِيهِ: «كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي الْأَخِيرَةِ: ﴿ قُلْ هُوَاللَّهُ أَحَدُ ﴾ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ ﴾ (٥).

٣٧٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

⁽۱) أخرجه أحمد (۸۹۲)، وأبو داود (۱۶۱٦)، والنسائي (۱۲۷۵)، والترمذي (۶۵۳)، وابن ماجه (۱۱۹۹)، وابن خزيمة (۱۰۲۷). وتقدم برقم (۳۵۹).

⁽٢) أخرجه البخاري (٩٩٨)، ومسلم (٧٥١/ ١٥١).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٤٤٣٨)، وأبو داود (١٤٣٩)، والنسائي (١٦٧٩)، والترمذي (٤٧٠)، وابن حبان (٢٤٤٩).

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٤٢٣)، والنسائي (١٧٠١) -ولم نقف عليه في «المسند» من حديث أُبَيِّ بن كعب ﷺ، وإنما رواه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند» (٢١٥٣٠ - ٢١٥٣٢)- من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أُبْزَى، عن أُبيِّ ﷺ.

وأخرجه أحمد (١٥٥٩)، والنسائي (١٧٣١) من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزَى، عن أبيه، مرفوعًا، ليس فيه: «أُبِي بن كعب»، وقال المصنِّف: «عبد الرحمن مختلف في صحبته، والراجح في هذا السند قول مَن زاد فيه: أُبِي بن كعب». ينظر: «نتائج الأفكار» (٣/ ٢١، ٢٤)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٤١)، و «أطراف المسند» (١/ ٢١٤)، (٤/ ٢٥١).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٤٢٤)، والترمذي (٢٦٤).

⁽٦) أخرجه مسلم (٧٥٤).

وَلِابْنِ حِبَّانَ: «مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وِتْرَ لَهُ»(١).

٥٧٥ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٢).

٣٧٦- وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (").

٣٧٧- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ، هَنِ النَّبِيِّ عَيْكَةٍ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَةِ اللَّيْلِ وَالْوِتْرُ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ التَّرْمِـذِيُّ (١٠).

٣٧٨- وَعَنْ عَائِشَةَ ، هَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ وَيَلِيَّةٍ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (°).

٣٧٩ وَلَهُ عَنْهَا، ﴿أَنَّهَا سُئِلَتْ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبهِ »(٦).

• ٣٨- وَلَهُ عَنْهَا: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَيْكَةً يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا»(٧).

⁽١) أخرجه ابن حبان (٢٤٠٨).

⁽٢) أخرجه أحمد (١١٥٧١)، وأبو داود (١٤٣١)، والترمذي (٤٦٥)، وابن ماجه (١١٨٨).

⁽٣) أخرجه مسلم (٧٥٥).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٤٦٩).

⁽٥) أخرجه مسلم (٧١٧/ ٧٩).

⁽٦) أخرجه مسلم (٧١٧).

⁽V) أخرجه مسلم (٧١٨)، وأخرجه البخاري (١١٧٧) أيضًا، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٤/ ٦٨)، و «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٤٧٧).

٣٨١ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْةٌ قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ (١) الْفِصَالُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

٣٨٢ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا (٣) فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَغْرَبَهُ (١).

٣٨٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «دَخَلَ النَّبِيُ عَلَيْهِ بَيْتِي فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٠).

بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ

٣٨٤ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةً الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِيبِسَبْعِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٣٨٥- وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا»(٧).

٣٨٦- وَكَذَا لِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ: ((دَرَجَةً)((().

٣٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُ اللَّهِ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ

⁽۱) ضُبط في «ب» بضم الميم وكسرها معًا، وضبط في «ت» بضم الميم، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «أ»، «ص». قال النووي في «شرح مسلم» (٦/ ٣٠): «هو بفتح التاء والميم، يقال: رَمِضَ يَرْمُض، كَعَلِم يَعْلَم».

⁽٢) الحديث لم نقف عليه في «جامع الترمذي»، وقد رواه مسلم (٧٤٨)، ولم يعزه المزي في «تحفة الأشراف» (٣٦٨٢) إلى أحد سوى مسلم، ولم يتعقّبه المصنّف في «النكت الظراف»، وكذلك عزاه ابن عبدالهادي في «المحرر» (٣٥٠)، والمصنّف في «المطالب العالية» (٤/ ٥٨٣)، وغيرهما إلى مسلم.

⁽٣) بعده في «جامع الترمذي»: «مِنْ ذَهَبٍ». وبهذا اللفظ رواه ابن ماجه (١٣٨٠) أيضًا.

⁽٤) أخرجه الترمذي (٤٧٣).

⁽٥) أخرجه ابن حبان (٢٥٣١).

وأخرج البخاري (٣٥٧، ١١٠٣)، ومسلم (٣٣٦) من حديث أم هانئ ﷺ نحوه.

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠).

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٤٨)، ومسلم (٦٤٩).

⁽٨) أخرجه البخاري (٦٤٦).

هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُحْتَطَبَ (()، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيَؤُمَّ اللَّاسَ، ثُمَّ أَمُّرَ بِحَطَبٍ فَيُحْتَطَبُ ((لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ)(())، فَأُحَرِّقَ (() عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالنَّهِمَ بُيُوتَهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (ا).

٣٨٨ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥).

٣٨٩ - وَعَنْهُ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ! فَرَخَّصَ لَهُ. فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ! فَرَخَّصَ لَهُ. فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَجِبْ». رَوَاهُ مُسْلِمُ (٢).

٣٩٠ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَّا قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةً لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٧)، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِم، لَكِنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ وَقْفَهُ (٨).

⁽١) ضُبط في «أ» الأفعال «فَيُحْتَطَبُ»، «فَيُؤَذَّنُ»، «فَيَوُمُّ»، «أُخَالِفُ» بالرفع، والضبط المثبت من بقية النسخ، وضُبطت في «صحيح البخاري» بالوجهين معًا.

⁽٢) ليس في «صحيح البخاري».

⁽٣) ضُبط في «ت»، «أ» بالتخفيف، وبدون ضبط في «ب»، «ص»، والضبط المثبت من «س»، «صحيح البخاري». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (١٠/ ٢٧٤): «بتشديد راء: فأُحَرِّق، والمراد به التكثير؛ يقال: حرَّقه إذا بالغ في تحريقه».

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٤٤، ٧٢٢٤)، ومسلم (٢٥١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١).

⁽٦) أخرجه مسلم (٦٥٣).

⁽٧) أخرجه ابن ماجه (٧٩٣)، والدارقطني (١/ ٤٢٠، رقم٤)، وابن حبان (٢٠٦٤)، والحاكم (١/ ٢٤٥).

 ⁽٨) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ٥٧)، و«الأحكام الوسطى» (١/ ٢٧٤)، و«فتح الباري» لابن رجب (٥/ ٤٤٩).

٣٩١ وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ، «أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ (''، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَا هُو بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِيءَ بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَائِصُهُمَا، فَقَالَ اللَّهِ ﷺ إِذَا هُو بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِيءَ بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَائِصُهُمَا، فَقَالَ اللَّهُ مَا: مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيا مَعَنَا؟ قَالًا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا. قَالَ: فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْ اللهُ مَا مَنَعَكُمُ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّى فَصَلِّيا مَعَهُ، فَإِنَّهُ (") لَكُمْ نَافِلَةٌ ". رَوَاهُ صَلَّيْتُمَا (") فِي رِحَالِكُمْ ثُمَّ أَدْرَكُتُمُ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّى ، فَصَلِّيَا مَعَهُ، فَإِنَّهُ (") لَكُمْ نَافِلَةٌ ". رَوَاهُ أَحْمَدُ – وَاللَّهُ ظُلُهُ لَهُ – وَالنَّلَاثَةُ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (").

٣٩٧ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرُ وَا كَتَّى يُرْكَعَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ (٥)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفُظُهُ (٢)، وَأَصْلُهُ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" (٧).

٣٩٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّرًا، فَقَالَ: تَقَدَّمُوا فَائْتَمُّوا بِي، وَلْيَأْتُمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^).

٣٩٤ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: «احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (حُجْرَةً بِخَصَفَةٍ)(٥)،

(١) بعده في «المسند»: «بمِنَّى وهو غلامٌ شابٌّ».

⁽٢) في «المسند»: «صَلَّيْتُمْ».

⁽٣) في «المسند»: «فَهِيَ».

⁽٤) أخرجه أحمد (١٧٧٥١)، وأبو داود (٥٧٥)، والنسائي (٨٥٨)، والترمذي (٢١٩)، وابن حبان (١٥٦٤، ١٥٦٥). ٢٣٩٥، ١٥٦٥).

⁽٥) في «سنن أبي داود»، حاشية «ب» مصحّحًا، حاشية «س» وعليه (خ): «أَجْمَعُونَ». وعليه في «ب» (خ). قال العيني في «شرح أبي داود» (٣/ ١١٥): «قوله: «أجمعون» تأكيد للضمير الذي في «فصلوا»، وفي بعض النسخ: «أجمعين» فإن كان صحيحًا فوجهه أن يكون تأكيدًا لقوله: «قعودًا»». وينظر: «فتح الباري» (٢/ ١٨٠).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٦٠٣).

⁽٧) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤).

⁽٨) أخرجه مسلم (٤٣٨).

⁽٩) في «صحيح مسلم»: «حُجَيْرةً بِخَصَفَةٍ، أَوْ حَصِيرٍ».

فَصَلَّى فِيهَا، فَتَتَبََّعَ إِلَيْهِ رِجَالُ، وَجَاؤُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ...» الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(۱).

٣٩٥ - وَعَنْ جَابِرِ هُ قَالَ: «صَلَّى مُعَاذُ بِأَصْحَابِهِ (١) الْعِشَاءَ، فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ (١)، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: أَثُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ فَتَانًا؟! إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَاقْرَأْ بِ ﴿ ٱلشَّمْسِ وَضُحَهَا ﴾ النَّبِيُ ﷺ: أَثُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ فَتَّانًا؟! إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَاقْرَأْ بِ ﴿ ٱلشَّمْسِ وَضُحَهَا ﴾ وَ﴿ ٱلنَّالِ إِذَا يَغْشَى ﴾». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (١).

٣٩٦ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ، قَالَتْ (٥): ﴿ فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٣٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِذَا فَعَ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِذَا وَسَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (^).

٣٩٨ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِمَةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: «جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ عَلَيْ حَقًّا، قَالَ: فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا. قَالَ: فَنَظَرُوا، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ أَكُمْ أَكْثَرُ كُمْ قُرْآنًا. قَالَ: فَنَظَرُوا، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي، فَقَدَّمُونِي وَأَنَا ابْنُ سِتِّ، أَوْ سَبْعِ سِنِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٥٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٧٣١، ٧٢٩٠)، ومسلم (٧٨١).

⁽٢) في «صحيح مسلم»: «لِأَصْحَابِهِ».

⁽٣) بعده في «صحيح مسلم»: «فَأَنْصَرَفَ رَجُلٌ مِنَّا، فَصَلَّى، فَأُخْبِرَ مُعَاذٌ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ. فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ وَنَاهُ مُعَادٌ». الرَّجُلَ وَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ».

⁽٤) أخرجه البخاري (٧٠٥)، ومسلم (٢٥٩/٤٦٥).

⁽٥) في «ب»، «س»، «ص»: «فَقَالَتْ»، والمثبت من «ت»، «أ».

⁽٦) أخرجه البخاري (٧١٣)، ومسلم (١١٨).

⁽٧) في «صحيح مسلم» واللفظ له: «والممريض».

⁽٨) أخرجه البخاري (٧٠٣)، ومسلم (٦٧ ٤ ١٨٣).

⁽٩) أخرجه البخاري (٤٣٠٢)، وأبو داود (٥٨٥)، والنسائي (٦٣٦).

٣٩٩ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا -وَفِي رِوَايَةٍ: سِنًا - وَلَا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمُ (۱).

٠٠٠ - وَلِابْنِ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَلَانَ تَؤُمَّنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا^{نَ} أَعْرَابِيٍّ مُهَاجِرًا، وَلَا^{نَ} مُؤْمِنًا (⁽⁾⁾ قَإِسْنَادُهُ وَاهِ (⁽⁾).

٤٠١ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَكَاذُوا بِالْأَعْنَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ().

٤٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩).

٤٠٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلِيْ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَمِينِهِ».
 عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ (رَسُولُ اللَّهِ عَلِيْ) (۱) بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ».
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

⁽۱) أخرجه مسلم (۲۷۳).

⁽٢) في «سنن ابن ماجه»: «أَلَا لَا».

⁽٣) بعده في «سنن ابن ماجه»: «يَؤُمَّ».

⁽٤) بعده في «سنن ابن ماجه»: «يَوُمَّ».

⁽٥) بعده في «سنن ابن ماجه»: «إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ، يَخَافُ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ».

⁽٦) أخرجه ابن ماجه (١٠٨١).

⁽٧) ينظر: «خلاصة الأحكام» (٢/ ٦٩٦)، و«فتح الباري» لابن رجب (٦/ ١٩٥)، و«البدر المنير» (٤/ ٣٣٧- ٤٣٤)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٧٠).

⁽٨) أخرجه أبو داود (٦٦٧)، والنسائي (٨٩١)، وابن خزيمة (١٥٤٥)، وابن حبان (٦٣٣٩).

⁽٩) أخرجه مسلم (٤٤٠).

⁽١٠) ليس في «أ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري» واللفظ له.

⁽۱۱) أخرجه البخاري (۷۲٦)، ومسلم (۷٦٣).

٤٠٤ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ('')، فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ ('').

٥٠٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﴿ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَهُو رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَهُو رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ: زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣).

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ: «فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ»(٤).

الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، الصَّفَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

٧٠٤ - وَلَهُ (٢) عَنْ [عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ] (٧): «لَا صَلَاةً لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»(^).

٨٠٤ - وَزَادَ الطَّبَرَانِيُّ فِي حَدِيثِ وَابِصَةَ: «أَلَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ أَوِ اجْتَرَرْتَ رَجُلًا؟»(٩).

٤٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: ﴿إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَةِ وَعَلَيْكُمُ (السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ) (١١)، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ

⁽١) بعده في «صحيح البخاري»: «فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْم».

⁽٢) أخرجه البخاري (٨٧١)، ومسلم (٦٥٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٧٨٣).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٦٨٤).

⁽٥) أخرجه أحمد (١٨٢٨٨)، وأبو داود (٦٨٢)، والترمذي (٢٣٠)، وابن حبان (٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠).

⁽٦) الظاهر أن المصنَّف يريد بهذا الضمير: ابن حبان؛ فهو أقرب مذكور؛ وهو ما جزم به الصنعاني في «سبل السلام» (٣/ ٢١٣)، وقد عزاه المصنَّف إلى ابن حبان أيضًا في «فتح الباري» (٢/ ٢١٣). وأخرجه أيضًا أحمد، وابن ماجه، وينظر: «إرواء الغليل» (٢/ ٣٢٩).

⁽٧) في النسخ: «طَلْقِ». ويعني به: «طَلْق بن عليِّ»، والمثبت كما في المصادر، وقد ذكره المصنِّف في «فتح البارى» (٢/ ٢٦٨) على الصواب.

⁽٨) أخرجه أحمد (١٦٥٥٥)، وابن ماجه (١٠٠٣)، وابن حبان (٢٢٠٢، ٢٢٠٣).

⁽٩) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٤٥، رقم ٣٩٤)، وفي «المعجم الأوسط» (٢١٦).

⁽١٠) ضُبط الكلمتان في «ت»، «أ» بالنصب، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ص». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٠): «يجوز فيهما الرفع والنصب».

فَأَتِمُّوا». مُتَّفَتُن عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ").

٠٤١٠ وَعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ اللَّهِ الرَّجُلِ اللَّهِ الرَّجُلِ اللَّهُ الرَّجُلِ اللَّهُ الرَّجُلِ اللَّهُ عَمَ الرَّجُلِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّ

٤١٢ - وَعَنْ أَنَس ﴿ هُ ، «أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَوُمُّ النَّاسَ وَهُوَ أَعْمَى ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٤).

81٣ - وَنَحْوُهُ لِابْنِ حِبَّانَ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ (°).

٤١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ''): «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ ('' بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ ('').

٥١٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ هُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلِيُّ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الصَّلَاةَ، وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ، فَلْيَصْنَعُ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (١٠).

⁽۱) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٥٥٤)، والنسائي (٨٤٣)، وابن حبان (٢٠٥٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٥٩٢)، وابن خزيمة (١٦٧٦).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٣٢٠٠)، وأبو داود (٥٩٥).

⁽٥) أخرجه ابن حبان (٢١٣٤، ٢١٣٥).

⁽٦) من هنا حتى أثناء حديث (٥٤٩) فُقد من أصل النسخة «أ»، وأُكمل بخطٍّ مخالفٍ كثير الخطأ، لهذا لن ننبه على فروق هذه النسخة حتى يعود خط النسخة العتيق.

⁽٧) أخرجه الدارقطني (٢/٥٦، رقم٣).

⁽٨) وقال العقيلي، والدارقطني: «ليس في هذا المتن إسناد يثبت». ينظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣/ ٩٠)، و«البدر المنير» (٤/ ٢٣ ٤)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٧٥- ٧٦).

⁽٩) أخرجه الترمذي (٩١).

⁽١٠) وقال الترمذي: «حديث غريب». ينظر: «الأحكام الوسطى» (١/ ٣٤١)، و«بيان الوهم والإيهام» (٣٤)، و«البدر المنير» (٤/ ٥١٥).

بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ

١٦٦ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَر، وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَر». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (١).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «ثُمَّ هَاجَرَ، فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ»(٢).

زَادَ أَحْمَدُ: «إِلَّا الْمَغْرِبَ، فَإِنَّهَا وِتْرُ النَّهَارِ، وَإِلَّا الصُّبْحَ، فَإِنَّهَا تُطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ»(").

٧١٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيَ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيَ عَالِيَّةَ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيُتِمُّ، وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (١٠)، وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ (٥)، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ فِعْلِهَا، وَقَالَتْ: ﴿ إِنَّهُ لَا يَشُقُ عَلَيَ ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُ (١).

٤١٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى مُعْصِيَتُهُ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٧).

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ» (^^).

١٩ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ -أَوْ
 فَرَاسِخَ - صَلَّى رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩).

⁽١) أخرجه البخاري (١٠٩٠)، ومسلم (٦٨٥).

⁽۲) أخرجه البخاري (۳۹۳۵).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٦٩٢٣).

⁽٤) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٩، رقم٤٤).

⁽٥) ينظر: «زاد المعادّ» (١/ ٤٤٧)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٩٣ – ٩٣).

⁽٦) أخرجه البيهقي (٣/ ١٤٣).

⁽٧) أخرجه أحمد (٥٩٧١)، وابن خزيمة (٩٥٠)، وابن حبان (٢٧٤٢).

⁽٨) أخرجه ابن حبان (٣٥٦٨).

⁽٩) أخرجه مسلم (٦٩١).

⁽١٠) فوقها في «ب»: «صح». حتى لا يظن أنها مكررة.

⁽۱۱) أخرجه البخاري (۱۰۸۱)، ومسلم (۲۹۳).

٤٢١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿ أَقَامَ النَّبِيُ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَقْصُرُ ». وَفِي لَفْظٍ: (بَمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «سَبْعَ عَشْرَةَ»(٢).

وَفِي أُخْرَى: «خَمْسَ عَشْرَةَ»(٣).

٤٢٢ - وَلَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «ثَمَانِي عَشْرَةً»(٤).

٤٢٣ - وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ: «أَقَامَ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ»(٥). وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي وَصْلِهِ(١).

٤٢٤ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ فِي «الْأَرْبَعِينَ» بِإِسْنَادِ الصَّحِيحِ: «صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ مَ رَكِبَ» (٨).

وَلِأَبِي نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِ مُسْلِم»: «كَانَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَزَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ ارْتَحَلَ»(٩).

⁽١) أخرجه البخاري (١٠٨٠، ٤٢٩٨).

⁽۲) أخرجه أبو داود (۱۲۳۰).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٢٣١)،

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٢٢٩).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٢٣٥).

⁽٦) ينظر: «العلل الكبير» (١٥٨)، و «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٣٤)، و «البدر المنير» (٤/ ٥٣٨)، و «التلخيص الحبير» (٤/ ٩٤).

⁽٧) أخرجه البخاري (١١١٢)، ومسلم (٢٠٤/٢١).

⁽٨) أخرجها الحاكم في «الأربعين»، كما في «فتح الباري» (٢/٥٨٣)، و«التلخيص الحبير» (٢/٢٠٣)، و«عمدة القاري» (٧/ ١٥٣).

⁽٩) أخرجه أبو نُعيم في «مستخرجه» (١٥٨٢).

٤٢٥ - وَعَنْ مُعَاذٍ هُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٤٢٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ("): «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي الْكَارِ مَنْ أَرْبَعَةِ بُرُدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (") بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (").

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، كَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٥).

٤٢٧ – وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاؤُوا اسْتَغْفَرُوا ﴿ ، وَإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا وَأَفْطَرُوا ». أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» ﴿ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ ﴿ .) . ضَعِيفٍ (.) .

٢٨ - وَهُوَ فِي مُرْسَل سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مُخْتَصَرُّ (٩).

٤٢٩ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ قَالَ: «كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».
 رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٠).

⁽١) أخرجه مسلم (٧٠٦).

⁽٢) بعده في "سنن الدارقطني": "يَا أَهْلَ مَكَّةً".

⁽٣) أخرجه الدارقطني (١/ ٣٨٧، رقم١).

⁽٤) ينظر: «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٤٨)، و«خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٣١)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٩٦ – ٩٧).

⁽٥) لم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة» موقوفًا بهذا السياق، بل عزاه ابن تيمية له مرفوعًا، ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٩، ١٢٧).

⁽٦) بعده في «المعجم الأوسط»: «وَإِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا».

⁽٧) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٥٥٨).

⁽A) ينظر: «البدر المنير» (٤/ ٧٧٥)، و«موافقة الخُبْر الخَبر» (٢/ ٤٦).

⁽٩) لم نقف عليه في «السنن الكبرى» للبيهقي، وقد أخرجه في «معرفة السنن والآثار». (٤/ ٢٥٩).

⁽۱۰) تقدم برقم (۳۲۰).

٤٣٠ - وَعَنْ جَابِر هُ قَالَ: «عَادَ النَّبِيُ عَلَيْهُ مَرِيضًا، فَرَآهُ يُصَلِّي عَلَى وِسَادَةٍ، فَرَمَى بِهَا()، وَقَالَ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنِ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأُومِئْ إِيسمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ فَرَمَى بِهَا()، وَقَالَ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنِ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأُومِئْ إِيسمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَقْفَهُ().

٤٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ رَأَيْتُ النَّبِيَّ عَيَالِيَّ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا ﴾. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣).

بَابُ الْجُمُعَة

٤٣٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ الْنَهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ عَا يَعُولُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ﴿ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، عَلَى أَعْوَادِ مِنْبُرِهِ: لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤).

٣٣٧ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﴿ فَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْجِيطَانِ ظِلَّ نَسْتَظِلُّ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٥٠).

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «كُنَّا نُجَمِّعُ مَعَهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ، نَتَّبِعُ الْفَيْءَ»(٦).

٤٣٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ: «مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمْعَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٨).

وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٩٠).

⁽١) بعده في «السنن الكبرى» للبيهقي: «فأخذ عودًا ليصلِّي عليه، فأخذه فرمي به».

⁽۲) تقدم برقم (۳۲۱).

⁽٣) تقدم برقم (٢٩٤).

⁽٤) أخرجه مسلم (٨٦٥).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٦٨)، ومسلم (٨٦٠).

⁽٦) أخرجه مسلم (٣١/٨٦٠).

⁽٧) أخرجه البخاري (٩٣٩، ٩٢٤٨)، ومسلم (٨٥٩).

⁽٨) وهو لفظ البخاري أيضًا.

⁽٩) أخرجه مسلم (٣٠/٨٥٩).

٤٣٥ - وَعَنْ جَابِرٍ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ، فَانْفَتَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

٤٣٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَاللَّهُ ظُ لَهُ (٢)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوَّى أَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ (٣).

٤٣٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ اَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٠٠).

٤٣٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ (٥٠) عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ (٥٠) وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ (١٠) الْهَدْيِ هَدْيُ (٧٠) مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ (٨) الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ (٩) بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ (٥). رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يَحْمَدُ اللَّهَ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ... »(١١).

⁽۱) أخرجه مسلم (۸٦٣)، وأخرجه البخاري (٩٣٦) أيضًا، وعزاه المصنَّف في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٢١) إلى البخاري أيضًا، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٣٥٥)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (١/ ٧٧٥ - ٥٧٨).

⁽٢) أخرجه النسائي (٥٥٧)، وابن ماجه (١١٢٣)، والدارقطني (٢/ ١٢، رقم١٢).

⁽٣) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٤٩١)، و«البدر المنير» (٤/ ٥٠٨)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٨٦).

⁽٤) أخرجه مسلم (٣٥/٨٦٢).

⁽٥) بعده في «صحيح مسلم»: «وَيَقُولُ: بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ. وَيَقْرُنُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ، وَالْوُسْطَى».

⁽٦) ضُبط في «ص»، «صحيح مسلم» بالرفع، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت».

⁽۷) في «صحيح مسلم»: «الْهُدَى هُدَى».

⁽٨) ضُبط في «ب»، «صحيح مسلم» بالرفع، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت».

⁽٩) ضُبط في «ب»، «صحيح مسلم» بالرفع، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ت»، «ص».

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۲۸/۸۳۷).

⁽١١) أخرجه مسلم (١٦٧/٤٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «مَنْ يَهْدِ (۱) اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ (۱). وَلِلنَّسَائِعِ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ »(۱).

٤٣٩ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٤٤٠ وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ ﴿ قَالَتْ: «مَا أَخَذْتُ ﴿ قَ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴾ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَقْرَؤُهَا كُلَّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (°).

٤٤١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُو كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ، لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢) بإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ (٧).

٤٤٢ - وَهُو يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مَرْفُوعًا: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ -يَوْمَ الْجُمُعَةِ - وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ»(^).

﴿ اللَّهِ عَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: « دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: صَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: لَا. قَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٩٠).

٤٤٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّبِيَ عَلَيْ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ وَالْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمُ (۱۱).

⁽١) في «ت»: «يهدي». وفي «صحيح مسلم»: «يَهْدِهِ».

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٦٨/ ٤٥).

⁽٣) أخرجه النسائي (١٥٧٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (٨٦٩).

⁽٥) أخرجه مسلم (٧٧٣/٥٢).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٠٦١).

⁽٧) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٢/ ٦٧٥)، و «إرشاد الفقيه» (١/ ٢٠١).

⁽۸) أخرجه البخاري (۹۳٤)، ومسلم (۱۵۸).

⁽٩) أخرجه البخاري (٩٣١)، ومسلم (٨٧٥/ ٥٥).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۸۷۹).

حَدِينَ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بِـ ﴿سَيِّجِٱلْسَرَ رَبِّكَٱلْأَعْلَى ﴾، وَ﴿هَلَ أَتَكَ حَدِيثُ ٱلْغَشِيَةِ ﴾»(١).

٤٤٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﴿ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُ ﷺ الْعِيدَ، ثُمَّ رَحَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّي فَلْيُصَلِّ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (٢).

٤٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

٤٤٨ - وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، «أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ لَهُ: إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّا اللَّهِ عَيَّا أَمَرَنَا بِذَلِكَ: أَنْ لَا نُوصِلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٤٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، فُخَمَعَةَ فَصَلَّى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ (٥) قَلَاثَةِ أَيَّامٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

٠٥٠ وَعَنْهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدُ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ ﷺ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ. وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧٠).

⁽١) أخرجه مسلم (٨٧٨).

⁽۲) أخرجه أحمد (۱۹۲۲٦)، وأبو داود (۱۰۷۰)، والنسائي (۱۵۹۱)، وابن ماجه (۱۳۱۰)، وابن خزيمة (۱٤٦٤).

⁽٣) أخرجه مسلم (٨٨١).

⁽٤) أخرجه مسلم (٨٨٣).

⁽٥) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٣/ ٤٢٨ - ٤٢٩): «برفع «فضل» عطفًا بالواو بمعنى «مع» على ما في «ما بينه» أي: بين يوم الجمعة الذي فعل فيه ما ذكر مع زيادة ثلاثة أيام على السبعة لتكون الحسنة بعشر أمثالها، وجوز الجر في فضل للعطف على الجمعة، والنصب على المفعول معه».

⁽٦) أخرجه مسلم (٧٥٨/ ٢٧).

⁽٧) أخرجه البخاري (٩٣٥)، ومسلم (٨٥٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ»(١).

١٥١- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١)، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةً (١).

٤٥٢، ٤٥٢ - وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ (١٠)، وَجَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: «أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ» (٥).

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا، أَمْلَيْتُهَا فِي «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ»(١).

٤٥٤ – وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ (أَرْبَعِينَ فَصَاعِدًا جُمُعَةً (())». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (() بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٩).

٥٥٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﴿ هُ النَّبِيَ عَلَيْ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ كُلَّ جُمْعَةٍ ». رَوَاهُ الْبَزَّ ارُ (١٠) بِإِسْنَادٍ لَيِّنِ (١١) .

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٨/ ١٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (٨٥٣).

⁽٣) ينظر: «الإلزامات والتتبع» (ص١٦٦ - ١٦٧)، و «العلل» للدارقطني (٣/ ٣٧٢).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (١١٣٩).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٠٤٨)، والنسائي (١٣٨٩).

⁽٦) ينظر: «فتح الباري» (٢/ ٤١٦ – ٤٢١).

 ⁽٧) في «سنن الدارقطني»: «ثَلَاثَةٍ إِمَامًا، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جُمُعَةً وَأَضْحَى وَفِطْرًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ
 جَمَاعَةٌ».

⁽٨) أخرجه الدارقطني (٢/٣، رقم١).

⁽٩) ينظر: «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٢٢)، و«خلاصة الأحكام» (٢/ ٢٦٩)، و«البدر المنير» (٤/ ٥٩٤- ٥٩٥)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ١١٣ - ١١٤).

⁽١٠) أخرجه البزَّار (٤٦٦٤).

⁽۱۱) ينظر: «مجمع الزوائد» (۲/ ۱۹۱).

١٥٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيُذَكِّرُ النَّاسَ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١)، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِم (٢).

٧٥٧ - وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقُّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: مَمْلُوكٌ، وَامْرَأَةٌ، وَصَبِيٌّ، وَمَرِيضٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ (٣).

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ طَارِقٍ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى (٤).

٤٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ».
 رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (٥) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (١٠).

١٥٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٧) بإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٨).

· ٤٦٠ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٩).

٤٦١ - وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ قَالَ: «شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ مُتَوَكِّبًا عَلَى عَصًا أَوْ قَوْسٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١٠).

⁽١) أخرجه أبو داود (١١٠١).

⁽۲) ينظر: «صحيح مسلم» (۸٦٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٠٦٧).

⁽٤) أخرجه الحاكم (١/ ٢٨٨).

⁽٥) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨١٨).

⁽٦) ينظر: «خلاصة الأحكام» (٢/ ٢٦٧).

⁽٧) أخرجه الترمذي (٥٠٩).

⁽٨) ينظر: «البدر المنير» (٤/ ٦٣٢)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ١٢٩).

⁽٩) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» -كما في «إتحاف المهرة» للمصنِّف (٢/ ٤٩١)- ومن طريقه البيهقي (٩/ ١٩٨).

⁽۱۰) أخرجه أبو داود (۱۰۹٦).

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

277 - عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: «أَنَّ طَائِفَةً صَلَّتُ('' مَعَهُ، وَطَائِفَةً وِجَاهَ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ وَطَائِفَةً وِجَاهَ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ أَنْ شَرَفُوا، فَصَفُّوا وِجَاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ رَكْعَةً، ثُمَّ أَنْ شَرَفُوا، فَصَفُّوا وِجَاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّم بِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ ('')، وَوَقَعَ فِي «الْمَعْرِفَةِ» لِابْنِ مَنْدَهُ: «عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ أَبِيهِ» '').

278 - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيّ ﷺ قِبَلَ نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا الْعَدُوّ، فَصَافَفْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ فَصَائَفْنَاهُمْ، فَقَامَ طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوّ، وَرَكَعَ بِمَنْ مَعَهُ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاؤُوا، فَرَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَعْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَعْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ (٥٠).

37٤ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: ﴿ شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَصَفَّنَا صَفَّ يُونِ : صَفُّ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ ، وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُ الْمُؤَخِّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى السُّجُودِ وَالصَّفُ اللَّهُ وَالْعَدُو الْعَدُوّ، فَلَمَّا قَضَى السُّجُودَ قَامَ الصَّفُ الْمُؤَخِّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوّ، فَلَمَّا قَضَى السُّجُودَ قَامَ الصَّفُ الَّذِي يَلِيهِ ، وَقَامَ الصَّفُ الْمُؤَخِّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوّ، فَلَمَّا قَضَى السُّجُودَ قَامَ الصَّفُ الَّذِي يَلِيهِ . . » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

⁽١) في «صحيح مسلم»: «صَفَّتْ».

⁽٢) أخرجه البخاري (٤١٢٩)، ومسلم (٨٤٢).

⁽٣) أخرجه ابن منده في «معرفة الصحابة» (١/ ٥٢٧).

⁽٤) في «ت»، «صحيح البخاري»: «يصلَّى».

⁽٥) أخرجه البخاري (٩٤٢)، ومسلم (٨٣٩).

⁽٦) في «س»: «والذي». والمثبت من «ب»، «ت»، «ص»، «صحيح مسلم».

وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ، فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصَّفُّ الثَّانِي، ثُمَّ تَأَخَّرَ الصَّفُّ الْأُوَّلُ، وَتَقَدَّمَ الصَّفُّ الثَّانِي...» فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

٤٦٥ - وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي عَيَّاشِ الزُّرَقِيِّ مِثْلُهُ، وَزَادَ أَنَّهَا كَانَتْ بِعُسْفَانَ (٢).

٤٦٦ - وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرِينَ أَيْضًا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ»(٣).

٤٦٧ - وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ (١٠).

٨٦ ٤ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ هُ، «أَنَّ النَّبِيَ عَيَّالَةٍ صَلَّى فِي الْخَوْفِ بِهَوُلَاءِ رَكْعَةً، وَهَوُلَاءِ رَكْعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

٤٦٩ - وَمِثْلُهُ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ (٦).

٠٤٧ - وَعَن ابْن عُمَرَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْخَوْفِ (٧) رَكْعَةُ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ». رَوَاهُ الْبَزَّ ارُ (^) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٩).

٤٧١ - وَعَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهُوٌّ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٠) بإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ(١١).

⁽۱) أخرجه مسلم (۳۰۷/۸٤٠).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٢٣٦).

⁽٣) أخرجه النسائي (١٥٥٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود (١٢٤٨).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٣٧٥٩)، وأبو داود (١٢٤٦)، والنسائي (١٥٣٠)، وابن حبان (١٤٥٢، ٢٤٢٥).

⁽٦) أخرجه ابن خزيمة (١٣٤٤).

⁽٧) في «المسند» للبزار: «الْمُسَايَفَةِ».

⁽٨) أخرجه البزَّار (٥٤٠٦).

⁽٩) ينظر: «مسند البزار» (١٢/ ٣٣)، و«مجمع الزوائد» (٢/ ١٩٦).

⁽١٠) أخرجه الدارقطني (٢/ ٥٨، رقم١).

⁽١١) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٤١).

بَابُ صَلَاةٍ الْعِيدَيْنِ

٤٧٢ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

٧٧٣ - وَعَنْ أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، «أَنَّ رَكْبًا جَاؤُوا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأُوُا الْهِلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُ عَلَيْ أَنْ يُفْطِرُوا، وَإِذَا أَصْبَحُوا يَغْدُوا إِلْى مُصَلَّاهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا لَفْظُهُ (٢)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ (٣).

٤٧٤ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ (١٤)». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

وَفِي رِوَايَةٍ مُعَلَّقَةٍ، وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ: «وَيَأْكُلُهُنَّ أَفْرَادًا(٢)»(٧).

٥٧٥ - وَعَنِ (ابْنِ بُرَيْدَةَ) (١٠)، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٠).

٤٧٦ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: «(أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ)(''' أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَالْحُيَّضَ فِي الْعِيدَيْنِ، يَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحُيَّضُ الْمُصَلَّى». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (''').

⁽۱) أخرجه الترمذي (۸۰۲).

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٠٥٧٩، ٢٠٥٨٤)، وأبو داود (١١٥٧).

⁽٣) ينظر: «خلاصة الأحكام» (٢/ ٨٣٨)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ١٧٧).

⁽٤) في «ت»، «ص»: «ثمرات». والمثبت من «ب»، «س»، «صحيح البخاري».

⁽٥) أخرجه البخاري (٩٥٣).

⁽٦) في «المسند»: «إِفْرَادًا». والمثبت من «ص»، ومحتملة في «ت»، وغير مهموزة في باقي النسخ.

⁽٧) أخرجه البخاري معلَّقًا (٢/١٧)، وأحمد (١٢٤٦٢).

⁽٨) في «ب»، «ص»، «س»: «أبي بُردة». والمثبت من «ت»، وسُمي في «جامع الترمذي» عبد الله بن بُريدة، وهو عبد الله بن بُريدة بن الحُصَيب ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٢٨- ٣٣٢).

⁽٩) أخرجه أحمد (٢٣٤٤٩)، والترمذي (٥٤٢)، وابن حبان (٢٨١٢).

⁽۱۰) في «ت»: «أُمرنا».

⁽۱۱) أُخْرِجه البخاري (۹۸۱)، ومسلم (۸۹۰).

حَلَى الْمُو الْمُنْ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (۱).

٤٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ النَّبِيَ عَيَّا النَّبِيَ عَيَّا النَّبِيَ عَيَّا النَّبِيَ عَيَّا النَّبِيَ عَيَّا اللَّهُ عَلَى يَوْمَ الْعِيدِ رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ (٢).

٤٧٩ - وَعَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ صَلَّى الْعِيدَ بِلاَ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (")، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ ('').

٠٤٨٠ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ(٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (١٠).

١٨١- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّا لَهُ يَخُرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ (٧)، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ (٨) عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيَعِظُهُمْ (٩) وَيَأْمُرُهُمْ (٣). مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (١٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٩٦٣)، ومسلم (٨٨٨).

⁽۲) أخرجه أحمد (۳۳۹٦)، والبخاري (۹۲٤، ۱۶۳۱)، ومسلم (۸۸٤/ ۱۳)، وأبو داود (۱۱۵۹)، والنسائي (۱۰۸۷)، والترمذي (۵۳۷)، وابن ماجه (۱۲۹۱).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١١٤٧).

⁽٤) ينظر: «صحيح البخاري» (٩٦٠)، وكذا «صحيح مسلم» (٨٨٦).

⁽٥) أخرجه ابن ماجه (١٢٩٣).

⁽٦) ينظر: «مصباح الزجاجة» (١/ ١٥٣)، و«فتح الباري» (٢/ ٤٧٦)، و«الدراية» (١/ ٢١٩).

⁽٧) ضُبط في «ب» -وكتب بالحاشية: «كذا»-، «ت» بالنصب، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ص»، «صحيح البخاري».

⁽٨) بعده في «صحيح البخاري»: «جُلُوسٌ».

⁽٩) بعده في «صحيح البخاري»: «وَيُوصِيهمْ».

⁽١٠) أخرجه البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩).

٤٨٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ (١) سَبْعٌ فِي الْأُولَى، وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَيْهِمَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١)، وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحَهُ (٣).

٤٨٣ - وَعَنْ أَبِي وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ ﴿ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ بِ ﴿ قَ ﴾ وَ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ﴾ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٠).

٤٨٤ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ فَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

٥٨٥ - وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُهُ (١٠).

٤٨٦ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا، فَقَالَ: قَدْ أَبْدَلَكُمُ اللَّهُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا: يَوْمَ الْأَضْحَى، وَيَوْمَ الْفِطْرِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٧) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (٨).

٤٨٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ هُ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (٩).

⁽١) في «س»: «العيد». والمثبت من «ب»، «ت»، «ص»، «سنن أبي داود».

⁽٢) أخرجه أبو داود (١١٥١).

⁽٣) ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (١٥٤)، و«الأحكام الوسطى» (٢/ ٢٧)، و«بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢٥٩- ٢٦١)، (٥/ ٤٨٢)، و«زاد المعاد» (١/ ٤٢٨- ٤٢٩)، و«نصب الراية» (٢/ ٢١٧)، و«فتح الباري» لابن رجب (٩/ ٥٨)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ١٧١).

⁽٤) أخرجه مسلم (٨٩١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٩٨٦).

⁽٦) أخرجه أبو داود (١١٥٦).

⁽٧) أخرجه أبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦).

⁽٨) ينظر: «شرح السنة» (١٠٩٨)، و «مصابيح السنة» (١/ ٤٨٤)، و «الأحكام الوسطى» (٢/ ٩٧).

⁽٩) أخرجه الترمذي (٥٣٠).

١٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهُ مُ أَصَابَهُ مُ مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُ النَّبِيُ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١) بِإِسْنَادٍ لَيِّنِ(٢).

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

849 عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﴿ قَالَ: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمَ (أَفَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ("). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ (") . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (اللَّه وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ (اللَّهُ عَلَيْهِ (اللَّهُ عَلَيْهِ (اللَّهُ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ (اللَّهُ عَلَيْهِ (اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ (اللَّهُ الْعُلْلُهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «حَتَّى تَنْجَلِيَ»(١٠).

• ٤٩ - وَلِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ: «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِكُمْ»(٧).

٤٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيَ عَالِيْهُ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِم (^).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي: الصَّلاةَ جَامِعَةً»(٩).

٤٩٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى قَالَ: «انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ

⁽١) أخرجه أبو داود (١١٦٠).

⁽٢) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣١٥)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ١٦٦).

⁽٣) ليس في «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٤) في «ت» بالياء والتاء معًا.

⁽٥) أخرجه البخاري (١٠٤٣)، ومسلم (٩١٥).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٠٦٠).

⁽۷) أخرجه البخاري (۱۰۲۳،۱۰۲۳).

⁽۸) أخرجه البخاري (۱۰٦٥)، ومسلم (۹۰۱).

⁽٩) أخرجه مسلم (٩٠١).

فَصَلَّى، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الرُّكُوعِ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الْقِيامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الْقِيامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الْوَيلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُو دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، (فَخَطَبَ النَّاسَ) (١٠) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفُظُ لِلْبُخَارِيِّ (١٠).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «صَلَّى حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَبَجَدَاتٍ»(١٠).

٤٩٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلُ ذَلِكَ (°).

٤٩٤ - وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ: "صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَع سَجَدَاتٍ "(١).

٤٩٥ - وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أُبِيِّ بْنِ كَعْبِ ﷺ: «صَلَّى فَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَفَعَلَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ»(٧).

٤٩٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «مَا هَبَّتْ رِيحٌ قَطُّ إِلَّا جَثَا النَّبِيُ عَلَيْ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً، وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبَرَ انِيُّ (^^).

⁽١) ليس في «ب»، «ت»، «ص»، «س»، والمثبت من «أ» -وهو ضمن الجزء المكتوب بغير الخط العتيق الذي تم التنبيه عليه عند الحديث (٤١٤)-، «صحيح البخاري».

 ⁽٢) في «صحيح البخاري»: «فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لاَ يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَاذْكُرُوا اللَّهَ...».

⁽٣) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧).

⁽٤) أخرجه مسلم (٩٠٨).

⁽٥) ذكره مسلم (٦٢٧/ ٢) تعليقًا بعد حديث ابن عباس ، وأخرجه أحمد (١٢٣٢)، وابن خزيمة (١٣٨٨، ١٣٨٨)، والبيهقي (٣/ ٣٣٠).

⁽٦) أخرجه مسلم (٩٠٤).

⁽٧) أخرجه أبو داود (١١٨٢).

⁽٨) أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٥٥٥- ٥٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٥٣٣).

١٩٧ - وَعَنْهُ، «أَنَّهُ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَقَالَ: هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِـيُّ (١).

٤٩٨ - وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَهُ، دُونَ آخِرِهِ (٢).

بَابُ صَلَاة الاستسْقَاء

299 - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿ خَرَجَ النَّبِيُ عَلَيْ مُتَوَاضِعًا، مُتَبَذِّلًا مُتَخَشِّعًا، مُتَرَسِّلًا، مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ (")، لَمْ يَخْطُبُ خُطْبَتُكُمْ (١) مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ (")، لَمْ يَخْطُبُ خُطْبَتُكُمْ (١) هَذِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٥).

••• وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَيَا فَحُوطَ الْمَطَرِ، فَأُمَرَ بِمِنْبَرِ، فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَا حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ شَكُوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ. ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلّهِ دِيَارِكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ. ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمُنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ، يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمِنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ، يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمِنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللّهُ، يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللّهُمَّ أَنْتَ النَّهُ مَ اللّهُ مَا يُولِيهُ وَاجْعَلُ مَا أَنْتَ الْغَيْثَ، وَاجْعَلُ مَا اللّهُ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلُ مَا أَنْتَ الْغَيْثَ، وَاجْعَلُ مَا أَنْتَ الْغَيْثِ وَالْعَالِي عَلَيْكَ الْعَلَيْفِي وَاجُعَلُ مَا إِلَكَ إِلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللهُ الللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ

[/]w/w//w/ = ti .f/\

⁽١) أخرجه البيهقي (٣/ ٣٤٣).

⁽٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٧/ ١٧٧).

⁽٣) في «ت»: «العيدين». والمثبت من «ب»، «ص»، «س»، «المسند»، «سنن ابن ماجه».

⁽٤) في «ب»، «ص»، «المسند»: «خُطَبَكُمْ». والمثبت من «ت»، «س»، «سنن ابن ماجه».

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٠٦٧، ٣٣٩٤)، وأبو داود (١١٦٥)، والنسائي (١٥٠٦، ١٥٠٨، ١٥٢١)، والترمذي (٥٥٨، ٥٥٩)، وابن ماجه (١٢٦٦)، وأبو عَوانة (٢٥٢٤)، وابن حبان (٢٨٦٢).

⁽٦) أخرجه أبو داود (١١٧٣).

٥٠١ وقِصَّةُ التَّحْوِيلِ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَفِيهِ:
 «فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، ثُمَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ»(١).

٠٠٢ - وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ: «وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ؛ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ»(٢).

٣٠٥ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُ ﷺ قَائِمٌ عَالْمُ فَادْعُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّه يُغِثْنَا. فَرَفَعَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّه يُغِثْنَا. فَرَفَعَ يَدْيُهِ (")، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا (١٤)... ﴿ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٤٠٥ - وَعَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ عُمَرَ ﴿ كَانَ إِذَا قُحِطُوا (٢٠) يَسْتَسْقِي بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،
 وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِي (٧) إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا.
 فَيُسْقَوْنَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨).

٥٠٥ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩).

⁽١) أخرجه البخاري (١٠٢٤)، ومسلم (٨٩٤).

⁽٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ٦٦، رقم٢).

⁽٣) في «ت»: «يده». والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽٤) بعده في «صحيح البخاري»: «اللَّهُمَّ أَغِثْنَا».

⁽٥) أخرجه البخاري (١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧).

⁽٦) ضُبط في «ت»: «قَحَطُوا». وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٢٣٨): «قحطوا: بفتح القاف والحاء في الفرع مصححًا عليه، وضبطه الحافظ ابن حجر: قُحِطوا، بضم القاف وكسر الحاء».

⁽٧) في «صحيح البخاري»: «نَتَوَسَّلُ».

⁽۸) أخرجه البخاري (۲۰۱۰، ۳۷۱۰).

⁽٩) أخرجه مسلم (٨٩٨).

٥٠٦ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: اللَّهُ مَ صَيِّبًا نَافِعًا ﴾. أَخْرَجَاهُ (١).

٥٠٧ - وَعَنْ سَعْدٍ هُ اَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ دَعَا فِي الِاسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا سَحَابًا كَثِيفًا، قَصِيفًا، دَلُوفًا، ضَحُوكًا، تُمْطِرُنَا مِنْهُ رَذَاذًا، قِطْقِطًا، سَجُلًا ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَام». رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣).

٥٠٨ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ خَرَجَ سُلَيْمَانُ ﴿ يَسْتَسْقِي، فَرَأَى نَمْلَةً مُسْتَلْقِيَةً عَلَى ظَهْرِهَا، رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى السّمَاءِ، تَقُولُ: اللّهُمَّ إِنَّا خَلْقٌ مَنْ نَمْلَةً مُسْتِلْقِيةً عَلَى ظَهْرِهَا، رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى السّمَاءِ، تَقُولُ: اللّهُمَّ إِنَّا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِكَ، لَيْسَ بِنَا غِنَى عَنْ سُقْيَاكَ. فَقَالَ: ارْجِعُوا فَقَدْ سُقِيتُمْ بِدَعْوَةٍ غَيْرِكُمْ ﴿ . رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ﴿).
 أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ﴿).

٥٠٩ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِي ﷺ اسْتَسْقَى، فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ ».
 أُخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥).

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۰۳۲)، ولم نقف عليه في "صحيح مسلم" بهذا اللفظ، وإنما أخرج مسلم (۸۹۹) لفظ: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الرِّيحِ وَالْغَيْمِ، عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا مَطَرَتْ سُرَّ لفظ: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الرِّيحِ وَالْغَيْمِ، عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا مَطَرَتْ سُرَّ بِهِ، وَذَهَبَ عَنْهُ ذَلِكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ عَذَابًا سُلِّطَ عَلَى أُمَّتِي". وَيَقُولُ إِذَا رَأًى الْمَطَرَ: "رَحْمَةٌ". وينظر: "الجمع بين الصحيحين" للحميدي (٤/ ١٨٢)، و"الجمع بين الصحيحين" للإشبيلي (١/ ١٨٤)، و"تحفة الأشراف" (١٧٥٥٨).

⁽٢) كتب بحاشية «ت»: «قَصِيفًا: قويًا شديدًا، والدَّلُوف: كأنه -والله أعلم- المتقارب الآتي على تمهل، والقِطْقِط: قال أبو زيد: أصغر المطر، والرَّذاذ: فوق القِطْقِط، والسَّجْل: كأنه -والله أعلم- العام، قال في «الصحاح»: والمسجل: المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد». «الصحاح» (٥/ ١٧٢٦).

⁽٣) أخرجه أبو عَوانة (٢٥١٤).

⁽٤) أخرجه الحاكم (١/ ٣٢٥)، ولم نقف عليه في «مسند أحمد» من حديث أبي هريرة ، وإنما أخرجه في «الزهد» (٤٤٩) من حديث أبي الصِّدِّيق الناجي قال: «خَرَجَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ يَسْتَسْقِي...».

⁽٥) أخرجه مسلم (٨٩٥).

بَابُ اللِّبَاسِ

٠١٠ - عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ ﴿ الْأَشْعَرِيِّ ﴿ الْأَشْعَرِيِّ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أَمُّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ (٢) وَالْحَرِيرَ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٤).

١١٥ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ ﴿ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ،
 وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالدِّيبَاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (°).

١٢٥- وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَع». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (١).

١٣ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي
 قَمِيصِ الْحَرِيرِ فِي سَفَرٍ مِنْ جِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٧).

١٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: «كَسَانِي النَّبِيُّ عَلِيٍّ حُلَّةً سِيَرَاءَ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^)، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ (٩).

(١) في «سنن أبي داود»، «صحيح البخاري»: «عن أبي عامر أو أبي مالك الأشعري».

- (٣) أخرجه أبو داود (٤٠٣٩).
- (٤) أخرجه البخاري معلَّقًا (٧/ ١٠٦).
- (٥) أخرجه البخاري (٥٨٣٧)، وأخرجه مسلم أيضًا (٢٠٦٧) بلفظ: «لَا تَشْرَبُوا فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَلْبَسُوا...». وهو بهذا اللفظ متفق عليه، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ٢٧٨)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٣/ ٢٨٩- ٢٥٠)، و«فتح الباري» (١/ ٢٩٢).
 - (٦) أخرجه البخاري (٥٨٢٨)، ومسلم (٢٠٦٩/ ١٥).
 - (٧) أخرجه البخاري (٢٩١٩، ٢٩٢٠)، ومسلم (٢٠٧٦).
 - (٨) أخرجه البخاري (٥٨٤٠)، ومسلم (٢٠٧١).
 - (٩) وهو لفظ البخاري أيضًا.

⁽۲) في «ص»، «سنن أبي داود»: «الْخَزَّ». وفي هامش إحدى نسخ «سنن أبي داود» -كما في التعليق على «السنن» (٦/ ١٥١، طبعة الرسالة)- أن أبا عيسى الرَّمْلي -الراوي عن أبي داود- سمعها من أبي داود: «الْحِرَ وَالْحَرِيرَ». وقال المصنَّف في «فتح الباري» (١٠/ ٥٥): «الراجح بالمهملتين». وينظر: «عمدة القاري» (١٠/ ١٧٦). وضُبط في «ب»، «س»: «الحِرَ». وفي «ت»: «الحَرَ».

١٥- وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ اَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ اللَّهَ عَلَى ذُكُورِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

١٦٥- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَةِ هِ عَلَيْهِ ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُ (٢).

١٧٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ هِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ الْمُعَلِي عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الْمُعَلِي عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْ الْمُعَلِّمُ عَلَيْ عَلَيْكُمِ عَلَيْ عَلَيْكُمِ عَلَا عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْعِلَا عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَ

١٨ ٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و ﴿ قَالَ: «رَأَى عَلَيَّ النَّبِيُ ﷺ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ: أُمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهَذَا؟». رَوَحادياهُ مُسْلِمٌ (١٠).

١٩ ٥ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﴿ اللَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ وَ اللَّهِ مَكْفُوفَةَ الْجَيْبِ وَالْكُمَّيْنِ وَالْفَرْجَيْنِ بِالدِّيبَاجِ ﴿ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ ﴿ .

وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِم، وَزَادَ: «كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ فَقَبَضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَالِيْهُ عَلَيْهُ عَلَي عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ»: «وَكَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ»(^).



⁽١) أخرجه أحمد (١٩٨١٢، ١٩٨١٦)، والنسائي (١٤٨٥)، والترمذي (١٧٢٠).

⁽٢) أخرجه البيهقي (٣/ ٢٧١).

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٠٧٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٠٧٧).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٤٠٥٤).

⁽٦) في «س»، «صحيح مسلم»: «يُسْتَشْفَى». والمثبت من «ب»، «ت»، «ص».

⁽٧) أخرجه مسلم (٢٠٦٩/١٠).

⁽A) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٤٨).

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

٠٢٠ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَادِمِ (١١ اللَّذَّاتِ: الْمَوْتِ (٢)». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

٥٢١ – وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١٠).

٣٢٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ». رَوَاهُ الثَّلاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

٥٢٣، ٥٢٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ (١) ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ (٧).

٥٢٥ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﴿ مَا النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ: «اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يس». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (^).

⁽١) في «ب»، «جامع الترمذي»، «سنن النسائي»: «هَاذِم». والمثبت من «ت»، «ص»، «س».

⁽٢) ليس في «سنن النسائي»، وفي «جامع الترمذي»: «َيَعْنِي: الْمَوْتَ». واللفظ المثبت هو لابن حبان.

⁽٣) أخرجه الترمذي (٢٣٠٧)، والنسائي (١٨٢٤)، وابن حبان (٢٩٩٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٣٥١)، ومسلم (٢٦٨٠).

⁽٥) أخرجه النسائي (١٨٢٨)، والترمذي (٩٨٢)، وابن حبان (٣٠١١). ولم نقف عليه في «سنن أبي داود»، وإنما أخرجه ابن ماجه (١٤٥٢).

⁽٦) حديث أبي سعيد ه أخرجه مسلم، والأربعة، وأما حديث أبي هريرة ه فقد أخرجه مسلم، وابن ماجه فقط، وينظر: «تحفة الأشراف» (١٣٤٤٨،٤٤٠٣).

⁽۷) حدیث أبي سعید ﷺ: أخرجه مسلم (۹۱٦)، وأبو داود (۳۱۱۷)، والنسائي (۱۸۲٦)، والترمذي (۷۷۱)، وابن ماجه (۱۸۲۵).

وحديث أبي هريرة ١٤٤٤). أخرجه مسلم (٩١٧)، وابن ماجه (١٤٤٤).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۳۱۲۱)، والنسائي في «الكبرى» (۱۰۸٤)، وابن حبان (۳۰۰۲).

٣٢٥ – وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: «دَخَلَ النَّبِيُ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ ﴿ هُ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ وَ فَأَغْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ. فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: لِكَا تُدعُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤَمِّنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَدْعُوا عَلَى مَا تَقُولُونَ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوَّرْ لَهُ فِيهِ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ ». رَوَاهُ مُسْلِمُ (۱).

٧٢٥ - وَعَـنْ عَائِشَـةَ هُمُ «أَنَّ رَسُـولَ اللَّـهِ ﷺ حِيـنَ تُوُفِّي، سُـجِّي بِبُـرْدٍ حِبَـرَةٍ». مُتَّفَـتُ عَلَيْـهِ(٢).

٨٧٥ - وَعَنْهَا، «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، فَتَلَ النَّبِيَّ عَلَيْكَةٍ بَعْدَ مَوْتِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠.

٥٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ﴿ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ ﴿ ؛ .

٥٣٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي نُجَرِّدُ رَسُولَ اللَّهِ عَلِيْ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا أَمْ لَا... » الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (١٠).

٥٣٧ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ﴿ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُ ﷺ وَنَحْنُ نُغَسِّلُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكِ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكِ (٧) بِمَاءٍ وَسِدْدٍ، وَاجْعَلْنَ فِي

⁽۱) أخرجه مسلم (۹۲۰).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٨١٤)، ومسلم (٩٤٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٤٥٥).

⁽٤) أخرجه أحمد (٩٨١٠)، والترمذي (١٠٧٨، ١٠٧٩).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٦٩٤٧)، وأبو داود (٣١٤١).

⁽٧) بكسر الكاف -في الموضعين- في «ب»، «ت»، «ص»، وبغير ضبط في «س»، وفي «صحيح البخاري» بالكسر والفتح معًا. وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٣٨٤): «بكسر الكاف؛ لأنه خطاب لمؤنثة». وينظر: «فتح الباري» (٣/ ١٢٩).

الْآخِرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ. فَلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ، فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(۱).

وَفِي رِوَايَةٍ: «ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا، وَمَوَاضِع الْوُضُوءِ مِنْهَا» (٢).

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَضَفَرْنَا شَعَرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، فَأَلْقَيْنَاهُ(٣) خَلْفَهَا»(٤).

٥٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابِ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيضٌ وَلَا عِمَامَةٌ ﴿ . مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٥).

٥٣٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «لَمَّا تُوُفِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلِيْهِ وَهِ الْهَ عَلِيْةِ، فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكَفِّنْهُ (١) فِيهِ. فَأَعْطَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

٥٣٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (^).

٥٣٦ – وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩).

٥٣٧ – وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ يَعْقِلَهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبِ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ فَيُقَدِّمُهُ فِي اللَّحْدِ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١).

⁽١) أخرجه البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩/٣٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٦٧)، ومسلم (٩٣٩/ ٤٢، ٣٤).

⁽٣) في «س»، «صحيح البخاري»: «فألقيناها». والمثبت من «ب»، «ت»، «ص».

⁽٤) أخرجه البخاري (١٢٦٣).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٢٦٤)، ومسلم (٩٤١).

⁽٦) ضُبط في «ت»: «أَكْفِنْه». وبغير ضبط في «ب»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «صحيح البخاري».

⁽٧) أخرجه البخاري (١٢٦٩، ٥٧٩٦)، ومسلم (٢٤٠٠).

⁽٨) أخرجه أحمد (٢٢٥٤)، وأبو داود (٤٠٦١)، والترمذي (٩٩٤)، وابن ماجه (٣٥٦٦).

⁽٩) أخرجه مسلم (٩٤٣)، وسيأتي برقم (٥٧٩).

⁽١٠) أخرجه البخاري (١٣٤٣).

٥٣٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ هِ: سَمِعْتُ النَّبِيَ عَيَّ يَقُولُ: «لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ؛ فَإِنَّهُ يُشَولُ: «لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ؛ فَإِنَّهُ يُسْلَبُ(') سَرِيعًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ('').

٥٣٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِي عَلَيْهِ قَالَ لَهَا: «لَوْ مِتَّ قَبْلِي فَغَسَّلْتُكِ...» الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

• ٤٥ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ﴿ اللَّهُ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَوْصَتْ أَنْ يُغَسِّلَهَا عَلِيْ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ الدَّارَ قُطْنِيُ اللَّهُ الدَّارَ قُطْنِي اللَّهُ الدَّارَ قُطْنِي اللَّهُ الدَّارَ قُطْنِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الدَّارَ قُطْنِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّ

٥٤١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ ﴿ مَ فِي قِصَّةِ الْغَامِدِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُ ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزِّنَى، قَالَ: «ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَصُلِّي (٥) عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ ». رَوَاهُ مُسْلِمُ (١).

٥٤٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ أُتِيَ النَّبِيُ عَلَيْ ۚ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧).

٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُونَ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ، قَالَ:
 (فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُ عَلَيْهِ (^) ، فَقَالَ: دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهَا. فَدَلُّوهُ ، فَصَلَّى عَلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَزَادَ مُسْلِمٌ: «ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ»(٩).

⁽١) في «سنن أبي داود»: «يُسْلَبُهُ سَلْبًا».

⁽۲) أخرجه أبو داود (۳۱۵٤).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٦٥٤٨)، وابن ماجه (١٤٦٥)، وابن حبان (٦٥٨٦).

⁽٤) أخرجه الدارقطني (٢/ ٧٩، رقم ١٢).

⁽٥) في «صحيح مسلم»: «فصَلَّى». وينظر: «إكمال المعلم» (٥/٣٢٥- ٥٢٤)، و«المفهم» (١٨/١٦)، ووهر ووشرح صحيح مسلم» للنووي (١١/٤٠١)، و«شرح الزرقاني على الموطأ» (٤/ ١٧٢).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٦٩٥).

⁽٧) أخرجه مسلم (٩٧٨).

⁽٨) كتب بحاشية «ص»: «فقيل: ماتت». وبنحو هذه الزيادة عند البخاري ومسلم، وزادا: «قَالَ: أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي. قَالَ: فَكَأَنَّهُمْ صَغَّرُوا أَمْرَهَا، أَوْ أَمْرَهُ».

⁽٩) أخرجه البخاري (٤٥٨، ١٣٣٧)، ومسلم (٩٥٦).

٤٤ - وَعَـنْ حُذَيْفَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَنْهَـى عَـنِ النَّعِيِّ (١١)». رَوَاهُ أَحْمَـدُ وَالتِّرْمِـذِيُّ وَحَسَّـنَهُ (٢).

٥٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْهُ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِي النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٣).

٥٤٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ تَسَمِعْتُ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِم يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جِنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْتًا إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٥٤٧ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبِ ﴿ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ وَسَطَهَا (٥٠)». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (١٠).

٥٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ وَاللَّهِ ، لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ وَ اللَّهِ عَلَى ابْنَيْ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧).

٩٤٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ (^) أَرْقَمَ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِ نَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جِنَازَةٍ خَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَالِيَّةٌ يُكَبِّرُ هَا».
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ (٩).

⁽١) كذا ضُبط في «ب»، «ت»، وبدون ضبط في «ص»، «س»، وفيه لغتان: إسكان العين وتخفيف الياء، وكسر العين وتشفيف الياء، وكسر العين وتشديد الياء. كما في «مطالع الأنوار» (٤/ ١٨٥) وغيره.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٣٧٤٢)، والترمذي (٩٨٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (١٩٥١).

⁽٤) أخرجه مسلم (٩٤٨).

⁽٥) ضُبط في «ت»، «ص» بسكون السين، وبدون ضبط في «س»، والضبط المثبت من «ب»، «صحيح البخاري». قال المصنِّف في «فتح الباري» (١/ ٤٢٩): «بفتح السين في روايتنا، وكذا ضبطه ابن التين، وضبطه غيره بالسكون».

⁽٦) أخرجه البخاري (١٣٣١)، ومسلم (٩٦٤).

⁽۷) أخرجه مسلم (۹۷۳).

⁽٨) هنا آخر ما فُقد من الخط العتيق من النسخة «أ» الذي أُكمل بخطُّ مغايرٍ، الذي أشرنا إلى بدايته عند الحديث (١٤).

⁽٩) أخرجه مسلم (٩٥٧)، وأبو داود (٣١٩٧)، والنسائي (١٩٨٢)، والترمذي (١٠٢٣)، وابن ماجه (١٠٠٥).

• ٥٥- وَعَنْ عَلِيٍّ ، «أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ سِتَّا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِيُّ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ (١)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (١).

١٥٥- وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَيَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (١).

٣٥٥ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جِنَازَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَقَالَ: لِتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

٥٥٣ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ ﴿ قَالَ: ﴿ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى جِنَازَةٍ ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ (`` : اللَّهُ مَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ (`` النَّوْبَ الْأَبْيَضَ مَذْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ (`` النَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ (` النَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ النَّحَلَةِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ فِنْنَةَ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ (` اللَّهُ وَالْبَيْفِ بَالْمُولِ وَالْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْرَامِنْ أَهْلِهِ، وَأَذْخِلْهُ الْجَنَّةَ وَقِهِ فِنْنَةَ الْجَنَّةُ وَقِهِ فِنْنَةَ الْجَنَّةُ وَقِهِ فِنْنَةَ الْجَنَّةُ وَقِهِ فِنْنَةً الْجَنَّةُ وَقِهِ فَنْنَةً اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللللللللللّهُ اللللللللللّهُ الللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللل

٤٥٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكِ إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ يَقُولُ:
 اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَخَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكرِنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَخَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكرِنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَتُوفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا

⁽۱) أخرجه سعيد بن منصور، كما في «فتح الباري» (٧/ ٣١٨)، بلفظ: «خمسًا».

⁽٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٤٠٠٤).

⁽٣) أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٠٧). واللفظ المثبت إنما هو للحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٥٨).

⁽٤) ينظر: «خلاصة الأحكام» (٢/ ٩٧٥)، و«المهذب في اختصار السنن الكبير» (٣/ ١٣٨٣)، و«فتح الباري» (٣/ ٢٠٤).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٣٣٥).

⁽٦) كتب بحاشية «أ»: «مطلب: دعاء الجنازة».

⁽٧) في «س»: «يُنقَّى». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٨) أخرجه مسلم (٩٦٣).

تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا(') بَعْدَهُ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ('').

٥٥٥ - وَعَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

٥٦ ٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلِيَّةٍ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ؛ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٥٥٧ - وَعَنْهُ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ. قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: مِثْلُ فَلَهُ قِيرَاطَانِ. قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِمُسْلِم: «حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ» (٥٠).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ تَبِعَ جِنَازَةَ مُسْلِمٍ إِسمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ»(١٠).

٥٥٨ - وَعَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧)، وَأَعَلَّهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةٌ بِالْإِرْسَالِ (٨).

⁽١) في «أ»، «ص»: «تفتنًا». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «سنن ابن ماجه» واللفظ له.

⁽۲) أخرجه أبو داود (۳۲۰۱)، والنسائي في «الكبرى» (۱۰۸۵۲، ۱۰۸۵۳)، والترمذي بعد حديث (۱۰۲٤)، وابن ماجه (۱۶۹۸)، ولم نقف عليه في «صحيح مسلم»، وقد ذكره المجد ابن تَيْمِيَّة في «المنتقى» (۱۲۳۰)، والضياء في «السنن والأحكام» (۳/ ۱۵۱، رقم ۲۸۵۲)، والمصنِّف في «التلخيص الحبير» (۲/ ۲۶۸)، ولم يذكروا «صحيح مسلم».

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣١٩٩)، وابن حبان (٣٠٧٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٩٤٥/ ٥٢).

⁽٦) أخرجه البخاري (٤٧).

⁽۷) أخرجه أحمد (۲۲۷)، وأبو داود (۳۱۷۹)، والنسائي (۱۹۶۵، ۱۹۶۵)، والترمذي (۲۰۰۸، ۱۰۰۸)، وابن ماجه (۱۶۸۲)، وابن حبان (۳۰٤۵–۳۰۶).

⁽٨) ينظر: «العلل الكبير» (٢٤٧)، و«تهذيب سنن أبي داود» لابن القيم (٢/٣٦٦- ٣٦٩)، و«التلخيص الحبير» (٢/٢٦).

٩٥٥ - وَعَـنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ﴿ قَالَتْ: «نُهِينَا عَـنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِـزِ، وَلَـمْ يُعْـزَمْ عَلَيْنَا».
 مُتَّفَـتٌ عَلَيْهِ (۱).

٥٦٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ مَا نَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى تُوضَعَ ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٢٠).

٥٦١ – وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، ﴿ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ) (٣) يَزِيدَ ﴿ أَذْخَلَ الْمَيِّتَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِ (١٠) الْقَبْرِ، وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥).

٥٦٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْقِ قَالَ: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ فَقُولُوا: بِاسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١)، وَأَعَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْوَقْفِ (٧).

٣٦٥ – وَعَنْ عَائِشَةَ هِمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا».
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ (^).

370 - وَزَادَ ابْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «فِي الْإِثْم»(٩).

٥٦٥ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﴿ قَالَ: «أَلْحِدُوا (١٠) لِي لَحْدًا، وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّهِ عَلِيَّ اللَّهِ عَلِيَّةٍ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١).

⁽١) أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٣١٠)، ومسلم (٩٥٩/ ٧٧).

 ⁽٣) في «أ»: «بن عبد الله، أن». وهو عبد الله بن يزيد بن حصن الخَطْمي ، ترجمته في «أسد الغابة»
 (٣/ ٣١٢ – ٣١٣)، و«الإصابة» (٦/ ٤٢٤ – ٤٢٥).

⁽٤) في «ص»، «سنن أبي داود»: «رِجْلَي». وفي «أ»: «رجل». والمثبت من «ب»، «ت»، «س».

⁽٥) أخرجه أبو داود (٣٢١١).

⁽٦) أخرجه أحمد (٤٩٠٤)، وأبو داود (٣٢١٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٦٠)، وابن حبان (٣١١٠).

⁽٧) ينظر: «العلل» للدارقطني (١٢/ ١٠٤).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۳۲۰۷).

⁽٩) أخرجه ابن ماجه (١٦١٧).

⁽١٠) كذا ضُبط في «ب»، «ت»، «أ». وبدون ضبط في «ص»، «س». قال النووي في «شرح مسلم» (٧/ ٣٤): «بوصل الهمزة وفتح الحاء، ويجوز بقطع الهمزة وكسر الحاء».

⁽۱۱) أخرجه مسلم (۹۶٦).

٥٦٦ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ عَنْ جَابِرٍ نَحْوُهُ، وَزَادَ: «وَرُفِعَ قَبْرُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (۱).

٥٦٧ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْهُ ﴿ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُتْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُتْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ» (٢).

٥٦٨ - وَعَنْ عَامِرِ (٣) بْنِ رَبِيعَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ ،
 وَأَتَى الْقَبْرَ فَحَثَى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ وَهُو قَائِمٌ ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (٤).

979 - وَعَنْ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأُلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٠).

• ٧٥ - وَعَنْ ضَمْرَة (١) بْنِ حَبِيبٍ أَحَدِ التَّابِعِينَ قَالَ: «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ إِذَا سُوِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرُهُ وَانْصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلَانُ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَا فُلَانُ، قُلْ: رَبِّيَ اللَّهُ، وَدِينِيَ الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مَوْقُوفًا (٧).

٧١ - وَلِلطَّبَرَانِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْ فُوعًا مُطَوَّ لًا (^).

⁽١) أخرجه البيهقي (٣/ ٤١٠)، وابن حبان (٦٦٣٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (٩٧٠).

⁽٣) في «أ»: «جابر». والمثبت من بقية النسخ، «سنن الدارقطني». وهو عامر بن رَبِيعة بن كعب ﷺ، ترجمته في «أسد الغابة» (٣/ ١٧ – ١٨)، و«الإصابة» (٥/ ٤٩٧).

⁽٤) أخرجه الدارقطني (٢/ ٧٦، رقم١).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، والحاكم (١/ ٣٧٠).

⁽٦) في «أ»: «عثمان». وضمرة بن حبيب الحمصي ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢١٤).

⁽٧) أخرجه سعيد بن منصور، كما في «الفروع» لابن مفلح (٣/ ٣٨٣).

⁽٨) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٩٧٩)، وفي «الدعاء» (١٢١٤).

٧٧٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ(١) الْأَسْلَمِيِّ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠).

زَادَ التُّرْمِذِيُّ: «فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ»(٣).

٥٧٣ - زَادَ ابْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَتُزَهِّدُ فِي الدُّنْيَا»(٤).

٥٧٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيْكَ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ ﴾. أَخْرَجَهُ التُّرْمِ ذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

٥٧٥- وَعَـنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُـدْرِيِّ ﷺ قَـالَ: «لَعَـنَ رَسُـولُ اللَّـهِ ﷺ النَّائِحَـةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ(٦).

٧٧٥ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ﴿ قَالَتْ: «أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَنُوحَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧٠).

٧٧٥ - وَعَنْ عُمَرَ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

٥٧٨ - وَلَهُمَا نَحْوُهُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً (٩).

٧٧٥ - وَعَنْ أَنَسٍ ، فَ قَالَ: «شَهِدْتُ بِنْتًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهُ تُدْفَنُ وَرَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ جَالِسٌ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠).

⁽١) في «أ»: «الخصيب». والمثبت من بقية النسخ. وكذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ١٥٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (٩٧٧).

⁽٣) أخرجه الترمذي (١٠٥٤).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (١٥٧١).

⁽٥) أخرجه الترمذي (١٠٥٦)، وابن حبان (٣١٧٨).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٣١٢٨).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٣٠٦)، ومسلم (٩٣٦).

⁽٨) أخرجه البخاري (١٢٩٢)، ومسلم (٩٢٧).

⁽٩) أخرجه البخاري (١٢٩١)، ومسلم (٩٣٣).

⁽۱۰) أخرجه البخاري (۱۳٤۲).

٥٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تُضْطَرُّ وا(١٠)». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ (٢٠).

وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ، لَكِنْ قَالَ: «زَجَرَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ»(٣).

٥٨١ - وَعَنْ عَبُدِ اللّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ﴿ قَالَ: «لَمَّا جَاءَ نَعِيُ (١٠ جَعْفَرٍ حِينَ قُتِلَ قَالَ النّبِيُ عَيْكِيُّ: اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْ غَلُهُمْ ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلّا النّبَائِيُّ (١٠). النّسَائِيّ (١٠).

٥٨٢ – وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ: السَّلَامُ (٢) عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلَاحِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧).

٥٨٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ (٨).

٥٨٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩).

⁽١) ضُبط في «ت»، «أ»: «تَضْطَرُّوا». وبدون ضبط في «ب»، «ص»، «س». والضبط المثبت كما في «سنن ابن ماجه». وقدِ اضْطُرَّ إلى الشيء، أي: أُلْجئ إليه. ينظر: «لسان العرب» (٤/ ٤٨٣).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (١٥٢١).

⁽٣) أخرجه مسلم (٩٤٣)، وتقدم برقم (٥٣٦).

⁽٤) كتب بحاشية «ت»: «النَّعِيُّ: على فعيل، لغة في النَّعْي، ويقال أيضًا للرجل الذي يأتي بخبر الموت».

⁽٥) أخرجه أحمد (١٧٧٦)، وأبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠).

⁽٦) ضُبط في «ت» بالنصب، وبدون ضبط في «ب»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «أ».

⁽٧) أخرجه مسلم (٩٧٥).

⁽٨) أخرجه الترمذي (١٠٥٣).

⁽٩) أخرجه البخاري (١٣٩٣)، وسيأتي برقم (١٥٠٠).

٥٨٥ - وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ نَحْوَهُ، لَكِنْ قَالَ: «فَتُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ»(١).



(١) أخرجه الترمذي (١٩٨٢).

كِتَابُ الزَّكَاةِ

٥٨٦ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، «أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ بَعَثَ مُعَاذًا ، إِلَى الْيَمَنِ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَدَدُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَدَدُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَدَدُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَدَدُ فِي ('') فُقَرَائِهِمْ ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ ('').

٨٧ - وَعَنْ أَنَسِ ١٠٠ ، «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ١٠٠ كَتَبَ لَهُ:

هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ(٣):

فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ (١): فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ.

فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، (فَإِنْ لَحُمْ تَكُنْ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ)(٥٠).

فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى.

فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ، فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ.

فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ.

فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ.

⁽١) هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري- ومسلم في رواية-: «عَلَى».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

⁽٣) بعده في «صحيح البخاري»: «فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلا يُعْطِ».

⁽٤) في «صحيح البخاري»: «مِنَ الْغَنَمِ». وينظر: «فتح الباري» (٣/ ٣١٩).

⁽٥) ليس في "صحيح البخاري". وقد ذكره أحمد (٧٣)، وأبو داود (١٥٦٧)، والنسائي (٢٤٤٧، ٥٥٥)، وهو مثبت في «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ٩٢): «فَإِنْ لَمْ تَكُنِ ابْنَةُ مَخَاضٍ، فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ». وينظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٩).

فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ (''. فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِل، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا (''.

وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَم فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةِ شَاةٍ" شَاةٌ.

فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ إِلَى مِئَتَيْنِ، فَفِيهَا شَاتَانِ.

فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِئَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ.

فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ، فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ.

فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً (٤) فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ.

وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ.

وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ (وَلَا ذَاتُ عَوَارِ (٥) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ) (٦) الْمُصَّدِّقُ (٧).

وَفِي الرِّقَةِ (^) رُبُعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ (٩) إِلَّا تِسْعِينَ وَمِئَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

-______

⁽١) في «أ»: «الفحل».

⁽٢) بعده في «صحيح البخاري»: «فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الإِبِلِ، فَفِيهَا شَاةٌ».

⁽٣) ليس في «صحيح البخاري»، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ٩٢).

⁽٤) في "صحيح البخاري»: "واحدةً". وضبط في "ب»، "ت» بالرفع، وبدون ضبط في "ص»، "س»، والضبط المثبت من "أ». وقد وجَّهه القاري في "مرقاة المفاتيح" (٤/ ٢٥٩) بالنصب على نزع الخافض، أو مفعول "ناقصة»، أو عطف بيان لها، وبالرفع على تقدير: وهي واحدة.

⁽٥) في «ص»: «عور». والمثبت من بقية النسخ. وضُبط في «ت» بضم العين، وبدون ضبط في «س»، والضبط المثبت من «ب»، «أ». قال المصنِّف في «فتح الباري» (٣/ ٣١١): «قوله: «ذات عوار» بفتح العين المهملة وبضمها، أي: معيبة، وقيل: بالفتح: العيب، وبالضم: العور».

⁽٦) في «صحيح البخاري»: «وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ».

⁽٧) خُسبط في «أَ»: «المصدَّق». وبدون ضبطً في «ص»، وس». والضبط المثبت من «ب»، «ت».

⁽٨) في «أ»: «الورقة». وكتب فوقه في «ب»، «ت»: «خف». يعني أنه غير مشدَّد القاف.

⁽٩) في «صحيح البخاري»: «تَكُنْ».

وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنِ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَّدِّقُ (١) عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ(٢).

٥٨٨ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَل ﴿ اَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ الْمَنِ الْمَمَنِ الْمَمَنِ الْمَمَنِ الْمَمَنِ الْمُحَدَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ الْأَوْعِدْلَهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَيْنِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْنَ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَمُ عَلَيْ عَالِمُ عَلَيْهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُوا عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُوا عَ

٥٨٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ »(^).

• ٩ ٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩).

⁽١) ضُبط في «أ»: «المُصَدَقُ». وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٤٤٨، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٥ – ١٤٥٥، ٢٤٨٧، ٦٩٥٥) مفرَّقًا.

⁽٣) كتب بحاشية «أ»: «سنتين». ولعله يفسِّر المسنة من البقر بأنها ما تم لها سنتان.

⁽٤) بدون ضبط «ب»، «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ت»، «أ»، وفي «المسند» بالفتح، وهما لغتان، ينظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٩١).

⁽٥) في «ب»، «ص»: «الاختلاف».

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٢٤٣٦، ٢٢٤٦١)، وأبو داود (١٥٧٦)، والنسائي (٢٤٥٢)، والترمذي (٦٢٣)، وابن ماجه (١٨٠٣)، وابن حبان (٤٨٨٦)، والحاكم (١/ ٣٩٨)، وسيأتي برقم (١٣٠٥).

⁽٧) أخرجه أحمد (٦٨٤٥).

⁽٨) أخرجه أبو داود (١٥٩١).

⁽٩) أخرجه البخاري (١٤٦٣، ١٤٦٤)، وهذا اللفظ لمسلم أيضًا (٨/٩٨٢)، وينظر: «التلخيص الحبير» (٢/ ٣٥٣، ٣٥٣)، و«الدراية» (١/ ٢٥٤– ٢٥٥).

وَلِمُسْلِم: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»(١).

99 - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فِي كُلِّ سَائِمَةِ إِبِلٍ: فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا كُلِّ سَائِمَةِ إِبِلٍ: فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَا يَحِلُّ بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَا يَحِلُّ لِيَعِلَّ لَا لَهُ وَلَا لَسَائِئُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١)، وَعَلَّقَ الشَّافِئِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِهِ (١).

94 - وَعَنْ عَلِيٍّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِئْتَا دِرْهَم وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ (اللهِ عَلَيْكَ مَنْ يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا (٥) عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خِمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ (١) حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا (٥) وَحَالُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ (١) ذَلِكَ (٧)، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨)، وَهُوَ حَسَنٌ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ (٩).

٩٣ - وَلِلتِّرْمِـذِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «مَنِ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ (١١) الْحَوْلُ (١١)» (١٢). وَالرَّاجِـحُ وَقْفُهُ (١٥).

(۱) أخرجه مسلم (۹۸۲/ ۱۰).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٣٥)، وأبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٢٤٤٤)، والحاكم (١/ ٣٩٧- ٣٩٨).

(٣) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقى (٥/ ٣٣٢)، و«المجموع» (٥/ ٣٣٢)، و«التلخيص الحبير» (٦/ ٣١٣).

(٤) بعده في «سنن أبي داود»: «يَعْنِي: فِي الذَّهَب».

(٥) بعده في «سنن أبي داود»: «فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا».

(٦) في «ت»: «فبحسابه». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

(٧) بعده في «سنن أبي داود»: «قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَعَلِيٌّ يَقُولُ: «فَبِحِسَابِ ذَلِكَ»، أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ».

(۸) أخرجه أبو داود (۱۵۷۳).

(٩) ينظر: «نصب الراية» (٢/ ٣٢٨)، و «البدر المنير» (٥/ ٥٥٧)، و «التلخيص الحبير» (٦/ ٣٠٥).

(١٠) بعده في «ص»، «جامع الترمذي»: «عَلَيْهِ».

(۱۱) بعده في «جامع الترمذي»: «عِنْدَ رَبِّهِ».

(۱۲) أخرجه الترمذي (۱۳۱).

(١٣) أخرج الترمذي (٦٣٢) الموقوف، ورجَّحه. وينظر: «العلل» للدارقطني (١٢/ ٣١٥)، و«نصب الراية» (٢/ ٣٣٩– ٣٣٠)، و«البدر المنير» (٥/ ٤٥٧ – ٤٥٨)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٣٠٥–٣٠٦). ٩٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
 وَالدَّارَقُطْنِيُّ ('')، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ أَيْضًا ('').

90- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ جَدَّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيْقَ قَالَ: «مَنْ وَلِي يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ لَهُ، وَلا يَتْرُكُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ اللَّهِ عَيْقٌ قَالَ: «مَنْ وَلِي يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ لَهُ، وَلا يَتْرُكُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ (")، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ (نَا).

وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ (٥).

97 ٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: اللَّهُ مَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

99 - وَعَنْ عَلِيٍّ هُ ، «أَنَّ الْعَبَّاسَ هُ سَأَلَ النَّبِيَ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ (٧).

٩٨ ٥ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ (أَوَاقٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ مَنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ) (أَذُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَنْ الْبِيلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩).

⁽١) أخرجه أبو داود (١٥٧٢)، والدارقطني (٢/ ١٠٣، رقم٤).

⁽٢) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٨٥)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣/ ٤٥)، و«نصب الراية» (٢/ ٣٦٠)، و«البدر المنير» (٥/ ٤٦٠ – ٤٦٠)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٣٠٧).

⁽٣) أخرجه الترمذي (٦٤١)، والدارقطني (٢/ ١٠٩، رقم١).

⁽٤) ينظر: «نصب الراية» (٢/ ٣٣١)، و«البدر المنير» (٥/ ٤٦٥ - ٤٦٦)، و«التلخيص الحبير» (٦/ ٣٠٧- ٣٠٨).

⁽٥) أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٣٠، ٣٢).

⁽٦) أخرجه البخاري (٤١٦٦)، ومسلم (١٠٧٨).

⁽٧) أخرجه الترمذي (٦٧٨)، والحاكم (٣/ ٣٣٢).

⁽A) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٩) أخرجه مسلم (٩٨٠).

٩٩٥ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ»(١).

وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

٠٦٠٠ وَعَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا (٣): الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ: فِصْفُ الْعُشْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «أَوْ كَانَ بَعْلًا: الْعُشْرُ، وَفِيمَا (سُقِيَ بِالسَّوَانِي)(٥) أَوِ النَّضْج: فِصْفُ الْعُشْرِ»(١٠).

٦٠١ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذِ ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ وَالْحِنْطَةُ وَالزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ (٧).

٦٠٢ - وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ مُعَاذٍ: «فَأَمَّا الْقِثَّاءُ وَالْبِطِّيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَضْبُ (^) فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكَةٍ "(٩). وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ (١١).

⁽١) أخرجه مسلم (٩٧٩/٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩).

⁽٣) في «أ»: «عَشريًّا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

⁽٤) أخرجه البخاري (١٤٨٣).

⁽٥) في «ص»: «يُسقى بالسواقي». وفي «أ»: «سقى بالسواقي». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «سنن أبي داود». وكتب بحاشية «ت»: «السانية: اسم للناضح التي يستقى عليها».

⁽٦) أخرجه أبو داود (١٥٩٦).

⁽٧) أخرجه الحاكم (١/ ٤٠١)، وذكره ابن عبد الهادي في «المحرَّر» (٥٧٨)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٧٥)، وعزوه إلى الطبراني.

⁽٨) في «أ»، «سنن الدارقطني»: «والقصب». وغير واضحة في «ص». والمثبت من «ب»، «ت»، «س». قال القاضى عياض في «مشارق الأنوار» (٢/ ١٨٩): «القضب بسكون الضاد: هي الفصفصة التي تأكلها الدواب، وقيل: كل نبت اقتضب وأكل رطبًا فهو قضب، وقد روينا هذا الحرف في «الموطأ» في الترجمة وداخل الباب «القصب» أيضًا بالصاد المهملة المفتوحة، وضبطناه بالوجهين معًا».

⁽٩) أخرجه الدارقطني (٢/ ٩٧، رقم٩).

⁽١٠) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣/ ٥٣– ٥٤)، و«البدر المنير» (٥/ ٥٠٩– ٥١٠)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٣٢١).

٦٠٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا خَرَصْتُمْ فَجُدُّوا ('')، وَدَعُوا الثُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبُعَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ('').

٦٠٤ - وَعَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ ﴿ قَالَ: ﴿ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَنْ يُخْرَصَ (٣) الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيبًا (٤)». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٥)، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ (٢).

٦٠٥ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتِ النَّبِيَ عَيَا اللَّهِ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: أَتَعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا.
 قَالَ: أَيَسُرُّكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ اللَّهُ (٧) بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَٱلْقَتْهُمَا». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ (٨)، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

٦٠٦ - وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةً (٥).

⁽۱) في «ص»، «جامع الترمذي» واللفظ له: «فَخُذُوا» -قال السندي في «حاشية مسند أحمد» (٨/ ٢٧٤): «وهو أظهر» -، في «ت»، «أ»: «فجذوا». والمثبت من «ب»، «س». قال في «عون المعبود» (٤/ ٤٩٤): «فجذوا: بالجيم ثم الذال المعجمة، كذا في بعض نسخ الكتاب، هو أمر من الجذ، وهو القطع والكسر، وفي بعض النسخ «فحذوا» بالحاء المهملة ثم الذال المعجمة، وهكذا في «جامع الأصول» من رواية أبي داود، قال ابن الأثير في «النهاية»: الجذ: التقدير والقطع. وفي بعض النسخ: «فجدوا» بالجيم والدال المهملة بمعنى القطع، وفي بعض النسخ: «فخذوا» بالخاء المعجمة ثم الذال المعجمة من الأخذ».

⁽۲) أخرجه أحمد (۱۵۹۵٤)، وأبو داود (۱۲۰۵)، والنسائي (۲٤۹۱)، والترمذي (٦٤٣)، وابن حبان (٣٢٨٠)، والحاكم (٢/١٤).

⁽٣) ضُبط في «ت» في هذا الموضع والذي يليه بتشديد الراء، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب».

⁽٤) لفظ ابن ماجه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ كُرُومَهُمْ وَثِمَارَهُمْ».

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٦٠٣، ١٦٠٤)، والترمذي (٦٤٤)، وابن ماجه (١٨١٩)، وأخرجه النسائي (٢٦١٨) مرسلًا، ولم نقف عليه في «مسند أحمد»، وليس لعتَّاب بن أَسِيد ﷺ رواية في «المسند»، ولم يعزه إليه المصنِّف في «التلخيص الحبير» (٢/ ٣٣٦– ٣٣٢)، وينظر: «أطراف المسند» (٤/ ٢٨٤– ٢٨٥).

⁽٦) ينظر: «البدر المنير» (٥/ ٢٣٧)، و«الإصابة» (٧/ ٦٢)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٣٣١).

⁽٧) بعده في «أ»: «تَعَالَى».

⁽٨) أخرجه أبو داود (١٥٦٣)، والنسائي (٢٤٧٩)، والترمذي (٦٣٧).

⁽٩) أخرجه الحاكم (١/ ٣٨٩).

٧٠٠ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ اللَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَنْزٌ هُوَ؟ فَقَالَ: (إِذَا أَدَّيْتِ زَكَاتَهُ) (١) فَلَيْسَ بِكَنْزٍ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).

٦٠٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نُعِدُّهُ لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (٢)، وَإِسْنَادُهُ لَيِّنٌ (١٤).

٦٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ أَنَّ عَلَيْهِ (٥٠).

٦١٠ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّا فَالَ فِي كَنْزِ وَجَدَنَهُ فِي قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ فَعَرِّفْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ فَعَرِّفْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ(١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٧).

٦٦١ - وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبَلِيَّةِ الطَّدَقَةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (^).

(١) اللفظ للدارقطني والحاكم، ولفظ أبي داود: «مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ، فَزُكِّي».

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٦٤)، والدارقطني (٢/ ١٠٥، رقم١)، والحاكم (١/ ٣٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٦٢).

(٤) ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٠٧)، و «الدراية» (١/ ٢٦٠)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦).

(٥) أخرجه البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

(٦) لم نقف عليه في «سنن ابن ماجه» بهذا السياق، وعزاه المصنِّف في «التلخيص الحبير» (٢/ ٣٥٠) إلى أبي داود (١٧١٠)، وهو فيه مطولٌ نحوه، وعند ابن ماجه (٢٥٩٦) بعضه دون ما ذكر المصنَّف، وينظر: «تحفة الأشراف» (٦/ ٣٢٦)، و«البدر المنير» (٥/ ٦١٠ - ٦١٣).

(۷) ينظر: «الدراية» (۱/ ۲٦۲).

بلال بن الحارث هذ.

(٨) أخرجه أبو داود (٣٠٦١) عن غير واحد، مرسلًا بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ، فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ». واللفظ المذكور أخرجه ابن خزيمة (٣٣٢٣)، والحاكم (١/٤٠٤)، والبيهقي (٤/٢٥١)، (١٥٨/٦) عن

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْر

٦١٢ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَلْصَّا فَيْ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَلْصَا فَيْ عَلَيْهِ (۱).

وَلِابْنِ عَدِيٍّ وَالدَّارَقُطْنِيِّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ: «أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»(٢).

٦١٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا (فِي زَمَانِ)^(٣) النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ». مُتَّفَقٌّ عَلَيْهِ(٤).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ (٥). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ وَالَّهِ عَلَيْهِ ١٠٠٠. كُنْتُ أُخْرِجُهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ عَلِيْهِ ١٠٠٠.

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «لَا أُخْرِجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعًا»(٧).

318 - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِي زَكَاةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِي زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَذَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِي صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَا جَهْ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (^).

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

⁽٢) أخرجه ابن عدي (٧/ ٥٥)، والدارقطني (٢/ ١٥٢، رقم٦٧).

⁽٣) في «أ»: «على زمن». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري» واللفظ له.

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٠٨)، ومسلم (٩٨٥).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٥٠٦)، ومسلم (٩٨٥/ ١٧، ١٩، ١١).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٨/٩٨٥).

⁽٧) أخرجه أبو داود (١٦١٨).

⁽٨) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، والحاكم (١/ ٤٠٩).

بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّع

٩١٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ سَبْعَةٌ يُظِلُّهُ مُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ مَنَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: ﴿ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

٦١٦ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ امْرِئٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٢).

٦١٧ – وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ عَنِ النَّبِيِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِم كَسَا مُسْلِمًا عَلَى مُسْلِمًا عَلَى مُسْلِمًا عَلَى مُسْلِمًا عَلَى عُرْيٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِم أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى طُمَا مُسْلِمًا عَلَى ظُمَا إِنَّ سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ يَمَا رِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظُمَا إِنَّ سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ الرَّحِيةِ الْمَخْتُومِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥)، وَفِي إِسْنَادِهِ لِينٌ (٢).

٦١٨ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامِ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّ مُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٧).

719 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: جُهْدُ (() الْمُقِلِّ، وَابْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (()).

⁽۱) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).

⁽٢) أخرجه ابن حبان (٣٣١٠)، والحاكم (١/ ٤١٦).

⁽٣) ليس في «ب»، «ت»، «ص»، «س». ومثبت من «أ»، حاشية «ص»، «سنن أبي داود».

⁽٤) بعده في «أ»: «منه». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٦٨٢).

⁽٦) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (٦٠٧).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤).

⁽٨) ضُبط في «ت»، «أ» بفتح الجيم، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ص». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٤/ ٣٧٢): «جهد المقل: بضم الجيم، ويُفتح».

⁽٩) أخرجه أحمد (٨٨٢٣)، وأبو داود (١٦٧٧)، وابن خزيمة (٢٤٤٤)، وابن حبان (٣٣٤٦)، والحاكم (١/٤١٤).

• ٦٢٠ وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى عِنْدِي آخَرُ؟ (١). قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى عِنْدِي آخَرُ؟ (١). قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْتَ وَلَدِكَ. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْتَ وَلَدِكَ. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْتَ وَلَدِكَ. قَالَ: مِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْتَ وَلَدِكَ. وَالْ الْحَاكِمُ (١)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١).

٦٢١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُ عَلِيْ : ﴿ إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ (٤)، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٤).

٦٢٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ (١) يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ (١) بِهِ، فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ! فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِمْ! وَوَلَدُكِ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتِ بِهِ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

٦٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِي يَكُلِيدُ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ (^) فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٩).

٦٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ

⁽۱) بعده في «سنن النسائي»: «قال: تصدَّق به على زوجتك. قال: عندي آخر؟».

⁽٢) بعده في «س): «به». والمثبت من بقية النسخ، «سنن النسائي».

 ⁽۳) أخرجه أحمد (۱۰۲۲۵)، وأبو داود (۱۲۹۱)، والنسائي (۲۵۳۵)، وابن حبان (۳۳۳۷، ٤٢٣٥)،
 والحاكم (۱/ ۲۱۵)، وسيأتي برقم (۱۱٤۳).

⁽٤) في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «كَسَبّ».

⁽٥) أخرجه البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٠٢٤).

⁽٦) في «ت»: «تصدق». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

⁽٧) أخرجه البخاري (١٤٦٢).

⁽A) في «صحيح مسلم»: «وَلَيْسَ».

⁽٩) أخرجه البخاري (١٤٧٤)، ومسلم (١٠٤٠/ ١٠٤).

تَكَثُّرًا(١)، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

٦٢٥ - وَعَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ قَالَ: ﴿ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِي بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ ﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣).

٦٢٦ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَسْأَلَةُ كَدُّ يَكُدُّ يَكُدُ مِنْهُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠).

بَابُ قَسْم الصَّدَقَاتِ

٦٢٧ - عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِحَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلِ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ خَارِمٍ، أَوْ خَازٍ فِي سَبِيلِ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِحَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلِ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ خَارِمٍ، أَوْ خَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مِسْكِينٍ تُصُدِّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَا اللَّهِ، أَوْ مِسْكِينٍ تُصُدِّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَا اللهِ مُنْهَا لِغَنِيًّ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَا لَا اللهِ مُنْهَا لِغَنِيً ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٠)، وَأُعِلَّ بِالْإِرْسَالِ (٢٠).

٦٢٨ - وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، «أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْةٍ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ فَرَآهُمَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ شِنْتُمَا، وَلَا للَّهِ عَلَيْةٍ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ فَرَآهُمَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ شِنْتُمَا، وَلَا للَّهِ عَلَيْةٍ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ فَرَآهُمَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: إِنْ شِنْتُمَا، وَلَا للَّهِ عَلَيْةٍ فَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ - وَقَوَّاهُ (٧) - وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٨).

⁽١) في «ت»: «مكثرًا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۰٤۱).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٤٧١).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٦٨١).

⁽٥) أخرجه أحمد (١١٧١٦)، وأبو داود (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١)، والحاكم (١/٧٠١).

⁽٦) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٦٤٢)، و«العلل» للدارقطني (١١/ ٢٧٠– ٢٧١)، و«البدر المنير» (٧/ ٣٨٢– ٣٨٣)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٣٧).

⁽۷) ينظر: «التمهيد» (٤/ ١٢١)، و «المغني» (٤/ ١٢١)، (٩/ ٣١٠)، و «نصب الراية» (٢/ ٢٠١)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٣١).

⁽٨) أخرجه أحمد (١٨٢٥٥، ٢٣٥٣٢)، وأبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٢٥٩٨).

٦٢٩ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ الْهِلَالِيِّ ، ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ: رَجُلِ تَحَمَّلَ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِك، وَرَجُلِ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْش(١١)، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ (٢) ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَأَقَةٌ، فَحَلَّتُ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ (")، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتُ (١) يَأْكُلُهَا (٥) سُحْتًا ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٢).

• ٦٣ - وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ ، اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاس»(٧).

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^).

٦٣١ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم ﴿ قَالَ: ﴿ مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيّ عَيْكِيْ ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ (٥)! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَا اللَّهِ عَيَا إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠).

٦٣٢ - وَعَـنْ أَبِي رَافِع ﷺ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعِ: اصْحَبْنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا. قَالَ: حَتَّى آتِي النَّبِيَّ ﷺ

⁽١) بعده في «صحيح مسلم»: «أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ».

⁽٢) في «أ»: «يقول». والمثبت من بقية النسخ، «صحيحٌ مسلم». وينظر: «شرح النووي» (٧/ ١٣٣).

⁽٣) بعده في «صحيح مسلم»: «أَوْ قَالَ: سِلَاآدًا مِنْ عَيْشِ».

⁽٤) في «صحيح مسلم»: «سُحْتًا». (٥) بعده في المصادر: «صَاحِبُهَا».

⁽٦) أخرجه مسلم (١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٤٠)، وابن خزيمة (٢٣٥٩– ٢٣٦١)، وابن حبان (٣٣٩٥)، وسيأتي برقم (۸٥۸).

⁽٧) أخرجه مسلم (١٦٧/١٠٧٢).

⁽۸) أخرجه مسلم (۱۶۸/۱۰۷۲).

⁽٩) بعده في "صحيح البخاري": "منك".

⁽١٠) أخرجه البخاري (٤٢٢٩).

َ فَأَسْأَلَهُ. فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (١).

٦٣٣ - وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّا كَانَ يُعْطِي عُمَرَ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ (٢) عُمَرَ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ (٢) عُمَرَ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ مِنِّي. فَيَقُولُ: خُذُهُ فَتَمَوَّلُهُ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ (٢) مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُثْبِعْهُ نَفْسَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).



⁽۱) أخرجه أحمد (۲٤٣٩٥)، وأبو داود (۱٦٥٠)، والنسائي (۲٦١٢)، والترمذي (٦٥٧)، وابن خزيمة (٢٣٤٤)، وابن حبان (٣٢٩٣).

⁽٢) في «أ»: «أتاك». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٣) أخرجه مسلم (١١١/١٠٤٥).

والحديث متفق عليه [أخرجه البخاري (١٤٧٣، ومسلم (١٠٤٥)] من حديث سالم، عن أبيه، عن عمر ٨٠٠)

كِتَابُ الصّيامِ

٦٣٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَكُومُ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

٦٣٥ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﴿ قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ ». ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا، وَوَصَلَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٢).

٦٣٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاقْدُرُوا لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

وَلِمُسْلِمِ: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا (١) ثَلَاثِينَ »(٥).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»(١).

٦٣٧ - وَلَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»(٧).

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۹۱٤)، ومسلم (۱۰۸۲).

⁽۲) أخرجه البخاري تعليقًا (٣/ ٢٧)، وأبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٢٨٦)، والنسائي (٢١٨٨)، وابن ماجه (١٦٤٥)، وابن خزيمة (١٩١٤)، وابن حبان (٣٥٨٥)، وعزاه المصنِّف أيضًا إلى أحمد في «هدي الساري» (ص٣٩)، ولم نقف عليه في «المسند»، ولم يذكره المصنِّف في مسند عمار الله في «أطراف المسند» (٥/ ٦- ١٢)، وكذا لم يذكر أحمد ممن وصل الحديث في «فتح الباري» (٤/ ١٢٠)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٣٧٧)، وينظر: «تغليق التعليق» (٣/ ١٣٩ – ١٤٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠/٨).

⁽٤) بعده في «صحيح مسلم»: «لَهُ».

⁽٥) أخرجه مسلم (١٠٨٠/٤).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩٠٧).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٩٠٩).

٦٣٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «تَرَاءَى النَّاسُ الْهِلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١٠).

7٣٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ الْاَ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّا فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ. فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ الْهِلَالَ. فَقَالَ: فَقَالَ: فَعَمْ. قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَقَالَ: فَعَمْ. قَالَ: فَعَمْ. قَالَ: فَاذَنْ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ أَنْ يَصُومُوا غَدًا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٢)، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِرْسَالَهُ (٣).

٠٦٤٠ وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَيْكَةٍ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٤)، وَمَالَ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ وَقْفِهِ، وَصَحَّحَهُ مَرْ فُوعًا ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٥).

وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ»(٢).

7 ٤١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا. قَالَ: فَإِنِّي إِذًا صَائِمٌ. ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: أُهْدِي لَنَا حَيْسٌ. فَقَالَ: أُرِينِيهِ، فَلَقَدْ (٧) أَصْبَحْتُ صَائِمًا. فَأَكَلَ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨).

⁽١) أخرجه أبو داود (٢٣٤٢)، وابن حبان (٣٤٤٧)، والحاكم (١/٢٢٤).

⁽۲) أخرجه أبو داود (۲۳٤٠)، والنسائي (۲۱۱۳)، والترمذي (۲۹۱)، وابن ماجه (۱۲۵۲)، وابن خزيمة (۲۹۳)، وابن حبان (۲۹۲۳). ولم نقف عليه في «المسند»، ولم يعزه إليه المصنف في «التلخيص الحبير» (۲/ ۳۵۸– ۳۵۹)، وينظر: «أطراف المسند» (۳/ ۲۰۲–۲۱۰).

⁽٣) ينظر: «تحفة الأشراف» (٥/ ١٣٧)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣/ ٢١١).

⁽٤) أخرجه أحمد (۲۷۱۰۰)، وأبو داود (۲٤٥٤)، والنسائي (۲۳۳۱)، والترمذي (۷۳۰)، وابن ماجه (۱۷۰۰).

⁽٥) أخرجه ابن خزيمة (١٩٣٣). ولم نقف عليه في "صحيح ابن حبان"، ولم يعزه إليه المصنّف في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٦١)، ولا في "الدراية" (١/ ٢٧٥)، ولم ينسبه إليه ابن عبد الهادي في "المحرر" (٣٦٥).

⁽٦) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٢، رقم٢).

⁽V) في «أ»: «فقد». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٨) أخرجه مسلم (١١٥٤/١٧٠).

٦٤٢ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ هِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

7٤٣ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ هَا: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا»(٢).

٦٤٤ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «تَسَحَّرُوا؛ فَإِنَّ فِي السَّحُور بَرَكَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣٠).

٦٤٥ - وَعَنْ سَلْمَانَ (٤) بْنِ عَامِرِ الضَّبِّي ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَالْمُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ ﴿ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٥).

٦٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ! قَالَ: وَأَيَّكُمْ مِثْلِي! إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ! قَالَ: وَأَيَّكُمْ مِثْلِي! إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسُقِينِي. فَلَمَّا أَبُوا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأُوا الْهِلَالَ فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهِلَالُ لَزِدْتُكُمْ. كَالْمُنَكِّلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٠).

وَعَنْهُ ﴿ قَالَ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ (١٠)؛ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (١٠)،

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۹۵۷)، ومسلم (۱۰۹۸).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٧٠٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥).

⁽٤) في «س»: «سليمان». وسلمان بن عامر الضَّبِّي ﷺ ترجمته في «أسد الغابة» (٢/ ٢٦٤)، و«الإصابة» (٤) . (٤) . (٤).

⁽٥) أخرجه أحمد (١٦٤٨٢)، وأبو داود (٢٣٥٥)، والنسائي (٣٣٠٧)، والترمذي (٦٥٨)، وابن ماجه (١٦٩٩)، وابن خزيمة (٢٠٦٦)، وابن حبان (٣٥١٤)، والحاكم (١/ ٣٣١).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩٦٥)، ومسلم (١١٠٣).

⁽٧) ليس في «سنن أبي داود».

⁽٨) أخرجه البخاري (٦٠٥٧)، وأبو داود (٢٣٦٢).

وَاللَّفْظُ لَهُ(١).

٦٤٨ – وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُ وَهُو صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُو صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُو صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكُكُمْ لِإِرْبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «فِي رَمَضَانَ»(٣).

٦٤٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُو مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُو مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤).

• ٦٥ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْ أَنَى عَلَى رَجُلِ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَكْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ ﴾. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيَّ (٥)، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٢).

701 - وَعَنْ أَنِسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: ﴿ أَوَّلُ مَا كُرِهَتِ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ؛ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبِ احْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَفْطَرَ هَذَانِ. ثُمَّ رَجَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبِ احْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَفْطَرَ هَذَانِ. ثُمَّ رَوَاهُ رَخَصَ النَّبِيُ عَلَيْهِ بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنَسٌ يَحْتَجِمُ وَهُو صَائِمٌ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ، وَقَوَاهُ (٧).

(١) اللفظ للبخاري، فليس عند أبي داود لفظ: «والجهل»، لكن أخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٠) من طريق أبي داود بإثباتها.

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٢٧)، ومسلم (١١٠٦/ ٥٥).

⁽٣) أخرجه مسلم (٧١/١١٠٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٣٨).

⁽٥) أخرجه أحمد (١٧٤١٢)، وأبو داود (٢٣٦٩)، والنسائي في «الكبرى» (٣١٣٢). وأخرجه أحمد (٢٢٨٨٥)، وأبو داود (٢٣٦٨)، وابن ماجه (١٦٨١): «عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّ شَدَّادَ بْنَ أَوْسِ بَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَقِيع». مرسل.

⁽٦) أخرجه ابن حبان (٣٥٣٣، ٣٥٣٣). ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، ولم يعزه إليه ابن عبد الهادي في «المحرر» (٦٣١)، والمَرْداوي في «كفاية المستقنع» (٨٨٢)، وإنما أخرجه ابن خزيمة (١٩٦٢، ا٩٦٢) من حديث ثوبان ،، وهو أحد أوجه الاختلاف على أبى قِلابة.

⁽٧) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٢، رقم٧).

٦٥٢ – وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيَ عَلِيْ النَّبِيَ عَلِيْ الْتَبِيَ عَلِيْ النَّبِيَ عَلِيْ النَّبِيَ عَلِيْ النَّرِي النَّبِي اللَّهُ النَّرِ مِذِيُّ الْاَيْصِيُّ فِيهِ شَيْءٌ (٣).

٦٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

وَلِلْحَاكِم: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ». وَهُوَ صَحِيحٌ (٥).

٦٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ، وَمَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَمَنِ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (١)، وَأَعَلَّهُ أَحْمَدُ (١)، وَقَوَّاهُ الدَّارَةُ طُنِي (١). الدَّارَقُ طُنِي (١).

900 – وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ اللَّهِ عَلَىٰ وَسُولَ اللَّهِ عَلَیْ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ (١٠٠)، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ! قَالَ: أُولَئِكَ الْعُصَاةُ، أُولَئِكَ الْعُصَاةُ».

^{.....}

⁽١) أخرجه ابن ماجه (١٦٧٨).

⁽٢) ينظر: «البدر المنير» (٥/ ٦٦٧).

⁽٣) ينظر: «جامع الترمذي» (٣/ ٩٦، رقم٢٧)، و«المجموع» (٦/ ٣٤٨)، و«زاد المعاد» (٢/ ٥٨).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥).

⁽٥) أخرجه الحاكم (١/ ٤٣٠).

⁽٦) أخرجه أحمد (١٠٦٠٩)، وأبو داود (٢٣٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (٣١١٧)، والترمذي (٧٢٠)، وابن ماجه (١٦٧٦).

⁽٧) ينظر: «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص٣٨٧) (١٨٦٤)، و«التلخيص الحبير» (٦/ ٣٦٣).

⁽۸) ينظر: «سنن الدارقطني» (۲/ ۱۸٤، رقم ۲۰)، و «المجموع» (٦/ ٣١٥)، و «البدر المنير» (٥/ ٦٦٠).

⁽٩) في «أ» بالعين المهملة. والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم». قال المصنّف في «فتح الباري» (٩) ذي «ألك المعجمة».

⁽١٠) في «س»: «شربه». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

وَفِي لَفْظٍ: «فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ. فَدَعَا بِقَدَح مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَشَرِبَ(١)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(٢).

70٦ - وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللْمُلْمُ اللللللِّهُ اللللللِّهُ الللللِّهُ اللللللْمُ الللللِّهُ الللْمُلْمُ الللللِي الللللِّهُ الللللللِّهُ الللللِي الللللِي ا

٧٥٧ - وَأَصْلُهُ فِي الْمُتَّفَقِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، «أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو سَأَلَ...»(٥).

٦٥٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: «رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمِ مِسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَاهُ (٢).

709 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: وَمَا أَهْلَكَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ! فَقَالَ: هَلْ تَجُدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا. ثَمَّ جَلَسَ فَأْتِي النَّبِيُ عَيْقٍ بِعَرَقِ فِيهِ قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ جَلَسَ فَأْتِي النَّبِي عَيْقٍ بِعَرَقِ فِيهِ قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ مِستِينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ جَلَسَ فَأْتِي النَّبِي عَيْقٍ بِعَرَقِ فِيهِ تَمْرُ، فَقَالَ: تَصَدَّقُ بِهِ لَذَا. فَقَالَ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنَّا؟! فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ (٧) إِنَّهُ مِنَّا. فَضَحِكَ النَّبِي عَلَيْهِ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَأَطْعِمُهُ أَهْلَكَ». رَوَاهُ السَّبْعَةُ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (٨).

⁽١) ليس في «صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه مسلم (١١١٤).

⁽٣) في «أ»: (فِيَّ». والمثبت من بقية النسخ، "صحيح مسلم».

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٢١/١٠٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٩٤٣،١٩٤٢)، ومسلم (١١٢١).

⁽٦) أخرجه الدارقطني (٢/ ٢٠٥، رقم٦)، والحاكم (١/ ٤٤٠).

وفي "صحيح البخّاري" (٤٥٠٥) من طريق عطاء، عن ابن عباس الله في الآية: ﴿وَعَلَا ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ وَذَيَهُ طَعَامُ مِسْكِينِ ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤]: قال: «لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ هُوَ الشَّيْخُ الكَبِيرُ، وَالمَرْأَةُ الكَبِيرَةُ لاَ يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا». وينظر: "فتح الباري" (٨/ ١٨٠)، و"إرواء الغليل" (٩١٢).

⁽V) ضُبط في «ب»، «ت»، «أ» بالنصب، وبدون ضبط في وس»، «س». والضبط المثبت من «صحيح مسلم».

⁽۸) أخرجه أحمد (۷٤۱۰)، والبخاري (۱۹۳٦)، ومسلم (۱۱۱۱)، وأبو داود (۲۳۹۰)، والنسائي في «الكبرى» (۲۰۱۵)، والترمذي (۷۲٤)، وابن ماجه (۱۹۷۱).

٦٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ﴿ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَانَ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جِمَاعٍ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ.

زَادَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: ﴿ وَلَا يَقْضِي ﴾(١).

٦٦١ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَنْ مَاتَ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ، وَمَا نُهِيَ عَنْ صَوْمِهِ

٦٦٢ – عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهُ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صِيَامٍ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صِيَامٍ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ. وَسُئِلَ مَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ الِاثْنَيْنِ، قَالَ: ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَبُعِشْتُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ. وَسُئِلَ مَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ الِاثْنَيْنِ، قَالَ: ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَبُعِشْتُ فِيهِ، أَوْ: أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠).

٦٦٣ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ هِنَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (°).

378 – وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِلَلِكَ الْيَوْمِ (عَنْ وَجْهِهِ) (٢) النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٧).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٣١)، ومسلم (١١٠٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧).

⁽٣) في «صحيح مسلم» تقدَّم السؤال عن صوم يوم الإثنين عن السؤال عن صوم يوم عرفة وعاشوراء.

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٢/١٩٧).

⁽٥) أخرجه مسلم (١١٦٤).

⁽٦) في «صحيح مسلم» -و «صحيح البخاري» أيضًا-: «وَجْهَهُ عَنِ».

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٨٤٠)، ومسلم (١١٥٣).

- ٦٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْنَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ.
 وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ. وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَيْنَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (۱).
 رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (۱).

٦٦٦ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هُ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلاثَةَ أَيَّام: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢). ابْنُ حِبَّانَ (٢).

٦٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَادِيِّ (٣).

زَادَ أَبُو دَاوُدَ: «غَيْرَ رَمَضَانَ»(٤).

٦٦٨ – وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٦٦٩ وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْهُذَلِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبِ وَذِكْرٍ لِلَّهِ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠).

٠٦٧- وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَا: «لَمْ يُرَخَّصُ () فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ () .

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٦٩)، ومسلم (١١٥٦).

⁽٢) أخرجه النسائي (٢٤٢٢)، والترمذي (٧٦١)، وابن حبان (٣٦٥٥، ٣٦٥٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥١٩٥)، ومسلم (١٠٢٦).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٢٤٥٨).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٩٩١)، ومسلم (٢/ ٩٩٧- ٨٠٠، رقم ١٤١/ ١٤١).

⁽٦) أخرجه مسلم (١١٤١).

⁽٧) ضُبط في «أ»: «يُرَخِّصْ». وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت»، «صحيح البخاري». وقد قيده المصنِّف في «فتح الباري» (٢٤٣/٤) بضم أوله على البناء للمجهول.

⁽۸) أخرجه البخاري (۱۹۹۸،۱۹۹۷).

٦٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْم يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

٦٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

٦٧٣ - وَعَـنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّةٍ قَـالَ: «إِذَا انْتَصَـفَ شَـعْبَانُ فَـلَا تَصُومُوا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٤)، وَاسْتَنْكَرَهُ (٥) أَحْمَـدُ (٢).

3٧٤ - وَعَنِ الصَّمَّاءِ بِنْتِ بُسْرٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُ وا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٧)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ مَالِكُ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُو مَنْسُوخٌ (٨).

⁽۱) في «صحيح مسلم»: «تَخُصُّوا». قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: «هكذا وقع في الأصول: «تَخْتَصُّوا للهَ الجمعة»، «ولا تَخُصُّوا يومَ الجمعة» بإثبات تاء في الأول بين الخاء والصاد، وبحذفها في الثاني، وهما صحيحان».

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٤٤/ ١٤٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤/١١٤٧).

⁽٤) أخرجه أحمد (٩٨٣٨)، وأبو داود (٢٣٣٧)، والنسائي في «الكبرى» (٢٩٢٣)، والترمذي (٧٣٨)، وابن ماجه (١٦٥١).

⁽٥) في «أ»: «وأنكره».

⁽٦) ينظر: «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص٤٣٤) (٢٠٠٢)، و«نصب الراية» (٢/ ٤٤١)، و«فتح الباري» (١٢٩/٤).

⁽۷) أخرجه أحمد (۲۷۷۱۹)، وأبو داود (۲٤۲۱)، والنسائي «الكبرى» (۲۷۷٥)، والترمذي (۷٤٤)، وابن ماجه (۱۷۲٦).

⁽٨) ينظر: «سنن أبي داود» (٢/ ٣٢٠– ٣٢١)، و «زاد المعاد» (٢/ ٧٥)، و «البدر المنير» (٥/ ٦٦٧)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٤١٣).

م ٦٧٥ - وَعَنْ (١) أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (أَكْثَرُ مَا كَانَ) (٢) يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ: يَوْمُ السَّبْتِ، وَيَوْمُ الْأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ الْأَيَّامِ: يَوْمُ السَّبْتِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَهَذَا لَفْظُهُ أَنَّ.

٦٧٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيَ عَيَّ النَّبِيَ عَيْكُ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ (٤٠)، وَاسْتَنْكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ (٥٠).

٦٧٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٦٧٨ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بِلَفْظِ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»(٧).

بَابُ الاعْتِكَافِ وَقِيَام رَمَضَانَ

٦٧٩ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيسَمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَـهُ مَا تَقَدَّمَ مِـنْ ذَنْبِهِ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (^).

١٨٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - (أَي: الْعَشْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ (١٠٠).
 الْأَخِيرُ مِنْ رَمَضَانَ) (١٠) - شَدَّ مِئْزَرَهُ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠٠).

⁽١) هذا الحديث ليس في «ب»، «س». ومثبت من «ت»، «أ»، «ص».

^{· (}٢) في «ت»: «كان أكثر ما يكون». والمثبت من «أ»، «ص»، «صحيح ابن خزيمة».

⁽٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢٧٨٩)، وابن خزيمة (٢١٦٧).

⁽٤) أخرجه أحمد (٨١٤٦)، وأبو داود (٢٤٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (٢٨٤٣)، وابن ماجه (١٧٣٢)، وابن خزيمة (٢١٠١)، والحاكم (١/ ٤٣٤).

⁽٥) ينظر: «الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٢٩٨).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩٧٧)، ومسلم (١١٥٩/١٨٦، ١٨٧).

⁽٧) أخرجه مسلم (١١٦٢).

⁽٨) أخرجه البخاري (٣٧)، ومسلم (٥٩).

⁽٩) ليس في «صحيح البخاري».

⁽١٠) أخرجه البخاري (٢٠٢٤)، ومسلم (١١٧٤).

٦٨١ - وَعَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَقَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١).

٦٨٢ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ وَكَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ وَخَلَ مُعْتَكَفَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

٦٨٣ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُدْخِلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأُرَجِّلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٣).

٦٨٤ وَعَنْهَا قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جِنَازَةً، وَلَا يَشْهَدَ جِنَازَةً، وَلَا يَجْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَلَا بَأْسَ بِرِجَالِهِ، إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ وَقْفُ آخِرِه.

م ٦٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ (٥)، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ أَيْضًا (١).

٦٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ ، «أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧). الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

٦٨٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيْرٌ «قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: لَيْلَةُ

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۰۲٦)، ومسلم (۱۱۷۲/٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٣٣)، ومسلم (١١٧٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٠٢٩)، ومسلم (٢٩٧/٧).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٢٤٧٣).

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٩٩، رقم ٣)، والحاكم (١/ ٤٣٩).

⁽٦) ينظر: «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٩٥)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣/ ٣٦٧ - ٣٦٨)، و«الدراية» (١/ ٢٨٨).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٠١٥)، ومسلم (١١٦٥).

سَبْع وَعِشْرِينَ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (١) ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ (١) .

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي تَعْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا، أَوْرَدْتُهَا فِي «فَتْح الْبَارِي»(٣).

٦٨٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ (١) لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ (٥).

٦٨٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّنَا الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ(٧) الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَـذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ (^).



⁽١) أخرجه أبو داود (١٣٨٦).

⁽٢) ينظر: «العلل» للدارقطني (٧/ ٦٥)، و«لطائف المعارف» (ص٢٠٠).

⁽٣) ينظر: «فتح الباري» (٤/ ٢٦٣ - ٢٦٦).

⁽٤) ضُبط في «ب»، «ت» بفتح آخره، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «أ». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (١٧/٤): «أي ليلة» مبتدأ خبره «ليلة القدر»، والجملة سدت مسد المفعولين

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٦١٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٦٥)، والترمذي (٣٥١٣)، وابن ماجه (٣٨٥٠)، والحاكم (١/ ٥٣٠).

⁽٦) في «صحيح مسلم»: «تَشُدُّوا».

⁽٧) ليس في «ص». وفي «صحيح البخاري»: «مسجدِ». والمثبت من بقية النسخ، حاشية «ص»، «صحيح

⁽٨) أخرجه البخاري (١٩٩٥)، ومسلم (٢/ ٩٧٥، رقم ٨٢٧/ ٤١٥)، وسيأتي برقم (١٣٧٧).

كِتَابُ الْحَجِّ

بَابُ فَضْلِهِ، وَبَيَانِ مَنْ فُرضَ عَلَيْهِ

٦٩٠ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُنَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ (١)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

791 – وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى (٣) النِّسَاءِ جِهَادُ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الْحَبُّجُ وَالْعُمْرَةُ ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ وَاللَّفْظُ لَهُ (٤) ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَأَصْلُهُ فِي ﴿ الصَّحِيحِ ﴾ (٥) .

٦٩٢ – وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَ ﷺ أَعْرَابِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّرْمِذِيُّ (٢)، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ (٧).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ (^).

(١) ضُبط في «أ» بالنصب، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت»، «ص»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٤٢٤): «إلا الجنة» بالرفع أو النصب».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

⁽٣) في «أ»: «أعلى». والمثبت من بقية النسخ، «سنن ابن ماجه» واللفظ له.

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٥٩٥٩)، وابن ماجه (٢٩٠١).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٥٢٠، ٢٧٨٤)، وليس فيه: «وَالْعُمْرَةُ»، وينظر: «التلخيص الحبير» (١٧١/٤)، و«الدراية» (٢/٧٤). وسيأتي برقم (١٢٥٧).

⁽٦) أخرجه أحمد (١٤٦٢١)، والترمذي (٩٣١).

⁽٧) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقى (٤/ ٣٤٩)، و «نصب الراية» (٣/ ١٥٠)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٣١).

⁽٨) أخرجه ابن عدي (٧/ ٤٣)، وقال: «وهذا يُعرف بحجاج بن أَرْطَاة، عن محمد بن المنكدر، وأبو عصمة قد رواه أيضًا عن ابن المنكدر، ولعله سرقه منه». وحديث حجاج هو الأول الذي عند أحمد والترمذي.

٦٩٣ - عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: «الْحَبُّجُ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ»(١).

٦٩٤ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ».
 رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢)، وَالرَّاجِحُ إِرْسَالُهُ (٣).

٥٩٥ - وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا (٤)، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ (٥).

٦٩٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لَقِي رَكْبًا بِالرَّوْحَاءِ، فَقَالَ: مَنِ الْقَوْمُ؟ قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ. فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: وَلَكِ أَجُرٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

79٧ – وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَجَاءَتِ امْرَأَةُ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُ عَلَيْهِ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُ عَلَيْ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشِّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتُ أَلِى الشِّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتُ أَرِي الشَّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتُ أَلِي الشَّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَعَمْ. وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (۱).

٦٩٨ - وَعَنْهُ، «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَيْكِ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ (^) كَانَ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ (^) كَانَ

⁽١) أخرجه ابن عدي (٤/ ١٥٠)، والبيهقي (٤/ ٣٥٠، ٣٥١).

وقد ذكر الصنعاني في «سبل السلام» (٤/ ١٦٣) عن هذا الحديث أن المصنّف لم يذكر مَن أخرجه.

⁽٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ٢١٨، رقم ١٥)، والحاكم (١/ ٤٤١، ٤٤٢).

⁽٣) ينظر: «العلل» للدارقطني (١٥/ ١٦٤)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٢٢٤ - ٤٢٣).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٨١٣).

⁽٥) ينظر: «التمهيد» (٩/ ١٢٥ - ١٢٦)، و«تخريج أحاديث الكشاف» (١٤٣/٤)، و«نصب الراية» (٣/ ٧- ٨).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٣٣٦).

⁽۷) أخرجه البخاري (۱۵۱۳، ۱۸۵۵)، ومسلم (۱۳۳٤).

⁽٨) في «أ»: «إن». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟ (١) اقْضُوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَتُّ بِالْوَفَاءِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١).

٦٩٩ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّا اللَّهِ عَيَّا اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُمَّ حَجَّةٌ أُخْرَى ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ يَحُجَّ حَجَّةٌ أُخْرَى ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَيْهَ قِي رَفْعِهِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ (١٠). وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ (١٠).

٧٠٠ وَعَنْهُ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ (°) يَقُولُ: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ. فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَإِنِّي اكْتُتِبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (١).

٧٠١ وَعَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبرُمَةَ. قَالَ: مَنْ شُبرُمَةُ ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: حُبَّ شُبرُمَةُ ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: حُبَّ عَنْ نَفْسِكَ ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: حُبَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُبَّ عَنْ شُبرُمَةَ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (^،)، وَالْاَ اجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقْفُهُ (٩).

⁽١) في «أ»، «ص»، «صحيح البخاري»: «قَاضِيَةً». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ٣٢٠): «قاضية» ذلك الدين عنها، وللحموي والمستملي: «قاضيته» بضمير المفعول».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٨٥٢).

⁽٣) أخرجه البيهقي (٤/ ٣٢٥)، (٥/ ١٧٩)، ولم نقف عليه في «مصنف ابن أبي شيبة» مرفوعًا. وأخرجه ابن أبي شيبة (١٤٨٧٥)، والبيهقي (٥/ ١٥٦، ١٧٨) موقوفًا.

⁽٤) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٥٨٥- ٥٨٦)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٦٧١)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٤٢١).

⁽٥) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٢٣٣)، ومسلم (١٣٤١).

⁽٧) ليس في «ت»، «أ». ومثبت من «ب»، «ص»، «س»، «سنن أبي داود» واللفظ له.

⁽٨) أخرجه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وابن حبان (٣٩٨٨).

⁽٩) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (٦٧٣)، و«البدر المنير» (٦/ ٤٧)، و«التلخيص الحبير» (٦/ ٢٦ ٤ - ٤٢٦). ٤٢٧).

٧٠٢ وَعَنْهُ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ. فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِس، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، الْحَجُّ الْخَجُّ مَلَةُ فَيْرَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، الْحَجُّ مَلَةُ عَيْرَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، الْحَجُّ مَلَةُ غَيْرَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، الْحَجُّ مَلَةُ غَيْرَ اللَّهِ مِلْاً فَي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا زَادَ فَهُو تَطَوَّعُ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ ('').

٧٠٣ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٣).

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

٥٠٧- وَعَنْ عَائِشَةَ هِمَ، «أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْةٍ وَقَتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ». رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٥٠).

٧٠٦ وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (١)، إِلَّا أَنَّ رَاوِيَهُ(٧) شَكَّ فِي رَفْعِهِ (١).

٧٠٧ - وَفِي الْبُخَارِيِّ: «أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ»(٩).

⁽١) ضُبط في «أ» بالنصب، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٤٣٧): «الحج مرة» مبتدأ وخبر، أي: وجوبه مرة واحدة».

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٣٤١)، وأبو داود (١٧٢١)، والنسائي (٢٦٢٠)، وابن ماجه (٢٨٨٦).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٣٣٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٢٤)، ومسلم (١١٨١).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٧٣٩)، والنسائي (٢٦٥٣).

⁽٦) أخرجه مسلم (١١٨٣).

⁽٧) ضبط في «ت»، «أ» بكسر الهاء، وبدون ضبط في «ب»، «ص»، «س».

⁽٨) ففي «صَحيح مسلم»: «... ابْنُ جُرَيْج: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ الْمُهَلِّ، فَقَالَ: سَمِعْتُ –أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ – فَقَالَ: «... وَمُهَلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ...».

⁽٩) أخرجه البخاري (١٥٣١).

٧٠٨ - وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةٍ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ»(١).

بَابُ وُجُوهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ

٧٠٩ عَنْ عَائِشَة ﴿ قَالَتْ: ﴿ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ، وَأَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ، وَأَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِلْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَكُمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

بَابُ الْإِحْرَامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

· ٧١٠ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٣).

٧١١- وَعَنْ خَلَّادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ هُهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (١٠).

٧١٢ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ هُهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (٥).

⁽١) أخرجه أحمد (٣٢٦٦)، وأبو داود (١٧٤٠)، والترمذي (٨٣٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٦٢)، ومسلم (١١١١/١١٨) واللفظ لمسلم.

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٨٦).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٦٨٢٣)، وأبو داود (١٨١٤)، والنسائي (٢٧٥٣)، والترمذي (٨٢٩)، وابن ماجه (٢٩٢٢)، وابن حبان (٣٨٠٢).

⁽٥) أخرجه الترمذي (٨٣٠).

٧١٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ سُئِلَ ('': مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ: لَا تَلْبَسُوا الْقُمُص، وَلَا الْعَمَائِم، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِس، وَلَا الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: لَا تَلْبَسُوا الْقُمُص، وَلَا الْعَمَائِم، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِس، وَلَا الْخَفَانَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْعًا مِنَ الثِّيابِ مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم ('').

٧١٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

٧١٥- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠).

٧١٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْلَةٍ لِأَصْحَابِهِ وَكَانُوا مُحْرِمِينَ: هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَصُارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٧١٧ - وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ ﴿ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ عَيَّا ِ حَمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ ﴿ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴿ ﴾.

⁽١) في «صحيح مسلم»: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٤٣)، ومسلم (١١٧٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٣٩)، ومسلم (١١٨٩ ٣٣).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٤٠٩)، وسيأتي برقم (٩٨٤).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦)، وسيأتي برقم (١٣٢٥).

⁽٦) ضُبط في «أ» بضم الدال، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت»، «صحيح البخاري» واللفظ له. قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨، ٣٣٨): «إنا لم نرده»: «بتشديد الدال على الإدغام وضمها وفتحها، والوجهان في الفرع وأصله هنا، والصواب الأول».

⁽٧) أخرجه البخاري (١٨٢٥، ٢٥٧٣)، ومسلم (١١٩٣).

٧١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

٧١٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ '').

٧٢٠ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً ﴿ قَالَ: «حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أُرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، (أَوْ: مَا كُنْتُ أُرَى الْجَهَدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، (أَوْ: مَا كُنْتُ أُرَى الْجَهَدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، (أَوْ: مَا كُنْتُ أُرَى الْجَهَدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى) (")، تَجِدُ (١٠) شَاةً؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكَ مَا أَرَى) (مُثَفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).
 لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٧٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهِ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسِلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَادٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنَقَّرُ صَيْدُهَا، وَلا يُختلَى شَوْكُهَا، وَلا تَحِلُّ نَهَادٍ وَلا تَحِلُّ سَاعَةً مِنْ سَاقِطَتُهَا إِلّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُ وَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلّا الْإِذْ خِرَ سَاقِطَتُهَا إِلّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُ وَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلّا الْإِذْ خِرَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

٧٢٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِم هُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَوَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا بِمِثْلَيْ مَا دَعَا (٧) إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٨).

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٩٥)، ومسلم (١٢٠٢).

⁽٣) زيادة من «أ»، «صحيح البخاري» واللفظ له.

⁽٤) في «أ»: «أتجد». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

⁽٥) أخرجه البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥/٤٤٧).

⁽٧) بعده في «س»، «صحيح مسلم» واللفظ له: «بهِ».

⁽٨) أخرجه البخاري (٢١٢٩)، ومسلم (١٣٦٠).

٧٢٣ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

بَابُ صِفَةِ الْحَجِ وَدُخُولِ مَكَّةَ

٧٢٤ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّا مَعَهُ حَتَّى اللَّهِ عَيَّا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، فَقَالَ: اغْتَسِلِي وَاسْتَثْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرِمِي.

وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ ('')، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَّ بِالتَّوْحِيدِ: لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ "لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ ('')، إِنَّ ('') الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ.

ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ '' الصَّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِاللَّهِ...﴾، أَبْدَأُ '' بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ. فَرَقِي الصَّفَا حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَة، فَوَحَدَ اللَّهُ وَحُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُو فَوَحَدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ. فَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ. ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ثَلَاكَ مَرَّاتٍ.

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۳۷۰)، وأخرجه أيضًا البخاري (٦٧٥٥)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ١٦٤)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٣٤٧ – ٣٤٨، ٤٧٨ – ٤٧٩).

⁽٢) في «أ» -هنا، وفي المواضع الآتية-: «القُصْوَى». وحكاه القاضي عياض عن بعض نسخ «صحيح مسلم»، وقال: «وهو خطأ». ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٨/ ١٧٣).

⁽٣) ليس في «ت». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٤) ليس في «أ»، «ص». ومثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح مسلم».

⁽٥) ضُبط في «ت» بفتح الهمزة وكسرها.

⁽٦) في «س»: «إلى».

⁽٧) في «أ»: «ابدؤوا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى (') انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي ('')، حَتَّى إِذَا (صَعِدَ ('') مَشَى إِلَى الْمَرْوَةِ) (نَاءَ الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا... ". فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ: «فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيةِ تَوجَّهُوا إِلَى مِنَّى (٥٠)، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَجَازَ حَتَّى (٢٠) أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَةَ، فَنَزَلَ بِهَا.

حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُحِلَتْ() لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ(^)، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخَرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ (') الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ وَدَفَعَ وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزِّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا الصُّفْرَةُ قَلِيلًا، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ وَدَفَعَ وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزِّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا (لَيُصِيبُ مَوْدِكَ) ('') رِجْلِهِ ('')، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى: أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ. كُلَّمَا

(١) بعده في «صحيح مسلم»: «إِذَا».

⁽٢) بعده في «صحيح مسلم»: «سَعَى».

⁽٣) ضُبط في «ت» بَفتح العين، وفي «أ» بفتح العين وكسرها، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب».

⁽٤) في «صحيح مسلم»: «صَعِدَتَا مَشِي، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ».

⁽٥) بعده في «صحيح مسلم»: «فَأَهَلُوا بالْحَجِّ».

⁽٦) بعده في «أ»: «إذا زاغت». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٧) ضُبط في «أ»: «فَرَحَلَتْ». وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٤٦٩): «فرُحلت له» على بناء المجهول مخفّقًا».

⁽A) بعده في «صحيح مسلم»: «ثُمَّ أَذَّنَ».

⁽٩) في «أ»: «جبل». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم». قال النووي في «شرح مسلم» (٨/ ١٨٦): «رُوِي: «حبل» بالحاء المهملة وإسكان الباء، ورُوِي: «جبل» بالجيم وفتح الباء، قال القاضي عياض الأول أشبه بالحديث».

⁽١٠) في «أ»: «لَتُصيبُ وَرِكَ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم». وضبط الفعل بالنصب في «ب»، «ت»، وضبط «مورك» بضم الميم في «ب»، «ت»، «ص»، «س». وزاد في «ص» تشديد الواو وفتحها. وقد ضبط النووي في «شرح مسلم» (٨/ ١٨٦) وغيره «مورك» بفتح الميم وكسر الراء.

⁽١١) في «صحيح مسلم»: «رَحْلِهِ» بالحاء. قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٥/ ٤٧٢): «بالجيم مع كسر الراء، وبالحاء وفتحها».

أَتَى حَبْلًا(١) أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ.

حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ يَنْهُمَا شَبْعًا.

ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ.

ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّل.

فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى (أَسْفَرَ جِدًّا، فَدَفَعَ) (" قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرِ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا.

ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، مِثْلِ (") حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ (١) فَنَحَرَ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا (١٠).

⁽١) في «أ»، «ص»: «جبلًا». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح مسلم»، وزاد في «صحيح مسلم»: «مِنَ الْحِبَالِ».

⁽٢) في «أ»: «ابيض جدًّا، فرفع». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٣) ليس في "صحيح مسلم"، وقال النووي (٨/ ١٩١): "وأما قوله: "فرماها بسبع حصيات -يكبِّر مع كل حصاة منها- حصى الخذف"، فهكذا هو في النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن معظم النسخ، قال: وصوابه: "مثلِ حصى الخذف"، قال: وكذلك رواه غير مسلم، وكذا رواه بعض رواة مسلم. هذا كلام القاضي.

قلت: والذي في النسخ من غير لفظة: «مثل» هو الصواب، بل لا يتَّجه غيره، ولا يتم الكلام إلا كذلك، ويكون قوله: «حصى الخذف يكبِّر مع كل ويكون قوله: «حصى الخذف يكبِّر مع كل حصاة، فه الخذف» متصل بـ «حصيات»، واعترض بينهما: «يكبِّر مع كل حصاة»، وهذا هو الصواب والله أعلم».

⁽٤) ضُبط في «أ» بكسر الميم. وبدون ضبط في بقية النسخ، والضبط المثبت من «صحيح مسلم».

⁽٥) أخرجه مسلم (١٢١٨)، وسيأتي برقم (٨٧٣).

٧٢٥ وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ اللَّهِ عَالَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ (١) بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُ (١) أَوْ عُمْرَةٍ (١) سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ (١) بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُ (١) بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُ (١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (١).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمِنَّى كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ فَاهُنَا وَمِنَّى كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمْعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا

٧٢٧- وَعَـنْ عَائِشَـةَ ﴿ النَّبِي عَلِيْهِ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّـةَ دَخَلَهَا مِـنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِـنْ أَسْفَلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

٧٢٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ النَّهُ كَانَ لَا يَقْدَمُ (٩) مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طُوًى حَتَّى يُطْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَظَةٍ ﴿ . مُتَّفَتُ عَلَيْهِ ﴿ ١٠٠ .

٧٢٩ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّهُ كَانَ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ مَرْ فُوعًا (١١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ مَوْقُوفًا (١٢).

⁽١) ليس في «الأم».

⁽۲) في «الأم»: «واستعفاه».

⁽٣) أخرجه الشافعي «الأم» (٣/ ٣٩٦).

⁽٤) ينظر: «البدر المنير» (٦/ ١٦٥ - ١٦٧)، و «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٥٩).

⁽٥) ضُبط في «أ» بكسر الميم. وبدون ضبط في بقية النسخ، والضبط المثبت من «صحيح مسلم».

⁽٦) هذا لفظ مجمَّع من جمل متفرقة انتُزعت من سياق حديث جابر الطويل المتقدِّم قبل حديث، وقد أخرجه أحمد (١٤٦٤)، وأبو داود (١٩٠٧)، وغيرهما بلفظ: «قَدْ نَحَرْتُ هَا هُنَا وَمِنِّى كُلُّهَا مَنْحَرُّ. وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: وَقَفْتُ هَا هُنَا وَالْمُزْ دَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ. وَوَقَفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَقَالَ: قَدْ وَقَفْتُ هَا هُنَا وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ».

⁽۷) أخرجه مسلم (۱۲۱۸/۱٤۹).

⁽٨) أخرجه البخاري (١٥٧٧)، ومسلم (١٢٥٨).

⁽٩) ضُبط في «أ» بكسر الدال، وبدون ضبط في «ب»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت».

⁽١٠) أخرجه البخاري (١٥٥٣، ١٧٦٩)، ومسلم (١٢٥٩).

⁽١١) أخرجه الحاكم (١/٥٥٥).

⁽١٢) أخرجه البيهقى (٥/ ٧٥).

٧٣٠- وَعَنْهُ قَالَ: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشُوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعًا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

٧٣١ - وَعَنْهُ قَالَ: «لَمْ أَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(٢).

٧٣٢- وَعَنْ عُمَرَ هُ ، «أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

٧٣٣ - وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ﴿ فَالَ: ﴿ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ (٤٠) الْمِحْجَنَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

٧٣٤ وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ﴿ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ عَيَّا اللَّهِ مُضْطَبِعًا بِبُرْدٍ أَخْضَرَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

٥٣٥ - وَعَنْ أَنَسٍ هِ قَالَ: «كَانَ يُهِلُّ مِنَّا الْمُهِلُّ فَلَا نُنْكِرُ (٧) عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ (٨) الْمُكَبِّرُ

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦، ٢٥٦)، ومسلم (١٢٦٦) من طريق سعيد بن جُبير، عن ابن عباس ، بلفظ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ المُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنَهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الأَشْوَاطَ الثَّلاَئَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ».

ُولَفظ «وَيَمْشُوا أَرْبَعًا»: أخرجه مسلم (١٢٦٤) من طريق أبي الطُّفيل عن ابن عباس ، بلفظ: «فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا». ولم يذكر: «ما بين الرُّكنين».

(٢) أخرجه مسلم (١٢٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠).

(٤) في «أ»: «وبيده». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

(٥) أخرجه مسلم (١٢٧٥).

وأخرجه البخاري (١٦٠٧)، ومسلم (١٢٧٢) من حديث ابن عباس ١٠٠٠

ومسلم (١٢٧٣) من حديث جابر ﷺ، وليس فيهما أنه قبَّل المِحْجَن.

- (٦) أخرجه أحمد (١٧٩٥٢، ١٧٩٥٥، ١٧٩٦٦، ١٩٧٥)، وأبو داود (١٨٨٣)، والترمذي (٨٥٩)، وابن ماحه (٢٩٥٤).
 - (V) في «أ»، «صحيح البخاري» واللفظ له -في الموضعين-: «يُنْكِرُ».
 - (A) بعده في «أ»، «صحيح البخاري»: «مِنَّا».

فَلَا نُنْكِرُ عَلَيْهِ". مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ(''.

٧٣٦ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ -أَوْ قَالَ: فِي الضَّعَفَةِ - مِنْ جَمْع بِلَيْلِ (٢). الضَّعَفَةِ - مِنْ جَمْع بِلَيْلِ (٢).

٧٣٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «اسْتَأْذَنَتْ سَوْدَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَهُ، وَكَانَتْ ثَبِطَةً (")، تَعْنِي: ثَقِيلَةً، فَأَذِنَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (١٥)(٥).

٧٣٨ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٢٠)، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ (٧٠).

٧٣٩ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ أَرْسَلَ النَّبِي عَلَيْ اللَّهِ اللَّهُ النَّحْرِ، فَرَمَتِ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٠) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٧٤٠ وَعَنْ عُرُوةَ بْنِ مُضَرِّسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا (٥) هَذِهِ وَعَنْ عُرُوةَ بْنِ مُضَرِّسٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا (٥) هَذِهِ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ هَذِهِ - يَعْنِي: بِالْمُزْ دَلِفَةِ - فَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهُ ارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَفَثَهُ ٥ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةُ (١٠) .

⁽١) أخرجه البخاري (١٦٥٩)، ومسلم (١٢٨٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٨٥٦)، ومسلم (١٢٩٣/ ٣٠٠).

 ⁽٣) ضُبط في «أ» بكسر الثاء وسكون الباء، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت»، «ص».
 وقال النووي في «شرح مسلم» (٩/ ٣٨): «هي بفتح الثاء المثلثة وكسر الباء الموحَّدة وإسكانها».

⁽٤) في «ت»: «عليه».

⁽٥) أخرجه البخاري (١٦٨٠)، ومسلم (١٢٩٠).

⁽٦) أخرجه أحمد (٣٢٦٤)، وأبو داود (١٩٤٠)، والترمذي (٨٩٣)، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وأخرجه النسائي (٢٠١٥) أيضًا، وعزاه إليه المزي في «تحفة الأشراف» (٣٩٦)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (٧١٠)، والمصنّف في «فتح الباري» (٣/ ٥٢٨).

⁽٧) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (٧١٠)، و «نصب الراية» (٣/ ٧٥).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۱۹٤۲).

⁽٩) في «أ»: «ليلتنا».

⁽۱۰) أخرجه أحمد (۱۸۵۸۹)، وأبو داود (۱۹۰۰)، والنسائي (۳۰٤۱)، والترمذي (۸۹۱)، وابن ماجه (۳۰۱۱)، وابن خزيمة (۲۸۲۰،۲۸۲۱).

٧٤١ - وَعَنْ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرِقْ ثَبِيرُ. وَإِنَّ النَّبِيَ عَيَالَةٌ خَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ('').

٧٤٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٢) وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﴿ قَالَا: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُ عَيَّا يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

٧٤٣ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ اللَّهِ مَسْعُودٍ ﴿ اللَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَّى عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَّى عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَّى عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَّى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٧٤٤ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: «رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحَّى، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

٧٤٥ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ ابْنَ عُمَرَ ﴿ اللَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، ثُمَّ اللهُ يُسْهِلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ (٧) الْقِبْلَةَ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَيُسْهِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، (ثُمَّ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَيُسْهِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، (ثُمَّ

⁽١) أخرجه البخاري (١٦٨٤).

⁽٢) هو الفضل بن عباس هم، والحديث يرويه عبد الله بن عباس عن أخيه الفضل وأسامة بن زيد هم، ولذلك ذكره المزي في «تحفة الأشراف» (٨/ ٢٦٥ - ٢٦٩) في «مسند الفضل»، وكذلك هو في «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ٣٢٨ - ٣٢٩)، وكتب المسانيد، وغيرها.

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٤٤، ١٦٨٦)، وأخرجه مسلم أيضًا (١٢٨١، ١٢٨١) عن الفضل الله وحده، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، و«الإلمام بأحاديث الأحكام» (١/ ٣٠٦)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٤٩٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٧٤٩)، ومسلم (١٢٩٦/٣٠٧).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٢٩٩/ ٣١٤).

⁽٦) في «صحيح البخاري»: «حَتَّى».

⁽٧) في «صحيح البخاري»: «مُسْتَقْبِلَ».

يَدْعُو)(') فَيَرْفَعُ ') يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِينُ عَنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (").

٧٤٦ - وَعَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ. قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٧٤٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي (٥) (اللَّهِ عَلَيْ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلُ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ قَالَ: اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ. فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي؟ قَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ. فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي؟ قَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ. فَمَا شُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ وَلَا حَرَجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٧٤٨ - وَعَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بذَلِكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ(٧).

٧٤٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: ﴿ إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمُ الطِّيبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدُ (^)، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ (٩).

٠٥٠ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقُ، وَإِنَّمَا يُقَطِّرُنَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

⁽١) في «صحيح البخاري»: «يَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو».

⁽٢) في «أ»، «صحيح البخاري»: «ويرفعُ».

⁽٣) أخرجه البخاري (١٧٥١).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١).

⁽٥) في «ص»: «العاص». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (٨٣)، ومسلم (١٣٠٦).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٨١١).

⁽٨) أخرجه أحمد (٢٥٧٤٣)، وأبو داود (١٩٧٨).

⁽٩) ينظر: «العلل» للدارقطني (١٥/ ١٥٠)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ٤٩٦).

⁽۱۰) أخرجه أبو داود (۱۹۸٤، ۱۹۸۵).

٧٥١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ الْاَ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﴿ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﴿ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ عَلِيْهِ (١٠).

٧٥٢ - وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيً ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ أَرْخَصَ لِرُعَاةِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مِنَّى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَ لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٢).

٧٥٣ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ (٣) ﴿ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ...» الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْه (١٤).

٧٥٤ - وَعَنْ سَرَّاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّؤُوسِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطَ (٥٠ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟...) الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

٥٥٧- وَعَـنْ عَائِشَـةَ ﴿ النَّبِيَ عَلِيْهُ قَـالَ لَهَـا: طَوَافُـكِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَـا وَالْمَـرْوَةِ يَكُفِيبِ لِخَجِّـكِ (٧) وَعُمْرَتِـكِ». رَوَاهُ مُسْـلِمٌ (٨).

٧٥٦ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ». وَاهُ الْخَاصِمُ الْعَاكِمُ (٩).

⁽١) أخرجه البخاري (١٦٣٤)، ومسلم (١٣١٥).

⁽۲) أخرجه أحمد (۲٤۲۹۸)، وأبو داُود (۱۹۷۰، ۱۹۷۱)، والترمذي (۹۰۵، ۹۰۵)، والنسائي (۳۰٦۹)، وابن ماجه (۳۰۳۷)، وابن حبان (۳۸۸۸).

⁽٣) في «أ»: «بكر». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». وأبو بَكْرة نُفيع بن الحارث هي ترجمته في «أسد الغابة» (٥/ ٣٨- ٣٩)، و «الإصابة» (١١/ ١٢٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩).

⁽٥) ضُبط في «ت»، «أ» بالرفع، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب».

⁽٦) أخرجه أبو داود (١٩٥٣).

⁽٧) في «أ»: «حجك».

⁽۸) أخرجه مسلم (۱۲۱۱/۱۳۳، ۱۳۳).

⁽٩) أخرجه أبو داود (٢٠٠١)، والنسائي في «الكبرى» (٢٥٦)، وابن ماجه (٣٠٦٠)، والحاكم (١/ ٤٧٥)، ولم نقف عليه في «المسند»، ولم يعزه إليه المصنّف في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٧٧).

٧٥٧ - وَعَنْ أَنَسِ ﴿ مَا نَا النَّبِيَّ عَيَكِيٌّ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصِّب، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (۱).

٧٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ، ﴿ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ - أَيِ: النُّزُولَ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكِ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

٧٥٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ، قَالَ: «أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَن الْحَائِضِ». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ(").

· ٧٦- وَعَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي (١) بِمِتَةِ صَلَاةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥).

بَابُ الْفَوَات وَالْإحْصَار

٧٦١ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ، قَالَ: «قَدْ أُحْصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَلَقَ (٦) وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

٧٦٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ ، وَخَلَ النَّبِيُّ عَلَيْ عَلَى ضُبَاعَةً بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﴿ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَةُ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ عَيْكَ اللَّهِ عَلَيْهِ:

⁽١) أخرجه البخاري (١٧٥٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٣١١)، وأخرجه أيضًا البخاري (١٧٦٥)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٤/ ١٢٦)، و «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٣٠٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨/ ٣٨٠).

⁽٤) بعده في «أ»: «هذا».

⁽٥) أخرجه أحمد (١٦٣٦٧)، وابن حبان (١٦٢٠).

⁽٦) بعده في «صحيح البخاري» (١٨٠٩): «رَأْسَهُ».

⁽٧) أخرجه البخاري (١٨٠٩).

حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحِلِّي (١) حَيْثُ حَبَسْتَنِي ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢)(٣).

٧٦٣ - وَعَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو^(١) الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ^(٥) فَقَدَ حَلَّ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِل.

قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالاً: صَدَقَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ (٦).

(قَالَ مُصَنِّفُهُ شَيْخُنَا(٧) حَافِظُ الْعَصْرِ قَاضِي الْقُضَاةِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلانِيُّ الْمِصْرِيُّ أَبْقَاهُ اللهُ فِي خَيْرٍ)(٨):

آخِرُ (٩) الْجُزْءِ الْأَوَّكِ، وَهُوَ النِّصْفُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ (الْمُبَارَكِ.

قَالَ: وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي ثَانِيَ عَشَرَ شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَمَانِ مِئَةٍ) (١٠٠).

وَهُوَ آخِرُ الْعِبَادَاتِ، يَتْلُوهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي: كِتَابُ الْبُيُوعِ (١١٠).

⁽١) في «أ»: «تَحِلي». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

⁽٣) كتب بحاشية «ت» بخط مغاير: «عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «دَخَلَ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ﴿ ، فَقَالَ: لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الْحَجَّ؟ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً. فَقَالَ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَجِلِّي حَيْثُ كَيْثُ حَبْسُتَنِي ». أخرجه الشيخان والنسائي. من الدَّيْبَع ». وهو في كتاب «تيسير الوصول إلى جامع الأصول» لابن الدَّيْبَع الشيباني (١/ ٣٣٣).

⁽٤) في «ص» : «عمر». والمثبت من بقية النسخ، المصادر. والحجاج بن عمرو الأنصاري ، ترجمته في: «أسد الغابة» (١/ ٥٨٨)، و«الإصابة» (٢/ ٤٨١).

⁽٥) ضُبط في «ب»، «أ» بفتح الراء وكسرها معًا، وضبط في «ت»، «س» بكسرها، وبدون ضبط في «ص». قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٨/ ٤٧٣): «أو عرَج» -بفتح الراء-: مرض، أي: أصابه شيء في رجله، وليس بخلقة، فإذا كان خلقة قيل: عرِج، بكسر الراء».

⁽٦) أخرجه أحمد (١٥٩٧٢)، وأبو داود (١٨٦٢، ١٨٦٣)، والنسائي (٢٨٦٠، ٢٨٦١)، والترمذي (٩٤٠)، وابن ماجه (٣٠٧٧، ٣٠٧٨).

⁽ \vee) \mbox{ly} \mbox{ly} \mbox{ly} \mbox{ly} \mbox{ly} \mbox{ly}

⁽A) ليس في «ت»، «س». ومثبت من «ب»، «ص».

⁽٩) في «ت»: «هذا آخر». والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽۱۰) ليس في «ت». ومثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽١١) من قوله «قال مصنفه» إلى هنا ليس في «أ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بَابُ شُرُوطِهِ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ مِنْهُ

٧٦٤ - عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِع (') ﴿ النَّبِيَ عَلَيْ سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ ». رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ('').

٧٦٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ الْنَهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ. فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِمَكَّةَ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَ اللَّهِ عَلَى الْمَعْتِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ. فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اللَّهُ فُنُ، وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ (٥) بِهَا السَّفُنُ، وَتُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ (٥) بِهَا النَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللللللْمُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْمُ الللللْمُ الللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللِهُ الللللَّهُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللللْمُ اللللللْمُ اللللللللللللْمُ الللللللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ

٧٦٦ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السِّلْعَةِ، أَوْ يَتَتَارَكَانِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٧٠).

⁽۱) في «أ»: «نافع». والمثبت من بقية النسخ، «مسند البزار». وفي «المستدرك»: «عن عباية بن رافع بن خَدِيج، عن أبيه»، واستظهر الصنعاني في «سبل السلام» (٥/ ٨ – ٩) أن يكون سقط على المصنف قوله: «عن أبيه»، وأن «عباية بن رافع بن خَدِيج» الذي في «المستدرك» هو: عباية بن رفاعة بن رافع بن خَدِيج. وينظر: «الإصابة» (٣/ ٣٧٥).

⁽٢) أخرجه البزار (٣٧٣١)، والحاكم (٢/ ١٠).

⁽٣) في «ت»، «صحيح البخاري»: «فَإِنَّهَا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٤) في «أ»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «يُطْلَى».

⁽٥) في «أ»: «وتستصبح». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١).

⁽۷) أخرجه أحمد (٤٥٣١)، وأبو داود (٣٥١١)، والترمذي (١٢٧٠)، والنسائي (٤٦٤٨)، وابن ماجه (٢١٨٦)، والحاكم (٢/ ٤٥).

٧٦٧ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَلَكَ اللَّهِ عَلَيْهُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٧٦٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى جَمَلِ لَهُ أَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ. قَالَ: بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ. قَالَ: بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ. قَالَ: بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ قُلْتُ: لَا. ثُمَّ قَالَ: بِعْنِيهِ. فَبِعْتُهُ بِوَقِيَّةٍ وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ قُلْتُ: لَا. ثُمَّ قَالَ: أَثْرَانِي مَاكَسْتُكَ لِآخُذَ إِلْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي إِثْرِي فَقَالَ: أَثْرَانِي مَاكَسْتُكَ لِآخُذَ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُو لَكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِم (٣).

٧٦٩ - وَعَنْهُ قَالَ: «أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَدَعَا بِهِ النَّبِيِّ عَلِيْةٍ فَبَاعَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

• ٧٧- وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَهُمَّ، «أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ فِيهِ، فَشَئِلَ النَّبِيُّ عَنْهَا فَقَالَ: أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

وَزَادَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ: «فِي سَمْنِ جَامِدٍ»(٦).

٧٧١ - وَعَنْ (٧) أَبِي هُرَيْرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (١)، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ بِالْوَهْمِ (١).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

⁽٢) بعده في «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»: «يَسِيرُ».

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٣/ ١٢٢١، رقم ٧١٥/ ١٠٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٥٣٤)، ومسلم (٩٩٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٣٨).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٧٤٤٥)، والنسائي (٢٥٩).

⁽V) تأخر هذا الحديث في «أ» عن الحديث التالي.

⁽٨) أخرجه أحمد (٧٧١٦)، وأبو داود (٣٨٤٢).

⁽٩) ينظر: «جامع الترمذي» (١٧٩٨)، و«العلل» لابن أبي حاتم (١٥٠٧)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٩) ٨٢/٤).

٧٧٢ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ السِّنَوْرِ وَالْكَلْبِ، فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ عَنْ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١)، وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ: «إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ» (١).

٧٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي. فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونَ وَلاَؤُكِ لِي فَعَلْتُ. فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ، فَأَبُوا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ فَعَلْتُ. فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ، فَأَبُوا إِلّا أَنْ يَكُونَ الْوَلاَءُ لَهُمْ. اللّهِ عَلَيْهِ مَ فَأَبُوا إِلّا أَنْ يَكُونَ الْوَلاَءُ لَهُمْ. فَسَمِعَ النّبِي عَلَيْهِ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلاَءُ لَهُمْ الْوَلاءَ فَإِنَّمَا اللّهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلاَءُ لَوْلَاءَ، فَإِنَّمَا اللّهِ عَلَيْهِ، فَعَالَتْ عَائِشَةُ النّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلاءَ وَأَنْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللّهِ عَلَيْهِ، عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللّهِ هَا إِللّهُ وَلَكُونَ مَنْ شُرُطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللّهِ فَهُو بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شُرْطٍ، قَضَاءُ اللّهِ أَحْتَقَ، وَاللّهُ أُوثَقُ، وَإِنْمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللّهُ ظُولُلِبُخَارِيً (٣٠٠).

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: «فَقَالَ: اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ»(٤).

٧٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿ نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، فَقَالَ: لَا تُبَاعُ، وَلَا تُوهَبُ، وَلَا تُورَثُ، يَسْتَمْتِعُ بِهَا مَا بَدَا لَهُ، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ ﴾. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ فَوَهِمَ (٥٠).

٧٧٥ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: ﴿ كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِيَّنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ، لَا نَرَى (١) بِذَلِكَ بَأْسًا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧).

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٦٩).

⁽٢) أخرجه النسائي (٤٢٩٥، ٤٦٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٦٨)، ومسلم (١٥٠٤)، وسيأتي برقم (١٤٢٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٨/١٥٠٤).

⁽٥) أخرجه مالك (٢/ ٢٧٦، رقم٦)، والبيهقي (١٠/ ٣٤٢).

⁽٦) في «أ»: «يري».

⁽٧) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٠٢١)، وابن ماجه (٢٥١٧)، والدارقطني (٤/ ١٣٥، رقم٣٧)، وابن حبان (٤٣٢٣).

٧٧٦ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «وَعَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ»(٢).

وَرَادُ فِي رِوايهِ. "وَحَلَ بَيْعِ صِرَ جِهِ . وَ وَادْ فِي رِوايهِ. "وَحَلِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ». رَوَاهُ

٧٧٨ - وَعَنْهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَتَبَايَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجُ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجُ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجُ النَّعَةُ الْجَاهُ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجُ النَّعَةُ اللَّهَا عَلَى الْمَعْلَى الْمُتَافَقُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ(١٠).

٧٧٩ وَعَنْهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

· ٧٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْع الْغَرَرِ». رَوَاهُ^(١) مُسْلِمٌ^(٧).

٧٨١ - وَعَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

٧٨٢ - وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ التُّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٩).

⁽١) أخرجه مسلم (١٥٦٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٦٥/ ٣٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٢٨٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (١٥١٤).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٥٣٥)، ومسلم (١٥٠٦)، وينظر ما سيأتي برقم (٢٤٢٦).

⁽٦) من هنا حتى أثناء حديث (٨٩٨) فُقد من أصل النسخة «أ»، وأُكمل بخطِّ مخالفٍ كثير الخطأ، ولهذا فلن ننبه على فروق هذه النسخة حتى يعود الخط العتيق.

⁽۷) أخرجه مسلم (۱۵۱۳).

⁽۸) أخرجه مسلم (۱۵۲۸/۳۹).

⁽٩) أخرجه أحمد (٩٧١٥)، والنسائي (٦٣٢)، والترمذي (١٢٣١)، وابن حبان (٤٩٧٣).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: "مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوِ الرِّبَا" (١١).

٧٨٣ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ (٢).

وَأَخْرَجَهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ عَمْرٍ و الْمَذْكُورِ بِلَفْظِ: «نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ» (أ)، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (أ)، وَهُوَ عَرِيبٌ (٠).

٧٨٤ - وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ». رَوَاهُ مَالِكٌ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْب، بِهِ (٢٠).

٥٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿ ابْتَعْتُ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتُهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ مِنْ رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُل، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفَتُ فَإِذَا زَيْدُ بُنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّ اللَّهُ عَلَيْهُ لَهُ السِّلَعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رَحْلِكَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّ اللَّهُ عَلَيْهُ لَهُ السِّلَعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ ﴾. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٧).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٤٦١).

⁽۲) أخرجه أحمد (۲۷۸۲)، وأبو داود (۳۰۰۶)، والنسائي (۲۱۱۱)، والترمذي (۱۲۳۶)، وابن ماجه (۲۱۸۸)، والحاكم (۲/۱۷). ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، ولم يعزه إليه ابن عبد الهادي في «المحرر» (۸۲۳)، والمصنفّ في «التلخيص الحبير» (۳/ ۲۸).

⁽٣) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٢٨).

⁽٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٥٥٤).

⁽٥) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٢٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٣٢)، (٢٩ / ١٣٢)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٧ – ٢٨).

⁽٦) أخرجه مالك (٢/ ٢٠٩، رقم١).

⁽٧) أخرجه أحمد (٢٢٠٧١)، وأبو داود (٣٤٩٩)، وابن حبان (٤٩٨٤)، والحاكم (٢/ ٤٠).

٧٨٦ - وَعَنْهُ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَآخُذُ الدَّنَانِيرَ، آخُذُ هَذَا مِنْ هَذِهِ، وَأُعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا مِنْ هَذِهِ، وَأَعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا مِنْ هَذِهِ، وَأَعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا مِنْ هَذِهِ، وَأَعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذَا مِنْ هَذَهِ مَنْ اللَّهِ عَلَيْهِ لَلْ اللَّهِ عَلَيْهِ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا هَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (۱).

٧٨٧ - وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ وَيَكِيُّهُ عَنِ النَّجْشِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

٧٨٨ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ اللَّهِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنِ الثَّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣).

٧٨٩ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَالْمُزَابَنَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ(١٠).

٧٩٠ وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ(٥).

٧٩١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلَقَّوُا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّى فَالْبَعِيَادِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

⁽۱) أخرجه أحمد (٥٦٥٥)، وأبو داود (٣٣٥٤)، والنسائي (٤٥٨٢)، والترمذي (١٢٤٢)، وابن ماجه (٢٢٦٢)، والحاكم (٢/٤٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٥٠٧٠)، وأبو داود (٣٤٠٥)، والنسائي (٣٨٨٠)، والترمذي (١٢٩٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٢٠٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٢٧٤)، ومسلم (١٥٢١).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٥١٩).

٧٩٢ - وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ (') مَا فِي إِنَائِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

وَلِمُسْلِمٍ: «لَا يَسُمِ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمٍ (٣) الْمُسْلِمِ»(٤).

٧٩٣ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ (٥)، لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ (١)، وَلَهُ شَاهِدٌ (٧).

٧٩٤ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ قَالَ: ﴿ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَذْرِكُهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا وَلَا تَبِعْهُمَا إِلَّا جَمِيعًا ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً وَابْنُ الْعَطَّانِ (٩). الْجَارُودِ وَابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالطَّبَرِيُّ (٨) وَابْنُ الْقَطَّانِ (٩).

⁽١) ضُبط في «ت» بكسر الفاء، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٦١): «لتكفأ» بفتح الفوقية والفاء وبينهما كاف ساكنة آخره همزة، أي: تقلب».

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٥١٥).

⁽٣) بعده في «ب» -وكأنه ضرب عليه-، «صحيح مسلم»: «أخيه». والمثبت من «ت»، «ص»، «س».

⁽٤) أخرجه مسلم (١٥١٥/٩).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٣٩٨٢)، والترمذي (١٥٦٦)، والحاكم (٢/ ٥٥).

⁽٦) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٢١)، و«البدر المنير» (٦/ ١٩٥)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣٦- ٣٧).

⁽٧) أخرجه الدارقطني (٣/ ٦٨، رقم٢٥٨)، والحاكم (٢/ ٥٥)، والبيهقي (٩/ ١٢٨) من حديث عبادة بن الصامت الصامح المصامح ال

وأخرجه ابن ماجه (٢٢٥٠) من حديث أبي موسى ١٠٠٨ وينظر: «نصب الراية» (٤/٤٢).

⁽٨) في «ت»: «والطبراني». وكتب بالحاشية مضروبًا عليه: «بخط مؤلِّفه: والطبري». والمثبت من «ب» وصحّح عليه، «ص»، «س».

⁽٩) أخرجه أحمد (٧٧١)، وابن الجارود (٥٧٥)، والحاكم (٢/ ٥٤)، والطبري في «تهذيب الآثار»، كما في «إتحاف المهرة» (٧٢١/ ٥٤٣). ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان». وينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٩٦)، و«نصب الراية» (٤/ ٢٦).

990- وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: ﴿ غَلَا السِّعْرُ بِالْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ (')، إِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ (')، إِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَخَدُ مِنْكُمْ مَعْ اللَّهُ تَعَالَى وَلَيْسَ أَخَدُ مِنْكُمْ مَعْ لَلْهُ النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ أَنْ النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْبُنُ حِبَّانَ ('').

٧٩٦ - وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَكِرُ إِلَّا خَكِرُ إِلَّا خَكِرُ إِلَّا عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَطِئٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠).

٧٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيِ عَنِ النَّبِيِّ عَالِيَّ قَالَ: ﴿ لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنِ النَّاعَهَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

وَلِمُسْلِمٍ: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»(٥).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَلَّقَهَا الْبُخَارِيُّ: «رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ»(١٠).

قَالَ الْبُخَارِيُّ: ﴿وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ ﴾ .

٧٩٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَى شَاةً مُحَفَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨).

⁽١) في «ص»، بعض نسخ «المسند»: «الرَّازِقُ». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «المسند» واللفظ له.

⁽۲) أخرجه أحمد (۱٤۲۷۳)، وأبو داود (۳٤٥۱)، والترمذي (۱۳۱٤)، وابن ماجه (۲۲۰۰)، وابن حبان (۲۹۳۵).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٦٠٥/١٣٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (٢٥٢٤/ ٢٤).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٥٢٤).

⁽٦) أخرجه مسلم (٢٥/١٥٢٤)، والبخاري تعليقًا (٣/ ٧٠). وينظر: «تغليق التعليق» (٣/ ٢٤٩)، و«فتح الباري» (٤/ ٣٦٣).

⁽۷) ينظر: «صحيح البخاري» (۳/ ۷۰).

⁽٨) أخرجه البخاري (٢١٤٩).

وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (١): «مِنْ تَمْرٍ »(٢).

رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَذْ حَلَ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْ حَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِتُهُ اللَّهَ اللَّهُ الللَّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّه

٠٠٠ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: «مَنْ حَبْسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقِطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ '' مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى جَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقِطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ '' مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (') بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (').

١٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، (وَضَعَّفَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ) (٧)، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْفَطَّانِ (٨). الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ (٨).

⁽۱) وهذه الزيادة أيضًا عند البخاري في بعض نسخه، كما في هامش السلطانية (۳/ ۷۰)، وينظر: «إرشاد الساري» (٤/ ٦٧).

⁽٢) أخرجه البيهقي (٥/ ٣١٩) من طريق الإسماعيلي، وينظر: «فتح الباري» (٤/ ٣٦٨).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٠٢).

⁽٤) بعده في «المعجم الأوسط»: «مِنْ يَهُودِيِّ أَوْ نَصْرَانِيِّ أَوْ».

⁽٥) أخرجه الطبراني (٥٣٥٦).

⁽٦) قال أبو حاتم -كما في «العلل» لابنه (١١٦٥) -: «حديث كذب باطل». وقال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٣٦): «منكر». وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٢٣): «موضوع»، ولم يتعَقبه المصنف في «لسان الميزان» (٣/ ٢٤٤).

⁽٧) ليس في «ب»، «س». ومثبت من «ت»، «ص».

⁽٨) أخرجه أحمد (٢٤٨٦١)، وأبو داود (٣٥٠٨)، والنسائي (٤٤٩٠)، والترمذي (٢٢٨٥، ١٢٨٥)، وابن ماجه (٢٤٤٢)، وابن الجارود (٦٢٧)، وابن حبان (٤٩٢٧)، والحاكم (٢/ ١٥). ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، وينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢١١- ٢١٢)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٥٨- ٥٩)، و«البدر المنير» (٦/ ٥٤١- ٥٤٢).

٨٠٢ وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ ﴿ الْبَارِقِيِ اللَّهِ عَلَيْهِ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أُضْحِيَّةً أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوِ اشْتَرَى تُرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (۱)، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ضِمْنَ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ (۱).

٨٠٣ وَأَوْرَدَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ (٣).

١٠٤ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ النَّبِي اللَّهُ النَّبِي الْخُدْرِيِّ ﴿ اللَّهُ النَّبِي الْعُبْدِ وَهُو آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُو آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُو آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْعَائِصِ». رَوَاهُ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْعَائِصِ». رَوَاهُ الْبَنُ مَاجَهُ وَالْبَزَّارُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ (عَلَى السَّدَادِ ضَعِيفٍ (٥٠).

٥٠٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ؛ فَإِنَّهُ خَرَرٌ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١) ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ وَقْفُهُ (٧).

٨٠٦ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا يُنَاعُ صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (^).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۹٦٦٤)، وأبو داود (۳۳۸٤)، والترمذي (۱۲۵۸)، وابن ماجه (۲٤٠٢)، وسيأتي برقم (۸۷۱).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٦٤٢) بنحوه.

⁽٣) أخرجه الترمذي (١٢٥٧).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٢١٩٦)، والدارقطني (٣/ ١٥، رقم٤٤)، وذكره الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ١٥)، وعزاه إلى البزار.

⁽٥) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١١٠٨)، و«بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢٤٦).

⁽٦) أخرجه أحمد (٣٧٥٠).

⁽۷) ينظر: «تاريخ بغداد» (۳/۳۵)، و«البدر المنير» (٦/٦٣)، و«إتحاف المهرة» للمصنّف (١٠/ ٤٩٢)، رقم١٣٢٦٤).

⁽٨) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٧٠٨)، والدارقطني (٣/ ١٤، رقم٤٤).

٨٠٧ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاسِيل» لِعِكْرِمَةً(١)، وَهُوَ الرَّاجِحُ.

٨٠٨ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسِ (٢) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَرَجَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣).

٨٠٩ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُذَا النَّبِيَ عَلَيْ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ».
 رَوَاهُ الْبَزَّارُ (١٠)، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ (٥).

بَابُ الْخِيَار

٠٨١٠ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَهُ مَا مَنْ أَقَالَهُ مَا مَنْ أَقَالَهُ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَا جَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (^).

١١٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَنْ رَسُولِ اللّهِ ﷺ قَالَ: ﴿ إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُ لَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّ قَا () وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيِّرْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتِبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّ قَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ». وَاللَّه ظُ لِمُسْلِم ()).

⁽١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٨٣).

⁽٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٨٢).

⁽٣) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٥/ ٣٤٠)، و«المهذب في اختصار السنن الكبير» (١٠٧/٤)، و«البدر المنير» (٦/ ٢١٠). و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٣ – ١٤)، و«الدراية» (٢/ ١٥٠).

⁽٤) أخرجه البزار (٧٧٨٥).

⁽٥) ينظر: «البدر المنير» (٦/ ٤٩٣ - ٤٩٤)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٥ - ٢٦)، و «الدراية» (٢/ ١٤٩).

⁽٦) في «ص»، «س»: «أَقَالَ». والمثبت من «ب»، «ت»، «سنن أبي داود».

⁽٧) كتب بحاشية «ب»: «وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ أَقَالَ اللَّهُ...». وهو تكرار للحديث باختلاف يسير.

⁽٨) أخرجه أبو داود (٣٤٦٠)، وابن ماجه (٢١٩٩)، وابن حبان (٥٠٣٠)، والحاكم (٢/ ٥٥).

⁽٩) في «س»: «يفترقا». والمثبت من «ب»، «ت»، «ص»، «صحيح مسلم».

⁽١٠) أخرجه البخاري (٢١١٢)، ومسلم (١٥٣١/ ٤٤).

٨١٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا»(٣).

٨١٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «ذَكَرَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ (٤) فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥).

بَابُ الرِّبَا

٨١٤ - عَنْ جَابِرٍ ﴿ مَنْ مَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

٨١٥ - وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ (٧).

٨١٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ مَنْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِعَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنَّ () أَرْبَى الرِّبَا عِرْضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ مُخْتَصَرًا، وَالْحَاكِمُ بِتَمَامِهِ، وَصَحَّحَهُ (٩).

⁽۱) ضُبط في "ص" بالنصب، وبدون ضبط في "س"، والضبط المثبت من "ب"، "ت". قال ابن رسلان في "شرح سنن أبي داود" (۳۱۳/۱٤): "صفقة" بالرفع والنصب، والرفع على أن كان تامة، وصفقة فاعلها، والتقدير: إلا أن يوجد أو يحدث صفقة خيار، والنصب على أن كان ناقصة واسمها مضمر، وصفقة منصوب على أنه خبرها، والتقدير: إلا أن تكون الصفقة صفقة خيار، وقيل غير ذلك".

⁽٢) أخرجه أحمد (٦٨٣٦)، وأبو داود (٣٤٥٦)، والنسائي (٤٤٨٣)، والترمذي (١٢٤٧)، وابن الجارود (٢٠٠)، والدارقطني إنما أخرج الرواية التالية، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

⁽٣) أخرجه الدارقطني (٣/ ٥٠، رقم٢٠٧)، والبيهقي (٥/ ٢٧١).

⁽٤) في «ت»: «بعت». والمثبت من «ب»، «ص»، «س»، «صحيح البخاري» واللفظ له.

⁽٥) أخرجه البخاري (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٠٦/١٥٩٨).

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٩٦٢).

⁽٨) ضُبط في «ت» بفتح الهمزة وكسرها، وبدون ضبط في «ب». والمثبت من «ص»، «س».

⁽٩) أخرجه ابن ماجه (٧٢٧٥)، والحاكم (٢/٧٧).

٨١٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ هِنَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١).

٨١٨ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

٨١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُ وَ رِبًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (").

· ٨٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالثَّلَاثِ(١). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ، بِعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا. وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥)، وَلِمُسْلِم: ﴿ وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ ﴾ (١).

⁽١) أخرجه البخاري (٢١٧٧)، ومسلم (١٥٨٤/ ٧٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (٨٨/١٥٨٨).

⁽٤) في «صحيح البخاري» واللفظ له: «وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلاَّئَةِ». وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤/ ٩١): «الثلاثة: بتاء التأنيث للقابسي، وللأكثر: بالثلاث، وهما جائزان؛ لأن الصاع يُذكر ويُؤنث».

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٣٠٢)، ومسلم (١٥٩٣/ ٩٥).

⁽٦) أخرجه مسلم (٩٤/١٥٩٣)، وأخرجه البخاري أيضًا (٧٣٥٠، ٧٣٥١)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٥٣٢)، و «فتح الباري» (٤/ ٤٠٠).

٨٢١ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ - لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا (') - بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (''.

٨٢٢ - وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الطَّعَامُ بِالطَّعَام مِثْلًا بِمِثْلِ. وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

٨٢٣ – وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ﴿ فَالَ: «اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَشَلَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَشَلَ دَينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَشَلَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَشَلَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَشَلَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ فَقَالَ: لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفَصَّلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

٨٢٤ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﴿ النَّبِيَّ عَلَيْهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ بَالْحَيَارُ وَدِ (١)(١).

٥٢٥ - وَعَنْ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و) (٧) ﴿ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشًا، فَنَفِدَتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَكُنْتُ آخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلْبَعِيرَيْنِ إِلْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَ بِالْمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْبَعِيرَ الْمَقَاتُ .

٨٢٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ اسْمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ

⁽۱) في «صحيح مسلم»: «مَكِيلَتُهَا».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٣٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٩٢).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٥٩١/ ٩٠).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٠٤٦٠)، وأبو داود (٣٣٥٦)، والنسائي (٤٦٢٠)، والترمذي (١٢٣٧)، وابن ماجه (٢٢٧٠)، وابن الجارود (٢٠٩).

⁽٦) جاء بعد هذا الحديث في «ب» حديث ابن عمر هله (٨٢٦): «إذا تبايعتم بالعينة...». وكتب البقاعي بالحاشية: «يتلوه: وعن عبد الله بن عمرو، أن رسولَ الله على أمره أن يجهِّز جيشًا، فنفدت...» إلى آخر الحديث، ثم ذكر الأحاديث (٨٢٨، ٨٢٧، ٨٢٨، ٥٢٨)، ثم ذكر الحديث (٨٢٩)، ثم كتب بالحاشية: «يتلوه: وعن ابن عمر: سمعتُ رسولَ الله على يقول: إذا تبايعتم...». فأعاد الترتيب موافقًا لبقية النسخ.

⁽٧) في «ب»، «س»: «ابن عمر». والمثبت من «ت»، «ص»، «المستدرك»، «السنن الكبرى» للبيهقي.

⁽٨) أخرجه الحاكم (٢/ ٥٦)، والبيهقى (٥/ ٢٨٧).

حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعِ عَنْهُ(')، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ('')، وَلِأَحْمَدَ نَحْوُهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ(")، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ('').

٨٢٧ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﴿ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٥)، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ (١٠).

٨٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ و شَهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٧).

^^^٩ حَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ (^) حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِتَمْرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٩).

٠٣٠ وَعَنْ سَعْدِبْنِ أَبِي وَقَاصٍ ﴿ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ سُئِلَ عَنِ اشْتِرَاءِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟ قَالُوا: نَعَمَ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالتَّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١٠٠).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٤٦٢).

⁽٢) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٩٤)، و«نصب الراية» (٤/ ١٧).

⁽٣) أخرجه أحمد (٤٩١٨).

⁽٤) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٩٥)، و «المحرر» لابن عبد الهادي (٨٩٠)، و «نصب الراية» (٤/ ١٧)، و «الدراية» (٢/ ١٥١).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٢٦٨٢)، وأبو داود (٣٥٤١).

⁽٦) ينظر: «العلل المتناهية» (٢/ ٢٦٧)، و «المحرر» لابن عبد الهادي (٨٩١).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٣٥٨٠)، والترمذي (١٣٣٧)، وابن ماجه (٢٣١٣)، وسيأتي برقم (١٣٩٤).

⁽A) في «ت»: «تمر». والمثبت من «ب»، «ص»، «س»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽٩) أخرجه البخاري (٢٢٠٥)، ومسلم (١٥٤٢).

⁽۱۰) أخرجه أحمد (۱۰۳٤)، وأبو داود (۳۳۰۹)، والنسائي (٤٥٤٥)، والترمذي (۱۲۲۵)، وابن ماجه (۲۲٦٤)، والحاكم (۲۸۳۷)، وابن حبان (۳۰۰۳). وينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (۸۹۳).

٨٣١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْ النَّبِيَ عَلَيْ الْعَالِعِ بِالْكَالِعِ بِالْكَالِعِ. يَعْنِي: الدَّيْنَ بِالدَّيْنِ». رَوَاهُ إِسْحَاقُ وَالْبَزَّارُ (١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (١).

بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا، وَبَيْعِ الْأُصُولِ وَالثِّمَارِ

٨٣٢ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ هُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

وَلِمُسْلِمٍ: «رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا»(١).

٨٣٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِي مَنْ أَفِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٨٣٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ (٧٠).

٥٣٥ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِي، وَلِلَّهُ عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِي، وَيلَ: وَمَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: (تَحْمَارُ وَتَصْفَارُ)(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (١٠٠٠).

⁽۱) أخرجه إسحاق -كما في «المطالب العالية» (٧/ ٣٠٣، رقم١٤٠٣) والبزار (٦١٣٢).

⁽۲) $_{\text{sidd}}$: (۲/ ۱۳)، $_{\text{c}}$ (۱/ ۱۳)، $_{\text{c}}$ (۱/ ۱۳)، $_{\text{c}}$ (۱/ ۱۳)، $_{\text{c}}$ (۲/ ۱۳).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢١٩٢)، ومسلم (١٥٣٩/ ٦٤).

⁽٤) أخرجه مسلم (٦١/١٥٣٩).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢١٩٠)، ومسلم (١٥٤١).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢١٩٤)، ومسلم (١٥٣٤/ ٤٩).

⁽٧) هو من قول ابن عمر ﷺ، كما في رواية لمسلم: «فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاهَتُهُ». وينظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٥٢).

⁽٨) أخرجه البخاري (١٤٨٦)، ومسلم (١٥٣٤).

⁽٩) ضُبطا في «ب» بفتح آخرهما، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ت»، «ص».

⁽١٠) أخرجه البخاري (١٤٨٨، ٢١٩٧)، ومسلم (١٥٥٥) بنحوه.

٨٣٦ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْوَدُّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١٠).

٨٣٧ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْتًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ عِيَّكِيَّةٍ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ»(٣).

٨٣٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ، فَتَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (١٠).

أَبْوَابُ السَّلَم وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ

٨٣٩ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿ قَدِمَ النَّبِيُ عَلَيْ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثِّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (•).

وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ»(١).

٠ ٨٤٠ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبْزَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ قَالَا: ﴿ كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَيْكَ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطُ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَنُسْلِفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ - وَفِي رِوَايَةٍ: وَالزَّيْتِ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى، قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ ﴿ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۳۵۱۸)، وأبو داود (۳۳۷۱)، والترمذي (۱۲۲۸)، وابن ماجه (۲۲۱۷)، وابن حبان (۱۹۲۸)، والحاكم (۲۲۱۷).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٥٥٤/ ١٤).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٥٤/١٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣/ ٨٠).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٢٣٩)، ومسلم (١٦٠٤/١٦٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٢٤٠).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٢٥٤).

٨٤١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَذَى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِثْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١).

٨٤٢ - وَعَنْ عَائِشَةً ﴿ قَالَتْ: ﴿ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا فُلَانًا قَدِمَ لَهُ بَنُّ مِنَ الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَامْتَنَعَ ﴾. الشَّامِ، فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَأَخُذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ بِنَسِيئَةٍ إِلَى مَيْسَرَةٍ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَامْتَنَعَ ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُ (٢)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٨٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ (٣) يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ إِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤).

٨٤٤ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْلَقُ (٥) الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ عُنْمُهُ وَعَلَيْهِ خُرْمُهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ (٢)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِرْسَالُهُ (٧).

٨٤٥ وَعَنْ أَبِي رَافِع ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلِ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِلَّا حِيَارًا. إِلِّا مِنْ (^) الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقَالً: لَا أَجِدُ إِلَّا خِيَارًا.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٨٧).

(٢) أخرجه الحاكم (٢/ ٢٣)، والبيهقي (٦/ ٢٥) بنحو هذا اللفظ.

 ⁽٣) في «ص»، «صحيح البخاري»: «الرَّهْنُ». والمثبت من «ب»، «ت»، «س». وهي رواية أبوي الوقت وذر للبخاري، كما في «إرشاد الساري» (٢٩٨/٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٥١٢).

⁽٥) ضُبط في «ب»، «ت»، «س» بضم الياء، وبدون ضبط في «ص». والمعروف: غَلِق الرهن يَغْلَق، من باب: تعب يتعب، كما في «المصباح المنير» (٢/ ٤٥١) وغيره.

⁽٦) أخرجه الدارقطني (٣/ ٣٣، رقم ١٢٥)، والحاكم (٢/ ٥١).

⁽٧) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٩٠)، و«البدر المنير» (٦/ ٦٣٧ - ٦٣٨)، و«التلخيص الحبير» (٦/ ٨٣- ٨٨).

⁽A) بعده في «صحيح مسلم»: «إِبِل».

قَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

٨٤٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلِيٍّ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبًا». رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةً (٢)، وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ (٣).

٨٤٧ وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (١).

٨٤٨ - وَآخَرُ مَوْقُوفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥).

بَابُ التَّفْلِيسِ وَالْحَجْرِ

٨٤٩ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَهُ وَأَخَلُ مَالَهُ بِعَيْنِهِ (') عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ ('').

• ٥٥- وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَمَالِكٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ مُرْسَلًا بِلَفْظِ: «أَيْتُمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ، وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُو أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ إِسْوَةٌ (^) الْغُرَمَاءِ (()). وَوَصَلَهُ الْبَيْهَةِيُّ وَضَعَفَهُ، تَبَعًا لِأَبِي دَاوُدَ (()).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۱۸/۱۲۰۰).

⁽٢) أخرجه الحارث في «مسنده»، كما في «بغية الباحث» (١/ ٥٠٠، رقم ٤٣٧).

⁽٣) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (١٠٨/٤)، و«البدر المنير» (٦/ ٦٢١)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٨٠).

⁽٤) أخرجه البيهقي (٥/ ٣٥٠) موقوفًا.

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٨١٤).

⁽٦) ليس في «ب»، «ص»، «س»، والمثبت من «ت»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩/ ٢٢).

⁽٨) كسر الهمزة من «ب»، «ت»، وبدون ضبط في «ص»، «س». قال الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٢٦٨): «الإسوة والأُسوة بالكسر والضم لغتان».

⁽٩) أخرجه أبو داود (٣٥٢٠)، ومالك (٢/ ٦٧٨، رقم ٨٧).

⁽١٠) أخرجه البيهقي (٦/ ٤٧)، وأبو داود (٣٥٢٢).

١٥٨- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهْ، مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ قَالَ: «أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبِ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُ وَ أَحَتُّ بِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَّفَ أَبُو دَاوُدَ هَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُ وَ أَحَتُّ بِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَّفَ أَبُو دَاوُدَ هَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُ وَ أَحَتُّ بِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَّفَ أَبُو دَاوُدَ هَاتِ الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ (۱).

٨٥٢ - وَعَنْ عَمْرِ و بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ (٢) وَعَقُوبَتَهُ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

٣٥٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَيَيْهُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَيَيْهُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَيَيْهُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَيْهُ فِي ثِمَادِ ابْتَاعَهَا، فَكَثُر دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَيْهُ لِغُرَمَائِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُم، وَلَيْسَ لَكُمْ وَلَهُ سَ لَكُمْ وَلَهُ سَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْهُ لِغُرَمَائِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُم، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ وَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠).

٥٥٤ وَعَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي وَعَنِ ابْنِ كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٠)، وَأَخْرَجَهُ أَبُو مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٠)، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا (٢٠)، وَرُجِّحَ (٧٠).

٥٥٥ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ مَا يُنْهِ (^).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٥٢٣)، وابن ماجه (٢٣٦٠)، والحاكم (٢/ ٥٠).

⁽٢) ضُبط في «ب» بفتح العين وكسرها، وبدون ضبط في «ص»، والضبط المثبت من «ت»، «س».

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٤٦٨٩)، والبخاري تعليقًا (٣/ ١١٨)، وابن حبان (٥٠٨٩).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٥٥٦).

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٣٠، رقم ٩٥)، والحاكم (٢/ ٥٨).

⁽٦) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٧٢).

⁽۷) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (۱۳۲/٤)، و«البدر المنير» (٦/ ٦٤٥ - ٦٤٦)، و«التلخيص الحبير» ((7.7 - 7.8 - 7.

⁽٨) أخرجه البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ: «فَلَمْ يُجِزْنِي وَلَمْ يَرَنِي بَلَغْتُ». وَصَحَّحَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ(١).

٨٥٦ وَعَنْ عَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ قَالَ: «عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخُلِّيَ سَبِيلِي». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٢).

٧٥٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِامْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ (٣) أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ «السُّنَنِ» إِلَّا التِّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٠).

٨٥٨ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَى مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَلَانًا فَلَانًا فَلَانًا فَلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

بَابُ الصُّلْح

٨٥٨ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ ﴿ مَا اللَّهِ عَلِيْ اللَّهُ عَلِيْ قَالَ: «الصَّلْحُ جَائِزٌ

⁽١) أخرجه البيهقي (٦/ ٥٥)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، ولم يعزه إليه المصنّف في «التلخيص الحبير» (٣/ ٩٣)، و«فتح الباري» (٥/ ٢٧٩).

⁽۲) أخرجه أحمد (۱۹۰۷۸)، وأبو داود (٤٤٠٤)، والنسائي (٣٤٣٠)، والترمذي (١٥٨٤)، وابن ماجه (٢٥٤١)، وابن حبان (٤٧٨٠)، والحاكم (٢/ ٢٢٣).

⁽٣) في «ص»، «سنن أبي داود» واللفظ له: «لِامْرَأَةِ». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «المسند» واللفظ له أيضًا.

⁽٤) أخرجه أحمد (٧١٧٨)، وأبو داود (٣٥٤٧)، والنسائي (٣٧٥٦)، وابن ماجه (٢٣٨٨)، والحاكم (٤٧/٢).

⁽٥) بعده في «س»: «وقد تقدم في قسم الصدقات»، وقد تقدم برقم (٦٢٩).

بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا وَأَحَلَّ (') حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا وَأَحَلَّ حَرَامًا». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ('')، وَأَنْكُرُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ كَثِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ضَعِيفٌ، وَكَأَنَّهُ اعْتَبَرَهُ بِكَثْرَةِ طُرُقِهِ (").

٠ ٨٦- وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٠).

٨٦١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ لَا يَمْنَعْ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ.

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟! وَاللَّهِ لَأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ».

٨٦٢ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرِيُّ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا»(١).

بَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ

٨٦٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحُدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ: «فَلْيَحْتَلْ» (^).

⁽١) في «جامع الترمذي» -في الموضعين-: «أَوْ أَحَلَّ».

⁽۲) أخرجه الترمذي (۱۳۵۲).

⁽٣) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٧)، و «البدر المنير» (٦/ ٦٨٧)، و «فتح الباري» (٤/ ٢٥١).

⁽٤) أخرجه ابن حبان (٥٠٩١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩).

⁽٦) أخرجه ابن حبان (٩٧٨)، ولم نقف عليه في «المستدرك»، وأخرجه البيهقي (٦/ ١٠٠) عن الحاكم وغيره.

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤).

⁽٨) أخرجه أحمد (١٠١١١).

٨٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: "تُوفِّي رَجُلٌ مِنَّا فَغَسَّلْنَاهُ وَحَنَّطْنَاهُ وَكَفَّنَّاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقُلْنَا: تُصَلِّي عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خُطًا، ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قُلْنَا: دِينَارَانِ وَسُولُ فَانْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدِّينَارَانِ عَلَيَّ. فَقَالَ رَسُولُ فَانْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ الدِّينَارَانِ عَلَيْ. وَوَاهُ أَحْمَدُ اللَّهِ عَلَيْهِ (حَقَّ الْغَرِيمُ) (١٠)، وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَصَلَّى عَلَيْهِ (وَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١٠).

٥٦٥ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلْ قَضَاءٍ؟ فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟ فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِّي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيَ قَضَاؤُهُ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتُرُكْ وَفَاءً»(١).

٨٦٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّا ﴿ لَا كَفَالَةَ فِي حَدِّ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ () بإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٢).

بَابُ الشِّرْكَة (٧) وَالْوَكَالَة

٨٦٧ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ

⁽۱) الضبط من «ب»، «ت»، وبدون ضبط في «ص»، «س». وينظر: «المحيط في اللغة» (٣/ ١٣)، و«لسان العرب» (١٠/ ٤٩، ٥٢)، و«تاج العروس» (٢٥/ ١٦٨).

 ⁽۲) أخرجه أحمد (۱٤٧٦٠)، وأبو داود (۳۳٤۳)، والنسائي (۱۹٦۲)، وابن حبان (۳۰٦٤)، والحاكم
 (۲) (٥٨/٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٣٩٨)، ومسلم (١٦١٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٧٣١).

⁽٥) أخرجه البيهقي (٦/ ٧٧).

⁽٦) ينظر: «نصب الراية» (٤/ ٥٩)، و «الدراية» (٢/ ١٦٤).

⁽٧) الضبط من «ت». وبدون ضبط في بقية النسخ. قال المصنف في «فتح الباري» (٩/ ١٢٩): «والشركة: بفتح المعجمة وكسر الراء، وبكسر أوله وسكون الراء، وقد تُحذف الهاء، وقد يُفتح أوله مع ذلك، فتلك أربع لغات».

مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

٨٦٨ - وَعَنِ السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ، «أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبَعْثَةِ، فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهْ(٢).

٨٦٩ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: «اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَدْرِ...» الْحَدِيثَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ (٣).

٠٨٧٠ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: ﴿ أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتَ وَكِيلِي بِخَيْبَرَ فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسْقًا ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ (١٠).

٨٧١ وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ هُنَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بِدِينَارٍ يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً...» الْحَدِيثَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٥٠).

٨٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ...» الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢٠).

٨٧٣ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ النَّبِيَ عَلِيًّا أَنَّ النَّبِيَ عَلِيًّا أَنْ يَذْبَحَ الْكَافِ وَسِتِّينَ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِى... الْحَدِيثَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٣٨٣)، والحاكم (٢/٥٢).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٥٧٤٥)، وأبو داود (٤٨٣٦)، وابن ماجه (٢٢٨٧).

⁽٣) أخرجه النسائي (٣٩٣٧)، وأبو داود (٣٣٨٨)، وابن ماجه (٢٢٨٨).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٣٦٣٢).

⁽٥) تقدم برقم (٨٠٢).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣)، وسيأتي برقم (٩١٨).

⁽٧) تقدم برقم (٧٢٤).

٨٧٤ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ فَي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا... » الْحَدِيثَ. مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١٠).

بَابُ الْإِقْرَارِ

فِيهِ الَّذِي قَبْلَهُ (وَمَا أَشْبَهَهُ)(١).

٥٧٥ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هِ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلِ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرَّا». صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ (").

بَابُ الْعَارِيَّةِ

٨٧٦ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ(١٠).

٨٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَكَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٠)، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيُّ (٢٠).

مُهُ مَا لَهُ عَلَى بُنِ أُمَيَّةَ ﴿ قَالَ: ﴿ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: إِذَا أَتَتُكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا ﴿). قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَّةٌ مُؤَدَّاةٌ ؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَّةٌ مُؤَدَّاةٌ ﴾ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ﴿).

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۳۱٤)، ومسلم (۱۲۹۷).

⁽۲) ليس في «س». ومثبت من «ب»، «ت»، «ص».

⁽٣) أخرجه ابن حبان (٣٦١).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٠٤٠٣)، وأبو داود (٣٥٦١)، والنسائي في «الكبرى» (٥٧٥١)، والترمذي (١٢٦٦)، وابن ماجه (٢٤٠٠)، والحاكم (٢/٤٧).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، والحاكم (٢/٢١).

⁽٦) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١١١٤).

⁽٧) بعده في «السنن الكبرى» للنسائي: «وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا».

⁽۸) أخرجه أحمد (۱۸۲۳۳)، وأبو داود (۳۵۶٦)، والنسائي في «الكبري» (۵۷٤٤)، وابن حبان (٤٧٢٠).

٨٧٩ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَقَالَ: أَغَصْبٌ يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٠).

٠ ٨٨- وَأُخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ (٢).

بَابُ الْغَصْب

٨٨١ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ هُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا (") طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْع أَرَضِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٨٨٢ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ اَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ (٥)، فَكَسَرَتِ الْقَصْعَة (١)، فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ (٥)، فَكَسَرَتِ الْقَصْعَة (١)، فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، وَقَالَ: كُلُوا. وَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَة (٥). رَوَاهُ الطَّعَامَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَسَمَّى الضَّارِبَةَ: عَائِشَةَ، وَزَادَ: ﴿ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ ﴿ وَصَحَّحَهُ (٨).

٨٨٣ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٥٠)، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعَّفَهُ (١١٠).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٥٦٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٧٤٧)، والحاكم (٢/٤٧).

⁽٢) أخرجه الحاكم (٢/ ٤٧).

⁽٣) ليس في «ص»، «س». ومثبت من «ب»، «ت»، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٤) أخرجه البخاري (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠/١٣٧).

⁽٥) بعده في «صحيح البخاري»: «فضربت بيدها».

⁽٦) ضُبط في «ت»: «فَكُسِرَتِ القَصْعَةُ». وبدون ضبط في «س»، والضبط المثبت من «ب»، «ص».

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٤٨١).

⁽۸) أخرجه الترمذي (۱۳۵۹).

⁽٩) أخرجه أحمد (١٧٥٤٢)، وأبو داود (٣٤٠٣)، والترمذي (١٣٦٦)، وابن ماجه (٢٤٦٦).

⁽۱۰) ينظر: «معالم السنن» (٣/ ٩٦)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٩٣٦).

٨٨٤ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلُ وَالْأَرْضُ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ يُخْرِجُ نَخْلَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِم حَقُّ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(۱)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (۱).

٥٨٨- وَآخِرُهُ عِنْدَ أَصْحَابِ «الشَّنَنِ» مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ (٣)، وَاخْتُلِفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ، وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيِّهِ (١٠).

٨٨٦ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمِنَّى: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَ الكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٥).

بَابُ الشَّفْعَةِ

٨٨٧ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: ﴿ قَضَى النَّبِيُ عَلَيْهِ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ (١) الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (١).

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٧٤).

⁽٢) ينظر: «سنن أبي داود» (٣٠٧٥)، و«تحفة الأشراف» (٤٤٦٣)، و«نصب الراية» (٤/ ١٧٠).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٠٧٣)، والنسائي في «الكبرى» (٥٧٢٩)، والترمذي (١٣٧٨). ولم نقف عليه في «اسنن ابن ماجه»، وذكره ابن عبد الهادي في «المحرر» (٩٤٧)، والمصنِّف في «التلخيص الحبير» (٣) ١١٩)، وعزوه إلى الثلاثة فقط، وسيأتي برقم (٩٠٧)، وعزاه إلى الثلاثة فقط.

⁽٤) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ١٦٧)، و«نصب الراية» (٤/ ١٧٠)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١١٩ – ١٢٠)، و«فتح الباري» (٥/ ١٩).

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩).

⁽٦) ضُبط في «صحيح البخاري» بتشديد الراء، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٩٨/٤): «وصُرِّفت الطرق» بضم الصاد المهملة وتشديد الراء المكسورة مبنيًّا للمجهول، وفي بعض الأصول «وصُرِفت» بتخفيف الراء، أي: بُينت مصارف الطرق وشوارعها».

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٢٥٧)، ومسلم (١٦٠٨).

رَ وَايَةِ مُسْلِمٍ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكِ (١)، أَرْضٍ أَوْ رَبْعٍ أَوْ حَائِطٍ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَسِلُحُ أَنْ يَسِلُحُ أَنْ يَعِرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ»(٢).

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ»(٣). وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (١٠).

٨٨٨ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ قِصَّةٌ (٥).

٨٨٩ وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «جَارُ الدَّارِ أَحَتُّ إِلَا الدَّارِ»(١). رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، (وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧)، وَلَهُ عِلَّةٌ (٨))(١).

٠٩٠ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، يُنْتَظَرُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ (''')، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (''').

(١) ليس في «ص». وفي «س»: «شركة». والمثبت من «ب»، «ت»، «صحيح مسلم».

(۲) أخرجه مسلم (۱۲۰۸/۱۳۵).

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦/٤).

(٤) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (٩٣٩).

(٥) أخرجه البخاري (٢٢٥٨).

(٦) كتب المصنّف بحاشية «ب»: «ذَكَرَ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ حَدِيثَ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ، وَقَالَ: رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلّا ابْنَ مَاجَهْ».

والحديث أخرجه أحمد (٢٠٤٠٥، ٢٠٤٥)، وأبو داود (٣٥١٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٧١٧)، والترمذي (١٣٦٨)، وينظر: «المقرَّر على أبواب المحرَّر» لابن أبي المجد (٢/ ٤٧).

- (٧) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٧١٣)، وابن حبان (١١٨٥).
- (٨) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٤٢ ٤٤٣)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٩٤٠).
 - (٩) ضرب عليه في «ت».
- (۱۰) أخرجه أحمد (۱٤٤٧٤)، وأبو داود (۳۵۱۸)، والنسائي في «الكبرى» (۱۱۷۱٤)، والترمذي (۱۳٦۹)، وابن ماجه (۲٤٩٤).
 - (١١) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (٩٣٩).

٨٩١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ('')، وَالْبَزَّارُ، وَزَادَ: «وَلَالْ) شُفْعَةَ لِغَائِبٍ (")»(نَا. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ (٥٠).

بَابُ الْقِرَاضِ

٨٩٢ عَنْ صُهَيْبٍ ﴿ مَا النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ ثَلَاثٌ فِيهِنَ الْبَرَكَةُ: الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٧).

^^٩٣ وَعَنْ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ ﴿ اللَّهُ كَانَ يَشْرِطُ () عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَا لَا مُقَارَضَةً: أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَبِدٍ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلْهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلْ بِهِ فِي بَطْنِ مُقَارَضَةً: أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَبِدٍ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلْهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلْ بِهِ فِي بَطْنِ مَسِيل، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدَ ضَمِنْتَ مَالِي ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ () ، وَرِجَالُهُ مَسِيل، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدَ ضَمِنْتَ مَالِي ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ () ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ () .

٨٩٤ - وَقَالَ مَالِكٌ فِي «الْمُوَطَّاِ»: عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، «أَنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا»(١١). وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ.

⁽۱) أخرجه ابن ماجه (۲۵۰۰).

⁽٢) في «ص»: «وإلا». وفي «مسند البزار»: «لا». والمثبت من «ب»، «ت»، «س».

⁽٣) بعده في «مسند البزار»: «وَلَا لِصَغِيرٍ».

⁽٤) أخرجه البزار (٥٤٠٥).

⁽٥) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٩٢)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٢٥).

⁽٦) أخرجه ابن ماجه (٢٢٨٩).

⁽٧) ينظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٢٤٩)، و«الفوائد المجموعة» (ص١٤٧ - ١٤٨).

⁽٨) في «ت»، «سنن الدارقطني»: «يَشْتَرِطُ». والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽٩) أخرجه الدارقطني (٣/ ٦٣، رقم ٢٤٢).

⁽١٠) كتب المصنِّف بحاشية «ب»: «قَالَ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ: وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ...».

والحديث أخرجه الدارقطني (٣/ ٧٨، رقم ٢٩٠)، وينظر: «المقرَّر على أبواب المحرَّر» لابن أبي المجد (١٤/ ٢).

⁽١١) أخرجه مالك (٢/ ٦٨٨، رقم٢).

بَابُ الْمُسَاقَاة وَالْإِجَارَة

٨٩٥ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «فَسَأَلُوا^(٣) (أَنْ يُقِرَّهُمْ) (١) بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ التَّمْرِ (١)، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا. فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ (١)» (٧).

وَلِمُسْلِمٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُ ودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَهُ (١٠٠ شَطْرُ ثَمَرِهَا (١٠) (١٠٠).

٨٩٦ وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ﴿ مَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَةِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَيْلِاً عَلَى الْفَاذِيَانَاتِ (١١٠)، وَأَقْبَالِ (١١٠) الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا؛ فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ

(١) في «ب»، «ص»، «س»: «تمر». والمثبت من «ت»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٢٨)، ومسلم (١٥٥١/١).

(٣) في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «فَسَأَلَتِ اليَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ».

(٤) في «صحيح البخاري»: «لِيُقِرَّهُمْ».

(٥) في «ت»، «ص»، «صحيح البخاري»: «الثَّمَرِ». والمثبت من «ب»، «س»، «صحيح مسلم».

(٦) بعده في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «إلى تَيْمَاءَ وأرِيحَاءً».

(٧) أخرجه البخاري (٢٣٣٨)، ومسلم (١٥٥١/٦).

(A) في «ص»: «ولهم». وفي «صحيح مسلم»: «ولرسول الله ﷺ». والمثبت من «ب»، «ت»، «س».

(٩) في «ب»، «س»: «تمرها». والمثبت من «ت»، «ص»، «صحيح مسلم».

(١٠) أخرجه مسلم (١٥٥١/٥). وأخرجه البخاري أيضًا (٢٣٣١) بلفظ: «عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا خَرَجَ مِنْهَا».

(١١) كتب بحاشية «ت»: «وتفتح ذالها، الماذيانات: مسايل الماء. ق». ينظر: «القاموس المحيط» (ص١١).

(١٢) ضُبط في «ب» بكسر الهمزة، وبدون ضبط في «س»، والضبط المثبت من «ت»، «ص»، «صحيح مسلم». قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥/ ١٩٨): «وأقبال الجداول -بفتح الهمز-: أوائلها».

مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا أُجْمِلَ فِي «الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ» مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

٨٩٧ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُوَاجَرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا (٢).

٨٩٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (") وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١).

٨٩٩ - وَعَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَسُبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

٩٠٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴿ أَنَا خَصْمُهُ مُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ السَّاعُ خَرًا فَالْكَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اللَّهُ الْمُنْ اللَ

٩٠١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّكِيْ قَالَ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجُرًا كِتَابُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ(٧).

٩٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفُّ عَرَقُهُ ﴾. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ (٨).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٦/١٥٤٧).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۹۱۹/۱۰۱).

⁽٣) هنا آخر ما فُقد من الخط العتيق من النسخة «أ» الذي أُكمل بخطِّ مغايرٍ، الذي أشرنا إلى بدايته عند الحديث (٧٨٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٠٣).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٥٦٨/٤١).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٢٢٧). والحديث لم يروه مسلم، وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٢٤٦)، والإشبيلي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٢٤٤) من أفراد البخاري.

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٧٣٧).

⁽٨) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٣).

رَوْفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى وَالْبَيْهَقِيِّ (')، وَجَابِرٍ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ (')، وَكُلُّهَا ضِعَافٌ (")(').

٩٠٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ مَنْ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُسَمِّ لَهُ أُجْرَتَهُ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥٠)، وَفِيهِ انْقِطَاعُ (٢٠)، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَنِيفَةَ (٧٠).

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

٩٠٦ - عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ عَمَرَ (^) أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُ بِهَا (٩).

قَالَ عُرْوَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠).

٩٠٧ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: رُوِيَ مُرْسَلًا. وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَاخْتُلِفَ فِي

⁽۱) أخرجه أبو يعلى (٦٦٨٢)، والبيهقي (٦/ ١٢٠).

⁽٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٣٤).

⁽٣) ينظر: «النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح» (ص ٤٠ – ٤١)، و «البدر المنير» (٧/ ٣٧)، و «إتحاف الخيرة المهرة» (7/ 70).

⁽٤) ضرب عليه في «ت».

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق (١٥٠٢٤).

⁽٦) ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/ ١٣٢).

⁽٧) أخرجه البيهقي (٦/ ١٢٠).

⁽٨) في «صحيح البخاري»: «أَعْمَرَ». وضبط في «أ»: «عمَّر» بالتشديد، وبدون ضبط في «ص»، «س»، والضبط من «ب»، «ت». قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٨/٨- ٨٩): «وقوله في إحياء الموات: «مَن أَعْمَرَ أُرضًا» كذا رواه أصحاب البخاري، وصوابه: «مَن عَمَرَ» ثلاثي، قال الله: ﴿وَعَمَرُوهَا أَكُثْرَمِمَا عَمَرُوهَا ﴾ [سورة الروم: ٩]، إلا أن يريد: جعل فيها عَمارًا، فيُخرَّج على هذا».

⁽٩) ليس في «صحيح البخاري». قال المصنّف في «فتح الباري» (٢٠/٥): «قوله: «فهو أَحَقُّ» زاد الإسماعيلي: «فهو أَحَقُّ بها» أي: من غيره».

⁽۱۰) أخرجه البخاري (۲۳۳۵).

⁽۱۱) تقدم برقم (۸۸۵).

صَحَابِيِّهِ(١)، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ(١).

٩٠٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ ﴿ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا ۗ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣).

٩٠٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ(٤).

• ٩١٠ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ (٥)، وَهُوَ فِي «الْمُوَطَّالِ» مُرْسَلُ (١).

٩١١ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَيْطًا عَلَيْطًا عَلَى أَرْضِ فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ (٧).

٩١٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّل هُ ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بِئُرًا فَلَهُ أَرْبَعُونَ فِرَاعًا عَطَنَا لِمَاشِيَتِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٠) بإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (١٠).

٩١٣ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِل، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٠٠).

⁽١) في «أ»: «صحابته». وكتبها في «ت» بالياء والتاء معًا، والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽٢) ينظر: «علل الدارقطني» (٤/٤١٤)، و«المنتقى» للمجد ابن تَيْمِيَّة (٥٣٧)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٣٧ – ١٣٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٣٧٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٩١٢)، وابن ماجه (٢٣٤١).

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٣/ ٧٧، رقم ٢٨٨)، (٤/ ٢٢٨، رقم ٨٥)، والحاكم (٢/ ٥٧)، والبيهقي (٦/ ٦٩)، وعزاه إلى ابن ماجه أيضًا النووي في «الأربعين»، والمصنِّف في «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٦٢)، وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص٧٦٥): «لم يخرجه ابن ماجه».

⁽٦) أخرجه مالك (٢/ ٧٤٥، رقم ٣١).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٣٠٧٧)، وابن الجارود (١٠١٥).

⁽۸) أخرجه ابن ماجه (۲٤٨٦).

⁽٩) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٢٠٩)، و «البدر المنير» (٧/ ٦٢ - ٦٣).

⁽۱۰) أخرجه أبو داود (۳۰۵۸)، والترمذي (۱۳۸۱)، وابن حبان (۷۲۰۵).

٩١٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ النَّبِيَّ عَلَيْ النَّبِيَّ عَلَيْ النَّبِيَّ عَلَيْ النَّبِيرَ خُضْرَ فَرَسِهِ، فَأَجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى سَوْطَهُ، فَقَالَ: أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١)، وَفِيهِ ضَعْفُ (١).

910- وَعَنْ رَجُلِ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَيَّا اللَّهِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: النَّاسُ^(٣) شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلْإِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٤)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (٥).

بَابُ الْوَقْضِ

٩١٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمْهُ عَمْهُ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

91۷ – وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَ عَلَيْ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُو أَنْفَسُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هُو أَنْفَسُ عِنْهُ (٧). قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا (٧)، وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقَ بِهَا (١) فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ الرَّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٠٧٢).

⁽٢) ينظر: «البدر المنير» (٧/ ٧١)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٤١).

⁽٣) في «المسند»، «سنن أبي داود»: «الْمُسْلِمُونَ».

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٣٥٥١)، وأبو داود (٣٤٧٧).

⁽٥) ينظر: «الدراية» (٢/ ٢٤٦).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٦٣١).

⁽٧) بعده في «صحيح مسلم»: «فَمَا تَأْمُرُنِي بهِ؟».

⁽A) بعده في «صحيح مسلم»: «وَلَا يُبْتَاعُ».

⁽٩) في «صحيح مسلم»: «عُمَرُ».

مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا(١)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «تَصَدَّقَ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ (٣)»(٤).

٩١٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ...» الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ () فِي سَبِيلِ اللَّهِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ () .

بَابُ الْهِبَةِ

919 - عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ نَحَلْتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَكُلَّ (٧) وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: فَأَرْجِعْهُ ﴾ (٨).

وَفِي لَفْظٍ: «فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ: أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ. فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (٩).

⁽١) في «صحيح مسلم»: «فِيهِ».

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۷۳۷)، ومسلم (۱۲۳۲).

⁽٣) في «ب»: «تمره». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٧٦٤).

⁽٥) كتب بحاشية «ت»: «أعتاده جمع: عَتُود، وهو الحَوْلِي من المعز. ق». ينظر: «القاموس المحيط» (ص٧٦٧).

ولفظ البخاري: «أعتده». ولفظ مسلم: «أعتاده». قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٧/٥٦): «قال أهل اللغة: الأعتاد: آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها، والواحد: عَتاد، بفتح العين، ويجمع: أعتادًا وأعتدة».

⁽٦) تقدم برقم (٨٧٢).

⁽٧) ضُبط في «ت»، «ص» بالرفع، وبدون ضبط في «أ»، «س». والضبط المثبت من «ب». قال العيني في «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٤): «الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار، و«كل» منصوب بقوله: نحلت».

⁽٨) أخرجه البخاري (٢٥٨٦)، ومسلم (١٦٢٣/٩).

⁽٩) أخرجه البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣/١٣١).

رَبِ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِم: «قَالَ: فَأَشْهِدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي. ثُمَّ قَالَ: أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَلَا إِذَنْ »(١).

٩٢٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَيَّا النَّبِيُ عَيَّا الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ»(٣).

مَّ الْمَا الْمَامِ الْمِامُ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِمُ الْمِامُ الْمُعْمِي الْمُعْمِي

٩٢٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (°).

97٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿ وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ عَيَلِيْهُ نَاقَةً، فَأَثَابَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: رَضِيتَ؟ قَالَ: لَا. فَزَادَهُ، قَالَ: رَضِيتَ؟ قَالَ: وَضِيتَ؟ قَالَ: رَضِيتَ؟ قَالَ: رَضِيتَ؟ قَالَ: نَعَمْ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢).

٩٢٤ – وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمْرَى لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٧).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۲۲۳/۱۷).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢/٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٦٢٢).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢١٥٠، ٢٥٥٤)، وأبو داود (٣٥٣٩)، والنسائي (٣٦٩٠)، والترمذي (٢١٣٢)، وابن ماجه (٢٣٧٧)، وابن حبان (٥١٢٣)، والحاكم (٢/ ٤٦).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٥٨٥).

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٧٣١)، وابن حبان (٦٣٨٤).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٦٢٥)، ومسلم (١٦٢٥/ ٢٥).

وَلِمُسْلِمٍ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أُعْمِرَ (۱) عُمْرَى فَهِيَ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ (۲).

وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّمَا^(٣) الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا (٤٠٠).

وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: «لَا تُرْقِبُوا وَلَا تُعْمِرُوا، فَمَنْ أُرْقِبَ (٥) أَوْ أُعْمِرَ (٦) شَيْئًا فَهُ وَ لِوَرَثَتِهِ»(٧).

وَعَنْ عُمَرَ هُ قَالَ: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخُص، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا تَبْتَعْهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخُص، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا تَبْتَعْهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَم...» الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

٩٢٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَ: «تَهَادَوْا تَحَابُّوا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ»، وَأَبُو يَعْلَى (٩٠٠) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (١٠٠).

٩٢٧ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَهَادَوْا؛ فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسُلُّ السَّخِيمَةَ». رَوَاهُ الْبَزَّارُ(١١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ(١١).

- (٢) أخرجه مسلم (٢٦/١٦٢٥).
- (٣) في «أ»: «أما». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».
 - (٤) أخرجه مسلم (١٦٢٥/٢٣).
- (٥) بعده في «ت»، «أ»: «شيئًا». والمثبت من «ب»، «ص»، «س»، «سنن النسائي» واللفظ له.
- (٦) ضُبط الفعلان في «ت» بالبناء للمعلوم، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ب». قال السندي في «حاشية على سنن النسائي» (٦/ ٢٧٢): «فمَن أُرْقِبَ: على بناء المفعول، وكذا قوله: «أو أُعْمِرَ» على بناء المفعول».
 - (٧) أخرجه أبو داود (٣٥٥٦)، والنسائي (٣٧٣١).
 - (٨) أخرجه البخاري (١٤٩٠)، ومسلم (١٦٢٠).
 - (٩) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٤٥)، وأبو يعلى (٦١٤٨).
 - (١٠) ينظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٣٨٦)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ١٥٢).
 - (١١) أخرجه البزار (٧٥٢٩).
 - (١٢) ينظر: «البدر المنير» (٧/ ١١٤)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٥٢).

⁽١) فُبط في «صحيح مسلم» بالبناء للمعلوم، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». «ت».

٩٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(۱).

٩٢٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلَا النَّبِيِّ قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُو أَحَقُ بِهَا مَا لَمُ يُثَبُ عَلَيْهَا (٢)». رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣)، وَصَحَّحَهُ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ (٤).

بَابُ اللُّقَطَة

٩٣٠ - عَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: «مَرَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي (٥) أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لِأَكَلْتُهَا». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١).

971 - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيّ ﴿ قَالَ: ﴿ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيّ عَلَيْ اللَّهُ اللّهُ عَنِ اللَّقَطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلّا غَنِ اللَّقَطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلّا فَشَانَكُ بِهَا. قَالَ: فَضَالَّةُ الْعَنَمِ؟ قَالَ: هِي لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّعْبِ. قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

٩٣٢ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌ مَا لَمْ يُعَرِّفْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^).

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۵۶۱)، ومسلم (۱۰۳۰).

⁽٢) في «المستدرك»: «مِنْهَا».

⁽٣) أخرجه الحاكم (٢/٥٢).

⁽٤) ينظر: «العلل» للدارقطني (٢/ ٥٧)، و «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٤١)، و «البدر المنير» (٧/ ١٤٥ - ١٤٦).

⁽٥) ضُبط في «ب»، «ت» بكسر الهمزة، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «صحيح البخاري» واللفظ له. وينظر: «همع الهوامع» (٢/ ١٦٧).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٤٣١)، ومسلم (١٠٧١).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٣٧٢)، ومسلم (١٧٢٢).

⁽٨) أخرجه مسلم (١٧٢٥).

٩٣٣ – وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَادٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: «مَنْ وَجَدَ لُقَطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوَيْ عَدْكٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ (''، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُ وَ أَخَتُ بِهَا، وَإِلَّا فَهُ وَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ ('').

٩٣٤ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ ﴿ النَّبِيَّ عَلَيْهُ نَهَى عَنْ لُقَطَةِ الْحَاجِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

٩٣٥ – وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلَا اللَّقَطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذُو نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلَا اللَّقَطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١)(٥).

بَابُ الْفَرَائِضِ

٩٣٦ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُ وَ لِأَوْلَى رَجُلِ ذَكرٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

(١) ضُبط في «ب»: «يَغِيبْ». وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت».

⁽۲) أخرجه أحمد (۱۷۷۵۳)، وأبو داود (۱۷۰۹)، والنسائي في «الكبرى» (۹٦۸)، وابن ماجه (۲٥٠٥)، وابن الجارود (۲۷۱)، وابن حبان (٤٨٩٤)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

⁽٣) أخرجه مسلم (١٧٢٤).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٣٨٠٤).

⁽٥) كتب بحاشية «ب»: «لم يذكر المصنّف «باب اللَّقِيط»، وفيه أثر عن عمر، وحديث في القِيافة: «إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْض».

وأثر عُمر ﷺ أخرجه مَّالك (٧٣٨/٢) رقم١٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٠١)، وهو مخرَّج في «كفاية المستقنع» (١٣١١).

وحديث القِيافة: أخرجه البخاري (٣٧٣١، ٧٧٠٠)، ومسلم (١٤٥٩) من حديث عائشة 🧠.

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥).

٩٣٧ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﴿ مَا النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

٩٣٨ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ «فِي بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، قَضَى النَّبِيُ عَيَّا لِلابْنَةِ النَّكُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ(٣).

٩٣٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ (٤٠).

• ٩٤ - وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِلَفْظِ أُسَامَةً (٥)، وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أُسَامَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ (١).

981 - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّا فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: لَكَ السُّدُسُ. فَلَمَّا وَلَى دَعَاهُ، فَقَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ. فَلَمَّا وَلَى دَعَاهُ، فَقَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ. فَلَمَّا وَلَى دَعَاهُ، فَقَالَ: لِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةُ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (٧)، فَلَمَّا وَلَى دَعَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةُ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (٧)، وَهُو مِنْ دِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ (٨).

٩٤٢ - وَعَنِ ابْنِ (٩) بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَيْكُ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا

(١) ليس في «ص»، «صحيح البخاري». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٧٣٦).

⁽٤) أخرجه أحمد (٦٧٧٥)، وأبو داود (٢٩١١)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٥٠)، وابن ماجه (٢٧٣١).

⁽٥) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٤٥).

⁽٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦٣٤٩).

⁽٧) أخرجه أحمد (٢٠١٦٤)، وأبو داود (٢٨٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٠٣)، والترمذي (٢٠٩٩)، والمردي ولم نقف عليه في «سنن ابن ماجه»، ولم يعزه إليه، المجد ابن تَيْمِيَّة في «المنتقى» (٢٥٤٥)، والمزي في «تحفة الأشراف» (٨/ ١٧٥)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (٥٢٦).

⁽٨) ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٣٣، ٣٧- ٣٨)، و «جامع التحصيل» (ص١٦٣- ١٦٥).

⁽٩) في «أ»: «أبي». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود»، و «السنن الكبرى» للنسائي.

أُمُّ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ(''، وَقَوَّاهُ ابْنُ عَدِيِّ '''.

95٣ - وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ سِوَى التَّرْمِذِيِّ، وَحَسَّنَهُ أَبُو ذُرْعَةَ الرَّاذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ (٣).

980 - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «إِذَا اسْتَهَلَّ الْمَوْلُودُ وَرِثَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥).

٩٤٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكَةٍ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ ('')، وَقَوَّاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَعَلَى عُمَرَ ('').

⁽١) أخرجه أبو داود (٢٨٩٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٠٤)، وابن الجارود (٩٦٠)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

⁽٢) ذكر ابن عدي الحديث في ترجمة أبي المنيب العَتكي (٤/ ٣٣٠)، وقال: «ولأبي المنيب هذا أحاديث غير ما ذكرت، وهو عندي لا بأس به».

⁽٣) أخرجه أحمد (١٧٤٤٨)، وأبو داود (٢٨٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٢١)، وابن ماجه (٢٧٣٨)، وابن حبان (٦٠٣٥)، والحاكم (٤/ ٣٤٤)، وينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٦٦٣٦).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣١٧)، والترمذي (٢١٠٣)، وابن ماجه (٢٧٣٧)، وابن حبان (٢٠٣٧).

⁽٥) أخرجه ابن حبان (٦٠٣٢)، ولم نقف عليه في «سنن أبي داود» من حديث جابر ﷺ، وإنما أخرجه أبو داود (٢٩٢٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

⁽٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦٣٣٣)، والدارقطني (٤/ ٩٧، رقم ٨٧).

⁽٧) في «ص»، «س»: «عمرو». والمثبت من «ب»، «ت»، «أ». وهو الصواب، فقد رجَّح النسائي وقف الحديث على عمر بن الخطاب ، في وينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢١٦)، و «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٢٥٦)، و «المحرر» لابن عبد الهادي (٨٩٣)، و «موافقة الخُبْر الخَبَر» للمصنِّف (٢/ ١٠٥).

٩٤٧ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوِ الْوَلَدُ فَهُو لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ(''، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ(').

٩٤٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، (لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ) (٣)». رَوَاهُ الْحَاكِمُ، مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النَّسَبِ، (لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ) (٣)». رَوَاهُ الْحَاكِمُ، مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النَّسَبِ، (لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤)، وَأَعَلَّهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥).

989 - وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَالِبِيّ». أَخْرَجَهُ الْتَرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٢٠)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٢٠)، وَأَعِلَّ بِالْإِرْسَالِ (٧).

بَابُ الْوَصَايَا

٩٥٠ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَا اللَّهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مَا حَقُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوبِهُ وَ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُولَةُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

(۱) أخرجه أبو داود (۲۹۱۷)، والنسائي في «الكبرى» (۲۳۱٤)، وابن ماجه (۲۷۳۲).

- (٣) في «أ»، «المستدرك»: «لَا تُبَاعُ وَلَا تُوهَبُ».
- (٤) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٤١)، وابن حبان (٩٥٠)، وسيأتي برقم (١٤٢٦).
- (٥) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٢٤٠)، (١٠/ ٢٩٣، ٢٩٣)، وصواب لفظه هو ما تقدم برقم (٧٧٩): «نَهَى عَنْ بَيْع الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ».
- (٦) أخرجه أحمد (١٤٢٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٨٥)، والترمذي (٣٧٩١)، وابن ماجه (١٥٤)، وابن حبان (٧١٣٧)، والحاكم (٤/ ٣٣٥).
 - (٧) ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/ ١٧٢ ١٧٣)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢٠).
 - (٨) أخرجه البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧).

⁽٢) ينظر: «الإلمام بأحاديث الأحكام» (١/ ٤٧٦)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٩٨٥)، و«مسند الفاروق» (٢/ ٨٥٥).

٩٥١ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟
 قَالَ: لَا. قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ؟ قَالَ: الثَّلُثُ، وَالثَّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ
 خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ (۱)». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (۲).

٩٥٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

٩٥٣ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﴿ اللَّهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﴿ اللَّهَ عَنْ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَّنَهُ أَحْمَدُ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَقَوَّاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (٤٠).

٩٥٤ - وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ»(٥). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (٢).

٥٥٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ عَيْكُمْ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمُوَ الِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (٧٠).

⁽١) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٣٨٨)، ومسلم (١٠٠٤).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٢٧٢٥)، وأبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وابن الجارود (٩٤٩)، وابن الجارود (٩٤٩)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، ولم يعزه إليه المجد ابن تيميَّة في «المنتقى» (١٥١٨)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (٩٧٤). وينظر: «تنقيح التحقيق» (٤/ ٢٥٠)، و«فتح الباري» (٥/ ٣٧٢).

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٤/ ٩٨، رقم ٨٩).

⁽٦) ينظر: «نصب الراية» (٤/٤٠٤)، و «الدراية» (٢/ ٢٩٠).

⁽٧) أخرجه الدارقطني (٤/١٥٠، رقم٣).



٩٥٦ - وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبَزَّارُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ(١).

٩٥٧ - وَابْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢)، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْض، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٣).

بَابُ الْوَدِيعَةِ

٩٥٨ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ أُودِعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ(١٠)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ(٥٠).

وَبَابُ «قَسْمِ الصَّدَقَاتِ» تَقَدَّمَ فِي آخِرِ «الزَّكَاةِ»، وَبَابُ «قَسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ» يَأْتِي عَقِبَ «الْجِهَادِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



⁽١) أخرجه أحمد (٢٨١٢٧)، والبزار (١٣٣٤).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (٢٧٠٩).

⁽٣) ينظر: «نصب الراية» (٤/ ٣٩٩- ٤٠٠)، و«البدر المنير» (٧/ ٢٥٤- ٢٥٥)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٩٤- ١٩٥)، و«الدراية» (٢/ ٢٨٩).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٢٤٠١).

⁽٥) ينظر: «البدر المنير» (٧/ ٣٠٣)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٢١١).

كِتَابُ النِّكَاحِ

٩٥٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ النَّا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهَ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَلْفَرْجِ، وَمَنْ لَلْفَرْجِ، وَمَنْ لَلْفَرْجِ، وَمَنْ لَلْفَرْجِ، وَمَنْ لَلْهَ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (۱).

٩٦٠ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ هُنَ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَكِنِّي أَنَا اللَّهَ وَأَنْسَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ لَكِنِّي أَنَا اللَّهَ وَأَنْسُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ "".

971 - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ؛ إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ (١) الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥).

977 - وَلَـهُ شَـاهِدٌ عِنْـدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ أَيْضًا مِـنْ حَدِيثِ مَعْقِل بْـنِ يَسَـارٍ (١).

٩٦٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعِ: لِمَالِهَا،

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٠٥)، ومسلم (١٤٠٠).

⁽٢) ليس في «ص»، «صحيح البخاري» واللفظ له.

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

⁽٤) ليس في «أ»، «المسند» -الموضع الأول-، «صحيح ابن حبان»، ومثبت من بقية النسخ، «المسند» الموضع الثاني.

⁽٥) أخرجه أحمد (١٢٨٠٨، ١٣٧٧٦)، وابن حبان (٤٠٢٨).

⁽٦) أخرجه أبو داود (۲۰۵۰)، والنسائي (٣٢٢٧)، وابن حبان (٤٠٥٦).

(وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا)(''، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ مَعَ بَقِيَّةِ السَّبْعَةِ ('').

٩٦٤ - وَعَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَ عَيَّكِ كَانَ إِذَا رَفَّاً إِنْسَانًا إِذَا تَـزَوَّجَ قَـالَ: بَـارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَـارَكَ عَلَيْكَ، وَبَـارَكَ عَلَيْكَ، وَبَـارَكَ عَلَيْكَ، وَبَـارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِـذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَـةَ وَابْـنُ حِبَّـانَ (٣).

970 - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَيَقْرَأُن ثَلَاثَ آيَاتٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ وَالْحَاجِمُ (٥٠).

977 - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ الْمَرْأَةَ فَإِنِ السَّطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).

(١) في «أ»: «ولحُسْنِها ولجمالِها ولدِينِها». وفي «ص»: «ولدِينِها ولحَسَبِها وجمالِها». وفي «صحيح البخاري»: «وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا». والمثبت من «ب»، «ت، «س»، «صحيح مسلم».

⁽۲) أخرجه أحمد (۹۲۰۲)، والبخاري (۰۰۹۰)، ومسلم (۱۶۲۱)، وأبو داود (۲۰٤۷)، والنسائي (۳۲۳۰)، وابن ماجه (۱۸۵۸). ولم نقف عليه في «جامع الترمذي»، وقال المجد ابن تيميَّة في «المنتقى» (۲۲۲۱): «رواه الجماعة إلا الترمذي». وعزاه المزي في «تحفة الأشراف» (۱۶۳۰) إلى الستة إلا الترمذي.

⁽٣) أخرجه أحمد (٩٠٧٨)، وأبو داود (٢١٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠١٧)، والترمذي (١٠٩١)، والترمذي (١٠٩١)، وابن حبان (١٠٥٢)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، وعزاه إليه المصنّف في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٥٥٠).

⁽٤) في «ب»: «ونقرأ». وفي «س»: «وتقرأ». والمثبت من «ت»، «أ»، «ص».

⁽٥) أخرجه أحمد (٤١٩٧)، وأبو داود (٢١١٨)، والنسائي (٣٢٧٧)، والترمذي (١١٠٥)، وابن ماجه (١٨٩٢)، والحاكم (٢/ ١٨٢).

⁽٦) أخرجه أحمد (١٤٨١٠)، وأبو داود (٢٠٨٢)، والحاكم (٢/ ١٦٥)، وينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (٢)، و«الدراية» (٢/ ٢٢٦).

٩٦٧ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ التُّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ(١).

٩٦٨ - وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ وَابْنِ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةً (٢).

٩٧٠ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبْ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (١٠)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٥).

٩٧١ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ اللَّهِ قَالَ: "جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي. فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ وَأَسَهُ، فَلَمَّا رَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ عَلِيْهُ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقُضِ فِيهَا بِشَيْءٍ (") جَلَسَتْ، (فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ) ("): يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّ جْنِيهَا. قَالَ: فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولُ اللَّهِ يَكِيدُ شَيْءً؟ فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، يَا رَسُولُ اللَّهِ عَلِيدٌ: انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا (") مِنْ حَدِيدٍ. فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا؟ فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهُ: انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا (") مِنْ حَدِيدٍ.

⁽١) أخرجه الترمذي (١٠٨٧)، والنسائي (٣٢٣٥).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٦٤)، وابن حبان (٤٠٤٢).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٤٢٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٤١٢).

⁽٥) لفظ «صحيح البخاري»: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتُرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ».

⁽٦) في «ت»، «أ»، «صحيح مسلم» واللفظ له: «شيئًا». والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽٧) في «أ»: «فقال رجلٌ من أصحابه».

⁽٨) في «صحيح مسلم»: «خَاتِمٌ». وفي نسخة منه مثل المثبت.

فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَاتَمُ ('' مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِنْ إِزَارِي -قَالَ سَهْلُ: مَا لَهُ رِدَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكَ مِنْهُ ('' شَيْءٌ. مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ! إِنْ لِبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ ('' شَيْءٌ. فَجَلَسَ الرَّجُلُ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ ('' شَيْءٌ. فَجَلَسَ الرَّجُلُ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ ('' شَيْءٌ. فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَآهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهٍ مُولِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِي لَهُ ('')، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَا ذَا مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا. عَدَّدَهَا، فَقَالَ: تَقْرَؤُهُنَ عَلَى ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: اذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكُتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ". مُتَفَقَّ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَ

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «انْطَلِقْ، فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَعَلِّمْهَا مِنَ الْقُرْآنِ»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «أَمْكَنَّاكَهَا (٧) بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» (٨).

٩٧٢ - وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «قَالَ: مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي (٩) تَلِيهَا. قَالَ: شُورَةَ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي (٩) تَلِيهَا. قَالَ: قُمْ، فَعَلِّمْهَا عِشْرِينَ آيَةً »(١٠).

٩٧٣ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُ وا النِّكَاحَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١١).

⁽١) في «ص»: «خاتمًا». قال الصنعاني في «سبل السلام» (٦/ ١٩): «ولا خاتم من حديد» أي: موجود، فـ «خاتم» مبتدأ حُذف خبره».

⁽۲) ليس في «ت»، «أ». ومثبت من «ب»، «ص»، «س»، «صحيح مسلم».

⁽٣) ليس في «صحيح مسلم».

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٠٣٠)، ومسلم (١٤٢٥/ ٧٦)، وسيأتي برقم (١٠٣١).

⁽٥) واللفظ للبخاري أيضًا.

⁽٦) أخرجه مسلم (٧٧/١٤٢٥).

⁽٧) في «صحيح البخاري»: «أَمْلَكْنَاكَهَا».

⁽٨) أخرجه البخاري (٥١٢١).

⁽٩) في «سنن أبي داود»: «أو التي».

⁽۱۰) أخرجه أبو داود (۲۱۱۲).

⁽١١) أخرجه أحمد (١٦٣٨٠)، والحاكم (٢/١٨٣).

9٧٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: ﴿ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ (")، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِن الْمُهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِن الْمُهْرُ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهُا بَالْمُهُرُ وَلِيَّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (ن).

٩٧٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُذَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيْكَةً قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْإِيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

٩٧٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «النَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكُرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

وَفِي لَفْظٍ: «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ، وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٠).

⁽۱) أخرجه أحمد (۳۰٤٦)، وأبو داود (۲۰۸٥)، والترمذي (۱۱۰۱)، وابن ماجه (۱۸۸۱)، وابن حبان (۲۰۷۷). ولم نقف عليه في «سنن النسائي»، وقال المجد ابن تيميَّة في «المنتقى» (۲٦٤٨): «رواه الخمسة إلا النسائي». وذكره ابن عبد الهادي في «المحرر» (۹۹۱)، والمزي في «تحفة الأشراف» (۹۱۱۵)، والمصنِّف في «التلخيص الحبير» (۳/۳۲۳)، ولم يذكروا النسائي.

⁽۲) ينظر: «المستدرك» (۲/ ۱۷۰)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (۷/ ۱۰۸)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي ((3/ 747))، و«البدر المنير» ((3/ 747)).

⁽٣) بعده في «جامع الترمذي» واللفظ له: «فنِكاحُها باطلٌ، فنِكاحُها باطلٌ».

⁽٤) أخرجه أبو داود (۲۰۸۳)، والترمذي (۱۱۰۲)، وابن ماجه (۱۸۷۹)، وأبو عَوانة (٤٠٣٧)، وابن حبان (٤٠٧٤)، والحاكم (٢/ ١٦٨).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٣٦٥)، ومسلم (١٤١٩).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٤٢١).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٢١٠٠)، والنسائي (٣٢٦٣)، وابن حبان (٤٠٨٩).

٩٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ وَلَا تُرَوِّجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ وَالدَّارَقُطْنِيُ (١)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (١).

9٧٩ - وَعَـنْ نَافِع، عَـنِ ابْـنِ عُمَـرَ قَـالَ: «نَهَـى رَسُـولُ اللَّهِ ﷺ عَـنِ الشَّـغَادِ، وَالشَّـغَارُ أَنْ يُرَوِّجَـهُ الْآخَـرُ ابْنَتَـهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَـدَاقٌ». مُتَّفَتُ عَلَيْـهِ (٣).

وَاتَّفَقَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الشِّغَارِ مِنْ كَلَامٍ نَافِع (١٠).

٩٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ جَارِيَةً بِكْرًا أَتَتِ النَّبِيَ عَيَّا ۗ ، فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِي كَارِهَةٌ ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُ عَيَّا ۗ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو ذَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهُ (٥) ، وَأُعِلَّ بِالْإِرْسَالِ (٢).

٩٨١ - وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ فَهِيَ لِلْأَوَّلِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ (٧).

٩٨٢ – وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، (أَوْ أَهْلِهِ)(^)، فَهُوَ عَاهِرٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ حِبَّانَ (٩).

⁽١) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢)، والدارقطني (٣/ ٢٢٧، رقم٢).

⁽۲) ينظر: «البدر المنير» (٧/ ٥٦٢ – ٥٦٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٤١٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٩٦٠)، ومسلم (١٤١٥/ ٥٨).

⁽۵) أخرجه أحمد (۲۵۰۸)، وأبو داود (۲۰۹٦)، وابن ماجه (۱۸۷۵).

 ⁽٦) ينظر: «معرفة السنن والآثار» (١٠/٧٤)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣٣٠).
 (٧) أخرجه أحمد (٢٠٤٠٢، ٢٠٥١)، وأبو داود (٢٠٨٨)، والنسائي (٢٦٨٢)، والترمذي (١١١٠)، بزيادة:

⁽۷) اخرجه احمد (۲۰۶۱، ۲۰۶۱)، وابو داود (۲۰۸۸)، والنسائي (۲۸۲)، والترمدي (۱۱۱۰)، بزيادة: «وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». وأخرج ابن ماجه (۲۱۹۰) الزيادة فقط، وذكره المجد ابن تيميَّة في «المنتقى» (۲۱۸۳) بالزيادة، وقال: «رواه الخمسة إلا أن ابن ماجه لم يذكر فيه فصل النكاح».

⁽٨) في «أ»: «وأهْلِهِ». والمثبت من بقية النسخ، «المسند» واللفظ له.

⁽٩) أخرجه أحمد (١٤٤٣٢)، وأبو داود (٢٠٧٨)، والترمذي (١١١١)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن حبان»، وعزاه المصنِّف في «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٤٠) إلى الحاكم.

٩٨٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، لَا يَعْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا،

٩٨٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ (٢) ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَا يَخْطُبُ»(٣).

زَادَ ابْنُ حِبَّانَ: «وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ»(١).

٩٨٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «تَنزَوَّجَ النَّبِيُ عَيَّا مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٥).

٩٨٦ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ مَيْمُونَةَ نَفْسِهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلالٌ ١٠٠).

٩٨٧ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى (٧) بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٨).

٩٨٨ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﴿ قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أَوْطَاسٍ فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩).

٩٨٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ هِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ عَامَ خَيْبَرَ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ إِنْ الْمُتْعَةِ عَامَ خَيْبَرَ».

⁽١) أخرجه البخاري (١٠٩٥)، ومسلم (١٤٠٨).

⁽٢) في «ت»، «أ»: «عمر». والمثبت من «ب»، «ص»، «س»، «صحيح مسلم».

⁽٣) تقدم برقم (٧١٥).

⁽٤) أخرجه ابن حبان (٤١٢٤).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٤١١).

⁽٧) في (ص): «تُوفي». وفي «صحيح البخاري»: «تُوفُّوا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٨) أخرجه البخاري (٢٧٢١)، ومسلم (١٤١٨).

⁽٩) أخرجه مسلم (١٨/١٤٠٥).

⁽۱۰) أخرجه البخاري (٥١١٥)، ومسلم (١٤٠٧).

• ٩٩٠ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ(١).

٩٩١ - وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيِّ (٢).

997 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الزَّانِي الْمَجْلُودُ إِلَّا مِثْلَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (٤).

99٣ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتُ: ﴿ طَلَّقَ رَجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ (٥) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدُخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ أَنْ يَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ، وَاللَّفُظُ لِمُسْلِمٍ (١٠).

بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ

998 - عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، إِلَّا (حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ) (٧)». رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٨)، وَفِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ (٩).

⁽١) أخرجه أحمد (٤٣٧٠)، والنسائي (٣٤١٦)، والترمذي (١١٢٠).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٠٧٦)، والترمذي (١١١٩)، وابن ماجه (١٩٣٥).

⁽٣) أخرجه أحمد (٨٤١٦)، وأبو داود (٢٠٥٢).

⁽٤) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (١٠٢٥).

⁽٥) في «أ»: «فسأل». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٢٦١)، ومسلم (١٤٣٣) ١١٥).

⁽٧) بدون ضبط في «ب»، «أ»، «ص»، «س»، والضبط المثبت من «ت»، وقد رسمت في كل النسخ هكذا بدون ألف تنوين النصب. والجادة أن يقال: «إلا حائكًا أو حجامًا». قال العزيزي في «السراج المنير» (٣٤٨/٣): «هو بصورة المرفوع مع أن الاستثناء من كلام تام موجب، فيحتمل أنه منصوب على طريقة المتقدمين الذين يرسمون المنصوب بلا ألف، كما مرَّ نظيره». ونحوه في «التنوير شرح الجامع الصغير» للصنعاني (٣/ ٣٨٣).

⁽٨) لم نقف عليه في «المستدرك»، وأخرجه البيهقي (٧/ ١٣٤) عن الحاكم، به.

⁽٩) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٣٦، ١٢٧٥).

٩٩٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْبَزَّارِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعِ (١).

٩٩٦ - وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، «أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ لَهَا: انْكِحِي أُسَامَةَ». رَوَاهُ لُسُالِمٌ (٢).

٩٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُنَ، أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: «يَا بَنِي بَيَاضَةَ، أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ وَانْكِحُوا إِلَيْهِ. وَكَانَ حَجَّامًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ (").

٩٩٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ خُيِّرَتْ بَرِيرَةُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ ﴾. مُتَّفَتٌ عَلَيْ فِي حَدِيثٍ طَوِيلُ (١٠).

-999 وَلِمُسْلِمٍ عَنْهَا: «أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْدًا» $^{(\circ)}$.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا: «كَانَ حُرًّا» $^{(7)}$. وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ.

· · · ١ - وَصَحَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: «أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا» (٧).

١٠٠١ - وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَيْةٍ: طَلِّقْ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَيْةٍ: طَلِّقْ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ (١٠)، وَأَعَلَّهُ الْبُخَارِيُّ (١٠).

- (٢) أخرجه مسلم (١٤٨٠).
- (٣) أخرجه أبو داود (٢١٠٢)، والحاكم (٢/ ١٦٤). وينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٣٣٢-٣٣٣)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣٣٧).
 - (٤) أخرجه البخاري (٢٥٣٦)، ومسلم (١٥٠٤/ ١٤).
 - (٥) أخرجه مسلم (١١/١٥٠٤).
 - - (٧) أخرجه البخاري (٥٢٨٣).
- (۸) أخرجه أحمد (۱۸۳۲۵)، وأبو داود (۲۲٤۳)، والترمذي (۱۱۲۹)، وابن ماجه (۱۹۵۱)، وابن حبان (۱۵۵۵)، والدارقطني (۳/ ۲۷۳، رقم۱۰۵)، والبيهقي (۷/ ۱۸۶).
 - (٩) ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٤٩)، (٤/ ٣٣٣)، و «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٣٥٧- ٣٥٨).

⁽۱) أخرجه البزار (۲۲۷۷)، وينظر: «نصب الراية» (۳/ ۱۹۸)، و«البدر المنير» (۷/ ۸۹۰)، و«الدراية» (۲/ ۲۳).

١٠٠٢ - وَعَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١)، وَأَعَلَّهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمِ (٢).

١٠٠٣ - وَعَـنِ (٣) ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَـالَ: ﴿ رَدَّ النَّبِيُ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى الْعَاصِ (١) بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأُوَّلِ، وَلَـمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا». رَوَاهُ الْخَاصِ أَنْ بُنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأُوَّلِ، وَلَـمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا». رَوَاهُ الْخَاصِمُ أَنْ النَّسَائِيَ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ (٥).

١٠٠٤ - وَعَنْ عَمْرِ و بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، «أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ^(١) بِنِكَاح جَدِيدٍ» (٧).

قَالَ التَّرْمِذِيُّ (^): حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجْوَدُ إِسْنَادًا، وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ (٩).

م ١٠٠٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ شَ قَالَ: «أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّ جَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ مِنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ مِنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١٠٠).

⁽١) أخرجه أحمد (٤٦٩٩)، والترمذي (١١٢٨)، وابن حبان (٤١٥٦)، والحاكم (٢/ ١٩٢).

⁽۲) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (۱۲۰۰)، و«بيان الوهم والإيهام» (۳/ ٤٩٥- ٤٩٦)، و«البدر المنير» (۲/ ٢٥٠- ٢١١)، و«التلخيص الحبير» (۳/ ۳٤٦- ۳٤٩).

⁽٣) بيَّض له في «س» ليكتبه بالحمرة، ثم لم يفعل، ومثبت من بقية النسخ. وكذلك فعل كاتب «س» في مواضع كثيرة في بقية النسخة يُبيِّض ليكتب «عن» ونحوها بالحمرة -كما هي عادته- ثم يتركه دون كتابة، ولم نجد حاجة للتنبيه عليه في كل المواضع التالية.

⁽٤) في «س»: «العاصي». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٤٠٢)، وأبو داود (٢٢٤٠)، والترمذي (١١٤٣)، وابن ماجه (٢٠٠٩)، والحاكم (٢٠٠/٢).

⁽٦) في «س»: «العاصي». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٧) أخرجه أحمد (٧٠٥٧)، والترمذي (١١٤٢)، وابن ماجه (٢٠١٠).

⁽٨) هذا القول إنما هو قول يزيد بن هارون، ذكره عنه الترمذي.

⁽٩) ينظر: «مسند أحمد» (٣/ ٦٩٠، رقم٧٠٥٧)، و«إرشاد الفقيه» (٢/ ١٦٨–١٦٩).

⁽۱۰) أخرجه أحمد (۳۰۲۰)، وأبو داود (۲۲۳۹)، وابن ماجه (۲۰۰۸)، وابن حبان (۲۱۵۹)، والحاكم (۲۰۰/۲).

١٠٠٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَادٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضًا، فَقَالَ: الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَادٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضًا، فَقَالَ: الْبَسِي ثِيَابَكِ، وَالْمَحَقِي بِأَهْلِكِ. وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ (۱)، وَفِي إِسْنَادِهِ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُ وَ مَجْهُ ولُ، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (۲).

١٠٠٧ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﴿ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلِ تَرَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَوَجَدَهَا بَرْصَاءَ، أَوْ مَجْنُونَةً، أَوْ مَجْنُومَةً، فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِيسِهِ إِيَّاهَا، وَهُو لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهُ مِنْهَا». أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمَالِكُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةً ")، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٠٠٨ - وَرَوَى سَعِيدٌ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَزَادَ: «أَوْ بِهَا قَرَنٌ، فَزَوْجُهَا بِالْخِيَارِ، وَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا»(١٠).

١٠٠٩ - وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا قَالَ: «قَضَى عُمَرُ فِي الْعِنِّينِ أَنْ يُؤَجَّلَ سَنَةً »(٥). وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ

٠١٠١٠ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ (٢)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ أُعِلَ (٧) بِالْإِرْسَالِ (٨).

⁽١) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٤).

⁽٢) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٧٤)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٣٦٥- ٣٦٥)، و«البدر المنير» (٧/ ٤٨٣- ٤٨٤)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٩٢).

⁽٣) أخرجه سعيد بن منصور (١/ ٢٤٥، رقم ٨١٨)، ومالك (٢/ ٥٢٦، رقم٩)، وابن أبي شيبة (١٦٢٩٥).

⁽٤) أخرجه سعيد بن منصور (١/ ٢٤٥، رقم ١ ٨٢).

⁽٥) لم نقف عليه في «سنن سعيد بن منصور»، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٦٥٠٩، ١٨٨٠٢).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢١٦٢)، والنسائي في «الكبري» (٨٩٦٦).

⁽٧) في «أ»: «أعلَّه».

⁽٨) قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦): «هذا حديث لا يتابع عليه، ولا يُعرف لأبي تَمِيمة سماع من أبي هريرة». وينظر: «البدر المنير» (٧/ ٢٥٠- ٢٥١)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣٦٨- ٣٦٩).

١٠١١ - وَعَـنِ ابْنِ عَبَّاسٍ شَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَالِيَّةِ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (١١)، وَأُعِلَّ بِالْوَقْ فِ (٢).
 بِالْوَقْ فِ (٢).

١٠١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلِي النَّبِيِّ عَلِي اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَّهِ وَالْيَوْمُ الْلَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الللْمُولِ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُوالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

وَلِمُسْلِمٍ: «فَإِنِ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ وَبِهَا عِوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسْرُهَا طَلَاقُهَا» (٢).

١٠١٣ - وَعَنْ جَابِر ﴿ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَيَّا فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: أَمْهِلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا (٧) لَيْلًا - يَعْنِي: عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٨).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمُ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقْ أَهْلَهُ لَيْلًا»(٩).

⁽۱) أخرجه الترمذي (١١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٥٢)، وابن حبان (٤٢٠٣).

⁽٢) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (١٠٥٤)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧٠- ٣٧١).

⁽٣) قال النووي في «شرح مسلم» (٢/ ٢٠): «أما قوله ﷺ: «فلا يُؤْذِي جارَه» فكذا وقع في الأصول «يُؤْذِي» بالياء في آخره، وروينا في غير مسلم: «فلا يؤذ» بحذفها، وهما صحيحان، فحذفها للنهي، وإثباتها على أنه خبر يراد به النهي؛ فيكون أبلغ».

⁽٤) بعده في «أ»: «أعوج». وبعده في «ص»: «قصير». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح البخاري».

⁽٥) أخرجه البخاري (١٨٦٥)، ومسلم (١٤٦٨/ ٦٢).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٤٦٨/٥٩).

⁽٧) في «صحيح مسلم» واللفظ له: «نَدْخُلَ».

⁽٨) أخرجه البخاري (٥٠٧٩)، ومسلم (٣/ ١٥٢٧، رقم ١٨١/١٨١).

⁽٩) أخرجه البخاري (٥٢٤٤).

١٠١٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ شَرَّ النَّاسِ (عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً)(') يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ(').

١٠١٥ وَعَنْ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْة، وَكَا تُصْرِبِ الْوَجْة، وَكَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ، وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٣).

١٠١٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: ﴿ كَانَتِ الْيَهُ وَدُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ. فَنَزَلَتْ: ﴿ فِنَا أَوْكُمُ حَرُثُ لَّكُمُ ... ﴾ الْآيَةَ (٤٠) .. مُتَّفَتُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمِ (٥).

١٠١٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّا ۗ: ﴿ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: فِإِنَّهُ إِنَّا أَرَادَ أَنْ يَأْتِي أَهْلَهُ قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ ('') بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

١٠١٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأْتَهُ إِلَى

⁽١) في "ص»: «منزلةً عند الله». والمثبت من بقية النسخ، "صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٤٣٧).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٠٣٣٢)، وأبو داود (٢١٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٩١٢٦)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وابن حبان (٤١٧٥): «غَيْرَ أَنْ لاَ تُهْجَرَ إِلَّا فِي البخاري تعليقًا (٧/ ٣٢): «غَيْرَ أَنْ لاَ تُهْجَرَ إِلَّا فِي البَيْتِ». وسيأتى برقم (١١٣٦).

⁽٤) سورة البقرة: ٢٢٣.

⁽٥) أخرجه البخاري (٤٥٢٨)، ومسلم (١١٧/١٤٣٥).

⁽٦) ضُبط في «ت»: «يُقْدَرْ». وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٩/ ٢٢٠): «بفتح الدال المشدَّدة».

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٣٨٨)، ومسلم (١٤٣٤).

فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، لَعَنتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ(''.

وَلِمُسْلِمِ: «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا»(``).

١٠١٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُمْ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

اللّهِ عَلَيْهُ فِي أُنَاسٍ وَهُبٍ هَ قَالَتْ: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللّهِ عَلَيْهُ فِي أُنَاسٍ وَهُو يَقُولُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ وَهُو يَقُولُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ فَيْعَلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلَادَهُمْ شَيْعًا. ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ يَعِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلَادَهُمْ شَيْعًا. ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ عَلِيهِ: ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

١٠٢٢ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، (لَوْ كَانَ شَيْءٌ يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ)(١)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٧).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٣٥)، ومسلم (١٤٣٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٢١/١٤٣٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٩٤٠)، ومسلم (٢١٢٤).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٤٤٢/١٤١).

⁽٥) أخرجه أحمد (١١٢٤٥)، وأبو داود (٢١٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٣١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٩١٦).

⁽٦) انفرد مسلم بهذه الزيادة بلفظ: «زَادَ إِسْحَاقُ، قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْتًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٤٠٦).

وقال المصنِّف في «فتح الباري» (٩/ ٣٠٥): «فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطًا، وأوهم كلام صاحب «العمدة» ومَن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك؛ فإني تتبَّعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة، وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في «العمدة»...».

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٢٠٧)، ومسلم (١٤٤٠).

وَلِمُسْلِم: «فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا»(١).

١٠٢٣ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ هُذَهُ، «أَنَّ النَّبِيَ عَيَالِيَّ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ». أَخْرَجَاهُ(٢)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٣).

بَابُ الصَّدَاق

١٠٢٤ - عَنْ أَنسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْظِيْهِ، «أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (١).

١٠٢٥ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ عَيْكَةٍ:
 كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ عَيْكَةٍ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَّا.
 قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسُ مِئَةِ دِرْهَمٍ،
 فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ عَيْكَةٍ لِأَزْوَاجِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥).

السَّلَامُ قَالَ لَهُ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَالَ: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّاتٍ: أَعْطِهَا شَيْعًا. قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ؟».
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).

١٠٢٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِبَاءٍ أَوْ عِدَةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَهُ، وَأَحْقُ مَا أُكْرِمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيَّ (٧).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۳۸/۱٤٤٠).

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۸٤)، ومسلم (۳۰۹).

⁽٣) بعده في «أ»: «وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». أخرجه مسلم». وقد سبق هذا الحديث برقم (١٠١٤)، وكان قد كُتب هنا أيضًا في «ب» ثم ضرب عليه، وكتب بحاشيتها: «تقدَّم» ثم ضرب عليه أيضًا.

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٠٨٦)، ومسلم (١٣٦٥/ ٨٥).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٤٢٦).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢١٢٥)، والنسائي (٣٣٧٦)، ولم نقف عليه في «المستدرك».

⁽٧) أخرجه أحمد (٦٨٢٤)، وأبو داود (٢١٢٩)، والنسائي (٣٣٥٣)، وابن ماجه (١٩٥٥).

١٠٢٨ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ اللَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ! لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، لَا وَكُسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللّهِ عَلَيْهُا فِي بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ -امْرَأَةٍ مِنَّا- مِثْلَ مَا لَأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللّهِ عَلَيْهُا الْخَمْسَةُ (")، وَصَحَّحَهُ التَّرُّمِ ذِيُّ وَجَمَاعَةٌ (").

١٠٢٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ الْمَرَأَةِ (٤٠ سَوِيقًا أَوْ تَمْرًا فَقَدِ اسْتَحَلَّ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيح وَقْفِهِ (٥٠).

١٠٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى نَعْلَيْنِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيّ، وَصَحَّحَهُ (١)، وَخُولِفَ فِي ذَلِكَ (٧).

١٠٣١ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: «زَوَّجَ النَّبِيُ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ (١٠٣١). أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٥)، وَهُو طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي أُوَائِلِ النِّكَاح (١٠٠). النِّكَاح (١٠٠).

١٠٣٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ هُ قَالَ: «لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقَلَ مِنْ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مَوْقُوفًا (١١١)، وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ (١٢١).

(١) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «جامع الترمذي».

⁽۲) أخرجه أحمد (۱۸۷۵۳)، وأبو داود (۲۱۱۰)، والنسائي (۳۳۵٤)، والترمذي (۱۱٤٥)، وابن ماجه (۱۸۹۱).

⁽٣) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (١٠٣٩)، و«البدر المنير» (٧/ ٦٨٤)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣٨٨).

⁽٤) بعده في «سنن أبي داود»: «مِلْءَ كَفَّيْهِ».

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢١١٠).

⁽٦) أخرجه الترمذي (١١١٣).

⁽٧) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٧٦)، و «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٥٤)، و «نصب الراية» (٣/ ٢٠٠).

⁽A) بعده في «المستدرك»: «فَصُّهُ فِضَّةٌ».

⁽٩) أخرجه الحاكم (١٧٨/٢).

⁽۱۰) تقدم برقم (۹۷۱).

⁽۱۱) أخرجه الدارقطني (٣/ ٢٤٥، رقم١٣).

⁽١٢) ينظر: «التمهيد» (١٢/٢١٦)، و «الاستذكار» (٥/ ٤١١)، و «نصب الراية» (٣/ ١٩٩)، و «الدراية» (٢/ ٦٣).

١٠٣٣ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ(١).

١٠٣٤ – وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ الْجَوْنِ تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ أَدْخِلَتْ عَلَيْهِ - تَعْنِي: لَمَّا تَزَوَّجَهَا - فَقَالَ: لَقَدْ عُذْتِ بِمَعَاذْ (١٠). فَطَلَّقَهَا، وَأَمَرَ أُسَامَةٌ (١٠) أَدْخِلَتْ عَلَيْهِ - تَعْنِي: لَمَّا تَزَوَّجَهَا - فَقَالَ: لَقَدْ عُذْتِ بِمَعَاذْ (١٠). فَطَلَّقَهَا، وَأَمَرَ أُسَامَةٌ (١٠) فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثُوا بِ(١٠)». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ (٥٠)، وَفِي إِسْنَادِهِ رَّاوٍ مَتْرُوكٌ (١٠).

١٠٣٥ - وَأَصْلُ الْقِصَّةِ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَيْدِ السَّاعِدِيِّ ('').

بَابُ الْوَليمَة

١٠٣٦ – عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَيَكِ الْهَ وَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٨).

١٠٣٧ - وَعَـنِ ابْـنِ عُمَـرَ ﷺ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللَّـهِ ﷺ: «إِذَا دُعِـيَ أَحَدُكُـمْ إِلَى الْوَلِيمَـةِ فَلْيَأْتِهَـا». مُتَّفَـتُ عَلَيْـهِ(٩).

وَلِمُسْلِمٍ: ﴿إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ، عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ ﴿ (١١).

⁽١) أخرجه أبو داود (٢١١٧)، والحاكم (٢/ ١٨١).

⁽٢) ضُبط في «ب»، «ت»، «س» بضم الميم، وبدون ضبط في «أ»، «ص». والضبط المثبت من «صحيح البخاري». قال المصنّف في «فتح الباري» (٩/ ٣٥٩): «قد عُذْتِ بمَعادٍ» هو بفتح الميم: ما يُستعاذ به، أو اسم مكان العوذ».

⁽٣) بعده في «سنن ابن ماجه»: «أَوْ أَنسًا».

⁽٤) بعده في «سنن ابن ماجه»: «رَازِقِيَّةٍ».

⁽٥) أخرجه ابن ماجه (٢٠٣٧).

⁽٦) ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٣٥٧)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٩٢).

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٢٥٥). وينظر ما سيأتي برقم (١٠٧٦).

⁽٨) أخرجه البخاري (٥١٥٥)، ومسلم (١٤٢٧).

⁽٩) أخرجه البخاري (١٧٣٥)، ومسلم (١٤٢٩/٩٦).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۱۲۲/۱۰۲).

١٠٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبِاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾. أُخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠).

١٠٣٩ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُحِبْ، فَإِنْ كَانَ كَانَ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا (٢).

· ١٠٤ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ، وَقَالَ: «فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»(٣).

١٠٤١ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقَّ، وَطَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقَّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُمْعَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِ ذِيُّ (٤)، وَاسْتَغْرَبَهُ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُمْعَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِ ذِيُّ (٤)، وَاسْتَغْرَبَهُ، وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ (٥).

١٠٤٢ - وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنْسِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ(١).

١٠٤٣ – وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ(٧).

١٠٤٤ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ (^)، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۱۳۲/۱۱۳). وأخرجه البخاري (۱۷۷)، ومسلم (۱۶۳۲) موقوفًا، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (۲/ ۳۹۹).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱٤٣١).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٤٣٠).

⁽٤) أخرجه الترمذي (١٠٩٧).

⁽٥) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (١٠٤٥).

⁽٦) أخرجه ابن ماجه (١٩١٥).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٧٢٥).

⁽A) في «ت»: «الوليمة». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ (أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَبُسِطَتْ، فَأَلْقِيَ عَلَيْهَا التَّمْرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ ('')». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ التَّمْرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ ('')». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ ('').

١٠٤٥ - وَعَنْ رَجُل مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْقِ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(")، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ(٤).

١٠٤٦ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا آكُلُ مُتَّكِثًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٠٠).

١٠٤٧ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا خُلَامُ، سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

١٠٤٨ – وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَتِي بِقَصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ، فَقَالَ: كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسَطِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسَطِهَا». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَهَذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ (١٠٤٥)، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ (١٠٠٠).

١٠٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٩).

⁽١) في «صحيح البخاري»: «أَمَرَ بِلَالًا بِالأَنْطَاعِ فَبُسِطَتْ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالأَقِطَ وَالسَّمْنَ». والضبط بالبناء للمجهول من «ب»، «ت»، «س».

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٢١٣)، ومسلم (١٣٦٥).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٧٥٦).

⁽٤) ينظر: «البدر المنير» (٨/ ١٦)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣٩٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٣٩٨).

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٣٧٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٢٩)، والترمذي (١٨٠٥)، وابن ماجه (٣٢٧٧).

⁽٨) صحَّحه الترمذي، والحاكم (١١٦/٤).

⁽٩) أخرجه البخاري (٥٤٠٩)، ومسلم (٢٠٦٤).

رَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشِّمَالِ؛ فَإِنَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشِّمَالِ؛ فَإِنَّ الشَّمِطَانَ يَا ثُكُلُ والشِّمَالِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۱).

١٠٥١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ هُمُ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٢).

١٠٥٢ - وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ، وَزَادَ: «أَوْ يَنْفُخْ فِيهِ». وَصَحَّحَهُ التِّرْمِنِذِيُّ (٣).

بَابُ الْقَسْم

١٠٥٣ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، لَكِنْ رَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِرْسَالَهُ (٤).

١٠٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلِيْ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٥)، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ (٢).

٥٥ - ١٠٥٥ وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَفَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠١٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٨).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٢١٣٤)، والنسائي (٣٩٤٣)، والترمذي (١١٤٠)، وابن ماجه (١٩٧١)، وابن حبان (٤٢٠٥)، والحاكم (٢/ ١٨٧).

⁽٥) أخرجه أحمد (٨٠٥١)، وأبو داود (٢١٣٣)، والنسائي (٣٩٤٢)، والترمذي (١١٤١)، وابن ماجه (١٩٦٩).

⁽٦) ينظر: «البدر المنير» (٨/ ٣٧)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٤٠٨).

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٢١٤)، ومسلم (١٤٦١).

١٠٥٦ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ لَكِ، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِكِ سَبَّعْتُ لِكِ سَبَّعْتُ لِكِ سَبَّعْتُ لِكِ سَبَّعْتُ لِكِ سَبَعْتُ لِنِ سَبَعْتُ لِكِ سَبَعْتُ لِكِ سَبَعْتُ لِلِي سَبَعْتُ لِكِ سَبَعْتُ لِلِي سَبَعْتُ لِكِ سَبَعْتُ لِلْ سَبَعْتُ لِكِ سَبَعْتُ لِلْ سَبَعْتُ لِلْ سَبَعْتُ لَكِ مَا لَهُ مُسْلِمٌ (۱).

١٠٥٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ النَّبِيُّ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

١٠٥٨ - وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: «قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ أُخْتِي، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ لَا يُفَضِّلُ لَا يَعْضَنَا عَلَى بَعْضِ فِي الْقَسْمِ مِنْ مُكْثِهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُو يَطُوفُ يُفَضِّنَا جَمِيعًا، فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُو يَوْمُهَا، فَيَبِيتُ عَنْدَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣).

١٠٥٩ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يَدْنُو مِنْهُ نَّ...» الْحَدِيثَ(٤).

١٠٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٥٠).

١٠٦١ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۲۲۰/ ۲۱).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٢١٢)، ومسلم (١٤٦٣).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٥٤٠٤)، وأبو داود (٢١٣٥)، والحاكم (٢/ ١٨٦).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢١/١٤٧٤). وأخرجه البخاري أيضًا (٢٩٧٢)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥).

⁽٥) أخرجه البخاري (٧١٧)، ومسلم (٢٤٤٣).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٥٩٣)، ومسلم (٢٧٧٠).

١٠٦٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلِدْ أَحَدُكُمُ الْمُرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ (١٠). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

بَابُ الْخُلْع

١٠٦٣ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعِيبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْمُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ : الْمُردِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ : اللَّهِ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ : اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَا فَاللَّهُ عَلَيْهِ : اللَّهُ عَلَيْهِ : اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللِهُ اللِهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ اللللللَّهُ اللللللِهُ الللللَّهُ الللللَهُ اللللْهُ الللللَّهُ الللللْهُ اللللللللْهُ الللللْهُ الللللَّهُ اللللْهُ اللللللللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللَه

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَأَمَرَهُ بِطَلَاقِهَا (٤)»(٥).

وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيِّ -وَحَسَّنَهُ-: «أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلِيًا إِلَيْ عِدَّتَهَا حَيْضَةً »(٦).

١٠٦٤ - وَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ: «أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا (٧٠)، وَأَنَّ امْرَأَتَهُ قَالَتْ: لَوْلًا مَخَافَةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَسَقْتُ فِي وَجْهِهِ» (٨٠).

١٠٦٥ - وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: «وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَام»(٩).

⁽١) بعده في "صحيح البخاري": "ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ اليَوْمِ".

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٢٠٤). وأخرجه مسلم أيضًا (٢٥٥٥)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ٣٦٤)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٤/ ١٥٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٢٧٣).

⁽٤) في «صحيح البخاري»: «يُطَلِّقُهَا».

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٢٧٤).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢٢٢٩)، والترمذي (١١٨٥).

⁽٧) في «ت»، «أ»، «ص»: «ذميمًا». والمثبت من «ب»، «س»، «سنن ابن ماجه».

⁽٨) أخرجه ابن ماجه (٢٠٥٧).

⁽٩) أخرجه أحمد (١٦٣٤٤).

كِتَابُ الطَّلَاقِ

١٠٦٦ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

١٠٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمْرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لْيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَيَتْرُكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، فَسَأَلَ عُمْرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لَيْتُرُكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا»(١).

وَفِي أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ: «(وَحُسِبَتْ (٥) تَطْلِيقَةً)(٢)»(٧).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِم: «قَالَ ابْنُ عُمَر: أَمَّا (^) أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوِ اثْنَتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّةٍ أَمَرَنِي أَنْ (أَرْجِعَهَا، ثُمَّ أُمْهِلَهَا) () حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، وَأَمَّا رَسُولَ اللَّهِ عَيَّةٍ أَمَرَنِي أَنْ (أَرْجِعَهَا، ثُمَّ أُمْهِلَهَا) () كَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، وَأَمَّا أَمْرَكَ رَبُّكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ () . () أَنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمْرَكَ رَبُّكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ () () . ()

(١) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والحاكم (٢/ ١٩٦).

⁽٢) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٩٧)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٤١٧)، و «فتح الباري» (٩/ ٥٦).

 ⁽٣) أخرجه البخاري (٥٢٥١)، ومسلم (١٤٧١/ ١)، وسيأتي برقم (١٠٨٢).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٤٧١/٥).

⁽٥) بعده في «ص»: «عليه». وكان قد كتبها في «ب» ثم ضرب عليها.

⁽٦) في «صحيح البخاري»: «حُسِبَتْ عَلَيَّ بِتَطْلِيقَةٍ».

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٢٥٣).

⁽٨) ضُبط في «ب» بكسر الهمزة، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت».

 ⁽٩) في «أ»: «أراجعها ثم أمسكها». ولفظ «أرجعها» و«أمهلها» كلاهما بدون ضبط في «ص»، «س»، وفي
 «ت» ضبط الأول بضم الهمزة، والثاني بضم اللام، والضبط المثبت من «ب».

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۱۷۷۱/۳).

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا، وَقَالَ: إِذَا طَهُرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ»(١).

١٠٦٨ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي النَّاسَ قَدِ بَكْرٍ وَسَنتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدِ السَّعْجَلُوا فِي أَمْرٍ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ. فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

١٠٦٩ - وَعَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: «أُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَضْبَانَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُلْعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَّا بَيْنَ أَظْهُرِ كُمْ؟! حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَقْتُلُهُ؟». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (")، وَرُوَاتُهُ مُوَثَّقُونَ.

١٠٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 رَاجِعِ امْرَأَتَكَ. فَقَالَ: إِنِّي طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا! قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ، رَاجِعْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ: «طَلَّقَ رُكَانَةُ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ثَلَاثًا، فَحَزِنَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِنَّهَا وَاحِدَةٌ»(٥). وَفِي سَنَدِهِمَا ابْنُ إِسْحَاقَ، وَفِيهِ مَقَالٌ (٢).

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَحْسَنَ مِنْهُ، «أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ (٧) الْبَتَّةَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ (٨) مَا أَرَدْتُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُ عَلَيْهُ (٩).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱٤٧١). وقوله: «وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا» ليس في «صحيح مسلم»، وإنما أخرجه أحمد (٥٦٢٤)، وأبو داود (٢١٨٥) بهذا اللفظ.

⁽٢) أخرجه مسلم (١٤٧٢).

⁽٣) أخرجه النسائي (٣٤٠١).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٢١٩٦).

⁽٥) أخرجه أحمد (٢٤٢٤).

⁽٦) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/ ٣٣٩)، و«العلل المتناهية» (٢/ ١٥١).

⁽٧) في «ب»، «ص»، «س»: «سُهَيْلَةَ». والمثبت من «ت»، «أ»، «سنن أبي داود». وهي سُهْيمة بنت عُمير المُزنية، ترجمتها في «الإصابة» (٢/١٧).

⁽A) في «ت»: «طلقة». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽٩) أخرجه أبو داود (٢٢٠٦).

١٠٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدُّ وَهَزْلُهُنَّ جِدُّ وَهَزْلُهُنَّ جِدُّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٠).

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ: «الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَالنِّكَاحُ»(٢).

١٠٧٢ - وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَفَعَهُ: «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْعَتَاقِ، فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجَبْنَ»(٣). وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ(٤).

١٠٧٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِعِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٥).

١٠٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا اللَّهِ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَالْحَاكِمُ ('')، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يَثْبُتُ ('').

١٠٧٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ: ﴿ لَقَدُكَانَ لَكُو فِي رَسُولِ ٱللّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ (٨)». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩).

وَلِمُسْلِم: ﴿إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأْتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يُكَفِّرُهَا (١٠).

⁽١) أخرجه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)، والحاكم (٢/ ١٩٧).

⁽٢) أخرجه ابن عدي (٦/٥).

⁽٣) أخرجه الحارث في «مسنده»، كما في «بغية الباحث» (١/ ٥٥٥، رقم ٥٠٠).

⁽٤) ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/ ٤٢٣).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).

⁽٦) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، والحاكم (٢/ ١٩٨).

⁽٧) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٩٦).

⁽٨) سورة الأحزاب: ٢١.

⁽٩) أخرجه البخاري (٥٢٦٦).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۱٤٧٣).

١٠٧٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ مِنْكَ. قَالَ: لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ، الْحَقِي بِأَهْلِكِ». رَوَاهُ وَذَنَا مِنْهَا: قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. قَالَ: لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ، الْحَقِي بِأَهْلِكِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (۱).

١٠٧٧ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلَا عِثْقَ إِلَّا بَعْدَ فِكَاحٍ، وَلَا عِثْقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ ». رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢)، وَهُ وَ مَعْلُولٌ (٣).

١٠٧٨ - وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهْ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ مِثْلَهُ(١)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ أَيْضًا(٥).

١٠٧٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذُرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَنَقَلَ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ ('').

٠١٠٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبَرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٧).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٢٥٤)، وينظر ما تقدم برقم (١٠٣٥).

⁽٢) أخرجه الحاكم (٢/ ٤١٩)، وعزاه ابن عبد الهادي في «المحرر» (١٠٨٢)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦٠ ٣٣٠)، والمصنّف في «فتح الباري» (٩/ ٣٨٥) إلى أبي يعلى، ولم نقف عليه في «مسند أبي يعلى».

⁽٣) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٢٠)، و«العلل» للدارقطني (٣/ ٧٥)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٥٥-٤٢٦).

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٨).

⁽٥) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/ ٢٢١)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٢٧).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢١٩٠)، والترمذي (١١٨١).

⁽۷) أخرجه أحمد (۲۰۳۳)، وأبو داود (۲۹۹۸)، والنسائي (۳٤۳۲)، وابن ماجه (۲۰٤۱)، والحاكم (۷/۲۰).

بَابُ الرَّجْعَة

١٠٨١ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ اللَّهِ مُسْئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ وَلَا يُشْهِدُ، فَقَالَ: أَشْهِدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ هَكَذَا مَوْقُوفًا (١٠)، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ (١٠).

١٠٨٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ «أَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ لِعُمَرَ ("): مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ (١٠).

بَابُ الْإِيلَاءِ وَالظُّهَارِ وَالْكَفَّارَةِ

١٠٨٣ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «آلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَّمَ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ الْيَمِينَ (٥) كَفَّارَةً ». رَوَاهُ التِّرْمِلِيُّ (١)، وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ.

١٠٨٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ وُقِفَ الْمُولِي حَتَّى يُطَلِّقَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلِّقَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

١٠٨٥ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «أَذْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عَيْقَةٍ كُلُّهُمْ يَقِفُونَ الْمُولِيَ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (^).

١٠٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: «كَانَ إِيلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَوَقَّتَ (٩)

⁽١) أخرجه أبو داود (٢١٨٦).

⁽٢) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (١٠٨٤).

⁽٣) ليس في «ب»، «ص»، «س»، والمثبت من «ت»، «أ»، وما سيأتي.

⁽٤) تقدم برقم (١٠٦٧).

⁽٥) في «ت»: «لليمين». وفي «جامع الترمذي»: «في اليمين».

⁽٦) أخرجه الترمذي (١٢٠١).

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٢٩١).

⁽٨) أخرجه الشافعي في «الأم» (٨/٩٥).

⁽٩) في «أ»: «فوقف». والمثبت من بقية النسخ، «السنن الكبرى» للبيهقي.

اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيلَاءٍ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١).

١٠٨٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنِ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَى النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: فَلَا تَقْرَبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أُكَفِّرَ. قَالَ: فَلَا تَقْرَبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ النَّبِيَ ﷺ وَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُ إِرْسَالَهُ (٢).

وَرَوَاهُ الْبَزَّارُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ، وَزَادَ فِيهِ: «كَفِّرْ وَلَا تَعُدْ» (٣).

١٠٨٨ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ قَالَ: «دَخَلَ رَمَضَانُ، فَخِفْتُ أَنْ أُصِيبَ امْرَأَتِي، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ فَظَاهَرْتُ مِنْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ فَظَاهَرْتُ مِنْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهَا، خَرَرْ رَقَبَةً. قُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي. قَالَ: فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. قُلْتُ: وَهَلْ عَلَيْهَا مَنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِينَ أَصَبْتُ (اللَّذِي أَصَبْتُ) (٥) إِلَّا مِنَ الصِّيامِ! قَالَ: أَطْعِمْ فَرَقًا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِينَ مِستِينَ مِستِينَ مِستِينًا». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (١٠).

بَابُ اللِّعَان

١٠٨٩ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿ سَأَلَ فُلَانٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ ﴿ كُو وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ! فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ! فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ! فَلَمْ اللَّهُ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعَظَهُ وَذَكَّرَهُ، عَنْهُ قَدِ ابْتُلِيتُ بِهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعَظَهُ وَذَكَّرَهُ،

(١) أخرجه البيهقي (٧/ ٣٨١).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٢٢٣)، والنسائي (٣٤٥٧)، والترمذي (١١٩٩)، وابن ماجه (٢٠٦٥).

⁽٣) أخرجه البزار (٤٧٩٧).

⁽٤) ضبط في «أ»، «ص»: «أُصِبت». وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت».

⁽٥) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ. وضبط في «ص»: «أُصِبت». وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت».

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٤١٩٠)، وأبو داود (٢٢١٣)، والترمذي (٣٢٩٩)، وابن ماجه (٢٠٦٢)، وابن خزيمة (٢٣٧٨)، وابن الجارود (٧٤٤).

⁽٧) ليس في «أ».

وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعَظَهَا كَذَلِكَ، قَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنَّهُ لَكَاذِبٌ. فَبَدَأ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(۱).

١٠٩٠ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ: حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَالِي؟ قَالَ (٢٠): إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُ وَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

١٠٩١ - وَعَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضَ سَبِطًا فَهُ وَ لِرَّوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا فَهُ وَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١٠٩٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا (٥) أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ (١)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٧)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (٨).

المُتَلاعِنَيْنِ قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ تَلاعُنِهِ مَا عَدْهِ ، (فِي قِصَّةِ الْمُتَلاعِنَيْنِ قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ تَلاعُنِهِ مَا لَكُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُها. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٩).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۶۹۳)).

⁽٢) ليس في «س». وفي «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «قال: لَا مَالَ لَكَ».

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٣٥٠)، ومسلم (١٤٩٣)٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٤٩٦). ولم نقف عليه في «صحيح البخاري»، وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٦٣٩)، والإشبيلي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٤٦٥) في أفراد مسلم.

⁽٥) بعده في «سنن أبي داود»، «سنن النسائي»: «حِينَ أَمَرَ الْمُتَلَاعِنَيْن أَنْ يَتَلَاعَنَا».

⁽٦) في «أ»: «مُرْجئة». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود»، «سنن النسائي».

⁽٧) أخرجه أبو داود (٢٢٥٥)، والنسائي (٣٤٧٢).

⁽٨) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (١٠٩٦).

⁽٩) أخرجه البخاري (٥٣٠٨)، ومسلم (١٤٩٢).

١٠٩٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّاتُهُ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ. قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ. قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْبَزَّارُ(١)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ(٢).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظِ: («قَالَ: طَلِّقْهَا. قَالَ)("): لَا أَصْبِرُ عَنْهَا. قَالَ: فَأَمْسِكُهَا»(٤).

١٠٩٥ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ اللّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللّهِ عَلَيْ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَذْخَلَتْ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ، الْمُتَلَاعِنَيْنِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَذْخَلَتْ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللّهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُو يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللّهُ عَنْهُ، وَلَيْمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُو يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللّهُ عَنْهُ، وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

١٠٩٦ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقَرَّ بِوَلَدِهِ (٢) طَرْفَةَ عَيْنٍ (فَلَيْسَ لَهُ)(٧) أَنْ يَنْفِيَهُ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨)، وَهُوَ حَسَنٌ مَوْقُوفٌ (٩).

١٠٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۰٤۹)، ولم نقف عليه في «مسند البزار»، وعزاه المصنّف في «الكلام على حديث: امرأتي لا ترديد لامس» (مخطوط) إلى البزار، وينظر: «اللآليء المصنوعة» (۲/ ١٤٥).

⁽٢) ينظر: «البدر المنير» (٨/ ١٧٧ - ١٧٨)، وما تقدم من مصادر.

⁽٣) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «سنن النسائي».

⁽٤) أخرجه النسائي (٣٤٦٥).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٢٦٣)، والنسائي (٣٤٨١)، وابن ماجه (٢٧٤٣)، وابن حبان (٢٠٨٤).

⁽٦) في «أ»، «ص»: «بولدٍ». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «السنن الكبرى» للبيهقي.

⁽٧) في «أ»: «فله». والمثبت من بقية النسخ، «السنن الكبرى» للبيهقي.

⁽٨) أخرجه البيهقي (٧/ ٤١١).

⁽٩) ينظر: «التلخيص الحبير» (٣/ ٤٦٣).

هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ^(۱): فَأَنَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالَ: فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (۱).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَهُوَ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ»، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ»(٣).

بَابُ الْعِدَّةِ (١) وَالْإِحْدَادِ

١٠٩٨ - عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، «أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نُفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا فَنَكَحَتْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠)، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (١٠).

وَفِي لَفْظٍ: «أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً»(٧).

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَزَوَّجَ وَهِيَ فِي دَمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ»(^).

١٠٩٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: «أُمِرَتْ بَرِيرَةُ أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ(١٠)، وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ (١٠).

⁽١) ليس في «س».

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥٠٠/١٩).

⁽٤) في «أ»: «العدد».

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٣٢٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٣١٨)، ومسلم (١٤٨٥) من حديث أم سلمة ١٠٠٠.

⁽٧) أخرجه البخاري (٤٩٠٩) من حديث أم سلمة ، أيضًا.

⁽۸) أخرجه مسلم (۲/ ۱۱۲۲، رقم ۱۱۲۸).

⁽٩) أخرجه ابن ماجه (٢٠٧٧).

⁽۱۰) ينظر: «مجموع الفتاوى» (۳۲/ ۱۱۱)، و«تهذيب سنن أبي داود» (۱/ ٤٤٥ - ٥٤٥)، و«زاد المعاد» (٥/ ٥٥٧).

١١٠٠ وَعَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ فَي الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا:
 (لَيْسَ لَهَا شُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

١١٠١ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُدُّ(') امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَمَسُّ طِيبًا إِلَّا إِذَا طَهُرَتْ، نُبْذَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِم '').

وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَلَا تَخْتَضِبُ»(١).

وَلِلنَّسَائِيِّ: «وَلَا تَمْتَشِطُ»(٥).

١١٠٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا بَعْدَ أَنْ تُوفِّي أَبُو سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْلِيَّةٍ: إِنَّهُ يَشُبَّ ('') الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ، وَانْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تِمْتَشِطِي بِالطِّيبِ، وَلَا بِالْجِنَّاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ. قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ؟ فِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ، وَالنَّسَائِيُّ (')، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (').

- (١) أخرجه مسلم (١٤٨٠/ ٤٤). وسيأتي برقم (١١٣٩).
- (٢) ضُبط الفعل في "صحيح مسلم" (٩٣٨) بضم التاء وكسر الحاء، وبدون ضبط في «أ»، «س»، «ص». والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال المصنِّف في «فتح الباري» (٩/ ٤٨٥): «تُجِد: بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي، ويجوز بفتحة ثم ضمة من الثلاثي».
 - (٣) أخرجه البخاري (٣١٣)، ومسلم (٢/ ١١٢٧، رقم٩٣٨/ ٦٦).
 - (٤) أخرجه أبو داود (٢٣٠٢)، والنسائي (٣٥٣٦).
 - (٥) أخرجه النسائي (٣٥٣٤).
- (٦) ضُبط في «ب»، «ت»، «أ»، «س» بضم الياء وفتح الشين، وبدون ضبط في «ص». والضبط المثبت من «سنن أبي داود» (٢١٦/١٠): «بفتح الياء وضم الشين المعجمة».
 - (٧) أخرجه أبو داود (٢٣٠٥)، والنسائي (٣٥٣٧).
- (٨) قال الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٣/ ٢٢٣): «ليس لهذا الحديث إسناد يُعرف، والله أعلم؛ لأنه عن أم حكيم بنت أسيد، عن أمها، عن مولاة لها، عن أم سلمة». وقال المصنّف في «التلخيص الحبير» (٣/ ٤٧٧) ٤٧٨): «أعلَّه عبد الحق والمنذري بجهالة حال المغيرة ومَن فوقه، وأُعِلَّ بما في «الصحيحين» عن زينب بنت أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ...». فذكر الحديث الآتي.

١١٠٣ - وَعَنْهَا، «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدِ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا، أَفَتَكْحُلُهَا (''؟ قَالَ: لَا". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

١١٠٤ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: ﴿ طُلِّقَتْ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجُدَّ نَخْلَهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلُ أَنْ تَخْدُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: بَلْ جُدِّي (٣) نَخْلَكِ، فَإِنَّكِ عَسَى أَنْ تَصَّدَّقِي أَوْ رَجُلُ أَنْ تَضَدُّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

ما ١١٠٥ وَعَنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكِ، «أَنَّ زَوْجَهَا خَرجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ (٥) لَهُ فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي؛ فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكَنَا يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً. فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكِ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةً. فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ. قَالَتْ: فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَقَضَى جَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ. قَالَتْ: فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ (١)، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وَالذُّهْلِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ مُ (٧).

١١٠٦ - وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٠).

١١٠٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ (٩) قَالَ: «لَا تَلْبِسُوا (١١) عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا، عِدَّةُ أُمِّ

⁽١) في «ب»، «س»، «صحيح مسلم»: «أَفَنكُحُلُهَا». والمثبت من «ت»، «أ»، «ص»، «صحيح البخاري».

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٣٣٦)، ومسلم (١٤٨٨).

⁽٣) في «أ»، «ص»: «جُذِّي». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح مسلم».

⁽٤) أخرجه مسلم (١٤٨٣).

⁽٥) في «أ»: «عبدٍ».

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٧٧٢٩)، وأبو داود (٢٣٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٧٧)، والترمذي (١٢٠٤)، وابن ماجه (٢٠٣١)، وابن حبان (٤٢٩٢)، والحاكم (٢/ ٢٠٨).

⁽٧) ينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (١١٠٥)، و«نصب الراية» (٣/ ٢٦٣)، و«البدر المنير» (٨/ ٢٤٥).

⁽۸) أخرجه مسلم (۱٤٨٢).

⁽٩) في «ت»، «س»: «العاصي». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽١٠) ضبط في «ب»، «ت» بضم التاء، وبدون ضبط في «أ»، «س». والضبط المثبت من «ص».

الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِّي عَنْهَا سَيِّدُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ(''، وَأَعَلَّهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْإِنْقِطَاعِ'').

١١٠٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ ﴾. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي قِصَّةٍ (٣) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

١١٠٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ قَالَ: «طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِذَّتُهَا حَيْضَتَانِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (١)، وَأَخْرَجَهُ مَرْ فُوعًا وَضَعَّفَهُ (٠).
 الدَّارَقُطْنِيُ (١)، وَأَخْرَجَهُ مَرْ فُوعًا وَضَعَّفَهُ (٠).

١١١٠ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١)، وَخَالَفُوهُ فَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ (٧).

١١١١ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّ قَالَ: «لَا يَحِلُّ (لِامْرِئِ يُؤْمِنُ) (١١١٠ - وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ (٩) مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَحَسَّنَهُ الْبَزَّ ارُ (١٠٠).

١١١٢ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ: «تَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ تَعْتَدُّ أَرْبَعَةَ اللَّهُ وَالشَّافِعِيُّ (١١).

⁽١) أخرجه أحمد (١٨٠٨٢)، وأبو داود (٢٣٠٨)، وابن ماجه (٢٠٨٣)، والحاكم (٢/ ٢٠٩).

⁽٢) قال الدارقطني: «قَبِيصة لم يسمع من عمرو، والصواب: لا تلبسوا علينا ديننا، موقوف». ينظر: «سنن الدارقطني» (٣/ ٣٠٩- ٣١٠)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (١١٠٠).

⁽٣) أخرجه مالك (٢/ ٥٧٦، رقم ٥٤).

⁽٤) أخرجه الدارقطني (٤/ ٣٨، رقم١٠٧).

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٤/ ٣٨، رقم ١٠٤).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (١١٨٢)، وابن ماجه (٢٠٨٠)، والحاكم (٢/ ٢٠٥).

⁽۷) ينظر: «سنن أبي داود» (۲ ۲ ۵۸ ۲)، و «جامع الترمذي» (۳/ ٤٨٠)، و «سنن الدارقطني» (٤/ ٣٩)، و «معالم السنن» (٣/ ٢٤)، و «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٣١)، و «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٢٨).

⁽A) في «أ»: «الامرأة تُؤمنُ». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود» واللفظ له.

⁽٩) في «أ»: «تَسْقي». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽۱۰) أخرجه أبو داود (۲۱۵۸)، والترمذي (۱۱۳۱)، وابن حبان (٤٨٥٠)، والبزار (۲۳۱٤).

⁽١١) أخرجه مالك (٢/ ٥٧٥، رقم٥١)، والشافعي في «الأم» (٨/ ٢٥٧).

١١١٣ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ الْمُرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٢).

١١١٤ - وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ " إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحْرَم ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠).

١١١٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَم». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠).

آ ١١١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ اَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ: لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).

١١١٧ - وَلَهُ شَاهِدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الدَّارَقُطْنِيِّ (٧).

١١١٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الْوَلَـدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِـرِ الْحَجَـرُ». مُتَّفَـتُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ (^).

١١١٩ - وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةٍ (٩).

١١٢٠ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (١٠).

١١٢١ - وَعَنْ عُثْمَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١١).

⁽١) أخرجه الدارقطني (٣/ ٣١٢، رقم ٢٥٥).

⁽٢) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٩٨)، و «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٦١).

⁽٣) بعده في «صحيح مسلم»: «ثَيِّب».

⁽٤) أخرجه مسلم (٢١٧١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٢٣٣). وأخرجه مسلم أيضًا (١٣٤١)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢/ ٣٣)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٣٣٠).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢١٥٧)، والحاكم (٢/ ١٩٥).

⁽٧) أخرجه الدارقطني (٣/ ٢٥٧، رقم٥٠).

⁽٨) أخرجه البخاري (٦٨١٨)، ومسلم (١٤٥٨).

⁽٩) أخرجه البخاري (٦٨١٧)، ومسلم (١٤٥٧).

⁽۱۰) أخرجه النسائي (٣٤٨٦).

⁽١١) أخرجه أبو داود (٢٢٧٥).

بَابُ الرَّضَاع

١١٢٢ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكَ : ﴿ لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ (١)». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

١١٢٣ - وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ

١١٢٤ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ شُهَيْل، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ. قَالَ: أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

١١٢٥ - وَعَنْهَا، «أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ (٥) جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ، قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ اَذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّكَ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ عَلَيْهِ (١٠): إِنَّهُ عَمُّكِ ». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ (٧).

١١٢٦ - وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوُفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (^).

⁽۱) في «أ»، «ص»: «ولا المصّتان». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح مسلم». وكان قد كتب في «ب»: «ولا» ثم ضرب على «لا».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٤٥٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٦٤٧)، ومسلم (١٤٥٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٤٥٣/ ٢٧).

⁽٥) في «أ»: «القعبَسْ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم». وأفلح أخو أبي القُعَيْس هذه ترجمته في «أسد الغابة» (١/ ١٠١)، و«الإصابة» (١/ ٢٠١).

⁽٦) في «أ»: «أو قال».

⁽٧) أخرجه البخاري (٦١٥٦)، ومسلم (١٤٤٥).

⁽٨) أخرجه مسلم (١٤٥٢).

الله عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَا النَّبِيَ عَلَيْ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ(۱)». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (۲).

١١٢٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ (") إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ (١) وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ (٥).

١١٢٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، وَرَجَّحَا الْمَوْقُوفَ (١).

١١٣٠ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَزَ الْعَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ(٧).

١٦٣١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، «أَنَّهُ تَنَوَقَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابِ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا. فَسَأَلَ النَّبِيَّ عَيَّكِمٌ فَقَالَ: كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟! فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (^).

١١٣٢ - وَعَنْ زِيَادٍ السَّهْمِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمْقَى». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٠٠)، وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ لَيْسَتْ لِزِيَادٍ صُحْبَةٌ (١٠٠٠).

⁽١) في "صحيح مسلم": "الرَّحِم".

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧/ ١٢).

⁽٣) في «س»، «جامع الترمذي»: «الرَّضَاعَةِ».

⁽٤) بعده في «جامع الترمذي»: «فِي الثُّدْي».

⁽٥) أخرجه الترمذي (١١٥٢)، ولم نقف عليه في «المستدرك»، وقد صحَّحه ابن حبان (٤٢٢٤).

⁽٦) أخرجه الدارقطني (٤/ ١٧٤، رقم١٠)، وابن عدي (٧/ ١٠٣) مرفوعًا.

وأخرجه الدارقطني (٤/ ١٧٤، رقم ٩) موقوفًا، ولم نقف عليه عند ابن عدي موقوفًا.

⁽٧) أخرجه أبو داود (٢٠٦٠).

⁽٨) أخرجه البخاري (٨٨).

⁽٩) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٧).

⁽١٠) ذكره المصنِّف في «الإصابة» (٤/ ١٦٥) في القسم الرابع.

بَابُ النَّفَقَات

١١٣٣ - عَنْ عَائِشَة ﴿ قَالَتْ: «دَخَلَتْ هِنْ دُّ بِنْتُ عُتْبَةَ امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْ فِي اللَّهُ عَلَيْ فِي ذَلِكَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيكِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١). مِنْ جُنَاحٍ ؟ فَقَالَ: خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكِ وَيَكْفِي بَنِيكِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

١١٣٤ - وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَائِمٌ عَلَى الْعُلْمَا، وَابْدَأَ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْعُلْمَا، وَابْدَأَ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْعُلْمَا، وَابْدَأَ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ وَأَبَاكَ وَأَبُاكَ وَالدَّارَ قُطْنِيُّ (٣).

١١٣٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِيسُونُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠).

١١٣٦ – وَعَنْ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكُسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ...» (الْحَدِيثَ. تَقَدَّمَ فِي عِشْرَةِ النِّسَاءِ) (١١٥٠).

١١٣٧ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَيْكَ النَّبِيِّ عَيْكَ النَّبِيِّ عَيْكَ الْمَعْرُوفِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧). النِّسَاءِ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

⁽٢) في «ص»: «يقول». وفي «سنن النسائي» واللفظ له: «وهو يقول».

⁽٣) أخرجه النسائي (٢٥٣٢)، وابن حبان (٣١٤١)، والدارقطني (٣/ ٤٤، رقم١٨٦). ولم نقف على تصحيح الدارقطني في «سننه»، وذكر ابن عبد الهادي في «المحرر» (١١١٧) عن الدارقطني أنه قال عن هذا الحديث: «من شرطهما».

⁽٤) أخرجه مسلم (١٦٦٢).

⁽٥) في «أ»: «وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». أخرجه أبو داود والنسائي، وصحَّحه الحاكم». وكان قد كتبه في «ب» ثم ضرب عليه. والمثبت من بقية النسخ.

⁽٦) تقدم برقم (١٠١٥).

⁽٧) تقدم برقم (٧٢٤).

١١٣٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِنْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١).

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِم بِلَفْظِ: «أَنْ (يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ)(٢) قُوتَهُ»(٣).

١١٣٩ - وَعَنْ جَابِرٍ، يَرْفَعُهُ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا قَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَهَا». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ('')، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَحْفُوظُ وَقْفُهُ (').

وَثَبَتَ نَفْيُ النَّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ -كَمَا تَقَدَّمَ- رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

١١٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السَّفْلَى، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعُولُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعِمْنِي أَوْ طَلِّقْنِي». رَوَاهُ النَّرَوُهُ فَلَيْ فَلَى، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (٨). الدَّارَقُطْنِيُ (٧)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (٨).

1181 - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، «فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ، قَالَ: «فَقُلْتُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا». أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْهُ، قَالَ: «فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: سُنَّةٌ؟ فَقَالَ: سُنَّةٌ». وَهَذَا مُرْسَلٌ قَوِيٌّ (٩).

⁽۱) أخرجه النسائي في «الكبري» (۹۱۳۲).

⁽٢) في «أ»: «تحبس عمَّن تملكُ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٣) أخرجه مسلم (٩٩٦).

⁽٤) أخرجه البيهقي (٧/ ٤٣١).

⁽٥) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/ ٤٣٠)، و«الأحكام الوسطى» (٣/ ٢٢٦).

⁽٦) تقدم برقم (١١٠٠).

⁽٧) أخرجه الدارقطني (٣/ ٢٩٥ - ٢٩٦، رقم١٩٠).

⁽٨) أخرجه البخاري (٥٣٥٥)، ومسلم (١٠٤٢)، إلا أن زيادة: «تَقُولُ الْمَوْ أَةُ...» موقوفة على أبي هريرة ﷺ، كما في رواية البخاري: «فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لاَ، هَذَا مِنْ كِيسِ أَبِي هُرَيْرَةَ». وينظر: «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٢)، و«فتح الباري» (٩/ ٥٠١).

⁽٩) أخرجه سعيد بن منصور (٢/ ٨٢، رقم٢٠٢).

١١٤٢ - وَعَنْ عُمَرَ ('') ﴿ اللَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلِّقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةِ مَا حَبَسُوا». أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ (') بِإِسْنَادٍ حَسَنِ (").

اللهِ عَنْدِي دِينَارٌ. قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ. قَالَ: ﴿جَاءَرَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ. قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ. قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ. قَالَ: عَنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ. قَالَ: عَنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ. قَالَ: عَنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفَقْهُ عَلَى خَادِمِكَ. قَالَ: عَنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفَقْهُ عَلَى خَادِمِكَ. قَالَ: عَنْدِي آخَرُ. قَالَ: أَنْفَقْهُ عَلَى أَعْلَمُ ». أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ- وَأَبُو دَاوُدَ ('')، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ بِتَقْدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ ('').

١١٤٤ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ ؟ أَبَرُ ؟ قَالَ: أُمَّكَ. قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ: أُبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَالْأَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (١).

بَابُ الْحَضَانَة

⁽١) في «الأم»، و «السنن الكبرى» للبيهقي: «عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب ، كتب...».

⁽٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٦/ ٢٣٥- ٢٣٦، ٢٧٧)، (٨/ ٢٧٦)، ومن طريقه البيهقي (٧/ ٢٦٩).

⁽٣) ينظر: «البدر المنير» (٨/ ٣١٥).

⁽٤) أخرجه الشافعي في «الأم» (٦/ ٢٢٥)، وأبو داود (١٦٩١).

⁽٥) أخرجه النسائي (٢٥٣٥)، والحاكم (١/ ٤١٥)، وتقدم برقم (٦٢٠).

⁽٦) أخرجه أبو داود (١٣٩٥)، والترمذي (١٨٩٧).

⁽٧) ضُبط في «ت» بكسر الحاء، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب». والفتح والكسر لغتان فيه، كما في «الصحاح» (٢/ ٦٢٣)، و«مشارق الأنوار» (١/ ١٨١).

⁽٨) أخرجه أحمد (٦٨٢٢)، وأبو داود (٢٢٧٦)، والحاكم (٢/ ٢٠٧).

١١٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ، «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بِئْرِ أَبِي عِنْبَةَ. فَجَاءَ زَوْجُهَا فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ أَيِّهِمَا شِئْتَ. فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (۱).

١١٤٧ – وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ، «أَنَّهُ أَسْلَمَ وَأَبَتِ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ، فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّ نَاحِيَةً وَالْأَبَ نَاحِيَةً، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا، فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِهِ. فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ فَأَخَذَهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).

١١٤٨ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُ (٣).

١١٤٩ - وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ فَقَالَ: «وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، فَإِنَّ الْخَالَةَ وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، فَإِنَّ الْخَالَةَ وَالِدَةُ» (٤).

٠١١٥٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَادِيِّ (٥٠).

١١٥١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتِ النَّارَ فِيهَا، لَا هِي أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِي حَبَسَتْهَا، وَلَا هِي حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتِ النَّارَ فِيهَا، لَا هِي أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِي حَبَسَتْهَا، وَلَا هِي تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ ﴾ (١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

⁽۱) أخرجه أحمد (۹۹۰۲)، وأبو داود (۲۲۷۷)، والنسائي (۳٤۹٦)، والترمذي (۱۳۵۷)، وابن ماجه (۲۳۰۱).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٢٤٤)، والنسائي (٣٤٩٥)، والحاكم (٢/٢٠٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٩).

⁽٤) أخرجه أحمد (٧٨١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٤٦٠)، ومسلم (١٦٦٣).

 ⁽٦) كتب بحاشية «ت»: «قف، الخَشاش -بالخاء المعجمة مثلثة، والفتح أشهر-: هوام الأرض وحشراتها، ورُوِي بالحاء المهملة: وهو نبات الأرض، لكنه ضعيف».

⁽٧) أخرجه البخاري (٣٤٨٢)، ومسلم (٢٢٤٢).

كِتَابُ الْجِنَايَاتِ

١١٥٢ - عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١١٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِم إِلَّا فِي إِلَّا فِي إِلَّا فِي إِلَّا فِي اللَّهِ عَلَيْهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِم إلَّا فَيُقْتَلُ، إِلَّا فَي ثَلَاثِ خِصَالٍ: زَانٍ مُحْصَنٍ () فَيُرْجَمُ، وَرَجُلٍ () يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٍ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُصْلَبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ () .

١١٥٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاس يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ»(٥٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٢٠).

١١٥٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ (مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ () عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ () . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ () ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ

⁽۱) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

⁽٢) ضُبط في «ت» بالرفع والجر معًا، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب».

⁽٣) خُبط -في الموضعين- في «ت» بالرفع، وبدون ضبط في «أ»، «ص». والضبط المثبت من «ب»، «س».

⁽٤) أخرجه أبو داود (٤٣٥٣)، والنسائي (٤٠٤٨)، والحاكم (٤/ ٣٦٧).

⁽٥) من هنا حتى أثناء حديث (١١٦١) فَقد من أصل النسخة «أ»، وأُكمل بخطِّ مخالفٍ كثير الخطأ، ولهذا فلن ننبه على فروق هذه النسخة حتى يعود خط النسخة العتيق.

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٥٣٣)، ومسلم (١٦٧٨).

⁽٧) في «ب»: «جدَّع». وفي «ت»: «جذَّع». وفي «ص»: «جذع». والمثبت من «س»، «المسند»، «سنن أبي داود»، «جامع الترمذي».

⁽٨) في «ب»: «جدَّعناه». وفي «ت»: «جنَّعناه». وفي «ص»: «جنّعناه». والمثبت من «س»، «المسند»، «سنن أبي داود»، «جامع الترمذي».

⁽٩) أُخرِجه أحمد (٢٠٤٢١)، وأبو داود (٤٥١٥)، والنسائي (٤٧٣٧)، والترمذي (١٤١٤)، وابن ماجه (٢٦٦٣).

الْبَصْرِيِّ عَنْ سَمُرَةَ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ(١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي (٢) دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ». وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ هَـذِهِ الزِّيَادَةَ (٣).

١١٥٦ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ يَقُولُ: ﴿ لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ مُضْطَرِبٌ (١٠).

١١٥٧ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: «قُلْتُ لَعَلِيٍّ ﴿ اللَّهُ مَا عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرُ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا فَهُمٌ يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي غَيْرُ الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ عَلِيٍّ، وَقَالَ فِيهِ: «الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَلا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرِ، وَلا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١).

١١٥٨ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ اللَّهُ جَارِيَةً وُجِدَ رَأْسُهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكِ هَذَا؟ فُكَانٌ فُكَانٌ ثُكَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيَّا، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأُخِذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ». وَتُلَفِّ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهْ ظُ لِمُسْلِم (٧).

⁽١) ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٣٦- ٣٣)، و «جامع التحصيل» (ص١٦٥).

⁽٢) في «ت»: «أبي». والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽٣) أخرجه أبو داود (٢١٥٤)، والنسائي (٤٧٣٦)، والحاكم (٤/٣٦٧).

⁽٤) أخرجه أحمد (٩٩)، والترمذي (١٤٠٠)، وابن ماجه (٢٦٦٢)، وابن الجارود (٧٨٨)، والبيهقي (٣٨/٨).

⁽٥) أخرجه البخاري (١١١).

⁽٦) أخرجه أحمد (٩٧٤)، وأبو داود (٥٣٠)، والنسائي (٤٧٣٥)، والحاكم (٢/ ١٤١).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٤١٣)، ومسلم (١٦٧٢/١٧١).

١١٥٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ اللَّهُ مُ اللَّهُ ال

بِقَرْنِ فِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَيْلِاً، فَقَالَ: أَقِدْنِي. فَقَالَ: حَتَّى تَبْرَأَ. ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَقِدْنِي. فَقَالَ: حَتَّى تَبْرَأَ. ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَقِدْنِي. فَقَالَ: حَتَّى تَبْرَأَ. ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجْتُ. فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُكَ فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَمَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرَجُكَ. ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ فَعَمَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرَجُكَ. ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ خَتَّى يَبْرَأً صَاحِبُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِيُ (*)، وَأُعِلَّ بِالْإِرْسَالِ(*).

الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَيَّاتُهِ، فَوَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَيَّاتُهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، وَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَيَّاتُهَا وَوَرَّتُهَا اللَّهِ عَيَّةُ أَنَّ وَيَةً جَنِينِهَا عُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّتُهَا اللَّهِ عَيْ فَا اللَّهِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّتُهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ (١) الْهُذَلِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَغْرَمُ (١) مَنْ لَا شَولَ اللَّهِ عَيْقَةً: إِنَّمَا لَا شَولَ اللَّهِ عَلِيهِ إِلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْ اللَّهُ عَلِيهُ إِلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَيْهِ إِلَيْهُ إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَالْ اللَّهُ عَلَيْهُ إِلْ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَنْ الْعَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمَالُهُ اللَّهُ الْمَالُولُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۰۲۰)، وأبو داود (٤٥٩٠)، والنسائي (٤٧٥١)، ولم نقف عليه في «جامع الترمذي»، وذكره المجد ابن تَيْمِيَّة في «المنتقى» (٣٠٧٣)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (١١٢٩)، وعزوه إلى أحمد وأبى داود والنسائي.

⁽٢) أخرجه أحمد (٧١٥٥)، والدارقطني (٣/ ٨٨، رقم ٢٤).

⁽٣) ينظر: «سنن الدارقطني» (٣/ ٨٩).

⁽٤) هنا آخر ما فُقد من الخط العتيق من النسخة «أ» الذي أُكمل بخطِّ مغايرٍ، الذي أشرنا إلى بدايته عند الحديث (٤).

⁽٥) في «ص»: «يغرم». وفي «ت» بالياء والنون. وفي «صحيح مسلم» (١٦٨١/ ٣٦) واللفظ له: «أُغْرَمُ». والمثبت من «ب»، «س».

⁽٦) ضبط في «ب»، «ت» الأفعال الثلاثة: «أكل»، «اسْتَهل»، «يُطلْ» بسكون آخرها، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «صحيح مسلم». وقد قال النووي في «شرح مسلم» (٨/ ٢٢٥- ٢٢٦) في نحو هذه الألفاظ: «وهذه الألفاظ تُقرأ كلها ساكنة الآخر ويُوقف عليها؛ لأن مرادهم السجع».

⁽٧) أخرجه البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١/٣٦).

مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ (فِي الْجَنِينِ)(١)؟ فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ، فَقَالَ: كُنْتُ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ (فِي الْجَنِينِ)(١)؟ فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ، فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى... فَذَكَرَهُ مُخْتَصَرًا، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٢).

١٦٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ، «أَنَّ الرُّبَيِّعَ بِنْتَ النَّضْرِ عَمَّتَهُ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَّهُ الْعَفْوَ فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْشَ فَأَبَوْا، فَأَتُوْا رَسُولَ اللَّهِ عَيَيْةٍ، وَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَيِيَةٍ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَيَيَةٍ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَيَيَةٍ: إِنَّ مِنْ عَبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوُ اللَّهِ اللَّهِ مَنْ لَوْ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ مَنْ لَوْ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ مَنْ لَوْ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ مَنْ لَوْ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ: إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ ظُلُ لِلْبُخَارِيِّ (").

١١٦٤ – وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيًا أَوْ رِمِّيًا أَوْ رِمِّيًا أَنْ بِحَجَرٍ أَوْ سَوْطٍ أَوْ عَصًا، فَعَلَيْهِ عَقْلُ الْخَطَإِ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوَدُ، وَمَنْ كِيًا أَنْ مَاجَهُ () بِحَجَرٍ أَوْ سَوْطٍ أَوْ عَصًا، فَعَلَيْهِ عَقْلُ الْخَطَإِ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوَدُ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ () بإسنادٍ قَوِيً.

١١٦٥ - وَعَنِ ابْنِ (١) عُمَرَ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ الرَّجُلَ الرَّبُوعِ وَقَتَلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الدَّارَقُطْنِيُّ مَوْصُولًا (٧)

⁽١) ليس في «س». وزاد بعده في «ت»: «قال». والمثبت من «ب»، «ص».

⁽٢) أخرجه أبو داود (٤٥٧٢)، والنسائي (٤٧٣٩)، وابن حبان (٢٠٢١)، والحاكم (٣/ ٥٧٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٥٠٠)، ومسلم (١٦٧٥).

⁽٤) ضبطت الكلمتان في «ب»، «س» بالمد، وبدون ضبط في «ص»، والضبط المثبت من «ت»، «أ»، «سنن أبي داود» (٢٥/ ٦٣٨): «عِمِّيًا: بكسر العين والميم المشدَّدة بي داود». قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٦٣٨ /١٧): «عِمِّيًا: بكسر العين والميم المشدَّدة بعدها ياء مثناة تحت ثم ألف التأنيث... قال الخطابي: عِمِّيًا وزنه فِعَيلي». وقال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٣٠٥): «العِمِّيًا بالكسر والتشديد والقصر: فِعِّيلَي مِنَ العَمَى، كالرِّمِّيًا مِنَ الرَّمْي».

⁽٥) أخرجه أبو داود (٤٥٤٠، ٤٥١)، والنسائي (٤٧٨٩)، وابن ماجه (٢٦٣٥).

⁽٦) ليس في «ب»، «ص»، «س»، والمثبت من: «ت»، «أ»، «سنن الدارقطني».؟

⁽٧) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٤٠، رقم١٧٦).

وَمُرْسَلًا(١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَجَّحَ الْمُرْسَلَ(٢).

١١٦٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهَدٍ، وَقَالَ: أَنَا أَوْلَى مَنْ وَقَى بِذِمَّتِهِ». أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ هَكَذَا مُرْسَلًا(٣).

وَوَصَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِذِكْرِ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ^(١)، وَإِسْنَادُ الْمَوْصُولِ وَاهِ^(٥).

١١٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً ١٠٠، فَقَالَ عُمَرُ: لَوِ اشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧).

١١٦٨ - وَعَنْ أَبِي شُرَيْحِ الْخُزَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَالَتِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ، أَوْ يَقْتُلُوا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (^).

١١٦٩ - وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ(٥).

بَابُ الدِّيَات

١١٧٠ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ هُ،

(١) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٤٠، رقم١٧٧).

(٢) ينظر: «السنن الكبرى للبيهقي» (٨/ ٥٠)، و«بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٥- ٢١٦)، و«الجوهر النقي» (٨/ ٥٠)، و«البدر المنير» (٨/ ٣٦٢).

- (٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٥١٤).
- (٤) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٣٤، رقم ١٦٥).
- (٥) ينظر: «فتح الباري» (١٢/ ٢٦٢). وهو يخالف ما تقدم برقم (١١٥٧).
- (٦) ضُبط في «ب»، «أ» بفتح الغين، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت»، «صحيح البخاري». قال المصنف في «فتح الباري» (٢١/ ٢٢٧): «غِيلة: بكسر الغين المعجمة، أي: سرًّا».
 - (٧) أخرجه البخاري (٦٨٩٦).
- (٨) أخرجه أبو داود (٤٥٠٤)، ولم نقف عليه في «سنن النسائي» من حديث أبي شُريح ﷺ، وإنما أخرجه الترمذي (١٤٠٦)، وقد أخرجه النسائي (٤٧٨٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.
 - (٩) أخرجه البخاري (٦٨٨٠)، ومسلم (١٣٥٥).

«أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ...» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنِ اعْتَبَطَ الْ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ بَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوَدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَةَ مِنَ الْإِيلِ، وَفِي اللَّسَانِ الدِّيةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيةُ، وَفِي الشَّفَتِيْنِ الدِّيةُ، وَفِي الشَّفَتِيْنِ الدِّيةُ، وَفِي الشَّفَتِيْنِ الدِّيةُ، وَفِي النَّيَةِ، وَفِي النَّيَةِ، وَفِي السَّلَةِ الدِّيةِ، وَفِي السَّلَةِ الدِّيةِ، وَفِي الْمَائِيِ الدِّيةِ، وَفِي الْمَائُومَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي الْمَائِي الدِّيةِ، وَفِي الْمَائُومَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي الْمَائِيقِةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي الْمَائُومَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي الْمَائِقِقِ الْمَائِقَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي الْمَائِقِي الْمَائِقِ وَالرِّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِيلِ، وَفِي الْمُؤْمِعِةِ خَمْسٌ مِنْ أَصَابِعِ الْبَدِ وَالرِّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِيلِ، وَفِي الْمُؤَمِعِةِ خَمْسٌ مِنْ الْإِيلِ، وَفِي الْمُؤمِعِةِ خَمْسٌ مِنْ الْإِيلِ، وَأَنَّ الرَّجُلِ الْمُؤلِيلِ، وَفِي الْمُؤمِعِةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِيلِ، وَفِي الْمُؤمِعِةِ خَمْسٌ مِنْ الْإِيلِ، وَأَنَّ الرَّجُلِ الْمُؤمِنِ وَالرِّجْلِ الْوَاحِدِةِ وَالرِّجْلِ الْوَاحِدِ وَالرِّجْلِ الْوَاحِدِ وَالرِّخْلِ الْوَاحِدِ وَالْمُؤمِةِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنَةُ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُومِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُومِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُومِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنُ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنِ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُوا فِي صِحْتِهِ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِلِ الللْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنُ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِلِ اللْمُؤمِنُ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُؤمِولُ وَالْمُؤمِ وَالْمُؤمِنَ وَالْمُ

١١٧١ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَإِ أَخْمَاسًا: عِشْرُونَ بَنِي حَقَّةً، وَعِشْرُونَ بَنِت مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي حَقَّةً، وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ بِلَفْظِ: «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» (٢) بَدَلَ: «بَنِي لَبُونٍ». وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ أَقْوَى.

الربى» (٨/ ٥٨): «من اعْتَبَط مؤمنًا: بالعين المهملة، أي: قتله بلا جناية كانت منه، ولا جَريرة تُوجب قتله». (٢) في «أ»، «ص»: «جذعه». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «سنن النسائي».

⁽٣) في «أ»: «المثقلة». والمثبت من بقية النسخ، «سنن النسائي». وضُبط في «ت» بفتح القاف مع تشديدها والكسر، وبدون ضبط في «س»، والضبط المثبت من «ب»، «ص».

⁽٤) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٥٧)، والنسائي (٤٨٥٣)، وابن حبان (٢٥٥٩)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، و«المنتقى» لابن الجارود، و«مسند أحمد»، وعزاه إلى أحمد ابن عبد الهادي في «المحرر» (٨٩، ١٩٣٤)، وفي «تنقيح التحقيق» (١/٧٢٧)، والزيلعي في «نصب الراية» (١/٧٩١)، وتقدم جزء منه برقم (٧٤).

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٧٢، رقم ٢٦٥) بلفظ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَةِ الْخَطَأِ مِثَةً مِنَ الْإِبِلِ...».

⁽٦) أخرجه أبو داود (٤٥٤٥)، والنسائي (٤٨٠٢)، والترمذي (١٣٨٦)، وابن ماجه (٢٦٣١).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مَوْقُوفًا (١)، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ (٢).

المنطقة عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّهِ وَأَذْبَعُونَ خَلِفَةً فِي بُطُونِهَا وَلَادُها»(٣).

11۷۳ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «وَإِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لِذَحْلِ (١) الْجَاهِلِيَّةِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي حَدِيثٍ صَحَّحَهُ (٥).

١١٧٤ - (وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ) (٢)(٧).

١١٧٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ (١) ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيْكُمْ قَالَ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَإِ شِبْهِ (١) الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا مِنَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي إِنَّ دِيَةَ الْخَطَإِ شِبْهِ (١) الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا مِنَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٠).

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٧٤، ٢٦٧٥٠).

⁽٢) ينظر: «البدر المنير» (٨/ ١٨٤)، و «التلخيص الحبير» (٤/ ٤٣ - ٤٤).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٥٤١)، والترمذي (١٣٨٧). وليس عندهما: «فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا». وينظر ما سيأتي برقم (١١٧٥).

⁽٤) في «ب»، «أ»، «ص»، «س» بالدال المهملة، والمثبت من «ت»، «صحيح ابن حبان». غير أنه ضُبط في «ت» بفتح اللام الأخيرة وسكونها معًا، والصواب كسرها، كما في «ص».

⁽٥) أخرجه ابن حبان (٥٩٩٦).

⁽٦) ليس في «ب»، «أ»، «ص»، «س». ومثبت من «ت».

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٨٨٢).

⁽A) في «ت»، «س»: «العاصي». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٩) ضُبط في «ب» بفتح الهاء، وفي «ت» بفتح الباء والهاء، وبدون ضبط في «أ»، «ص». والضبط المثبت من «س». قال السندي في «حاشية سنن النسائي» (٨/ ٤٠): «الشبه كالمثل يجوز في كل منهما الكسر مع السكون، وفتحتان».

⁽١٠) أخرجه أبو داود (٤٥٤٧)، والنسائي (٤٧٩١)، وابن ماجه (٢٦٢٧)، وابن حبان (٢٠١١).

١١٧٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «هَـذِهِ وَهَـذِهِ سَوَاءٌ. يَعْنِي: الْخِنْصَرَ (١) وَالْإِبْهَامَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ، الثَّنِيَّةُ وَالضِّرْسُ سَوَاءٌ» (٣).

وَلِابْنِ حِبَّانَ: «دِيَةُ أَصَابِع (٤) الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشَرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ إِصْبَع» (٥).

١١٧٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ (١) قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَكُنْ بِالطِّبِ مَعْرُوفًا فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا فَهُ وَ ضَامِنٌ ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١)، (وَهُ وَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا (١)، إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِمَّنْ وَصَلَهُ (١) (١٠).

١١٧٨ - وَعَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ (''' خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ كُلُّهُنَّ، عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (''').

(۱) ضُبط في «ص» بكسر الصاد، وبدون ضبط في «ت»، «أ»، «س». وفتح الصاد من «ب»، «صحيح البخاري». وهما لغتان كما في «تاج العروس» (۱۱/ ۲۲۹).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٩٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٥٩). ولم نقف عليه في «جامع الترمذي»، ولم يذكره المزي في «تحفة الأشراف» (٣) ٢٦)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (١١٣٣)، والمصنِّف في «التلخيص الحبير» (٤/ ٥٥)، والذي عند الترمذي (١٣٩٢) قوله: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ».

(٤) ليس في «صحيح ابن حبان». وفي «ت»: «الأصابع».

(٥) أخرجه ابن حبان (٦٠١٢).

(٦) ليس في «ب»، «أ»، «ص»، «س». ومثبت من «ت». وهو موافق لما في «سنن الدارقطني»، و «المستدرك»، وغيرهما.

(٧) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٩٦، رقم ٣٣٦)، والحاكم (٤/ ٢١٢).

(٨) أخرجه أبو داود (٤٥٨٦)، والنسائي (٤٨٣٠)، وابن ماجه (٣٤٦٦).

(٩) ينظر: «سنن الدارقطني» (٣/ ١٩٦)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (ص٦١٥).

(۱۰) ليس في «أ».

(١١) في «أ»: «النواضح». والمثبت من بقية النسخ، المصادر.

(۱۲) أخرجه أحمد (۷۱۳٤)، وأبو داود (٤٥٦٦)، والنسائي (٤٨٥٢)، والترمذي (١٣٩٠)، وابن ماجه (٢٦٥٥)، وابن الجارود (٧٨٥)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

١١٧٩ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ(').

وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «دِيَةُ الْمُعَاهَدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ»(٢).

وَلِلنَّسَائِيِّ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ، حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلُثَ مِنْ دِيَتِهِمَا». وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً (٣).

١١٨٠ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغَلَّظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُوَ الشَّيْطَانُ (فَيَكُونَ دِمَاءٌ)(١) بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلَا حَمْلِ سِلَاحٍ»(٥). أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَضَعَّفَهُ ٢٠).

١١٨١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «قَتَلَ () رَجُلٌ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَعَلَ النَّبِيُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ وَأَبُو حَاتِمٍ فَجَعَلَ النَّبِيُ عَلَيْ وَأَبُو حَاتِمٍ فَجَعَلَ النَّبِيُ عَلَيْ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ () . وَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ () ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ () .

١١٨٢ - وَعَنْ أَبِي رِمْثَةَ (١٠) قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ يَيْكُ وَمَعِي ابْنِي (١١)، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟

- (۲) أخرجه أبو داود (٤٥٨٣).
- (٣) أخرجه النسائي (٤٨٠٥). ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».
- (٤) في «ب»، «ص»، «س»: «فَيَكُونَ دَمًا». وفي «سنن أبي داود»: «فَتَكُونَ دِمَاءٌ». والمثبت من «ت»، «أ»، وينظر: «عون المعبود» (١٢/ ٣٠٨).
 - (٥) اللفظ المذكور لأبي داود (٤٥٦٥). أما لفظ الدارقطني فهو مختصر إلى قوله: ﴿وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ».
 - (٦) أخرجه الدارقطني (٣/ ٩٥، رقم٥٣).
- (٧) كان البقاعي قد ضبطه في «ب»: «قُتِلَ». ثم جعل الضمة فتحة وترك التاء مكسورة، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت»، «سنن النسائي» واللفظ له.
 - (٨) أخرجه أبو داود (٤٥٤٦)، والنسائي (٤٨٠٣)، والترمذي (١٣٨٨)، وابن ماجه (٢٦٢٩).
 - (٩) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٣٩٠)، و«الجوهر النقي» (٨/ ٧٩).
- (۱۰) في «أ»: «رميته». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود»، «سنن النسائي». وأبو رِمْثة التيمي ﷺ ترجمته في «أسد الغابة» (٥/ ١١١- ١١٢)، و«الإصابة» (٢٤/ ٢٤٠).
- (١١) هذا السَّيَاق يوافق ما عند ابن الجارود، والذي في «سنن أبي داود»، ونحوه في «سنن النسائي»: «انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لِأَبِي: «ابْنُكَ هَذَا؟...».

⁽۱) أخرجه أحمد (٦٨٣١)، وأبو داود (٤٥٤٢)، والنسائي (٤٨٠٦)، والترمذي (١٤١٣)، وابن ماجه (٢٦٤٤).

قُلْتُ: ابْنِي، اشْهَدْ(') بِهِ. قَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ". رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ('').

بَابُ دَعْوَى الدَّم وَالْقَسَامَةِ

سَهْلِ وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى خَيْمَةَ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ، «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ، فَأُتِي مُحَيِّصَةُ فَأُخْبِرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلِ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَأَقْبَلَ هُ وَ وَأَخُوهُ حُويِّصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ حُويِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ مُويِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ مُويِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ مُويِّصَةً لَيَتَكَلَّمَ مُويِّصَةً مُويِّكَمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: كَبِّرْ كَبِّرْ. يُرِيدُ السِّنَ، فَتَكَلَّمَ حُويِّصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ لَيَتَكَلَّمَ مُويِّصَةً وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مُحَيِّصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: كَبِّرْ كَبِّرْ. يُرِيدُ السِّنَ، فَتَكلَّمَ مُويِّصَةُ وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مُحَيِّصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يَأُذُوا بِحَرْبٍ. فَكَتَبُ مُحَيِّصَةً وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مُحَيِّصَةً وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مَعْنَ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ عَلَيْهُ مِنْ عَنْدِهِ، فَقَالَ لِحُويِّصَةَ وَمُحَيِّصَةً وَعَبْدِ الرَّحْمُن بْنِ سَهْلِ: أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ وَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ قَالُوا: لَا قَالَ: فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟ قَالُوا: لَيْسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَ فِي ذَلِكَ، فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مِئَةَ نَاقَةٍ. قَالَ سَهْلُ: فَلَقَدْ مَا نَافَةٌ حَمْرَاءُ ». مُتَفَقٌ عَلَيْهِ مَا غَنْهَ أَنَاقَةٍ قَالَ سَهْلُ: فَلَقَدْ وَالْسُولُ اللَّه عَلْهُ عَنْ عَنْهِ عَنْ اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَنْهَ عَلْهُ الْمَاهُ اللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَيْهِ مَا فَاقَةً وَاللَّهُ الْمَالُولَ عَلْمَ الْمَعْنَ عَنْهُ الْمَالُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلْمُ الْعَلْمُ الْمُعْنَى مَا اللَّهُ عَلْمُ الْمُعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُقُونُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَاعُلُولُ الْمُعْلَى الْمُؤْلُولُ الْمُولُ الْمُعَلَى الْمُعَلِي اللَّهُ الْمُؤْلُولُ ال

١١٨٤ - وَعَنْ رَجُلِ مِنَ الْأَنْصَارِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ أَقَرَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ ادَّعَوْهُ عَلَيْهِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ ادَّعَوْهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهُ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ ادَّعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (نَا).

⁽۱) في «سنن أبي داود»، «سنن النسائي»: «أشهدُ» بالرفع وهمزة قطع، قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (۷/ ۲۷): «اشهد به: بهمز وصل وفتح هاء، أي: كن شاهدًا بأنه ابني من صلبي، وفي نسخة بصيغة المتكلِّم، وهو تقرير أنه ابنه».

⁽٢) أخرجه النسائي (٤٨٣٢)، وأبو داود (٤٤٩٥)، وابن الجارود (٧٧٠)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

⁽٣) أخرجه البخاري (٧١٩٢)، ومسلم (١٦٦٩/٢).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٦٧٠).

بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْي

١١٨٥ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (١٠).

١١٨٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهٌ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ». أُخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

١١٨٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

١١٨٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: لَا يُجْهَزُ كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: لَا يُجْهَزُ وَكُنْ مَعْرُولُهُ أَلْ يُعْمَلُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ اللَّهُ وَلَا يُقْسَمُ فَيْنُهُا». رَوَاهُ الْبَزَّالُ عَلَى جَرِيحِهَا، وَلَا يُقْسَمُ فَيْنُهُا». رَوَاهُ الْبَزَّالُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ أَنَا اللَّهُ وَلَا يُعْمَلُولُ أَنْ فَي إِسْنَادِهِ كَوْثَرَ بْنَ حَكِيمٍ، وَهُ وَ مَتْرُوكُ (٥٠).

١١٨٩ - وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طُرُقٍ نَحْوُهُ مَوْقُوفًا. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ (٢)(٠).

١١٩٠ - وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شُرَيْحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (^).

⁽۱) أخرجه البخاري (٦٨٧٤)، ومسلم (٩٨).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٨٤٨) بنحوه.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٩١٦/ ٧٣).

⁽٤) أخرجه البزار (٩٥٤)، والحاكم (٢/٥٥١).

⁽٥) ينظر: «الدراية» (٢/ ١٣٩)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٨٣).

⁽٦) ليس في «أ».

 ⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٢٧٧، ٣٧٧٧٨)، ولم نقف عليه في «المستدرك»، وأخرجه البيهقي (٨/ ١٨١)
 عن الحاكم.

⁽۸) أخرجه مسلم (۱۸۵۲/۲۰).

بَابُ قِتَالِ الْجَانِي وَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ

١٩١٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ(١).

١١٩٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ قَالَ: «قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَضَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَنَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَيَعَضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ؟! لَا دِيَةَ لَهُ ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (٢).

العَوْ أَنَّ الْمُرَأَ الطَّلَعَ عَلَيْكَ الْمُو الْقَاسِمِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ الْمُرَأَ اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَحَذَفْتَهُ ") بِحَصَاةٍ، فَفَقَ أْتَ عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيُّ (°)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ: «فَلَا دِيَةَ لَهُ وَلَا قِصَاصَ»(١).

الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ قَالَ: ﴿ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ حِفْظَ الْحَوَائِطِ الْحَوَائِطِ الْمَاشِيَةِ إِللَّيْلَ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنَّ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ (مَا إِللَّهُ الْمَاشِيةِ إِللَّهُ التَّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (() ، وَفِي أَصَابَتُ) () مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ () ، وَفِي

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٧١)، والنسائي (٤٠٨٤)، والترمذي (١٤١٩).

والحديث أخرجه أيضًا البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١)، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣/ ٤٣٦ - ٤٣٥)، و «تحفة الأشراف» (٨٦٠٣)، (٣/ ٤٣٠).

- (٢) أخرجه البخاري (٦٨٩٢)، ومسلم (١٦٧٣).
- (٣) في «ص»، «صحيح البخاري» واللفظ له: «فخَذَفْتَهُ».
- (٤) أخرجه البخاري (٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨)، وسيأتي برقم (١٢٥٣).
 - (٥) زيادة من «ت».
 - (٦) أخرجه أحمد (٩١١٩)، والنسائي (٤٨٦٠)، وابن حبان (٢٠٠٤).
 - (٧) ليس في «أ».
- (٨) أخرجه أحمد (١٨٩٠٥)، وأبو داود (٣٥٧٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٧٥٣)، وابن ماجه (٢٣٣٢)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن حبان» من مسند البراء ، وإنما رواه عن حرام بن مُحَيِّصَة عن أبيه، أنَّ ناقةٌ للبراء دخلت حائطًا، وسيأتي برقم (١٢٥٤).

إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ (١)(٢).

١١٩٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ هُ ، فِي رَجُلِ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ: «لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَأُمِرَ (٣) بِهِ فَقُتِلَ ». مُتَّفَّتُ عَلَيْهِ (٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «وَكَانَ قَدِ اسْتُتِيبَ قَبْلَ ذَلِكَ»(٥).

١١٩٦ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَّا الْهِ عَلَيْهِ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

١١٩٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ تَشْتُمُ النَّبِيَ عَيَّا وَتَقَعُ فِيهِ، فَيَنْهَاهَا فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمِعْوَلَ^(٧) فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا، وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَ عَلَيْهَا فَقَالَ: أَلَا اشْهَدُوا أَنَّ دَمَهَا هَدَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (١٠)، وَرُوَاتُهُ ثِقَاتُ.



⁽١) ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٤/ ٥٧٣ - ٥٧٤).

⁽٢) بعده في «أ»: «وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ فَهُو ضَامِنٌ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيَّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِمَّنْ وَصَلَهُ». وكتبه في «ب» ثم ضرب عليه. وقد تقدم هذا الحديث برقم (١١٧٧).

⁽٣) ضُبط في «ت»: «فأمر ». وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب». والآمر هو أبو موسى الأشعري هذا كما يُفهم من «الصحيحين»، والحديث من مسنده. وينظر: «تحفة الأشراف» (٩٠٨٣، ١١٣٢٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٧٣٣/ ١٥).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٤٣٥٥).

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٩٢٢).

⁽٧) كتب بحاشية «ت»: «المِعْوَل -كمِنْبَر-: حديدة ينقر بها الجبال».

⁽٨) أخرجه أبو داود (٤٣٦١).

كِتَابُ الْحُدُودِ

بَابُ حَدِّ الزَّاني

١٩٨٠ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ هُ، «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ الْاَخَرُ وَهُو أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَانْذَنْ لِي. فَقَالَ: قُلْ. قَالَ: إِنَّ الْاَخَرُ وَهُو أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَانْذَنْ لِي. فَقَالَ: قُلْ. قَالَ: إِنَّ الْإَجْمَ، فَافْتَدَيْتُ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاقٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَام، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْةٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَقْضِينَ عَام، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْةٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَقْضِينَ عَام، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْةٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا قَطْبَينَ عَلَى الْمَرَأَةِ هَذَا اللَّهُ ظُلُولُ فَالْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا اللَّهُ ظُلُولُ لِمُسْلِمٍ (''). يَشْفَقُ عَلَيْهِ، وَهَذَا اللَّفُظُ لِمُسْلِمٍ ('').

١١٩٩ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِثَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِثَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

٠٠٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ وَهُوَ فِي الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجُهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَّى ذَلِكَ (٣) عَلَيْهِ أَرْبَعَ وَجُهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَّى ذَلِكَ (٣) عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ، فَقَالَ: أَبِكَ جُنُونٌ؟ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ، فَقَالَ: أَبِكَ جُنُونٌ؟

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٩٥)، ومسلم (١٦٩٧/ ٢٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٦٩٠).

⁽٣) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ أَحْصَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

١٢٠١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّا ۗ قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ؟ قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

الله عَلَيْهِ الْحَقَّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ آيَةُ "الرَّجْم، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقْنَاهَا وَعَقْلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقُّ فَعَلِيْهِ فَي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقُّ فَعَلِي وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ، أَوِ الإعْتِرَافُ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (١٤).

الله ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَمَةُ الْحَدَّ وَلَا يُشَعِّتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدُكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجُلِدُهَا الْحَدَّ وَلَا يُثَرِّبُ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجُلِدُهَا الْحَدَّ وَلَا يُثَرِّبُ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَاهَا فَلْيَجِلِدُهَا الْحَدَّ وَلَا يُثَرِّبُ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَاهَا فَلْيَبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِم (٥).

١٢٠٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١٢)، وَهُوَ فِي مُسْلِمِ مَوْقُوفٌ(٧).

⁽۱) أخرجه البخاري (٥٢٧١)، ومسلم (١٦٩١/١٦٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٨٢٤).

⁽٣) ضُبط في «ب» بالنصب، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت»، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٨٢٩)، ومسلم (١٦٩١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢١٥٢)، ومسلم (١٧٠٣).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٤٤٧٣).

⁽٧) أخرجه مسلم (١٧٠٥).

١٢٠٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهَ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهَ الزّنَى، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَ اللّهِ اللّهِ الْصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَ. فَدَعَا نَبِيُ اللّهِ اللّهِ وَقِيهَ اللّهِ وَقَدْ ثِيَابُهَا، ثُمَّ أُمِرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلّى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَتُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَ اللّهِ وَقَدْ ثِيَابُهَا، ثُمَّ أُمِرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلّى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَتُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَ اللّهِ وَقَدْ زَيَابُهَا، ثُمَّ أُمِرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلّى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَتُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَ اللّهِ وَقَدْ زَيَابُهَا، ثُمَّ اللّهِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَتَعَلَى عَلَيْهَالَ عَمْرُ: أَتُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَ اللّهِ وَقَدْ زَيَابُهَا لَا عَمْرُ اللّهُ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجُدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلّهِ؟!». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۱).

١٢٠٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ وَرَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُ وِدِ وَامْرَأَةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

١٢٠٧ - وَقِصَّةُ رَجْمِ الْيَهُودِيَّيْنِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (٣).

١٢٠٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبُثَ بِأَمَةٍ ﴿ كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبُثَ بِأَمَةٍ ﴿ كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ فَخَدُ وَ فَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِرَسُولِ اللَّهِ عَيْقٌ ، فَقَالَ: اضْرِبُوهُ حَدَّهُ. فَقَالَ: خُذُوا عِثْكَالًا فِيهِ مِثَةُ شِمْرَاحٍ ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: خُذُوا عِثْكَالًا فِيهِ مِثَةُ شِمْرَاحٍ ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: خُذُوا عِثْكَالًا فِيهِ مِثَةُ شِمْرَاحٍ ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ. وَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِقُ وَابْنُ مَاجَهُ ('') وَإِسْنَادُهُ حَمَدُ وَالنَّسَائِقُ وَابْنُ مَاجَهُ ('') وَإِسْنَادُهُ وَسَالِهُ ('').

١٢٠٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ انَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لَكُومِ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا لُلُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٩٦).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٧٠١).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٨٤١)، ومسلم (١٦٩٩).

⁽٤) في «س»: «بأمية».

⁽٥) ليس في «أ».

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٢٣٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٦٨)، وابن ماجه (٢٥٧٤).

⁽٧) ينظر: «الأحكام الوسطى» (٤/ ٩٨)، و«بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٦٠)، و«البدر المنير» (٨/ ٦٢٦)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ١٠٨ - ١٠٨).

الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ(١)، وَرِجَالُهُ مُوتَّقُونَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا(١).

١٢١٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ النَّبِيَ عَلَا النَّبِيَ عَلَا النَّبِيَ عَلَا النَّبِيَ عَلَا اللَّهُ فَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ». رَوَاهُ التِّرْمِلِيُ أَنَّهُ الْعَتْلِفَ فِي وَقْفِهِ وَرَفْعِهِ (١٤).

الرَّجَالِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَتَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّ لَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠).

الْكَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ(١)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ(١).

١٢١٣ – وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِلَفْظِ: «ادْرَؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (٨). وَهُ وَ ضَعِيفٌ أَيْضًا (٩).

١٢١٤ - وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ قَوْلِهِ بِلَفْظِ: «ادْرَؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ»(١٠).

١٢١٥ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «اجْتَنبُوا هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ اللّهِ عَلَيْ اللّهُ عَنْهَا، فَمَنْ أَلَمَّ فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللّهِ، وَلْيَتُبْ إِلَى اللّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ (يُبْدِ لَنَا) ((۱) صَفْحَتَهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللّهِ ﴾ . رَوَاهُ الْحَاكِمُ (۱۲).

⁽۱) أخرجه أحمد (۲۷۷۱)، وأبو داود (۲۶۱۲، ٤٤٦٤)، والنسائي في «الكبرى» (۷۳۰۰)، والترمذي (۱۱) أخرجه أحمد (۱٤٥٥)، وابن ماجه (۲۰۲۱، ۲۰۲۱) لحديثين دمج المصنّف بينهما.

⁽٢) ينظر: «نصب الراية» (٣/ ٣٣٩)، و«البدر المنير» (٨/ ٢٠٢)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٢٠٢).

⁽٣) أخرجه الترمذي (١٤٣٨).

⁽٤) ينظر: «العلل الكبير» (٤١٣)، و«العلل» للدارقطني (١٢/ ٣٢٠)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ١١٢ - ١١٣).

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٨٣٤).

⁽٦) أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٥).

⁽٧) ينظر: «البدر المنير» (٨/ ٦١٣)، و«مصباح الزجاجة» (٣/ ١٠٣).

⁽٨) أخرجه الترمذي (١٤٢٤)، والحاكم (٤/ ٣٨٤).

⁽٩) ينظر: «العلل الكبير» (٢٢٨)، و«البدر المنير» (٨/ ٦١٢)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٢٠٤ – ١٠٥).

⁽١٠) أخرجه البيهقي (٨/ ٢٣٨) مرفوعًا، ولم نقف عليه موقوفًا، وينظر: «البدر المنير» (٨/ ٦١٣)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ١٠٥).

⁽١١) في «أ»: «يبدي». والمثبت من بقية النسخ، «المستدرك».

⁽١٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٢٤٤).

١٢١٦ - وَهُوَ فِي «الْمُوَطَّاِ» مِنْ مُرْسَلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ(١).

بَابُ حَدِّ الْقَدْفِ

١٢١٧ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ فَضُرِبُوا الْحَدَّ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ (٢)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣).

١٢١٨ - وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ ﴿ قَالَ: ﴿ أَوَّلُ لِعَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ بْنَ سَحْمَاءَ قَذَفَهُ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بِامْرَأَتِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَيِّنَةَ (١) وَإِلَّا فَحَدُّ فِي طَهْرِكَ... ﴾ الْحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٥)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٢١٩ - وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (١).

١٢٢٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمْرَ وَاللَّهُ وَالْتَعْرِقُ وَاللَّعْرُونِ وَالْتَعْرَاقُ وَاللَّعْرُونُ وَالْكُولُونُ وَاللَّعُمْرُونُ وَاللَّعُمْرُونُ وَاللَّعُونُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُعِلِي وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلُولُ وَالْمُعُلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعُلُولُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْمُعُلِمُ وَالْ

⁽١) أخرجه مالك (٢/ ٨٢٥، رقم١٢).

⁽۲) أخرجه أحمد (۲٤۷۰۰)، وأبو داود (٤٤٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (۲۳۱۱)، والترمذي (۳۱۸۱)، وابن ماجه (۲۵٦۷).

⁽٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٩/ ١١٢).

⁽٤) ضُبط في «ت» بالرفع، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب». قال المصنَّف في «فتح الباري» (٨/ ٤٤٩): «قال ابن مالك: ضبطوا «البينة» بالنصب على تقدير عامل، أي: أحضر البينة. وقال غيره: رُوِي بالرفع، والتقدير: إما البينة وإما حدُّ».

⁽٥) أخرجه أبو يعلى (٢٨٢٤). وأصله في «صحيح مسلم» (١٤٩٦).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٦٧١).

⁽٧) أخرجه مالك (٢/ ٨٢٨، رقم١٧)، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٧٩٣) عن الثوري.

١٢٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ*'' يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ (''.

بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ

١٢٢٢ - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْطَعُ يَدُ سَارِقِ إِلَّا فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (٣).

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: «تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبُع دِينَارٍ فَصَاعِدًا»(٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «اقْطَعُوا فِي رُبُعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا (هُوَ أَذْنَى مِنْ) (٥) ذَلِكَ» (١٠).

١٢٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ، ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَطَعَ فِي مِجَنِّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ». تَّفَتُ عَلَيْهِ (٧٧).

١٢٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا (^).

١٢٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلِي ۖ قَالَ: ﴿ أَتَشْفَعُ () فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ

(١) بعده في «صحيح مسلم» واللفظ له: «بالزِّنَي».

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٦٦٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٦٨٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٧٨٩).

⁽٥) في «أ»: «دون». والمثبت من بقية النسخ، «المسند».

⁽٦) أخرجه أحمد (٢٥١٥٣).

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٧٩٥)، ومسلم (١٦٨٦).

⁽٨) أخرجه البخاري (٦٧٩٩)، ومسلم (١٦٨٧).

⁽٩) في «س»: «أيشفعُ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

اللَّهِ؟! ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: أَيُّهَا(') النَّاسُ، إِنَّمَا هَلَكَ '') الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ...» الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم '").

وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَتِ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ عَلِيْهُ بِقَطْع يَدِهَا»(١٠).

١٢٢٦ - وَعَنْ جَابِرٍ هُنَّهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهِبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

١٢٢٧ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرٍ (١)». رَوَاهُ الْمَذْكُورُونَ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٧).

١٢٢٨ - وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ أُتِيَ النَّبِيُ عَلَيْهُ بِلِصِّ قَدِاعْتَرَفَ اعْتَرَفَ اعْتَرَفَ اعْتَرَافًا، وَلَهُ يُوَجَدْ مَعَهُ مَتَاعُ، فَقَالَ () رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ. قَالَ: بَلَى. فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءَ بِهِ، (فَقَالَ: اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ بَلَى. فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءَ بِهِ، (فَقَالَ: اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ثُنْ عَلَيْهِ. ثَلَاثًا». أَخْرَجَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ثُنْ عَلَيْهِ. ثَلَاثًا». أَخْرَجَهُ

⁽١) في «ب»، «س»: «يا أيها». والمثبت من «ت»، «أ»، «ص»، «صحيح مسلم».

⁽٢) كتب بحاشية «ت»: «هلك، كذا بخط المؤلِّف».

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٠/١٦٨٨).

⁽٥) أخرجه أحمد (١٥٣٠٢)، وأبو داود (٤٣٩٣)، والنسائي (٤٩٧١)، والترمذي (١٤٤٨)، وابن ماجه (٢٥٩١)، وابن حبان (٤٤٥٧).

⁽٦) كتب بحاشية «ت»: «بسكون الثاء والتحريك: جُمَّار النخل وطلعها».

⁽۷) أخرجه أحمد (۱٦٠٤٦)، وأبو داود (٤٣٨٨)، والنسائي (٤٩٦٠)، والترمذي (١٤٤٩)، وابن ماجه (٢٥٩٣)، وابن حبان (٤٤٦٦).

⁽A) بعده في «أ»: «له». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽٩) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

أَبُو دَاوُدَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ ('')، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٢٢٩ - وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَسَاقَهُ بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ فِيهِ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ احْسِمُوهُ»(٢). وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ أَيْضًا(٣)، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ(١).

١٢٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ عَوْفٍ ﴿ مَا لَكَ وَسُولَ اللَّهِ عَيْكَةٌ قَالَ: ﴿ لَا يُغَرَّمُ (*) السَّارِقُ (*) إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ». رَوَاهُ النَّسَائِيُ (*) ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ (*) ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:

١٢٣١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي (١١) ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَيْكَةُ، «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ (١١) الْمُعَلَّقِ، فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً (١١) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَج بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَكُ مَنْ أَنْ يُعْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، بَعْدَ أَنْ يُعْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٣).

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٨٠)، وأحمد (٢٢٩٤٤)، والنسائي (٤٨٧٧).

⁽٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٨١).

⁽٣) أخرجه البزار (٨٢٥٩).

⁽٤) لم نقف على هذا القول للبزار في «مسند البزار»، و«كشف الأستار» (١٥٦٠)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣٤٨٢) ٢)، و «المطالب العالية» (١٨٦٧)، و «مختصر زوائد مسند البزار» (١٤٣٢).

⁽٥) ضُبط في «ب»، «س»: «يَغْرَمُ»، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، والضبط المثبت من «ت»، «سنن النسائي».

⁽٦) في «سنن النسائي»: «صَاحِبُ سَرقَةٍ».

⁽٧) أخرجه النسائي (٤٩٨٤).

⁽۸) قال النسائي: «هذا مرسلٌ، وليس بثابت».

⁽٩) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٣٥٧).

⁽١٠) في «ص»: «العاص». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽۱۱) في «س»: «التمر».

⁽١٢) كتب بحاشية «ت»: «الخُبنّة: ما تحمله في حضنك، خبنت الطعام إذا غيبته واستعددته للشدة. من «الصحاح». وهو في «الصحاح» (٥/ ٢١٠٧).

⁽١٣) أخرجه أبو داود (١٧١٠)، والنسائي (٤٩٥٨)، والحاكم (٤/ ٣٨١).

١٢٣٢ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ هُنَهُ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ لَهُ لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ: هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِينِي بِهِ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ (۱).

١٢٣٣ - وَعَنْ جَابِرِ قَالَ: «جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ عَيَلِيْهُ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ. فَقَالُوا(٢): يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا سَرَقَ. قَالَ: اقْطَعُوهُ. فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيةَ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ. فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَٰلِكَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الْخَامِسَةَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَٰلِكَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الْخَامِسَةَ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَاسْتَنْكَرَهُ(٣).

١٢٣٤ - وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبِ نَحْوَهُ (٤).

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنْسُوخٌ (٥٠).

بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ ۖ الْمُسْكِر

١٢٣٥ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ اَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ أُتِي بِرَجُلَ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَكَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ إِنْ مَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٧٠).

١٢٣٦ - وَلِمُسْلِمِ عَنْ عَلِيٍّ، فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: «جَلَدَ النَّبِيُّ عَلِيٌّ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَّرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٌ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ». وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ «أَنَّ

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۰۵۶۳)، وأبو داود (٤٣٩٤)، والنسائي (٤٨٨٣)، وابن ماجه (۲۰۹۰)، وابن الجارود (۸۲۸) وابن المحد ابن تيميَّة في «المنتقى» (۸۲۸)، والحاكم (۲،۳۸۶). ولم نقف عليه في «جامع الترمذي»، وقال المجد ابن تيميَّة في «المنتقى» (٣١٣٤): «رواه الخمسة إلا الترمذي». وكذا المزي في «تحفة الأشراف» (٤٩٤٣).

⁽٢) في «أ»: «فقال». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود»، و «سنن النسائي».

⁽٣) أخرجه أبو داود (٤٤١٠)، والنسائي (٤٩٧٨).

⁽٤) أخرجه النسائي (٤٩٧٧).

⁽٥) ينظر: «كفاية النبيه في شرح التنبيه» (١٧/ ٤٠٤)، و«البدر المنير» (٨/ ٦٧٣)، و«التلخيص الحبير» (١٢٨/٤).

⁽٦) ليس في «أ».

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٧٧٣)، ومسلم (١٧٠٦/ ٥٥).

رَجُلًا شَهِدَ(١) عَلَيْهِ أَنَّهُ رَآهُ يَتَقَيَّأُ الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأُهَا حَتَّى شَرِبَهَا»(٢).

١٢٣٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ ﴿ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، هَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ ، ﴿ أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: إِذَا شَرِبَ النَّالِفَةَ فَاجْلِدُوهُ ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاجْلِدُوهُ ، وَذَكَرَ التَّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ » . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ - وَهَذَا لَفُظُهُ - وَالْأَرْبَعَةُ (") ، وَذَكَرَ التَّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنْهُ وَنَّ مَرْجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ صَرِيحًا عَنِ الزُّهْرِيِّ (١٤) .

١٢٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْةٍ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَقِ الْوَجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (°).

١٢٣٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ (١).

١٧٤٠ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٠).

١٢٤١ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

١٢٤٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَا اللَّهِيِّ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

⁽١) فُبط في «ت» بالبناء للمجهول، وبدون ضبط في بقية النسخ، والمثبت من «صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٧٠٧).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٧١٤٤)، وأبو داود (٤٨٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٢٧٨)، والترمذي (١٤٤٤)، وابن ماجه (٢٥٧٣).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٤٤٨٥).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢) بنحوه.

⁽٦) أخرجه الترمذي (١٤٠١)، والحاكم (٤/ ٣٦٩).

⁽٧) أخرجه مسلم (١٩٨٢).

⁽٨) أخرجه البخاري (٤٦١٩)، ومسلم (٣٠٣٢).

⁽٩) أخرجه مسلم (٢٠٠٣).

١٢٤٣ - وَعَنْ جَابِرٍ هُ اَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ(١).

١٢٤٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبَذُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السِّقَاءِ فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءُ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

١٢٤٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

١٢٤٦ - وَعَنْ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ، «أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُويْدٍ ﴿ سَأَلَ النَّبِيَ عَيَ اللَّهُ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهَا دَاءٌ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا (٤٠).

بَابُ التَّعْزِيرِ وَحُكْم الصَّائِلِ

١٢٤٧ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّلْمُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّه

١٢٤٨ - وَعَـنْ عَائِشَـةَ ﴿ ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَـالَ: «أَقِيلُـوا ذَوِي الْهَيْئَـاتِ عَثَرَاتِهِـمْ إِلَّا الْحُـدُودَ». رَوَاهُ أَبُـو دَاوُدَ وَالنَّسَـائِيُّ (٧).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱٤٩٢٩)، وأبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وابن حبان (٥٣٨٢). ولم نقف عليه في «سنن النسائي» من حديث جابر هنه، ولم يعزه إليه المزي في «تحفة الأشراف» (٣٠١٤)، وابن عبد الهادي في «المحرر» (١١٨٥)، والمصنف في «التلخيص الحبير» (١١٨٥)، وإنما أخرجه النسائي (٥٦٠٨) من حديث سعد بن أبي وقًاص هنه.

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٠٠٤/ ٨٢).

⁽٣) أخرجه البيهقي (١٠/٥)، وابن حبان (١٣٩١).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٩٨٤)، وأبو داود (٣٨٧٣)، والترمذي (٢٠٤٦)، وابن حبان (١٣٩٠).

⁽٥) في «أ»: «تجلد». وبعده في «صحيح مسلم» واللفظ له: «أُحَدُّ».

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٨٤٨)، ومسلم (١٧٠٨).

⁽٧) أخرجه أبو داود (٤٣٧٥)، والنسائي (٢٥٤).

١٢٤٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﴾ قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأُقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا (فَيَمُوتَ، فَأَجِدَ)('' فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ('') الْخَمْرِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ". أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ('').

١٢٥٠ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (٤٠).

١٢٥١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ: سَمِعْتُ أَبِي ﴿ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ». أَخْرَجَهُ ابْنُ وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُ (٥٠).

١٢٥٢ - وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ نَحْوَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ ﷺ (١).

١٢٥٣ – وَعَنْ (٧) أَبِي هُرَيْرَةَ هُذَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوِ اطَّلَعَ أَحَدُّ فِي بَيْتِكَ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، فَخَذَفْتَهُ (١٠) بِحَصَاقٍ (٩) مَا (١١) عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (١١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٧٨).

وأخرجه مسلم أيضًا (١٧٠٧)، بزيادة: «لِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/ ١٦٥)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٢/ ٦٤٢).

- (٤) أخرجه أبو داود (٤٧٧٢)، والنسائي (٤٠٩٠)، والترمذي (١٤١٨)، وابن ماجه (٢٥٨٠).
- (٥) أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ٩٥٢)، والدارقطني (٣/ ١٣٢، رقم١٥٧)، وليس عند الدارقطني موضع الشاهد.
 - (٦) أخرجه أحمد (٢٢٩٣٥).
 - (٧) هذا الحديث والذي يليه ليسا في «ت»، «أ». ومثبتان من «ب»، «ص»، «س».
 - (٨) في «ب»، «س»: «فحذفته». وفي «صحيح البخاري»: «خَذَفْتُهُ». والمثبت من «ص».
 - (٩) كتب بحاشية «ص»: «فقأتَ عينَه».
 - (١٠) في «صحيح البخاري»: «فَفَقَأْتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ».
 - (١١) أخرجه البخاري (٦٨٨٨، ٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨)، وقد تقدم برقم (١١٩٣).

⁽١) خُبطا في «ب»، «ت» بالرفع، وبدون ضبط في «ص»، «س». والمثبت من «أ»، «صحيح البخاري». قال المصنّف في «فتح الباري» (١٢/ ٦٨): «فيموت فأجد» بالنصب فيهما».

^() في (صحیح البخاري <math>) - e کذا (صحیح مسلم) - : (صَاحِبَ <math>) .

؎ كتَابُ الْحُدُود ـ

777

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: «فَلَا دِيَةَ (١) وَلَا قِصَاصَ »(٢).

١٢٥٤ - وَعَنْ حَرَام بْنِ مُحَيِّصَة ، عَنْ أَبِيهِ ، «أَنَّ نَاقَةً لِلْبَرَاءِ دَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلِ فَأَفْسَدَتْ ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْمَوَاشِي حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْمَوَاشِي حِفْظُهَا بِاللَّهُ إِللَّهُ لِ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣) ، وَفِي الْمَوَاشِي حِفْظُهَا بِاللَّيْلِ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣) ، وَفِي إِلْسَنَادِهِ اخْتِلَافٌ.



⁽١) غير واضحة في «ب». وبعده في «ص»: «وَلا دِيَةً». وبعده في «سنن النسائي»: «لَهُ». والمثبت من «س».

⁽٢) أخرجه النسائي (٤٨٦٠).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٥٦٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٧٥٤)، وابن حبان (٦٠٠٨)، وينظر ما تقدم برقم (١١٩٤).

كِتَابُ الْجِهَادِ

١٢٥٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَعُزُ وَلَمْ يَعُزُ وَلَمْ يَعُنُ وَلَمْ يَعُنُ وَلَمْ يَعُنُ وَلَمْ يَعُدُنُ نَفْسَهُ بِهِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

١٢٥٦ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالنَّسَائِيلُ وَالْمَالِيلُونُ وَالْمَالِقُونُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُسْرِكِينَ فِي اللَّهُمُ وَالنَّفُسِكُمْ وَالْفُسِكُمْ وَالْمُسْرِكِينَ وَالْمُسْرَالِقُلُونُ وَاللَّهُ وَلَالِكُمْ وَالْمُسْرِكِينَ فَالْمُ وَاللَّسْلِيلُونُ وَاللَّلْمُ لَلْمُ اللَّهُ وَلَالْمُ اللَّهُ وَلَالْمُ لَلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْلِمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْلِلْمُ لِلْلِلْمُ لِلْمُ لِ

١٢٥٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: ﴿ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ (٣) ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ؛ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ﴾. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٤).

١٢٥٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و ﴿ قَالَ: ﴿ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسَالُّذِنُهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: حَيُّ وَالِدَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

١٢٥٩ - وَلِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوُهُ، وَزَادَ: «ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا، فَإِنْ أَذَنَا لَكَ وَإِلَّا فَبَرَّهُمَا (٢)»(٧).

١٢٦٠ وَعَنْ جَرِيرٍ الْبَجَلِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكَ الْأَبِيِّ الْبَرِيءُ مِنْ كُلِّ

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۹۱۰).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٢٤٣٠)، والنسائي (٣٠٩٦)، والحاكم (٢/ ٨١).

⁽٣) بعده في «أ»: «هل». والمثبت من بقية النسخ، «سنن ابن ماجه».

⁽٤) تقدم برقم (٦٩١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩).

⁽٦) قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (١٥٧/١١): «وإلا فَبَرَّهُما: بفتح الباء الموحَّدة، أمر من البر، من قولهم: صدقت وبررت، ويجوز كسر الموحَّدة». وكتب بحاشية «ت»: «قف».

⁽٧) أخرجه أحمد (١١٩٠٠)، وأبو داود (٢٥٣٠).

مُسْلِم يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ^(۱)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَجَّحَ الْبُخَارِيُّ إِرْسَالُهُ (۲).

١٢٦١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٣).

١٢٦٢ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٤٠).

١٢٦٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ مَا قُوتِ لَ الْعَدُوُّ (٥)». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١).

١٢٦٤ - وَعَنْ (٧) نَافِع قَالَ: «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ مُ غَارُّونَ (٨)، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ. حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٩).

١٢٦٥ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ:

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲٦٤٥)، والترمذي (٢٦٠٤). وأخرجه النسائي (٤٧٨٠) عن قيس بن أبي حازم مرسلًا، وينظر: «تحفة الأشراف» (٣٢٢٧).

⁽٢) ينظر: «جامع الترمذي» (٤/ ١٥٥)، و «العلل الكبير» (٤٨٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٨٢٥)، ومسلم (١٣٥٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (۲۸۱۰)، ومسلم (۱۹۰٤).

⁽٥) في «أ»: «العدد». وفي «سنن النسائي»: «الْكُفَّارُ».

⁽٦) أخرجه النسائي (١٧٢)، وابن حبان (٤٨٦٦).

⁽٧) جاء هذا الحديث في «أ» بعد حديث جرير ﷺ المتقدم برقم (١٢٦٠).

⁽٨) في «أ»، «ص»: «غازون». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح البخاري»، و «صحيح مسلم».

⁽٩) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠).

اغْزُوا بِاسْم اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ.

اغْزُوا، وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا (''، وَلَا تُـمَثِّلُوا (''، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا.

وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَأَيَّتُهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ:

ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَام، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ.

ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلْهُمُ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.

رَ رَبَ اللّهِ وَذِمَّةَ نَبِيّهِ فَلَا تَفْعَلْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللّهِ وَذِمَّةَ نَبِيّهِ فَلَا تَفْعَلْ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ (٣) تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللّهِ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ (٣) تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ مُكْمَ اللّهِ أَمْ لَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤).

١٢٦٦ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْةِ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَّى بِغَيْرِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

⁽۱) ضُبط في «ت» بضم الدال، وبدون ضبط في «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «أ»، «صحيح مسلم». وقال النووي في «شرح مسلم» (۲۱/ ۳۷): «ولا تغدِروا: بكسر الدال».

⁽٢) في «أ»: «تميلوا». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم»، وضبط في «صحيح مسلم»: «تَمْثُلُوا» بالتخفيف، والتشديد من «ب»، «ت».

⁽٣) بغير همز في «أ»، «ص». وفي «صحيح مسلم»: «أُنْ».

⁽٤) أخرجه مسلم (٣/١٧٣١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٩٤٧)، ومسلم (٢٧٦٩/ ٥٤).



١٢٦٧ - وَعَنْ مَعْقِل، أَنَّ (١) النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّا إِذَا لَمْ يُقَاتِلُ أَوَّلَ النَّهَارِ أَخَّرَ الْقِتَالَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهُبَّ الرِّيَاحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٣).

الْمُشْرِكِينَ يُبَيَّتُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَادِيِّهِمْ، فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١٤٠٠). الْمُشْرِكِينَ يُبَيَّتُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَادِيِّهِمْ، فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٤٠٠).

١٢٦٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ لِرَجُلٍ تَبِعَهُ () يَوْمَ بَدْدٍ: ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢).

• ١٢٧٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهِ وَ اللَّهِ اللَّهِ وَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ ا

١٢٧١ - وَعَنْ سَمُرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ، وَاسْتَبْقُوا شَرْخَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (^).

١٢٧٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﴿ النَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١). وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُطَوَّ لا (١١).

⁽١) في «أ»: «بن». ومعقل هو ابن يسار المزني، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٧٩- ٢٨١).

⁽۲) أخرجه أحمد (۲٤۲٤۱)، وأبو داود (۲٦٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (۸٥٨٣)، والترمذي (١٦١٣)، والحاكم (٣/ ٢٩٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣١٦٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٠١٢)، ومسلم (١٧٤٥).

⁽٥) في «أ»: «معه».

⁽٦) أخرجه مسلم (١٨١٧).

⁽٧) أخرجه البخاري (٣٠١٤)، ومسلم (١٧٤٤).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۲٦٧٠)، والترمذي (۱۵۸۳).

⁽٩) أخرجه البخاري (٣٩٦٥).

⁽١٠) أخرجه أبو داود (٢٦٦٥).

1۲۷۳ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﴿ قَالَ: ﴿إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَعْنِي: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُ إِلَى التَّهُ لَكَةِ ﴾ (()، قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ لِعْنِي: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُ إِلَى التَّهُ لَكَةَ ﴾ (()، قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ ». رَوَاهُ الثَّلاثَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (().

١٢٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَلَّعَ». وَقَلَ اللَّهِ عَلَيْهِ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَّعَ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ "".

١٢٧٥ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغُلُّوا، فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ النُّكُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ النُّنُ حِبَّانَ (٤).

١٢٧٦ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْ النَّبِي عَلَيْ السَّلَبِ لِلْقَاتِلِ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (°)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِم (٢).

١٢٧٧ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ عَوْفٍ ﴿ وَفِي قِصَّةِ قَتْلِ أَبِي جَهْلِ قَالَ: فَابْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَهُ، شَلَبُهُ لِمُعَاذِ بْنِ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا قَتَلَهُ، سَلَبُهُ لِمُعَاذِ بْنِ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟ قَالَا: لَا. قَالَ: فَنَظَرَ فِيهِمَا فَقَالَ: كِلَاهُمَا قَتَلَهُ، سَلَبُهُ لِمُعَاذِ بْنِ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمُ وَحِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (۱).

سورة البقرة: ١٩٥.

⁽۲) أخرجه أبو داود (۲۰۱۲)، والنسائي في «الكبرى» (۱۰۹۲۲)، والترمذي (۲۹۷۲)، وابن حبان (۲۷۱۱)، والحاكم (۲/ ۲۷۰).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٠٣١)، ومسلم (١٧٤٦).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٣١٣٩)، والنسائي (١٣٨)، وابن حبان (٤٨٥٥)، وهو عند أحمد وابن حبان مطولًا، وعند النسائي جزء منه ليس فيه موضع الشاهد.

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٧١٩).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٧٥٣/٤٤) بلفظه.

⁽٧) أخرجه البخاري (٣١٤١)، ومسلم (١٧٥٢).

١٢٧٨ - وَعَنْ مَكْحُولٍ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ نَصَبَ الْمَنْجَنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاسِيل»(١)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٢٧٩ - وَوَصَلَهُ الْعُقَيْلِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ (٢).

١٢٨٠ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ اَنَّ النَّبِيَ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ (٢) رَجُلٌ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٤).

١٢٨١ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةً صَبْرًا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاسِيل» (٥)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٢٨٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ عِنْدَ مُسْلِمِ (٧٠). الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ». أَخْرَجَهُ التّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٠)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٠).

١٢٨٣ - وَعَنْ صَخْرِ بْنِ الْعَيْلَةِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: ﴿ إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَرُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١)، وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ.

١٢٨٤ – وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَوُلَاءِ النَّتَنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩).

١٢٨٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أَوْطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فَتَحَرَّجُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَ تَ أَيْمَانُكُورٍ مَنَ النِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَ تَ أَيْمَانُكُورٍ ... ﴾

⁽١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٥).

⁽٢) أخرجه العقيلي (٢/ ٢٤٤).

⁽٣) في «ت»، «صحيح البخاري»: «جَاءَ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٠٤٤)، ومسلم (١٣٥٧).

⁽٥) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٧).

⁽٦) أخرجه الترمذي (١٥٦٨).

⁽٧) أخرجه مسلم (١٦٤١).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۳۰٦٧).

⁽٩) أخرجه البخاري (٣١٣٩).

الْآيَةُ(١)». أُخْرَجَهُ مُسْلِمٌ(١).

١٢٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْ أَسُرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبِلَّا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ"

١٢٨٧ - وَعَنْهُ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكَةً يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (١٠).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «أَسْهَمَ لِرَجُل وَلِفَرسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْهُم، سَهْمَيْنِ لِفَرسِهِ، وَسَهْمًا لَهُ»(٥).

١٢٨٨ - وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ لَا نَفَلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمُس». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ (').

١٢٨٩ - وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَة ﴿ قَالَ: ﴿ شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ الْأَبُعَ فِي الْبُدَاءَةِ (٧)، وَالثُّلُثَ فِي الرَّجْعَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (^).

· ١٢٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنَفِّلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قَسْمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ(٩).

١٢٩١ - وَعَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ، فَنَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠).

⁽١) سورة النساء: ٢٤.

⁽٢) أخرجه مسلم (١٤٥٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٤٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٧٣٣).

⁽٦) أخرجه أحمد (١٦١٠٤)، وأبو داود (٢٧٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٤٢).

⁽٧) في «ص»، «سنن أبي داود»: «البدأة».

⁽٨) أخرجه أبو داود (٢٧٥٠)، وابن الجارود (١٠٧٩)، وابن حبان (٤٨٣٥)، والحاكم (٢/ ١٣٣).

⁽٩) أخرجه البخاري (٣١٣٥)، ومسلم (١٧٥٠/ ٤٠).

⁽١٠) أخرجه البخاري (٣١٥٤).

وَلِأَبِي دَاوُدَ: «فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمُ الْخُمُسُ». وَصَحَّحَهَا ابْنُ حِبَّانَ (١).

۱۲۹۲ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﴿ قَالَ: ﴿ أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُمْ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُمْ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الرَّبُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ (۲).

الله وَعَنْ رُوَيْفِع بْنِ ثَابِتٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّه عَيَلَةٍ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبْ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَلَا بِاللّهِ وَالْيُوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبْ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ (")، يَلْبَسْ ثَوْبًا مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ (")، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ (۱).

١٢٩٤ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجِيرُ (٥) عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَحْمَدُ (١)، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ (٧).

١٢٩٥ - وَلِلطَّيَالِسِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ^(^): «يُجِيرُ^(^) عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَدْنَاهُمْ» (^(١١).

١٢٩٦ - وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ عَلِيٍّ ﷺ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْمْ»(١١).

⁽١) أخرجه أبو داود (٢٧٠١)، وابن حبان (٤٨٢٥).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٧٠٤)، وابن الجارود (١٠٧٢)، والحاكم (٢/ ١٢٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود (۲۷۰۸)، والدارمي (۲۵۳۱).

⁽٤) ينظر: «البدر المنير» (٩/ ١٣٧)، و«فتح الباري» (٦/ ٢٥٦).

⁽٥) في «ب»، «ت»، «ص»، «س»: «يجيز». والمثبت من «أ»، «مصنف ابن أبي شيبة»، «المسند».

⁽٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٣٨٧)، وأحمد (١٧١٧).

⁽٧) ينظر: «البدر المنير» (٩/ ١٥٦)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ١٣١).

⁽A) في «س»: «العاصي». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٩) في «ب»، «ت»، «س»: «يجيز». وفي «ص» بدون نقط، والمثبت من «أ»، «مسند الطيالسي».

⁽١٠) أخرجه الطيالسي (١٠٦٣).

⁽١١) أخرجه البخاري (٦٧٥٥)، ومسلم (١٣٧٠).

زَادَ ابْنُ مَاجَهْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُجِيرُ (١) عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ (٢).

١٢٩٧ - وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِئٍ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ»(٣).

١٢٩٨ - وَعَنْ عُمَرَ ﴿ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ لَأَخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

١٢٩٩ - وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلِ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلُ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ أَهُ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَيْمِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَ

• ١٣٠٠ وَعَنْ مُعَاذِ ﴿ فَالَ: ﴿ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ خَيْبَرَ، فَأَصَبْنَا فِيهَا غَنَمًا، فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْةٍ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغْنَمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢)، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ (٧).

١٣٠١ - وَعَنْ أَبِي رَافِع هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ، وَلَا أَخْبِسُ الْعَهْدِ، وَلَا أَخْبِسُ الرُّسُلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (^).

١٣٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩).

⁽١) في «ب» وصحَّح فوقه، «ت»، «س»: «ويجيز». وفي «ص»: «ويجبر». والمثبت من «أ»، «سنن ابن ماجه».

⁽۲) أخرجه ابن ماجه (۲٦٨٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣١٧١)، ومسلم (١/ ٤٩٨، رقم ٣٣٦/ ٨٢).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٧٦٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٩٠٤)، ومسلم (١٧٥٧/ ١٤٠).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢٧٠٧).

⁽٧) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٩١)، «المحرر» لابن عبد الهادي (٨٣٨).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۲۷۵۸)، والنسائي في «الكبرى» (۸٦۲۱)، وابن حبان (٤٨٧٧).

⁽٩) أخرجه مسلم (١٧٥٦).

بَابُ الْجِزْيَةِ وَالْهُدْنَةِ

١٣٠٣ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ ﴿ النَّبِيَ عَيْكَ أَكَ النَّبِيَ عَيْكَ أَخَذَهَا - يَعْنِي: الْجِزْيَةَ - مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (')، وَلَهُ طَرِيقٌ فِي «الْمُوَطَّالِ» (') فِيهَا انْقِطَاعٌ (").

١٣٠٤ - وَعَنْ عَاصِم بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَنسٍ، وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، «أَنَّ النَّبِيَ عَيَّ أَكَيْدِرِ دُومَةً فَأَخَذَهُ (١٤)، فَحَقَنَ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى النَّبِيَ عَيِّ إِلَى أَكَيْدِرِ دُومَةً فَأَخَذَهُ (١٤)، فَحَقَنَ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى النَّبِي عَيْ اللَّهِ عَلَى الْجِزْيَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥).

١٣٠٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَل ﴿ قَالَ: ﴿ بَعَثَنِي النَّبِيُ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَنِي أَنْ آنُحذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ ﴿ مَعَافِرِيًّا ﴿ ﴾ . أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ ﴿ ﴾ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ﴿ ﴾ . وَالْحَاكِمُ ﴿ ﴾ .

١٣٠٦ - وَعَنْ عَائِذِ (١١) بْنِ عَمْرٍ و الْمُزَنِيِّ هُذَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١١).

⁽١) أخرجه البخاري (٣١٥٧).

⁽٢) أخرجه مالك (١/ ٢٧٨، رقم٤٢).

⁽٤) في «ت»، «أ»: «فأخذوه». وفي «سنن أبي داود»: «فأخذ فأتوه به». والمثبت من «ب»، «ص»، «س».

⁽٥) أخرجه أبو داود (٣٠٣٧).

⁽٦) ضُبط في «ت» بكسر العين، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «المسند» واللفظ له. وهما لغتان، ينظر: «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٩١).

⁽٧) في «ص»: «معافير». وفي «أ»: «مغافريًّا». وفي «المسند»: «معافر». والمثبت من «ب»، «ت»، «س».

⁽A) في «س»: «أبو داود».

⁽٩) تقدم برقم (٥٨٨).

⁽١٠) في «ب»: «عايد». وفي «أ»: «عابد». والمثبت من «ت»، «ص»، «س»، «سنن الدارقطني». وكذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٦/٥). وعائذ بن عمرو المزنى ﷺ ترجمته في «الإصابة» (٥/ ٤٣).

⁽١١) أخرجه الدارقطني (٣/ ٢٥٢، رقم ٣٠).

١٣٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدَؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (().

١٣٠٨ - وَعَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ...» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ، وَفِيهِ: «هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍ و عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍ و عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍ و عَلَي وَمُحَمَّدُ بَعْضُهُ مُ عَنْ بَعْضٍ ». أَخْرَجَهُ عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ، يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ، وَيَكُفُّ بَعْضُهُ مُ عَنْ بَعْضٍ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (١٠).

١٣٠٩ وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْنَا. فَقَالُوا: أَنَكْتُبُ هَـذَا يَـا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَـالَ: عَلَيْكُمْ، وَمَـنْ جَاءَكُمْ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَـنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا فَعَمْ، إِنَّهُ مَـنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَـنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا» (٤٠).

١٣١٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠).

بَابُ السَّبْق وَالرَّمْي

١٣١١ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «سَابَقَ النَّبِيُ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ مِنَ النَّبِيُ الْحَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرُ^(١) مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى الْحَفْيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرُ^(١) مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ». مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

⁽۱) أخرجه مسلم (۲۱۶۷) وسيأتي برقم (۱٤٤٢).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢٧٦٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٧٣١).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٧٨٤).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣١٦٦).

⁽٦) ضُبطت في «صحيح مسلم»: «تُضْمَرْ». وفي «صحيح البخاري» بالوجهين، وينظر: «فتح الباري» (٦) كُبرار).

⁽٧) أخرجه البخاري (٤٢٠)، ومسلم (١٨٧٠).

زَادَ الْبُخَارِيُّ: «قَالَ سُفْيَانُ: مِنَ الْحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقِ مِيلٌ»(١).

١٣١٢ - وَعَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ سَبَّقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، وَفَضَّلَ الْقُرَّحَ فِي الْغَايَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢).

١٣١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفِّ، أَوْ نَصْلِ، أَوْ حَافِرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

١٣١٤ – وَعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُو لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ أَمِنَ فَهُو قِمَارٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(١)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ (٥٠).

١٣١٥ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴿ اللّهِ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقْرَأُ: ﴿ سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقْرَأُ: ﴿ وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴾ اللّه إِنَّ الْقُوقَةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوقَةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوقَةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوقَةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوقَةَ الرَّمْيُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠).



⁽۱) أخرجه البخاري (۲۸٦۸).

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٥٧٧)، وأبو داود (٢٥٧٧)، وابن حبان (٢٦٨٨).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٠٢٨٠)، وأبو داود (٢٥٧٤)، والنسائي (٣٥٨٥)، والترمذي (١٧٠٠)، وابن حبان (٤٦٩٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٠٧٠٦)، وأبو داود (٢٥٧٩).

⁽٥) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٧٩ - ٤٨٠)، و «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٠٠).

⁽٦) سورة الأنفال: ٦٠.

⁽٧) أخرجه مسلم (١٩١٧).

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

١٣١٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُذَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

١٣١٧ - وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظِ: «نَهَى»، وَزَادَ: «وَكُلِّ (٢) ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ »(٣).

١٣١٨ - وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْحُمُرِ الْخُمُرِ الْخُومِ الْحُمُرِ الْخُمُرِ الْخُومِ الْخَيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَرَخَّصَ»(٥٠).

١٣١٩ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

١٣٢٠ - وَعَنْ أَنَسٍ «فِي قِصَّةِ الْأَرْنَبِ قَالَ: فَذَبَحَهَا، فَبَعَثَ بِوَرِكِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧٠).

١٣٢١ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَيْكِيْ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٣٣).

⁽٢) كذا ضُبط في «ب» بالكسر على حكاية لفظ «صحيح مسلم»: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاع، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ». وبدون ضبط في بقية النسخ.

⁽٣) أخرجه مسلم (١٩٣٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٩)، ومسلم (١٩٤١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٥٢٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٥٧٢)، ومسلم (١٩٥٣).

الدَّوَابِّ: النَّمْلَةُ(١)، وَالنَّحْلَةُ، وَالْهُدْهُدُ، وَالصُّرَدُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبًانَ(١).

١٣٢٢ - وَعَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: «قُلْتُ لِجَابِرٍ: الضَّبُعُ صَيْدٌ هِي؟ قَالَ: نَعَمْ ("). قُلْتُ: قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (١)، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٥).

١٣٢٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ الْآَيَهُ سُئِلَ عَنِ الْقُنْفُذِ (١) ، فَقَالَ: ﴿ قُل لَآ أَجِدُ فِ مَا أُوحِى الْقُنْفُذِ (١) ، فَقَالَ: ﴿ قُل لَآ أَجِدُ فِ مَا أُوحِى الْقَنْفُذِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ اللَّهُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ النَّبِيّ عَلَيْهُ اللَّهُ اللللْمُلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللللَّةُ الللَّهُ اللللْم

١٣٢٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَيْقَةٍ عَنِ الْجَلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَّنَهُ التّرْمِذِيُّ (١١).

١٣٢٥ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ هُ ، فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ: «فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ عَلَيْةٍ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١٧٠).

(١) ضُبط وما عُطف عليه في «المسند» بالجر، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والمثبت من «ب»، «ت». قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (١٩/ ٢٥٩): «النملة: بالجر والرفع، وكذا ما عُطف عليه».

(٣) بعده في «جامع الترمذي» واللفظ له: «قال: قلتُ: آكلها؟ قال: نعم. قال».

⁽۲) أخرجه أحمد (۳۱۲٤)، وأبو داود (۲۲۷۰)، وابن حبان (۲۶۲۰).

⁽٤) أخرجه أحمد (١٤٦٧٣)، وأبو داود (٣٨٠١)، والنسائي (٢٨٣٦)، والترمذي (٨٥١)، وابن ماجه (٣٣٦٦)، وابن حبان (٣٩٦٤).

⁽٥) ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (٥٥١)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٧٧٤).

⁽٦) في «ت»، «أ»، «ص»: «القنفد». والمثبت من «ب»، «س»، «المسند»، «سنن أبي داود».

⁽٧) سورة الأنعام: ٥٥.

⁽٨) في «المسند»: «خَبِيثٌ». وفي «سنن أبي داود»: «خَبِيثَةٌ». والضبط من «ب»، «ت»، «أ»، «ص».

⁽٩) أخرجه أحمد (٩٠٧٦)، وأبو داود (٣٧٩٩).

⁽١٠) ينظر: «المجموع» (٩/ ١١)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٢٨٦).

⁽۱۱) أخرجه أبو داود (۳۷۸۵)، والترمذي (۱۸۲٤)، وابن ماجه (۳۱۸۹).

⁽۱۲) تقدم برقم (۷۱٦).

١٣٢٦ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﴿ قَالَتْ: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (''.

١٣٢٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «أُكِلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٢).

١٣٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ ﴿ ، ﴿ أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضِّفْدَعِ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَنَهَى عَنْ قَتْلِهَا ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣).

بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِح

١٣٢٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كُلْبَ مَاشِيةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعِ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمِ قِيرَاطٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١٣٣٠ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِم ﴿ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ فَاذْكُرِ السْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَدْرَكْتَهُ حَيًّا فَاذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ خَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهُمِكَ فَكُلْ إِنْ شِعْتَ سَهُمَكَ فَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ خَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهُمِكَ فَكُلْ إِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ (°).

١٣٣١ - وَعَنْ عَدِيٍّ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: إِذَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَقَتَلَ فَإِنَّهُ وَقِيذٌ، فَلَا تَأْكُلْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (١٠٥٥)، ومسلم (١٩٤٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (٧٣٥٨)، ومسلم (١٩٤٧).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٥٩٩٨)، والحاكم (٤/١١٠-٤١١).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٣٢٢)، ومسلم (١٥٧٥/ ٥٨).

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٨٤)، ومسلم (١٩٢٩).

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٤٧٦)، وأخرجه مسلم أيضًا (١٩٢٩). وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٦/ ٣٣٣)، و«الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٣/ ١٩٩ - ٢٠٠).

-١٣٣٢ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ هُنَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَغَابَ عَنْكَ، فَأَدْرَكْتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يُنْتِنْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ(۱).

١٣٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ ﴿ لَا نَفُوا لَلنَّهِ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ ﴿ رَوَاهُ الْبُخَارِيُ ﴿ ثَا لَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ ﴾ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُ ﴿ ثَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ ﴾ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُ ﴿ ثَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ ﴾ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُ ﴿ ثَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ ﴾ .

١٣٣٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّل ﴿ اللَّهِ اللَّهِ يَكُلِّهُ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَصِيدُ (") صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (ن).

١٣٣٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْةٍ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْتًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(٥).

١٣٣٦ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ ، ﴿ أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦) .

١٣٣٧ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﴿ مَا النَّبِيِّ عَيْكُ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرُ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ (٧)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٨).

١٣٣٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ (نَقْتُلَ شَيْئًا)(٩) مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١٠٠).

⁽١) أخرجه مسلم (١٩٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٧).

⁽٣) في «أ»: «تصب». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤/٥٦).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٩٥٧).

⁽٦) أخرجه البخاري (٥٥٠٤).

⁽٧) في «ت»، «أ»: «الحَبُشِ». والمثبت من «ب»، «ص»، «س»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽٨) أخرجه البخاري (٥٠٠٣)، ومسلم (١٩٦٨).

⁽٩) في «ص»، «صحيح مسلم»: «يُقْتَلَ شَيْءٌ». وفي «أ»: «يقتلَ شيئًا». والمثبت من «ب»، «ت»، «س».

⁽١٠) أخرجه مسلم (١٩٥٩).

١٣٣٩ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ (''، وَلَيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلَيُوحُ ذَبِيحَتَهُ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (''.

١٣٤٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

١٣٤١ – وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُ ، أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا مَ اللَّهَ اللَّهُ مَكُفِيهِ اسْمُهُ ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيُسَمِّ ثُمَّ لْيَأْكُلْ ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُ (١٠) ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَنْ يُسَمِّي حِينَ يَذْبَحُ فَلْيُسَمِّ ثُمَّ لْيَأْكُلْ ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُ (١٠) ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَنِ سِنَانٍ ، وَهُوَ صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْحِفْظِ (١٠).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ(١).

١٣٤٢ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «مَرَاسِيلِهِ» بِلَفْظِ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ؛ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ»(٧). وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ (٨).

بَابُ الْأَضَاحِيِّ

١٣٤٣ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيَّةً كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ

⁽۱) ضبط في «ت» بكسر الذال، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «صحيح مسلم». قال النووي في «شرح مسلم» (۱۰۷/۱۳): «وأما قوله ﷺ «فأحسنوا اللَّبْحَ» فوقع في كثير من النسخ أو أكثرها: «فأحسنوا اللَّبْحَ» بفتح الذال بغير هاء، وفي بعضها: «اللَّبحة» بكسر الذال وبالهاء، كالقتلة، وهي الهيئة والحالة».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٩٥٥).

⁽٣) أخرجه أحمد (١١٥١٨)، وابن حبان (٥٨٨٩).

⁽٤) أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٩٦، رقم ٩٨).

⁽٥) ينظر: «بيان الوهم والايهام» (٤/ ٨٨٨)، و «نصب الراية» (٤/ ١٨٢)، و «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٤٨).

⁽٦) أخرجه عبد الرزاق (٨٥٤٨).

⁽٧) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨).

⁽٨) ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٦٣٦)، و «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٤٨).

أَقْرَنَيْنِ، وَيُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا».

وَفِي لَفْظٍ: «ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١).

وَفِي لَفْظٍ: «سَمِينَيْنِ»(٢).

وَلِأَبِي عَوَانَةَ (فِي «صَحِيحِهِ»)(٣): «تَمِينَيْنِ» بِالْمُثَلَّثَةِ بَدَلَ السِّينِ (١٠).

وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ: «وَيَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبُرُ»(٥).

١٣٤٤ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ﴿ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، لِيُضَحِّي بِهِ، فَقَالَ: اشْحَذِي الْمُدْيَةَ. ثُمَّ أَخَذَهَا، فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ، وَقَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ» (١٠).

١٣٤٥ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَعِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٧)، لَكِنْ رَجَّحَ الْأَئِمَةُ غَيْرُهُ وَقْفَهُ (٨).

١٣٤٦ - وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ ﴿ قَالَ: ﴿ شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى غَنَم قَدْ ذُبِحَتْ، فَقَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٩).

⁽١) أخرجه البخاري (٥٦٥)، ومسلم (١٩٦٦/١٧).

⁽٢) أخرجه البخاري معلقًا (٧/ ١٠٠).

⁽٣) ليس في «أ».

⁽٤) أخرجه أبو عَوانة (٣٢٢٠، ٣٧٢٧، ٢٧٧٦) بالسين، ولم نقف فيه على لفظ: «ثمينين» بالمثلثة.

⁽٥) أخرجه مسلم (١٨/١٩٦٦).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٩٦٧).

⁽٧) أخرجه أحمد (٨٣٨٩)، وابن ماجه (٣١٢٣)، والحاكم (٤/ ٢٣١).

⁽٨) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٧٩)، و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣/ ٢٦٤)، و«فتح الباري» (٨/ ٢٠).

⁽٩) أخرجه البخاري (٥٦٢)، ومسلم (١٩٦٠/٢).

١٣٤٧ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﴿ قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ: أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ طَلَعُهَا، وَالْكَيْنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ طَلَعُهَا، وَالْكَسِيرُ الَّتِي لَا تُنْقِي ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (١).

١٣٤٨ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

١٣٤٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: ﴿ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذُنَ، وَلا نُضَحِّي بِعَوْرَاءَ، وَلَا مُقَابَلَةٍ (٣)، وَلَا مُدَابَرَةٍ (٤)، وَلَا (خَرْمَاءَ، وَلَا ثُرْمَاءَ) (٥)». أَخْرَجَهُ النَّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٢).

• ١٣٥٠ وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ قَالَ: ﴿ أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ ، وَأَنْ أَقْسِمَ لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

١٣٥١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ اللَّهِ اللَّهِ مَا الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۸۹۶٦)، وأبو داود (۲۸۰۲)، والنسائي (۶۳۶۹)، والترمذي (۱٤۹۷)، وابن ماجه (۳۱٤٤)، وابن حبان (۳۱۶۹).

⁽۲) أخرجه مسلم (۱۹۶۳).

⁽٣) في «ب»: «مقابلةً». وفي «ت»: «مقابلةً». وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والمثبت من «المسند»، «سنن النسائي».

⁽٤) في «ب»، «ت»: «مدابرةً». وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والمثبت من «المسند»، «سنن النسائي».

⁽٥) في «المسند»، «سنن النسائي»: «شُرْقَاءَ وَلَا خَرْقَاءَ».

⁽٦) أخرجه أحمد (٨٦٦)، وأبو داود (٢٨٠٤)، والنسائي (٤٣٧٣)، والترمذي (١٤٩٨)، وابن ماجه (٣١٤٢)، وابن حبان (٩٢٠)، والحاكم (٤/ ٢٢٤).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (١٣١٧).

⁽۸) أخرجه مسلم (۱۳۱۸).

بَابُ الْعَقِيقَةِ

١٣٥٢ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ النَّبِيَ عَيَّا مَتَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا ﴾ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (١) وَعَبْدُ الْحَقِّ، لَكِنْ رَجَّحَ أَبُو حَاتِم إِرْسَالَهُ (٢).

١٣٥٣ - وَأُخْرَجَ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ (٣).

١٣٥٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ أَمَرَهُمْ (أَنْ يُعَتَّ) (٤) عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَئَتَانِ (٥)، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

١٣٥٥ - وَأَخْرَجَ الْخَمْسَةُ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ نَحْوَهُ (٧).

١٣٥٦ - وَعَنْ سَمُرَةَ ﴿ مُنْ يَعَقِيقَتِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿ كُلُّ خُلَامٍ مُرْتَهَ نُ بِعَقِيقَتِهِ، يُذْبَحُ (^) عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ (٩) وَيُسَمَّى ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (١٠).



⁽١) أخرجه أبو داود (٢٨٤١)، وابن الجارود (٩١١)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة».

⁽٢) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٦٣١)، و«الأحكام الوسطى» (١٤١/٤)، و«التلخيص الحبير» (٢٦٩/٤).

⁽٣) أخرجه ابن حبان (٥٣٠٩).

⁽٤) ليس في «جامع الترمذي».

⁽٥) فتح الفاء من «ب»، «ت». قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٢٦٣/١٢): «شاتان مكافئتان: بضم الميم، قال النووي: وهو بكسر الفاء وبهمزة بعدها، هكذا صوابه عن أهل اللغة، قال: وممن صرَّح به الجوهري في «صحاحه»، قال: ويقوله المحدِّثون بفتح الفاء، والصحيح كسرها».

⁽٦) أخرجه الترمذي (١٥١٣).

⁽۷) أخرجه أحمد (۲۷۷۸٦)، وأبو داود (۲۸۳٤)، والنسائي (۲۱۵)، والترمذي (۱۵۱٦)، وابن ماجه (۳۱٦۲).

⁽A) في «أ»، «سنن ابن ماجه» واللفظ له: «تُذْبِحُ».

⁽٩) بعده في «سنن ابن ماجه»: «رَأْسُهُ».

⁽۱۰) أخرجُه أحمد (۲۰٤۰۰)، وأبو داود (۲۸۳۸)، والنسائي (٤٢٢٠)، والترمذي (١٥٢٢)، وابن ماجه (٣١٦٥).

كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ

١٣٥٧ – عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهُ ﴿ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْب، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١٣٥٨ - وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا) ('' وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ» (").

١٣٥٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِعِينَ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِعِونَ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِعِونَ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِعِونَ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِعِونَ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ اللَّهِ عَلَيْهِ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكُ اللَّهِ عَلَى عَلَى مَا يُصَدِّقُكُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى عَلَى مَا يُصَدِّقُكُ عَلَى مَا يُصَدِّقُكُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى الللهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّ

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ (٦).

١٣٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ سَمُرَةَ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: ﴿ وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينِكَ وَائْتِ الَّذِي هُ وَ حَلْفُتَ عَلَى يَمِينِكَ وَائْتِ الَّذِي هُ وَ حَلْفُتَ عَلَى يَمِينِكَ وَائْتِ الَّذِي هُ وَ خَيْرٌ ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (٧٠).

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ » (^).

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٤٦)، ومسلم (١٦٤٦).

⁽٢) ليس في «أ». وفي «سنن النسائي»: «وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٢٤٨)، والنسائي (٣٧٦٩).

⁽٤) في «صحيح مسلم»: «عَلَيْهِ».

⁽٥) أخرجه مسلم (١٦٥٣/ ٢٠).

⁽٦) أخرجه مسلم (١٦٥٣/٢١).

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢).

⁽٨) أخرجه البخاري (٦٧٢٢).

بَ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ اثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»(١). وَإِسْنَادُهَا صَحِيحٌ(٢).

١٣٦١ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

١٣٦٢ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ قَالَ: «كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ».

١٣٦٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و^(°) هَ قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّا هُو فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكَبَائِرُ؟...» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: «قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَادِيُّ (°).

١٣٦٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ وَعِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يُوَاخِذُ كُمُ اللَّهُ بِٱللَّغُوفِيٓ أَيَّمَنِكُمُ ﴾ ''، قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، بَلَى (^) وَاللَّهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (')، وَأَوْرَدَهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا ('').

١٣٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ السُمَّا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ(١١).

⁽١) أخرجه أبو داود (٣٢٧٨).

⁽۲) ينظر: «نصب الراية» (۳/ ۲۹۸).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٦٧١)، وأبو داود (٣٢٦١)، والنسائي (٣٨٢٨)، والترمذي (١٥٣١)، وابن ماجه (٣١٠٥)، وابن حبان (٤٣٤٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٦٢٨).

⁽٥) في «أ»: «عمر». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٩٢٠).

⁽٧) سورة البقرة: ٢٢٥.

⁽A) في «ص»، «صحيح البخاري»: «وبلي».

⁽٩) أخرجه البخاري (٦٦٦٣).

⁽۱۰) أخرجه أبو داود (۳۲۵٤).

⁽۱۱) أخرجه البخاري (۲۷۳٦)، ومسلم (۲۲۷۷).

وَسَاقَ التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ الْأَسْمَاءَ^(۱)، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ سَرْدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ^(۱).

١٣٦٦ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣).

١٣٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، ﴿ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١٣٦٨ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ

وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ: «إِذَا لَمْ يُسَمَّ (١)». وَصَحَّحَهُ (٧).

١٣٦٩ - وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَذَرَ نَذُرًا لَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذُرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذُرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذُرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرًا فِي مَعْصِيةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ((()). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّ الْحُفَّاظَ رَجَّحُوا وَقْفَهُ (()).

۱۳۷۰ - وَلِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ (يَعْصِيَ اللَّهَ)(۱۱) فَلَا يَعْصِهِ»(۱۱).

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٥٠٧)، وابن حبان (٨٠٨).

⁽۲) ينظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٢٦– ٢٧)، و«مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٨٢)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٢٠)، و«فتح الباري» (١١/ ٢١٥– ٢١٦).

⁽٣) أخرجه الترمذي (٢٠٣٥)، وابن حبان (٣٤١٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩).

⁽٥) أخرجه مسلم (١٦٤٥).

⁽٦) ضبط في «ت» بفتح الميم المشدَّدة وكسرها، وبدون ضبط في «أ»، «س». والمثبت من «ب».

⁽٧) أخرجه الترمذي (١٥٢٨).

⁽۸) أخرجه أبو داود (۳۳۲۲).

⁽٩) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٣٢٦)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٣٢٤).

⁽١٠) في «ص»: «يَعْصِي». وفي «أ»: «يَعْصِ الله». وفي «صحيح البخاري»: «يَعْصِيلهُ».

⁽١١) أخرجه البخاري (٦٧٠٠).

١٣٧١ - وَلِمُسْلِمِ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ»(١).

١٣٧٢ - وَعَنْ عُقْبَةَ بُنِ عَامِرٍ ﴿ قَالَ: «نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيةً (٢). فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم (٣).

وَلِلْخَمْسَةِ: «فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ '' شَيْتًا، مُرْهَا (فَلْتَخْتَمِرْ وَ) (') لْتَرْكَبْ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام »(۲).

۱۳۷۳ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ﴿ رَسُولَ اللَّهِ عَيْكِمْ فِي اللَّهِ عَيْكِمْ فَعَالَ: اقْضِهِ عَنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

١٣٧٤ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ﴿ قَالَ: ﴿ نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَيْكُمُ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا ﴿) بَهَوَانَةَ ﴿) فَقَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنُ ﴿ () أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا ﴿) بِبَوَانَةَ ﴿) فَقَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنُ ﴿ () أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا ﴿ اللَّهِ عَيْكُمْ فَسَأَلُهُ ﴿ اللَّهِ عَيْكُمْ فَسَأَلُهُ ﴿ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَيْكُمْ مِنْ أَعْيَادِهِمْ ؟ فَقَالَ: لَا فَقَالَ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ ، فَعَالَ: لَا فَقَالَ: لَا فَقَالَ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » . فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » .

(۱) أخرجه مسلم (۱٦٤١).

 ⁽٢) بعده في «صحيح مسلم»: «فَأَمَرَ تْنِي أَنْ أَسْتَفْتِي لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ».

⁽٣) أخرجه البخاري (١٨٦٦)، ومسلم (١٦٤٤).

⁽٤) في «أ»: «نفسك». والمثبت من بقية النسخ، «المسند» واللفظ له.

⁽٥) ليس في «ت». وفي «أ»: «فلتخمر و». والمثبت من «ب»، «ص»، «س»، «المسند».

⁽٦) أخرجه أحمد (١٧٥٧٩)، وأبو داود (٣٢٩٣)، والنسائي (٣٨١٥)، والترمذي (١٥٤٤)، وابن ماجه (٢١٣٤).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٧٦١)، ومسلم (١٦٣٨).

⁽٨) ليس في «المعجم الكبير» للطبراني.

⁽٩) في «أ»: «ببواثة». والمثبت من بقية النسخ، «المعجم الكبير» للطبراني. وفتح الباء من بقية النسخ، قال المصنّف في «فتح الباري» (١١/ ٥٨٧): «بفتح الموحدة وتخفيف الواو وبنون». وضبطه ياقوت في «معجم البلدان» (١/ ٥٠٥) بضم الباء.

⁽١٠) بعده في «المعجم الكبير» للطبراني: «فقال: إنِّي نذرت أن أنحرَ ببَوَانَةَ».

⁽١١) بعده في «المعجم الكبير» للطبراني: «مِنْ أَوْنَانِ الْجَاهِلِيَّةِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالطَّبَرَانِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ(١)، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

١٣٧٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كَرْدَمِ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢).

١٣٧٦ - وَعَنْ جَابِر ﴿ اَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّي فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ. فَقَالَ: صَلِّ هَاهُنَا. فَسَأَلَهُ فَقَالَ: صَلِّ هَاهُنَا. فَسَأَلُهُ فَقَالَ: شَأْنُكُ () إِذَنْ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ () .

١٣٧٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَيَا الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي ﴿ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا اللَّهُ فَلُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ إِلَّى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٥٠).

١٣٧٨ - وَعَنْ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ $(^{(\vee)}$: $(^{(\vee)}$: $(^{(\wedge)}$ فَاعْتَكُفَ لَيْلَةً $)^{(\wedge)}$.



⁽١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٤١).

⁽٢) أخرجه أحمد (٢٧٧٠٨).

⁽٣) ضُبط في «ت» بضم النون، وبدون ضبط في «أ»، «ص». والضبط المثبت من «ب»، «س». قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٦٨٤/١٣): «شأنك: منصوب بفعل محذوف، أي: افعل ما تختار إذا لم تقبل ما أمرتك به، وهو كالإغراء، ويجوز الرفع».

⁽٤) أخرجه أحمد (١٥١٤٨)، وأبو داود (٣٣٠٥)، والحاكم (٤/ ٣٠٤).

⁽٥) تقدم برقم (٦٨٩).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٠٣٢، ٦٦٩٧)، ومسلم (١٦٥٦).

⁽٧) في «ب»، «ص»، «س»: «روايته». والمثبت من «ت»، «أ».

⁽٨) أخرجه البخاري (٢٠٤٢).

كِتَابُ الْقَضَاءِ

١٣٧٩ – عَنْ بُرَيْدَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ؛ اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُ وَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَا الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ فَلُمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ فَلُمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُ وَ فِي النَّارِ» وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُ وَ فِي النَّارِ» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (۱).

١٣٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ (٢).

١٣٨١ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ "" سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِصَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ، وَبِنْسَتِ الْفَاطِمَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠).

١٣٨٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ^{٥)} ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: ﴿إِذَا حَكَمَ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَهُ عَلَّهُ عَلَهُ عَلَّهُ عَلَهُ اللَّهِ عَلَهُ عَلَّهُ عَلَهُ عَلَ

١٣٨٣ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ لَا يَحْكُمْ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُو غَضْبَانُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۵۷۳)، والنسائي في «الكبرى» (۸۹۱)، والترمذي (۱۳۲۲)، وابن ماجه (۲۳۱۵)، وابن ماجه (۲۳۱۵)، والحاكم (۱۳۲۶).

⁽٢) أخرجه أحمد (٧٢٦٦)، وأبو داود (٣٥٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٩٢)، والترمذي (١٣٢٥)، وابن ماجه (٢٣٠٨). ولم نقف عليه في «صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان».

⁽٣) ليس في «س». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري».

⁽٤) أخرجه البخاري (٧١٤٨).

⁽٥) في «س»: «العاصي». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

⁽٧) أخرجه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧).

١٣٨٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ الْإِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِي لِلْأُوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَسَوْفَ تَلْرِي كَيْفَ تَقْضِي. قَالَ عَلِيٍّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَقَوَّاهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (۱). ابْنُ حِبَّانَ (۱).

١٣٨٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسِ (٢).

١٣٨٦ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، وَلَعَلَّ بَعْضَ لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠). فَمَنْ قَطَعْتُ مِنْ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١٣٨٧ - وَعَنْ جَابِرٍ هَ : سَمِعْتُ النَّبِيَ عَلَيْ يَقُولُ: «كَيْفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِهِمْ لِضَعِيفِهِمْ ؟!». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

١٣٨٨ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ الْبَزَّارِ (١).

١٣٨٩ - وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهْ(٧).

• ١٣٩٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُدْعَى الْقَاضِي الْعَادِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمُرِهِ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (^).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۲۲۷)، وأبو داود (۳۵۸۲)، والترمذي (۱۳۳۱)، وابن حبان (٥٠٦٥). وينظر: «المحرر» لابن عبد الهادي (۱۱۹۸).

⁽٢) أخرجه الحاكم (١/ ٨٨).

⁽٣) بعده في «صحيح مسلم» واللفظ له: «فَلَا يَأْخُذُهُ».

⁽٤) أخرجه البخاري (٧١٦٩)، ومسلم (١٧١٣).

⁽٥) أخرجه ابن حبان (٥٠٥٨).

⁽٦) أخرجه البزار (٤٤٦٤).

⁽٧) أخرجه ابن ماجه (٢٤٢٦).

⁽٨) أخرجه ابن حبان (٥٠٥٥).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَلَفْظُهُ: «فِي تَمْرَقٍ»(١).

١٣٩١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

١٣٩٢ - وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَزْدِيِّ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقْرِهِمُ (٢) احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ (١).

١٣٩٣ - وَعَنْ (أَبِي هُرَيْرَةَ) (٥) ﴿ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَ وَالْمُرْ تَشِيَ فِي الْحُكْمِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦).

١٣٩٤ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٧).

١٣٩٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُ دَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (^).

بَابُ الشَّهَادَاتِ

١٣٩٦ – عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا اللَّهِ عَالَ: ﴿ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِحَيْرِ الشَّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩).

أخرجه البيهقى (١١/٩٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٤٢٥).

⁽٣) في «ت»: «وفقيرهم».

⁽٤) أخرجه أبو داود (٢٩٤٨) بنحوه، والترمذي (١٣٣٣).

⁽٥) في «أ»: «ابن عمر». والمثبت من بقية النسخ.

⁽٦) أخرجه أحمد (٩١٥٣)، والترمذي (١٣٣٦)، وابن حبان (٥٠٧٦)، ولم نقف عليه عند أحد من أهل «السنن» إلا الترمذي، وينظر: «تحفة الأشراف» (٩٨٤)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٣٤٧- ٣٤٨).

⁽۷) تقدم برقم (۸۲۸).

⁽٨) أخرجه أبو داود (٣٥٨٨)، والحاكم (٤/ ٩٤).

⁽٩) أخرجه مسلم (١٧١٩).

١٣٩٧ – وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

١٣٩٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ و ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْبَيْتِ اللَّهِ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ ». رَوَاهُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢).

١٣٩٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُذَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهْ(").

١٤٠٠ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﴿ اَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ﴾ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤).

الْكَبَائِرِ». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ (٥). النَّبِيِّ ﷺ، «أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ». مُتَّفَتُّ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ (٥).

١٤٠٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ النَّبِيَ عَيَّا النَّبِيَ عَيَّا النَّبِيَ عَيَّا النَّبِيَ عَلَى الشَّمْسَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ ». أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١) فَأَخْطَأُ (٧).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥).

⁽٢) أخرجه أحمد (٧٠١٨)، وأبو داود (٣٦٠١).

⁽٣) أخرجه أبو داود (٣٦٠٢)، وابن ماجه (٢٣٦٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٦٤١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

⁽٦) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٧)، والحاكم (٤/ ٩٨).

⁽٧) تعقّبه الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٩٨/٤)، وينظر: «نصب الراية» (٤/ ٨٢)، و«البدر المنير» (٧) ... (١١٧/٩).

١٤٠٣ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَيَّا اللَّهِ عَيَّا وَصَاهِدٍ ﴿ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ (١) ، وَقَالَ: إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

١٤٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢).

بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَات

١٤٠٥ - عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ النَّبِيَ عَيَّا قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

وَلِلْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ »(٤).

١٤٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينَ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

١٤٠٧ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْحَارِثِيِّ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ المري مُسْلِم بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ مَسْلِمٌ مَسْلِمٌ الْجَنَّةَ. وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ قَضِيبٌ (١٠ مِنْ أَرَاكٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠).

١٤٠٨ - وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ﴿ مَا لَكَ وَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۷۱۲)، وأبو داود (۳۲۰۸)، والنسائي في «الكبري» (۹۶۷).

⁽٢) أخرجه أبو داود (٣٦١٠)، والترمذي (١٣٤٣)، وابن حبان (٥٠٧٣).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).

⁽٤) أخرجه البيهقي (١٠/ ٢٥٢)، وينظر: «فتح الباري» (٥/ ٢٨٣).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٦٧٤).

⁽٦) في «س»، «صحيح مسلم»: «قَضِيبًا». وفي «ص»: «كان قَضِيبٌ». والمثبت من «ب»، «ت»، «أ». قال النووي في «شرح مسلم» (٢/ ١٦٠): «وإن قضيب من أراك»: هكذا هو في بعض الأصول أو أكثرها، وفي كثير منها: «وإن قَضِيبًا» على أنه خبر كان المحذوفة، أو أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: وإن اقتطع قَضِيبًا».

⁽۷) أخرجه مسلم (۱۳۷).

⁽٨) أخرجه البخاري (٢٥١٥)، ومسلم (١٣٨).

١٤٠٩ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ اَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا (١) فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَةٌ، فَقَضَى بِهَا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (٢) بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٣)، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ (٤).

• ١٤١٠ وَعَنْ جَابِرٍ هُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا بِيَسِمِ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا بِيَمِينٍ آثِمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥)(٢).

١٤١١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهَ: ﴿ ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْنَعُهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لِأَخَذَهَا يَمْنَعُهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لِأَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ وَهُو عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ بَعْظِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^^).

(١) بعده في «سنن النسائي»: ﴿إِلَى النَّبِيِّ عَيَّكِيَّةٍ».

⁽٢) زيادة من «ت». ليست في بقية النسخ، «سنن النسائي».

⁽٣) أخرجه أحمد (١٩٩١٢)، وأبو داود (٣٦١٣)، والنسائي (٥٤٢٤).

⁽٤) كتب المصنِّف بحاشية «ب»: «زَادَ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ: وَابْنُ مَاجَهْ».

والحديث أخرجه ابن ماجه (٢٣٣٠)، وينظر: «المقرَّر على أبواب المحرَّر» لابن أبي المجد (٢/ ٣٩٨).

⁽٥) أخرجه أحمد (١٥٢٥٥)، وأبو داود (٣٢٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٩٧٣)، وابن حبان (٤٣٦٨).

⁽٦) كتب المصنِّف بحاشية «ب»: «عَزَاهُ ابْنُ أَبِي الْمَجْدِ لِابْنِ مَاجَهْ وَمَالِكِ أَيْضًا».

والحديث أخرجه ابن ماجه (٢٣٢٥)، ومالك (٢/ ٧٢٧، رقم ١٠)، وينظر: «المقرَّر على أبواب المحرَّر» لابن أبي المجد (٢/ ٣٩٧).

⁽٧) ضُبط في «أ»، «ص» بتشديد الفاء، وبدون ضبط في «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت»، «صحيح مسلم». قال القرطبي في «المفهم» (١/ ٣٠٩): «قوله: «فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ» مسلم». قال القرطبي في «المفهم» (١/ ٣٠٩): «قوله: «فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ» هكذا الرواية «وفى» مخفف الفاء، و«يف» محذوف الواو والياء مخففًا، وهو الصحيح هنا رواية ومعنى».

⁽۸) أخرجه البخاري (۷۲۱۲)، ومسلم (۱۰۸).

١٤١٢ - وَعَنْ جَابِرٍ هِنَهُ، «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ(' مِنْهُمَا: نُتِجَتْ(') عِنْدِي، وَأَقَامَا (" بَيِّنَةً، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ (نا هِيَ فِي يَدِهِ (٥٠).

الدَّارَقُطْنِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ (٢).

١٤١٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَسْرُورًا تَبْرُقُ النَّبِيُ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: أَلَمْ تَرَيْ إِلَى مُجَزِّزٍ (٧) الْمُدْلِجِيِّ ؟! نَظَرَ آنِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ: هَذِهِ أَقْدَامٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٨).



⁽١) ليس في «ب»، «ص»، «س». ومثبت من «ت»، «أ»، «سنن الدارقطني».

⁽٢) بعده في «سنن الدارقطني»: «هَذِهِ النَّاقَةُ».

⁽٣) في «ص»: «ولا». وكتب بحاشيتها: «لعله: ولا بينة». وفي «سنن الدارقطني»: «وَأَقَامَ».

⁽٤) في «سنن الدارقطني»: «لِلَّذِي».

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٠٩، رقم ٢١)، وينظر: «البدر المنير» (٩/ ٦٩٤)، و«التلخيص الحبير» (٥/ ٣٨٥).

⁽٦) أخرجه الدارقطني (٢١٣/٤، رقم٣٤)، وينظر: «البدر المنير» (٩/ ٦٨٧)، و«التلخيص الحبير» (٦٨٤/٤).

⁽۷) في «ب»: «مذجج». وفي «أ»: «محرز». والمثبت من «ت»، «ص»، «س». قال النووي في «شرح مسلم» (۷/ ٤٠): «وأما «مُجَزِّز» فبميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشدَّدة مكسورة ثم زاي أخرى، هذا هو الصحيح المشهور، وحكى القاضي عن الدارقطني وعبد الغني أنهما حكيا عن ابن جُريج أنه بفتح الزاي الأولى، وعن ابن عبد البر وأبي علي الغَسَّاني أن ابن جُريج قال: إنه محْرز -بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء- والصواب الأول».

⁽٨) أخرجه البخاري (٦٧٧٠)، ومسلم (١٤٥٩).

كِتَابُ الْعِتْقِ

١٤١٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئِ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأُ مُسْلِمًا، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

١٤١٦ - وَلِلتِّرْمِـذِيِّ (٢) - وَصَحَّحَهُ - عَنْ أَبِي أُمَامَةَ (٣): «وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ المُرَآتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فَكَاكَهُ (٤) مِنَ النَّارِ» (٥).

١٤١٧ - وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ أَعْتَقَتِ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاكَهَا مِنَ النَّارِ»(١٠).

١٤١٨ – وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هِ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانُ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ. قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَعْلَاهَا ثَمَنًا، وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٧).

١٤١٩ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوِّمَ قِيمَةَ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوِّمَ قِيمَةَ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

⁽١) أخرجه البخاري (١٥١٧)، ومسلم (١٥٠٩/ ٢٤).

⁽٢) في «أ»: «والترمذي».

⁽٣) بعده في «أ»: «قال رسولُ الله عَالَيْق».

⁽٤) قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (١٦/ ٨٦): «بفتح الفاء، وكسرها لغة».

⁽٥) أخرجه الترمذي (١٥٤٧).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٣٩٦٧).

⁽٧) أخرجه البخاري (١٨ ٢٥)، ومسلم (٨٤).

⁽A) أخرجه البخاري (۲۵۲۲)، ومسلم (۱۵۰۱).

· ١٤٢ - وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيْهِ وَاسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»(١).

وَقِيلَ: إِنَّ السِّعَايَةَ مُدْرَجَةٌ فِي الْخَبَرِ (٢).

١٤٢١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ، إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيُعْتِقَهُ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

١٤٢٢ - وَعَنْ سَمُرَةَ هِ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرُّ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (٤)، وَرَجَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْحُفَّاظِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ (٥).

المع المع المع المع الله عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَنْ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَلَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهُ مَا أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا (١٠)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧).

الله عَنْ سَفِينَةَ ﴿ قَالَ: ﴿ كُنْتُ مَمْلُوكًا لِأُمِّ سَلَمَةَ ، فَقَالَتْ: أُعْتِقُكَ (^) وَأَشْتَرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْقٌ مَا عِشْتَ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ (٩) .

١٤٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلِي اللَّهِ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ (١٠٠).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٢٧)، ومسلم (١٥٠٣).

⁽٢) ينظر: «العلل» للدارقطني (١٠/ ٣١٧)، و«معرفة علوم الحديث» (ص٤٠)، و«فتح الباري» (٥/ ١٥٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٥١٠).

⁽٤) أخرجه أحمد (٢٠٤٨٤)، وأبو داود (٣٩٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤٨٧٨)، والترمذي (١٣٦٥)، وابن ماجه (٢٥٢٤).

⁽٥) ينظر: «العلل الكبير» (٣٧٥)، و«الأحكام الوسطى» (٤/ ١٥)، و«نصب الراية» (٣/ ٢٧٩)، و«البدر المنير» (٩/ ٧٠٧- ٧٠٨)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ٣٩٠).

⁽٦) في «أ»، «س»: «سديدًا». والمثبت من «ب»، «ت»، «ص»، «صحيح مسلم».

⁽٧) أخرجه مسلم (١٦٦٨).

⁽٨) في «أ»: «أعتقتك». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود» واللفظ له.

⁽٩) أخرجه أحمد (٢٢٣٤٦)، وأبو داود (٣٩٣٢)، والنسائي في «الكبري» (٤٩٧٦)، والحاكم (٢/٣١٣).

⁽۱۰) تقدم برقم (۷۷۳).

النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ('')، وَأَصْلُهُ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ('')، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ ('').

بَابُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُكَاتَبِ وَأُمِّ الْوَلَدِ

١٤٢٧ - عَنْ جَابِرٍ ﴿ اللَّهِ مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيِّ عَيْكَةٌ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِ مِثَةِ دِرْهَمٍ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَاحْتَاجَ»(١٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: «وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَبَاعَهُ بِثَمَانِ مِثَةِ دِرْهَمٍ فَأَعْطَاهُ وَقَالَ: اقْضِ دَيْنَكَ»(٥).

١٤٢٨ - وَعَنْ عَمْرِ و بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمُ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٧)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمُ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٧)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالثَّلَاثَةِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨).

[/]A / 1 \ # # ## / 1 \

تقدم برقم (۹٤۸).

⁽۲) تقدم برقم (۷۷۹).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٧١٦)، ومسلم (٩٩٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢١٤١).

⁽٥) أخرجه النسائي (١٨٥٥).

⁽٦) أخرجه أبو داود (٣٩٢٦).

⁽٧) ينظر: «روضة الطالبين» (١٢/ ٢٣٦)، و«المحرر» لابن عبد الهادي (٩٩٨)، و«البدر المنير» (٩/ ٧٤٢).

⁽۸) أخرجه أحمد (٦٨٤١)، وأبو داود (٣٩٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (٥٠٠٨)، والترمذي (١٢٦٠)، وابن ماجه (٢٥١٩)، والحاكم (٢/ ٢١٨).

١٤٢٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبُ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبُ (١) مِنْهُ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (٢).

١٤٣٠ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «يُودَى الْمُكَاتَبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (").

١٤٣١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ أَخِي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَعْلَتَهُ الْبَيْضَاءَ وَسِلَاحَهُ، وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠).

١٤٣٢ – وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ أَيُّمَا أُمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ ﴾. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ وَالْحَاكِمُ () بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (١) ، وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقْفَهُ عَلَى عُمَرَ ﴿).

١٤٣٣ – وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ خَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ، أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (^).



⁽١) في «أ»: «فليحتجب». والمثبت من بقية النسخ، «سنن ابن ماجه» واللفظ له.

⁽۲) أخرجه أحمد (۲۷۱۱٦)، وأبو داود (۳۹۲۸)، والنسائي في «الكبرى» (۹۱٤۸)، والترمذي (۱۲٦۱)، وابن ماجه (۲۵۲۰).

⁽٣) أخرجه أحمد (١٩٦٩)، وأبو داود (٤٥٨١)، والنسائي (٤٨٠٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٧٣٩).

⁽٥) أخرجه ابن ماجه (٢٥١٥)، والحاكم (٢/ ١٩).

⁽٦) ينظر: «الأحكام الوسطى» (٤/ ٢٢ - ٣٣)، و «البدر المنير» (٩/ ٧٥٣)، و «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٠١).

⁽۷) ينظر: «نصب الراية» (۳/ ۲۸۷ - ۲۸۸)، و «البدر المنير» (۹/ ۷۵۳ - ۷۵۰)، وينظر: «التلخيص الحبير» (۷/ ٤٠١)، وفيه: «ابن عمر».

⁽٨) أخرجه أحمد (١٦٢٣٤)، والحاكم (٢/ ٨٩).

كِتَابُ الْجَامِعِ

بَابُ الْأَدَب

١٤٣٤ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ: إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتُهُ ('')، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدُهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتْبَعْهُ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ('').

١٤٣٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ؛ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَنْذُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣٠).

١٤٣٦ - وَعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ (١) ﴿ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهُ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥).

١٤٣٧ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَ اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ ('').

- (١) في «ب» بالسين المهملة، والمثبت من بقية النسخ. قال النووي في «شرح مسلم» (١٨/ ١٢٠): «يقال: شمت بالشين المعجمة والمهملة، لغتان مشهورتان، المعجمة أفصح».
 - (۲) أخرجه مسلم (۲۱۶۲/٥).
- وأخرجه البخاري (١٢٤٠) نحوه بلفظ: «خَمْسٌ»، ولم يذكر فيه: «وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٣/ ٣٤٣- ٣٤٤).
- (٣) هذا اللفظ رواية لمسلم (٢٩٦٣/ ٩)، وأما لفظ المتفق عليه، فهو قوله ﷺ: ﴿إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فُضًلَ عَلَيْهِ فِي المَالِ وَالخَلْقِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ». أخرجه البخاري (٦٤٩٠)، ومسلم (٢٩٦٣/ ٨).
- (٤) خُبط في «ص»، «صحيح مسلم» بكسر السين وفتحها معًا، وبدون ضبط في «أ»، «س». والضبط المثبت من «ب»، «ت». قال النووي في «شرح مسلم» (٦/ ١٩): «يقال: سمعان بكسر السين وفتحها».
 - (٥) أخرجه مسلم (٢٥٥٣).
 - (٦) أخرجه البخاري (٦٢٩٠)، ومسلم (٢١٨٤).

١٤٣٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ (١٠).

١٤٣٩ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢).

١٤٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (اللهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ عَلَيْ: «لِيُسَلِّمِ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْعَبِيرِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَبِيرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي»(٤).

١٤٤١ - وَعَنْ عَلِيِّ هُ اُنْ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزِئُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَيْهَقِيُّ (٧).

١٤٤٢ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] (١ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْدَؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيتٍ فَاضْطَرُّ وهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۲۷۰)، ومسلم (۲۱۷۷/۲۸).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٢٣١)، ومسلم (٢١٦٠).

وزيادة: «الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ» انفرد بها البخاري، وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٣ ٣٤٢).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢١٦٠). وأخرجه البخاري أيضًا (٦٢٣٢، ٦٢٣٣).

⁽٥) سقط من «ت»، ثم ألحقه بالحاشية بعلامة لَحَق مصحِّحًا له، وهو مرتبط بالتعديل الآتي في راوي الأحاديث (١٤٤٢ - ١٤٤٦)، فقد كان الضمير في هذه الأحاديث يعود على أبي هريرة هذه قبل الإلحاق، وبعد الإلحاق عاد على عليِّ هذه وهذه الأحاديث عن أبي هريرة هذه، وليست عن عليٍّ هذه.

⁽٦) ليس في «س».

⁽٧) أخرجه البيهقي (٩/ ٤٨). ولم نقف عليه في «مسند أحمد»، ولم يعزه إليه المصنِّف في «فتح الباري» (٧/١١).

⁽٨) في النسخ: «وعنه». وينظر التعليق على الحديث (١٤٤١).

⁽۹) تقدم برقم (۱۳۰۷).

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ. فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالكُمْ». أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ(۲).

١٤٤٤ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] (٣) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ فَقَائِمًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٠٠).

١٤٤٥ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] (٥٠ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأُ بِالْيَمِينِ، فَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ، وَلْتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ، وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ» (٦).

١٤٤٦ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] (٧) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْشِ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدٍ، وَلْيَنْعَلْهُمَا (٨) جَمِيعًا (٩)، أَوْ لِيَخْلَعْهُمَا جَمِيعًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (١٠).

١٤٤٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلَاءَ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١١٠).

١٤٤٨ – وَعَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢).

⁽١) في النسخ: «وعنه». وينظر التعليق على الحديث (١٤٤١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٢٢٤).

⁽٣) في النسخ: «وعنه». وينظر التعليق على الحديث (١٤٤١).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٠٢٦).

⁽٥) في النسخ: «وعنه». وينظر التعليق على الحديث (١٤٤١).

⁽٦) أُخْرِجه البخاري (٥٨٥٥)، ومسلم (٢٠٩٧).

⁽٧) في النسخ: «وعنه». وينظر التعليق على الحديث (١٤٤١).

⁽٨) ضبط في «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم»: «وَلْيُنْعِلْهُمَا». والضبط المثبت من «ت»، وبدون ضبط في بقية النسخ، وهما لغتان: ضم الياء وكسر العين، وفتحهما معًا. ينظر: «شرح النووي» (١٤/٧٤)، و«فتح الباري» (١١/١١).

⁽٩) ليس في «أ». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم.

⁽١٠) أخرجه البخاري (٥٨٥٦)، ومسلم (١٠٧ ٢ / ٦٨).

⁽١١) أخرجه البخاري (٥٧٨٣)، ومسلم (٥٨٥ / ٤٢).

⁽۱۲) أخرجه مسلم (۲۰۲۰).

اللّه عَيْلِي: مَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ عَيْلِيْ: «كُلْ(') وَاشْرَبْ وَالْبَسْ وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ(').

بَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ

١٤٥٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣).

١٤٥١ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ. يَعْنِي: قَاطِعَ رَحِمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٤).

١٤٥٢ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﴿ مَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبُنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ لَكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبُنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّوَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٠٠).

١٤٥٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو^(٢) ﴿ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «رِضَا اللَّهِ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطُ اللَّهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (٧).

(١) في «المسند» بصيغة الجمع في الأفعال كلها.

⁽۲) أخرجه أحمد (٦٨٠٩، ٦٨٢٣)، والبخاري تعليقًا (٧/ ١٤٠)، ولم نقف عليه في «سنن أبي داود»، وعزاه المزي في «تحفة الأشراف» (٨٧٧٣) إلى النسائي وابن ماجه. وعزاه المصنّف في «فتح الباري» (١/ ٢٥٣)، و«تغليق التعليق» (٥/ ٥٢) إلى أبي داود الطيالسي.

⁽٣) أخرجه البخاري (٥٩٨٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٢٥٥٦).

⁽٥) أخرجه البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (٩٣ ٥/ ١٢).

⁽٦) في «أ»: «عمر». والمثبت من بقية النسخ، «جامع الترمذي».

⁽٧) أخرجه الترمذي (١٨٩٩)، وابن حبان (٤٢٩)، والحاكم (٤/ ١٥١).

١٤٥٤ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِبَعْسِهِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (١٠).

٥٥٥ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: ﴿ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟
 قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَّا وَهُو خَلَقَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تُزَانِي حَلِيلَة جَارِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

١٤٥٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ و بْنِ الْعَاصِي (١) ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «مِنَ الْعَاصِي الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ؟! قَالَ: نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ؟! قَالَ: نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥).

١٤٥٧ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﴿ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠).

١٤٥٨ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠).

١٤٥٩ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ الْ تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقِ»(^).

أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٧٤/٤٧).

⁽٢) ليس في «أ».

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).

⁽٤) في «ص»: «العاص». وينظر ما تقدم في التعليق على الحديث (١٧٠).

⁽٥) أخرجه البخاري (٩٧٣)، ومسلم (٩٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠).

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٠٢١).

⁽٨) أخرجه مسلم (٢٦٢٦).

187٠ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا، وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ». أُخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ (١٠).

١٤٦١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، (وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) (٢)، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُسْلِمٌ مُسْلِمٌ مُسْلِمٌ مُسْلِمٌ مُسْلِمٌ مُسْلِمٌ مَسْلِمٌ مَسْلِمٌ مَسْلِمٌ اللَّهُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ الْمَسْلِمُ الْمَسْلِمُ اللَّهُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

١٤٦٢ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤).

١٤٦٣ – وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوا فَادْعُوا وَمَنْ اللَّهِ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٠).

بَابُ الزُّهْدِ وَالْوَرَع

١٤٦٤ - عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُ - وَأَهْوَى النَّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ -: ﴿ إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا النُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ -: ﴿ إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْمَمُهُ نَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي يَعْلَمُهُ لَا يَعْمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۲۲/۲۲۲).

⁽٢) ليس في «ب». ومثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٨٩٣).

⁽٥) أخرجه البيهقي (١٩٩/٤).

لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَّى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ (''، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

١٤٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ (٣)؛ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤).

١٤٦٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبَيَّ فَقَالَ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلِ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠).

١٤٦٧ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُ مَهُ وَمِنْهُ مَهُ وَمَحَّمَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧).

١٤٦٨ – وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿ كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ ﴿ ﴿ ﴾ احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظُ كَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدُهُ تُجَاهَكَ ﴿ ﴾ ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظُ كَ، احْفَظِ اللَّهَ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ ﴿ ﴿ ﴾ . فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ ﴾ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ ﴿ ﴿ ﴾ .

⁽١) ضُبط في «ب»، «ت» بسكون الهاء، وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

⁽٣) بعده في «صحيح البخاري»: «وَالْخَمِيصَةِ».

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٤٣٥).

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٤١٦).

⁽٦) بعده في «ب»: «لي». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود».

⁽٧) أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، ولم نقف عليه في «صحيح ابن حبان».

⁽٨) بعده في «جامع الترمذي»: «إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ».

⁽٩) في «أ»: «أَمَامَكَ». والمثبت من بقية النسخ، «جامع الترمذي».

⁽۱۰) أخرجه الترمذي (۲۵۱٦).

١٤٦٩ – وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْكَ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلِ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ. فَقَالَ: ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ (١) دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ. وَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٤)، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ (٥). اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ (يُحِبُّكَ (٢) النَّاسُ) (٣)». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٤)، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ (٥).

١٤٧٠ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ هِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَيَا اللَّهِ عَلَيْ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١).

١٤٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ (٧).

١٤٧٢ - وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَكَأَ (ابْنُ آدَمَ) (() وَعَاءً شَرَّا مِنْ بَطْنٍ (٥)». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (()).

١٤٧٣ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ (١١)، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ (١٢).

⁽١) ضُبط في «سنن ابن ماجه» بالفتح، والضبط المثبت من «ت»، وبدون ضبط في بقية النسخ، قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٩/ ٣٨١): «هو بفتح الموحَّدة المشدَّدة للجزم على جواب الأمر، وقيل: مرفوع على الاستئناف».

⁽٢) ضُبط في «ص» بالفتح، وبدون ضبط في «ب»، «أ»، «س». والضبط المثبت من «ت».

⁽٣) في «سنن ابن ماجه»: «يُحِبُّوكَ».

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٤١٠٢).

⁽٥) ينظر: «المستدرك» (٣١٣/٤)، و«الترغيب والترهيب» (٤/ ٧٤)، و«جامع العلوم والحكم» (ص٠٥٠-(٥).

⁽٦) أخرجه مسلم (٢٩٦٥).

⁽٧) أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وفيه: «غريب». وينظر: «تحفة الأشراف» (٢٥٢٣٤).

⁽A) في «جامع الترمذي»: «آدَمِيُّ».

⁽٩) في «ب»، «س»: «بطنه». والمثبت من «ت»، «أ»، «ص»، «جامع الترمذي».

⁽١٠) أخرجه الترمذي (٢٣٨٠).

⁽١١) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٢٥١).

⁽١٢) ينظر: «المستدرك» (٤/ ٢٤٤)، و «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢١٤).

١٤٧٤ – وَعَـنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّمْتُ حُكْمٌ (''، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ اللَّهُ عَلِي اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى الللْمُعَلَّى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللْمُ اللَّهُ عَلَى اللْمُعَ

بَابُ (التَّرْهِيبِ مِنْ)(٥) مَسَاوِيِّ الْأَخْلَاقِ

١٤٧٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَنَ؛ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْخَارُ الْحَطَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧).

١٤٧٦ - وَلِابْنِ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ نَحْوُهُ (٨).

١٤٧٧ - وَعَنْهُ (') قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ('').

١٤٧٨ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ (١١٠). الْقِيَامَةِ». مُتَّفَتَّ عَلَيْهِ (١١٠).

١٤٧٩ - وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ

⁽١) في «أ»، «ص»، «س»: «حِلْمٌ». ومثله في «ب» وفيها كشط، وفي «ت» كأنه صحَّحها إلى المثبت، واستظهرها في الهامش، وهي كذلك: «حُكْمٌ» في «شُعب الإيمان».

⁽٢) أخرجه البيهقي في «شُعب الإيمان» (٢٧٢).

⁽٣) ينظر: «شعب الإيمان» (٧/ ٧٧- ٧٤)، و«بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٠٤).

⁽٤) أخرجه البيهقي في «شُعب الإيمان» (٢٧٢).

⁽٥) في «ص»: «الرهب في». وفي «ت»، «أ»: «الرهب من». والمثبت من «ب»، «س».

⁽٦) ضُبط في «ت» بالرفع، وبدون ضبط في بقية النسخ، والمثبت من «سنن أبي داود». قال ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود» (٦٥٨/ ٢٥٨): «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ: بالنصب على التحذير».

⁽٧) أخرجه أبو داود (٤٩٠٣).

⁽۸) أخرجه ابن ماجه (۲۲۰).

⁽٩) أي: عن أبي هريرة ﷺ.

⁽١٠) أخرجه البخاري (٦١١٤)، ومسلم (٢٦٠٩).

⁽١١) أخرجه البخاري (٢٤٤٧)، ومسلم (٢٥٧٩).

ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّعَّ فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ(''.

١٤٨٠ - وَعَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ(٢): الرِّيَاءُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ(٣) بِسَنَدٍ حَسَنِ(٤).

١٤٨١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثُ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٠).

١٤٨٢ - وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو: "وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ" (١٠).

١٤٨٣ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفُرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧٠).

١٤٨٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الْطَّنَّ عَلَيْهِ (^).

١٤٨٥ - وَعَنْ مَعْقِل بْنِ يَسَادٍ هَهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَمُوتُ وَهُو خَاشٌ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّة).

١٤٨٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمْرِ أُمْرِ أُمْرِ أُمْرِ أُمْرِ أُمْرِ شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٠).

⁽١) أخرجه مسلم (٢٥٧٨).

⁽٢) بعده في «المسند»: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ؟ قَالَ».

⁽٣) أخرجه أحمد (٢٤١٢٠).

⁽٤) ينظر: «الترغيب والترهيب» (١/ ٣٤)، و «مجمع الزوائد» (١/ ٢٩٠).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (١٠٧/ ٥٩).

⁽٦) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨).

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٠٤٤)، ومسلم (٦٤).

⁽٨) أخرجه البخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣)، وسيأتي برقم (١٥١٦).

⁽٩) أخرجه البخاري (٧١٥٠)، ومسلم (١٤٢).

⁽۱۰) أخرجه مسلم (۱۸۲۸).

١٤٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (').

١٤٨٨ - وَعَنْهُ، «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنِي. قَالَ: لَا تَغْضَبْ. فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: لَا تَغْضَبْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

١٤٨٩ - وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي اللَّهِ عَلَيْ وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْرِ حَقِّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣).

١٤٩٠ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ ﴿ قَالَ: يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠٠).

الله عَلَيْ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟ قَالُوا: «أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟ قَالُوا: اللّه عَلَيْ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟ قَالُوا: اللّه وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ. قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا اللّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَا لَهُ يَكُنُ (٥) فَقَدْ بَهَتَّهُ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠). أَقُولُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنُ (٥) فَقَدْ بَهَتَّهُ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠).

الْمَسْلِم، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو وَلَا تَذَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمَسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مِرَادٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِم، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ().

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢).

⁽۲) أخرجه البخاري (۲۱۱٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣١١٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

⁽٥) بعده في «أ»، «صحيح مسلم»: «فِيهِ».

⁽٦) أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

⁽٧) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

189٣ - وَعَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ جَنَّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَقِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَاللَّهْ ظُ لَهُ (١).

١٤٩٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُمَارِ أَخَاكَ، وَلَا تُمَازِحُهُ، وَلَا تَعِدُهُ مَوْعِدًا فَتُخْلِفَهُ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ () بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ (").

١٤٩٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَا ﴿ الْحَصْلَتَ انِ اللَّهِ عَيَا ﴿ الْخُدْرِيِ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَا ﴿ الْخُدُونِ الْبُخُلُ وَسُوءُ الْخُلُقِ ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ (٥٠)، وَفِي سَندِهِ ضَعْفٌ (٢٠).

١٤٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبَّانِ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِئ، مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٠).

١٤٩٧ - وَعَنْ (أَبِي صِرْمَةَ) (() ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا (٩) ضَارَّهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقً مُسْلِمًا (١٠) شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (١١).

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٥٩١)، والحاكم (١/ ٥٣٢).

⁽٢) أخرجه الترمذي (١٩٩٥).

⁽٣) ينظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ٧٧٦)، و «الآداب الشرعية» (٢/ ٢١٤).

⁽٤) في «س»، «جامع الترمذي»: «تَجْتَمِعَانِ».

⁽٥) أخرجه الترمذي (١٩٦٢).

⁽٦) ينظر: «الترغيب والترهيب» (٣/ ٣٨١)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣١٣).

⁽٧) أخرجه مسلم (٢٥٨٧).

⁽٨) في «أ»: «ابن صبرمة». والمثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود»، و «جامع الترمذي».

⁽٩) ليس في «سنن أبي داود»، «جامع الترمذي».

⁽١٠) ليس في «سنن أبي داود»، «جامع الترمذي».

⁽۱۱) أخرجه أبو داود (٣٦٣٥)، والترمذي (١٩٤٠).

١٤٩٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْفَاحِشَ الْبَذِيِّ ('')». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ('').

١٤٩٩ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا اللَّارَقُطْنِيُّ وَقْفَهُ (٢)، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقْفَهُ (٤).

١٥٠٠ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥).

١٥٠١ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ»(١٠). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(٧).

١٥٠٢ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ
 عَذَابَهُ». أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (^).

٣٠٥٠ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا(٩).

١٥٠٤ - وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْتُو: ﴿ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبُّ (١٠)

⁽١) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٩/ ٨١): «البَلِنيّ: بفتح موحَّدة وكسر ذال معجمة وتشديد تحتية، وفي نسخة بسكونها وهمزة بعدها، وهو الذي لا حياء له، كما قاله بعض الشراح».

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٠٠٢).

⁽٣) أخرجه الترمذي (١٩٧٧)، والحاكم (١/ ١٢).

⁽٤) ينظر: «علل الدارقطني» (٥/ ٩٢).

⁽٥) تقدم برقم (٨٤).

⁽٦) كتب بحاشية «ت»: «القت: نمُّ الحديث، فالقتَّات: النَّمَّام».

⁽٧) أخرجه البخاري (٢٠٥٦)، ومسلم (١٠٥).

⁽A) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٣٢٠).

⁽٩) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢١).

⁽١٠) ضبط في «أ»، «ص» بكسر الخاء، وفي «ت» بفتح الخاء وكسرها. والضبط المثبت من «ب»، «س». وكتب بحاشية «ت»: «الخَبُّ والخِبُّ: الرجل الخدَّاع. من «الصحاح». وينظر: «الصحاح» (١١٧/١).

وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَفَرَّقَهُ حَدِيثَيْنِ(١)، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ(٢).

١٥٠٥ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ (٣) حَدِيثَ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ (٤) صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ (٥) الْآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ». يَعْنِي: الرَّصَاصَ (٢). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُ (٧).

١٥٠٦ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عَنْ مُعَنْ مُعْمَالًا وَمُعَنْ مُعَنْ مُعُلِلًا لَهُ وَاللَّهُ مُعَنْ مُعَنْ مُعُمِّنُ مُعَنْ مُعْمَ مُعِلًا مُعَنْ مُعَنْ مُعَنْ مُعَنْ مُعَنْ مُعِلِمُ مُعِلًا مُعَنْ مُعَنْ مُعَنْ مُعَنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعَنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلَمُ مُعْمِ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ عُلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلَمُ مُعَلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعْمِعُ مُعِلَمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعِلِمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعِلِمُ مُعْمِعُ مُعْمِعُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعُمِعُمُ مُعْمِعُ مُعُمْ مُعُمْ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُوا مُعُمْ مُعُمِعُ مُعُمُومُ مُعْمُ مُعُمُ مُعُمِمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُومُ مُعُمُ مُعْمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُومُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُم

اللَّهِ عَلَيْهِ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ وَاخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (۱۱)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ (۱۱).

١٥٠٨ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ». وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْ

١٥٠٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيْكِيْ : «الشَّوْمُ سُوءُ الْخُلُقِ».
 أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٥)، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ (١٤٠).

(۱) أخرجه الترمذي (۱۹۲۷، ۱۹۲۶).

(٢) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٥/ ١٢٠)، و«الآداب الشرعية» (٣/ ٣٠٢).

(٣) في «صحيح البخاري»: «اسْتَمَعَ إِلَى».

(٤) بعده في «صحيح البخاري»: «أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ».

(٥) في «صحيح البخاري»: «أُذُنِهِ». وأشار في هامشه إلى نسخة كالمثبت.

(٦) ضبط في «ب» بضم الراء، وبدون ضبط في بقية النسخ. قال المصنِّف في «فتح الباري» (٦/ ٣٨٥): «الرصاص: بفتح الراء وبكسرها أيضًا».

(٧) أخرجه البخاري (٧٠٤٢).

(٨) أخرجه البزار (٦٢٣٧، ٦٢٣٧) من طريقين.

(٩) ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٧٨)، وينظر: «الفوائد المجموعة» (ص٥٦).

(١٠) أخرجه الحاكم (١/ ٦٠).

(۱۱) ينظر: «الترغيب والترهيب» (٣/ ٥٦٩)، و «مجمع الزوائد» (١/ ٩٨).

(۱۲) أخرجه الترمذي (۲۰۱۲).

(۱۳) أخرجه أحمد (۲۵۱۸٦).

(١٤) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٢/ ٢١١)، و «شعب الإيمان» (١٠/ ٣٧٩).

٠١٥١٠ وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَا ﴿ إِنَّ اللَّعَانِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠).

١٥١١ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَل ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمُنْ عَمَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ ﴾. أُخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (٢) ، وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ (٣).

١٥١٢ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ وَيُلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكُذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ (١٠) الْقَوْمَ، وَيُلٌ لَهُ، ثُمَّ وَيُلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ (٥)، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ (١٠).

١٥١٣ - وَعَنْ أَنَسٍ هُنَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ: «كَفَّارَةُ مَنِ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ». رَوَاهُ (٧) الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ (٨).

١٥١٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْخَصِمُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩).

⁽۱) أخرجه مسلم (۸۹/۲۵۹).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢٥٠٥).

⁽٣) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمُتصل. وخالد بن معدان لم يُدرك معاذ بن جبل، وينظر: «الآداب الشرعية» (١/ ٣٤٠).

⁽٤) ليس في «ت». ومثبت من بقية النسخ، «سنن أبي داود»، «السنن الكبرى» للنسائي، «جامع الترمذي».

⁽٥) أخرجه أبو داود (٤٩٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٦١)، والترمذي (٢٣١٥).

⁽٦) ينظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٣٨٤)، و«الآداب الشرعية» (١/ ٩٢ - ٩٣).

⁽٧) في «أ»: «وعن».

⁽٨) أخرجه الحارث في مسنده، كما في «بغية الباحث» (٢/ ٩٧٤، رقم ١٠٨٠)، وينظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ٨٢٥)، و«الآداب الشرعية» (١/ ٦٢).

⁽٩) أخرجه مسلم (٢٦٦٨)، والحديث أخرجه البخاري أيضًا (٧١٨٨). وينظر: «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي (٤/ ٢٢).

بَابُ التَّرْغِيبِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

١٥١٥ - عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ؛ ﴿ عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ؛ فَإِنَّ الْبِرِّ، وَإِنَّ الْمَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدِّيقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى النَّادِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ (١) يَكُذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ إِلَى النَّادِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ (١) يَكُذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ عَنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

١٥١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ الظَّنَّ عَلَيْهِ) (١٥) .

١٥١٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ : "إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطُّرُ قَاتِ. قَالُ اللَّهِ عَلَيْ : "إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطُّرُ قَاتِ. قَالُ وَالْجُلُوسَ بِالطُّرُ قَاتِ. قَالُ وا اللَّهِ، مَا لَنَا بُدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا. قَالَ: فَأَمَّا إِذْ أَبَيْتُمْ فَأَعْطُ وا الطَّرِيقَ حَقَّهُ. قَالُ وا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَام، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧).

١٥١٨ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ وُ
 في الدِّين». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (^).

⁽١) في «أ»: «العبدُ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٢) في «أ»: «العبدُ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧/ ١٠٥).

⁽٤) بعده في «ت»، «أ»: «الحديث».

⁽٥) ليس في «أ».

⁽٦) تقدم برقم (١٤٨٤).

⁽٧) أخرجه البخاري (٦٢٢٩)، ومسلم (٢١٢١).

⁽٨) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

١٥١٩ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَالِيَّةِ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

١٥٢٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِسمَانِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ (٢).

١٥٢١ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَام النَّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَـمْ تَسْتَحِي (٢) فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١).

١٥٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدْرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ. فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

١٥٢٣ – وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا؛ حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢).

١٥٢٤ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ هُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجُهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ (٧).

⁽١) أخرجه أبو داود (٤٧٩٩)، والترمذي (٢٠٠٢).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٤)، ومسلم (٣٦).

⁽٣) ضبط في «ب» بكسر الحاء وسكونها معًا. وبدون ضبط في «أ»، «ص»، «س». والضبط المثبت من «ت»، «صحيح البخاري». قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٥/ ٤٤١): «إذا لم تستحي: بسكون الحاء وكسر التحتية، وفي الفرع: كسر الحاء مخفّفة».

⁽٤) أخرجه البخاري (٦١٢٠).

⁽٥) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

⁽٦) أخرجه مسلم (٢٨٦٥/ ٦٤).

⁽٧) أخرجه الترمذي (١٩٣١).

١٥٢٥ - وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوُهُ (١٠).

١٥٢٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةً (٢) ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَا إِلَّا عِنْ مِا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوِ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣).

١٥٢٧ – وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ؛ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٤).

١٥٢٨ - وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ. ثَلَاثًا، قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

١٥٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَكُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).

١٥٣٠ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَسَعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسَعْهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٧).

١٥٣١ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ». أَخْرَجَهُ أَبُو ذَاوُدَ (١) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ (١).

⁽١) أخرجه أحمد (٢٨٢٥٧).

⁽٢) في «أ»: «بريرة». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح مسلم».

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٥٨٨).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٢٤٨٥).

⁽٥) أخرجه مسلم (٥٥).

⁽٦) أخرجه الترمذي (٢٠٠٤)، والحاكم (٤/ ٣٢٤).

⁽٧) أخرجه أبو يعلى (٦٥٥٠)، والحاكم (١/ ١٢٤).

⁽٨) أخرجه أبو داود (٤٩١٨).

⁽٩) ينظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٤٧٩)، و«الآداب الشرعية» (١/ ٣٠٧).

١٥٣٢ – وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ ﴾. النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ (١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٢)، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الصَّحَابِيَّ (٣).

١٥٣٣ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهُ: «اللَّهُمَّ أَحْسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤).

بَابُ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ

١٥٣٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا (٥٠). الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا (٥٠).

١٥٣٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ ﴿ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبَرَانِيُّ (١) عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبَرَانِيُّ (١) بإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٧).

١٥٣٦ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُؤُ) (^) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩).

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٣٢).

⁽۲) ينظر: «فتح الباري» (۱۰/ ۵۱۲).

⁽٣) أخرجه الترمذي (٢٥٠٧)، وفيه: «عَنْ شَيْخِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

⁽٤) أخرجه أحمد (٣٩٠٠)، وابن حبان (٩٥٩).

⁽٥) أخرجه ابن ماجه (٣٧٩٢)، وابن حبان (٨١٥)، والبخاري (٩/ ١٥٣) تعليقًا.

⁽٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٤٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٦٦، رقم ٣٥٢).

⁽٧) ينظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٤١).

⁽A) ليس في «أ».

⁽٩) أخرجه مسلم (٢٧٠٠) بنحوه.

٧٩٧ - وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ وَ اللَّهَ وَكُولُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَلَا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ (١).

١٥٣٨ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَيَيْ : «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ (٢)، عَشْرَ مَرَّاتٍ، كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣).

١٥٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِثَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٤٠).

٠١٥٤٠ وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ﴿ قَالَتْ: ﴿ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ عَيْلَا ۚ: لَقَدْ قَلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ قُلْتُ بَعْدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

١٥٤١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ». لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَاكِمُ اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللَّهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ (١).

١٥٤٢ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَرْبَعٌ، لَا يَضُرُّكُ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّ

⁽۱) أخرجه الترمذي (۳۳۸۰).

⁽٢) بعده في «صحيح مسلم» - واللفظ له-: «لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٤)، ومسلم (٢٦٩٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١).

⁽٥) أخرجه مسلم (٢٧٢٦).

⁽٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» -كما في «تحفة الأشراف» (٤٠٦٦)- وابن حبان (٨٤٠)، والحاكم (١/ ٥١٢).

⁽٧) أخرجه مسلم (٢١٣٧).

١٥٤٣ – وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﴿ قَالَ: «قَالَ لِي (') رَسُولُ اللَّهِ عَلِيْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ (''): لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ ('').

زَادَ النَّسَائِيُّ: «وَلَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ»(٤).

١٥٤٤ - وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﴿ مَنِ النَّبِيِّ عَيْكِ قَالَ: ﴿إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥).

٥٤٥ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِلَفْظِ: «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»(٦).

١٥٤٦ - وَلَـهُ مِـنْ حَدِيـثِ أَبِي هُرَيْـرَةَ رَفَعَـهُ: «لَيْـسَ شَـيْءٌ أَكْـرَمَ عَلَـى اللَّـهِ مِـنَ الدُّعَـاءِ». وَصَحَّحَهُ ابْـنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِـمُ(٧).

١٥٤٧ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُوَلِّ يُرَدُّ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، (وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ (١٥)(٩).

١٥٤٨ - وَعَنْ سَلْمَانَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٠٠٠).

⁽١) ليس في «أ»، «ص». ومثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٢) بعده في «صحيح مسلم»: «فَقُلْتُ: بَلَى. فَقَالَ:».

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤).

⁽٤) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠١١٨) من حديث أبي هريرة ﷺ. وينظر: «فتح الباري» (١١/١٠٥).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٠٠)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧)، وابن ماجه (٣٨٢٨).

⁽٦) أخرجه الترمذي (٣٣٧١).

⁽٧) أخرجه الترمذي (٣٣٧٠)، وابن حبان (٨٧٠)، والحاكم (١/ ٤٩٠).

⁽۸) تقدم برقم (۱۹۸).

⁽٩) ليس في «أ».

⁽١٠) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والحاكم (١/٤٩٧).

١٥٤٩ - وَعَنْ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِنِدِيُّ (١).

٠٥٥٠ - وَلَهُ شَوَاهِدُ، مِنْهَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ('')، وَمَجْمُوعُهَا يَقْتَضِي أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ('').

١٥٥١ - وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقَيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ مُ عَلَيَّ صَلَاةً ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤).

١٥٥٢ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِنَعْمَتِكَ عَلَيَّ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَا يَعْفِرُ اللَّذُنُوبَ إِلَّا أَنْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠).

٣٥٥٣ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: ﴿ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَعُ هَوُ لَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي، وَمِنْ يُمْسِي وَحِينَ يُصِينِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَآمِنْ مَنْ يَبْنِ يَدَيَّ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَآمُونُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢).

⁽۱) أخرجه الترمذي (۳۳۸٦).

⁽٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٥).

⁽٣) قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢١٢): «فأما مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظه عن أحد من السلف في دعاء القنوت، وإن كان يُروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة، وقد رُوي فيه عن النبي على حديثٌ فيه ضعف، وهو مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة، وأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت بخبر صحيح ولا أثر ثابت ولا قياس، فالأولى أن لا يفعله ويقتصر على ما فعله السلف من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة، وبالله التوفيق».

⁽٤) أخرجه الترمذي (٤٨٤)، وابن حبان (٩١١).

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٣٠٦).

⁽٦) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٣٢٥)، وابن ماجه (٣٨٧١)، والحاكم (١/١٥).

١٥٥٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ (') نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ». وَخُرَجَهُ مُسْلِمٌ ('').

٥٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ و^(٣) ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُودُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُودُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٠).

١٥٥٦ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ ﴿ قَالَ: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ النَّهُ مَلِ اللَّهُ مَا لِلَهُ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ. فَقَالَ ﷺ: لَقَدْ سَأَلُ اللَّهَ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَلَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ. فَقَالَ ﷺ: لَقَدْ سَأَلُ اللَّهَ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠).

٧٥٥٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحُنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النَّشُورُ. وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (١)». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ (٧).

١٥٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٠٠.

⁽١) في «ت»، «أ»، «ص»: «وفجأة». والمثبت من «ب»، «س»، «صحيح مسلم».

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٧٣٩).

⁽٣) في «ص»، و «المستدرك»: «عمر». والمثبت من «ب»، «ت»، «أ»، «س»، «سنن النسائي»، «تلخيص المستدرك» للذهبي.

⁽٤) أخرجه النسائي (٥٤٧٥)، والحاكم (١/ ٥٣١).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٤٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦١٩)، والترمذي (٣٤٧٥)، وابن ماجه (٣٨٥٧)، وابن ماجه (٣٨٥٧)،

⁽٦) في «سنن أبي داود»: «النَّشُورُ». وفي «السنن الكبرى» للنسائي: «وَإِلَيْكَ النَّشُورُ». قَالَ: وَمَرَّةً أُخْرَى: «وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». وعند الترمذي وابن ماجه من أمره ﷺ.

⁽٧) أخرجه أبو داود (٥٠٦٨)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٢٣)، والترمذي (٣٣٩١)، وابن ماجه (٣٨٦٨).

⁽٨) أخرجه البخاري (٦٣٨٩)، ومسلم (٢٦٩٠).

١٥٥٩ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﴿ قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَدْعُو ('): اللَّهُمَّ اغْفِرْ اغْفِرْ لِي خَطِيتَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخْدُتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ (وَأَنْتَ الْمُوَخِّرُتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ (وَأَنْتَ الْمُوَخِّرُ) ('')، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ''.

١٥٦٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ ضَيْرٍ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرِّ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٤).

١٥٦١ - وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَالْحَاكِمُ (٥٠). عَلَمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَالْحَاكِمُ (٥٠).

١٥٦٢ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَزِدْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالٍ أَهْلِ النَّارِ»(١). وَإِسْنَادُهُ حَسَنُ (٧).

١٥٦٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيَ عَلَيْهِ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلَكَ (١٠) عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلَكَ (١٠)

⁽١) في «أ»: «يقول». والمثبت من «ب»، «ت»، «س»، «صحيح مسلم» واللفظ له.

⁽٢) في «ب»، «ت»، «س»: «وَالْمُؤخِّرُ». والمثبت من «أ»، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٧١٩).

⁽٤) أخرجه مسلم (٢٧٢٠).

⁽٥) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٨١٩)، والحاكم (١/ ٥١٠).

⁽٦) أخرجه الترمذي (٣٥٩٩).

⁽٧) ذكره البغوي في «مصابيح السنة» (١٧٩٩) في قسم «الحسان»، وقال: «غريب».

⁽A) بعده في «س): «منه». والمثبت من بقية النسخ، «سنن ابن ماجه».

عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ ('') وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ بِهِ ('' عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ ('') اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، (وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، (وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ) ('')، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ ('') أَبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ ('').

١٥٦٤ - (وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ) (٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١): «كَلِمَتَانِ (حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمٰنِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ) (١): سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ (١٠٠).

آخِرُ الْكِتَابِ.

قَالَ مُصَنِّفُهُ شَيْخُنَا قَاضِي الْقُضَاةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبْقَاهُ اللهُ فِي خَيْرٍ:

فَرَغَ مِنْهُ مُلَخِّصُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَجَرٍ فِي حَادِيَ عَشَرَ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَمَانِ مِثَةٍ، حَامِدًا مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا (''').



⁽١) بعده في «س»: «مُحَمَّدٌ ﷺ. والمثبت من بقية النسخ، «سنن ابن ماجه».

⁽٢) في «س»: «منه»، وفي «ب»: «بك» وضرب عليه. والمثبت من «ت»، «أ»، «ص»، «سنن ابن ماجه».

⁽٣) بعده في «س»: «مُحَمَّدٌ عَلِيْقُ». والمثبت من بقية النسخ، «سنن ابن ماجه».

⁽٤) ليس في «س». وتكرر في «ص». والمثبت من «ب»، «ت»، «أ»، «سنن ابن ماجه».

⁽٥) في «س»: «واللفظ له، و».

⁽٦) أخرجه ابن ماجه (٣٨٤٦)، وابن حبان (٨٦٩)، والحاكم (١/ ٥٢١).

⁽٧) ليس في «س». وعوضًا عنه زاد في آخر الحديث: «متفق عليه».

⁽۸) بعده في «أ»: «وكرم».

⁽٩) في «سُ»: «خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمٰنِ». والمثبت من بقية النسخ، «صحيح البخاري»، «صحيح مسلم».

⁽۱۰) أخرجه البخاري (۷۳ ۷۰)، ومسلم (۲٦٩٤).

⁽١١) اختلفت العبارات الختامية في النسخ، وأثبتنا عبارة «ب»؛ لكونها أقدم النسخ، وذكرنا عبارة كل نسخة في وصفنا للنُّسخ في مقدِّمة الكتاب.

المصادر والمراجع

- ۱ «أبجد العلوم» لصِدِّيق حسن خان، أعدَّه للطبع عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ۱۹۷۸م.
- ۲- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري، تحقيق دار المشكاة
 للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة
 الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ٣- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق جماعة، بإشراف الدكتور زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- ٤- «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» لابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
 - «أحكام الضياء»= «السُّنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام».
- ٥- «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإشبيلي، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، دار الرشد بالرياض، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- ٦- «الآداب الشرعية والمنح المرعية» لابن مفلح، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- ٧- «الأدب المفرد» للإمام البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر
 الإسلامية ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٤٠٩م.
- ۸− «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» للقسطلاني، المطبعة الأميرية بمصر،
 الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.
- 9- «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» لابن كثير، تحقيق بهجة يوسف حمد أبو الطيب، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

١٠ - «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

۱۱- «الاستذكار» لابن عبد البر، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

۱۲ - «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، ۲۰۰۳م.

17 - «الأسماء والصفات» للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

18- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

۱۵- «إِطْراف المُسْنِد المُعْتَلِي بأَطْراف المُسْنَد الحنبلي»= «أَطْراف المُسْنَد» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير بدمشق، دار الكلم الطيب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

«الإعلام بمَن في تاريخ الهند من الأعلام» المسمَّى: «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» لعبد الحي الحسني الطالبي، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٦- «الأعلام» لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

۱۷ - «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف بالرياض، المملكة العربية السعودية.

۱۸ - «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» للقاضي عياض، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

19 - «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لمغلطاي، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ٢٠ «الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى مَن ذُكر في تهذيب الكمال» للحسيني، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ ١٩٨٩م.
- ٢١- «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»
 لابن ماكولا، تحقيق المعلمي اليماني وغيره، مصورة مكتبة ابن تَيْمِيَّة عن الطبعة الهندية.
- ۲۲ «الإلزامات والتتبع» للدارقطني، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ۲۳ «الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، تحقيق محمد خلوف العبد الله،
 دار النوادر بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
- ٢٤ «الأم» للإمام الشافعي، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٥ «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد، تحقيق سعد آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع بالرياض.
- ٢٦- «إنباء الغمر بأنباء العمر» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور حسن حبشى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- ۲۷ «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل باشا البغدادي، دار
 الكتب العلمية ببيروت مصورة عن الطبعة القديمة، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- ۲۸ «البحر الزخار» للبزّار، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله المجلدات (۱- ۹)، وعادل بن سعد المجلدات (۱۰ ۱۷)، وصبري عبد الخالق الشافعي المجلد (۱۸)، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ۱۹۸۸م، وانتهت ۲۰۰۹م).
- ۲۹ «البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للقاضي حسين بن محمد المغربي، تحقيق الدكتور محمد شحود خرفان، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى،
 ۲۵ هـ ۲۰۰۶م.
- ٣٠ «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» للشوكاني، دار الكتب العلمية
 ببيروت.

٣١- «البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملقّن، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٢- «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» لابن أبي أسامة، تحقيق حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٣٣- «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» لابن القطان، تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٤- «تاج العروس من جواهر القاموس» للزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد والإنباء، بالكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٣٥- «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار
 العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٦- «التاريخ الكبير» للإمام البخاري، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٧- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

۳۸- «تاريخ طبق الحلوى وصحاف المنّ والسّلوى» للوزير عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد الحسنى، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم، دار المسيرة ببيروت.

٣٩- «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» للمباركفورى، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي، ومعه: «النكت الظراف على الأطراف» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتبة القيمة بالهند بمباي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ٤ «تخريج أحاديث الإحياء= المغني عن حمل الأسفار» للعراقي، تحقيق الدكتور أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية بالرياض، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- 13- «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري» للزيلعي، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

- 25- «تذكرة الحفاظ» للذهبي، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، ١٣٨٨هـ.
- 27 «الترغيب والترهيب من الحديث الشريف» للمنذري، تحقيق مصطفى محمد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، (تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت)، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
- 33- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٤ «تغليق التعليق على صحيح البخاري» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق سعيد القزقي، المكتب الإسلامي ودار عمار ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- 73 «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٧٤ «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للعراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩م.
- 84- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة بمصر، الطبعة الأولى، 1817هـ 1990م.
- «تلخيص المستدرك» للذهبي= مطبوع مع «المستدرك على الصحيحين» للحاكم النيسابوري.
- 93- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر، تحقيق جماعة، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧ م.
- ٥- «التمييز» للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق دكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر بالمربع، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.
- ٥١ «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» لابن عبد الهادي، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- ٥٢ «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» للذهبي، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الحي عجيب، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- 07- «التنوير شرح الجامع الصغير» للأمير الصنعاني، تحقيق الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- ٥٤ «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، عُنيت بنشره وتصحيحه: شركة العلماء،
 بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يُطلب من دار الكتب العلمية ببيروت.
- ٥٥ «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية،
 الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ٥٦ «تهذیب الکمال في أسماء الرجال» للمزي، تحقیق الدکتور بشار عواد معروف،
 مؤسسة الرسالة ببیروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٦١هـ ١٩٨٥م.
- ٥٧ «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته» لابن القيم، تحقيق الدكتور علي بن محمد العمران ونبيل بن نصار السندي، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
- ۵۸ «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.
- 90- «تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم» لابن الدَّبَع الشيباني، عُني بتصحيحه محمد حامد الفقي، المكتبة التجارية الكبرى، المطبعة السلفية، مصر، ١٣٤٦هـ.
- ٦- «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لأبي السعادات ابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، الطبعة الأولى، من (١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م) إلى (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).
- ٦١- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفى، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- 77- «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم» لابن رجب الحنبلي، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

77- «الجامع» للترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت (مصورة عن نسخة مصطفى البابي الحلبي بمصر)، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

75- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

- 70 «الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم» للحميدي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

7٦- «الجمع بين الصحيحين» للإشبيلي، اعتنى به: حمد بن محمد الغمَّاس، دار المحقق للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

77 - «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر» للحافظ السخاوي، تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

«الجوهر النقي على سنن البيهقي» لابن التركماني= مطبوع مع «السُنن الكبرى» للبيهقى.

۸۶ «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن قيم الجوزية، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

«حاشية سنن النسائي» للسندي= مطبوع مع «السُّنن» للنسائي.

97- «حاشية مسند الإمام أحمد» للسندي، تحقيق نور الدين طالب، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٧٠ «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» لعبد الرزاق البيطار، تحقيق محمد
 بهجة البيطار، دار صادر ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

۱۷- «خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام» للنووي، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٧٢- «الخلافيات» للبيهقي، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار الصميعي بالرياض،
 الطبعة الأولى، ما بين سنة ١٤١٤- ١٤١٧هـ.

٧٣- «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة ببيروت، ١٣٨٤هـ.

٧٤- «الـدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تصحيح الدكتور سالم الكرنكوي الألماني والشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني وآخرين، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٧٥- «الدعاء» للطبراني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت،
 الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٦- «ذيل الدرر الكامنة» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٧٧- «الرسالة المستطرفة» لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٨- «رفع الإصرعن قضاة مصر» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور على
 محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٧٩- «الروض البسام من ترجمة بلوغ المرام ومؤلّفه الإمام» لحسن بن صِدِّيق حسن خان، تحقيق أحمد بن عبد العزيز، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

«الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني»= «المعجم الصغير».

٠٨٠ «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٨١- «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، مكتبة المنار الإسلامية بالكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

۸۲ - «الزهد» لأحمد بن حنبل، تحقيق يحيى بن محمد سوس، دار ابن رجب، الطبعة الثانية، ۲۰۰۳م.

«زهر الربى» للسيوطي (شرح سنن النسائي)= مطبوع مع «السُّنن» للنسائي.

٨٣− «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام» للصنعاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الثالثة، ١٤٣٣هـ.

٨٤ - «السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير» للعزيزي، المطبعة الخيرية بالجمالية، ١٣٠٤هـ.

٥٨- «سُلَّم الوصول إلى طبقات الفُحول» لحاجي خليفة، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإصطنبول، ٢٠١٠م.

٨٦ «السُّنن الصغير» للبيهقي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات
 الإسلامية بكراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

۸۷- «السُّنن الكبرى» للبيهقي، ومعه: «الجوهر النقي على سنن البيهقي» لابن التركماني، تحقيق المعلمي اليماني وآخرين، الطبعة الهندية، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

۸۸ «السُّنن الكبرى» للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٩ «السُّنن الكبير» للبيهة ي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

• ٩ - «السُّنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام» للضياء المقدسي، تحقيق حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

91 - «السُّنن» لابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث بالقاهرة.

97 - «السَّنن» لأبي داود السِّجِسْتاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

9٣ - «السُّنن» لأبي داود السِّجِسْتاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت، تصوير المكتبة العصرية بصيدا، لبنان.

98- «السُّنن» لسعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

٩٥- «السُّنن» للدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة ببيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

«السُّنن» للدارمي= «المسند».

97- «السُّنن» للنسائي، ومعه: «زهر الربى» للسيوطي، و«حاشية السندي»، اعتنى به ورقَّمه عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ- ١٩٣٠م.

99 - «سير أعلام النبُلاء» للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٨- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد الحنبلي، حقَّفه محمود الأرناؤوط، خرَّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى،
 ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

99- «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١١هـ.

١٠٠ - «شرح السنة» للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش،
 المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

۱۰۱- «شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» للزرقاني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

«شرح جامع الترمذي» لابن سيِّد الناس= «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»

۱۰۲ – «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي، تحقيق كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

۱۰۳ - «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان الرملي، تحقيق عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بالفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

۱۰۶ - «شرح سنن أبي داود» لبدر الدين العينى، تحقيق أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١هـ- ١٩٩٩م.

«شرح صحيح مسلم» للقاضي عياض= «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم».

٥٠١- «شرح صحيح مسلم» للنووي، هيئة المطابع الأميرية بالقاهرة.

۱۰۶ - «شرح مشكل الآثار» للطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٩٥هـ - ١٤٩٤م.

۱۰۷ - «شرح معاني الآثار» للطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

۱۰۸ - «شُعب الإيمان» للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

۱۰۹ - «الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية» للترمذي، تحقيق سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

«الصِّحاح»= «تاج اللغة وصحاح العربية».

«الصحيح» لابن حبان البستى= «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

۱۱۰ - «الصحيح» لابن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

۱۱۱ - «الصحيح» للإمام البخاري، مصورة الطبعة السلطانية، تحقيق الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

۱۱۲ – «الصحيح» للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة دار الحديث بالقاهرة، ۱۶۱۲هـ – ۱۹۹۱م.

۱۱۳ - «الصمت وآداب اللسان» لابن أبي الدنيا، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

114 - «الضعفاء الكبير» للعقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، 18٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١٥ - «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي، دار مكتبة الحياة ببيروت.

117 - «طبقات صلحاء اليمن» لعبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي اليمني، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الإرشاد بصنعاء.

۱۱۷ – «علل الترمذي الكبير» رتَّبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

۱۱۸ - «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

119 – «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي ومحمد الدباسي، دار طيبة بالرياض ودار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، 1200هـ 127۷هـ.

۱۲۰ - «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق الدكتور وصي الله عباس، دار الخاني بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

۱۲۱ - «العلل» لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف وعناية الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ۱٤۲۷هـ - ۲۰۰۲م.

۱۲۲ - «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

۱۲۳ – «العمدة في الأحكام» لعبد الغني المقدسي، تحقيق الدكتور سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

174 - «العناية شرح الهداية» لجمال الدين الرومي البابري، دار الفكر، الطبعة بدون طبعة وبدون تاريخ.

۱۲۵ – «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» للبقاعي، تحقيق الدكتور حسن حبشى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

۱۲۶ - «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ۱۳۸۸ هـ – ۱۹۶۸م.

17٧ - «غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة» للرشيد العطار، تحقيق محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

۱۲۸ – «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، ومعه: «هدي الساري» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، مصورة دار المعرفة ببيروت، عن الطبعة السلفية الأولى.

۱۲۹ – «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب الحنبلي، تحقيق محمود شعبان عبد المقصود، وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

۱۳۰ - «الفروع» لابن مفلح، ومعه: «تصحيح الفروع» لعلاء الدين المَرْداوي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

۱۳۱ - «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ۱۶۸ هـ - ۱۹۹۷م.

۱۳۲ - «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات» لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

۱۳۳ - «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

۱۳۶ – «القاموس المحيط» للفيروزآبادى، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

۱۳۵ - «قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر» لصالح الفلاني، تحقيق عامر حسن صبري، دار الشروق بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م.

۱۳۶ - «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي الجُرْجاني، تحقيق الدكتور سهيل زكار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

«الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار» لابن أبي شيبة= «المصنّف».

۱۳۷ - «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

۱۳۸ – «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

۱۳۹ - «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب» لابن الجوزي، تحقيق الدكتور عبد العزيز بن راجى الصاعدي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

• ١٤٠ - «كفاية المستقنع لأدلة المقنع» لجمال الدين المَرْداوي، اعتناء مركز حفاظ الوحيين بالرياض، دار العقيدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

181 - «الكلام على حديث: امرأتي لا تبرد يبد لامس» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، مخطوط، وعليه دراسة للدكتور عبد المجيد جمعة.

۱٤۲ – «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

187 - «لَحْظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1919هـ- 1949م.

٤٤١ - «لسان العرب» لابن منظور، دار صادر ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

1 10 - «لسان الميزان» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

187 - «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» لابن رجب الحنبلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

۱ ٤٧ - «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٤٨ - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي بالقاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

۱٤۹ - «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة ببيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- ١٥٠ «مجموع الفتاوى» لابن تَيْمِيَّة، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- ۱۵۱ «المجموع شرح المهذب» للنووي، دار الفكر (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطبعي).
- ۱۵۲ «المحرَّر في الحديث» لابن عبد الهادي، تحقيق عادل الهدبا ومحمد علوش، دار العطاء بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ۱۵۳ «المحيط في اللغة» للصاحب بن عبَّاد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار المعارف ببغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- 104 «مختصر زوائد مسند البزار على الكتب السنة ومسند أحمد» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق صبري عبد الخالق أبي ذر، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى 1817هـ 1997م.
- ١٥٥ «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق،
 مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،
 ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- 107 «المدرج إلى المدرج» للسيوطي (مطبوع ضمن مجموعة رسائل في الحديث)، تحقيق صبحى البدري السامرائي، الدار السلفية بالكويت.
- ١٥٧ «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي، بعناية شكر الله بن نعمة قوجاني، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- ١٥٨ «المراسيل» لأبي داود السِّجِسْتاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ۱۵۹ «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للملا علي القاري، تحقيق جمال عيتاني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ١٦٠ «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» رواية ابنه أبي الفضل صالح، تحقيق الدكتور فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

۱٦۱ - «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.

١٦٢ - «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود السِّجِسْتاني، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

177 - «المستدرك على الصحيحين» للحاكم النيسابوري، ومعه: «تلخيص المستدرك» للذهبي، الطبعة الهندية.

178 – «مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب ﷺ وأقواله على أبواب العلم» لابن كثير، تحقيق إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح بالفيوم، مصر، الطبعة الأولى، 18٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

170 - «المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، 181٧هـ - 1997م.

١٦٦ - «المسند» المعروف بـ (السُّنن) للدارمي، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٦٧ - «المسند» لأبي عوانة، تحقيق فريق من الباحثين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ ٢٠١٤م.

۱٦٨ - «المسند» لأبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٦٩ - «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، طبعة جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.

«المسند» للبزار= «البحر الزخار».

۱۷۰ - «المسند» للطيالسي، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

۱۷۱ - «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة.

۱۷۲ - «مصابيع السنة» للبغوي، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم إبراهيم سمارة وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

۱۷۳ - «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصيري، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

١٧٤ - «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للفيومي، المكتبة العلمية ببيروت.

۱۷۵ - «المصنَّف» لابن أبي شيبة، تحقيق حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م.

۱۷٦ - «المصنَّف» لابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، شركة دار القبلة بجدة، مؤسسة علوم القرآن بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

۱۷۷ – «المصنَّف» لابن أبي شيبة = «الكتاب المصنَّف في الأحاديث والآثار»، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

۱۷۸ - «المصنَّف» لعبد الرزاق بن همام، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

۱۷۹ – «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق مجموعة من الباحثين (في ۱۷ رسالة جامعية)، تنسيق الدكتور سعد الشثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ۱۹۹۸هـ ۱۹۹۸م.

۱۸۰ - «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» لابن قُرقول، تحقيق مجموعة من الباحثين بدار الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ- ٢٠١٢م.

۱۸۱ - «معالم السنن» للخطابي، طبعه وصحَّحه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

۱۸۲ - «المعجم الأوسط» للطبراني، تحقيق أبي معاذ طارق عوض الله وأبي الفضل عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين بالقاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

۱۸۳ - «معجم البلدان» لياقوت الحموي، دار صادر ببيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

118 - «المعجم الصغير» للطبراني = (الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار ببيروت، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٨٥ - «المعجم الكبير» للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تَيْمِيَّة بالقاهرة،
 الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

۱۸۹ – «المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف» لمحمد خير رمضان يوسف، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م.

۱۸۷ - «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي ودار قتيبة ودار الوعي بدمشق ودار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

۱۸۸ - «معرفة الصحابة» لابن منده، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

۱۸۹ - «معرفة علوم الحديث» للحاكم، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

«المغني عن حمل الأسفار» للعراقي= «تخريج أحاديث الإحياء».

• ١٩٠ - «المغني» لابن قدامة، تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، عالم الكتب بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

۱۹۱ - «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» لأبي العباس القرطبي، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

۱۹۲ - «المقرَّر على أبواب المحرَّر» ليوسف بن ماجد بن أبي المجد المقدسي، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، دار الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ- ٢٠١٢م.

۱۹۳ - «المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية» للمجد ابن تَيْمِيَّة، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٩٤ - «المنتقى من السنن المسندة» لابن الجارود، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

190- «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي، تحقيق الدكتور محمد أحمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

197 - «المهذب في اختصار السنن الكبير» للذهبي، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ١٠٠١م.

۱۹۷ - «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» لتقي الدين المقريزي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ۱۶۱۸ هـ.

۱۹۸ – «موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثالثة، ۱۶۱۹هـ – ۱۹۹۸م.

۱۹۹ - «الموضوعات» لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، من (۱۳۸٦ هـ - ۱۹۲۸ م) السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى،

• ٢٠٠ «الموطأ» للإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ٢٠٦هـ - ١٩٨٥م.

١٠١- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٢٠٢ - «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق حمدي السلفي، دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الثانية، ٢٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.

7.٣ - «نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» لبدر الدين العيني، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى، ٢٠٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

«نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» = «الإعلام بمَن في تاريخ الهند من الأعلام».

الديوبندي الفنجاني ومحمد يوسف الكاملفوري، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان بيروت، دار القبلة بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٢٠٥ «نظم العقيان في أعيان الأعيان» للسيوطي، تحقيق فيليب حتَّى، المكتبة العلمية ببيروت.

٢٠٦ «النفح الشذي شرح جامع الترمذي» لابن سيِّد الناس، تحقيق أبي جابر الأنصاري وعبد العزيز أبو رحلة وصالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

۲۰۷ – «النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح» للعلائي، تحقيق عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

«النكت الظراف على الأطراف» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني= مطبوع مع «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزى.

٢٠٨ - «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

9 · ٢ - «النهاية في غريب الحديث والأثر» لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي والدكتور محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ببيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

• ٢١٠ - «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» لمحيي الدين عبد القادر العيدروس، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

۲۱۱ – «نيل الأمل في ذيل الدول» لزين الدين الملطي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م. ٢١٠ – «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» للشوكان، تحقيق عصام الدين الصبابطي،

الناشر: دار الحديث بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م

«هدي الساري» للحافظ ابن حَجَر العسقلاني= مطبوع مع «فتح الباري بشرح صحيح البخارى».

٢١٣ - «هَدِيَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل باشا البغدادي،
 دار الكتب العلمية ببيروت، مصورة عن طبعة إصطنبول، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢١٤ - «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» للسيوطي، تحقيق عبد السلام محمد
 هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ببيروت، دار البحوث العلمية،
 من (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) إلى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

٢١٥ - «وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام» للسخاوي، تحقيق الدكتور بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ٢١٦١هـ - ١٩٩٥م.

٢١٦ «اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر» لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق ربيع بن
 محمد المسعودي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.



١

فهرس المحتويات

الموضوع

«ALLA **	
* مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ*	٧
الفصل الأول: تعريفٌ موجزٌ بالحافظ ابن حَجَر العسقلاني ﷺ	٩
الفصل الثاني: توثيق نسبة «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر	۱۲
الفصل الثالث: عنوان الكتاب	10
الفصل الرابع: منهج الإمام ابن حجر في «بلوغ المرام»	۱۷
الفصل الخامس: مصادر «بلوغ المرام»	٤ ٢
الفصل السادس: مكانة «بلوغ المرام»	۴٤
الفصل السابع: رواة «بلوغ المرام» عن المصنِّف	۲۷
الفصل الثامن: عناية العلماء بكتاب «بلوغ المرام»	٤١
الفصل التاسع: الطَّبَعات السابقة للكتاب	٤٦
الفصل العاشر: ميزات طبعتنا هذه	٤٩
الفصل الحادي عشر: وصف المخطوطات المعتمدة	۰٥
الفصل الثاني عشر: منهج تحقيق كتاب «بلوغ المرام»	77
نماذج من صور المخطوطات	70
مقدِّمة المصِنِّف	۸٧
* كِتَابُ الطَّهَارَةِ*	۸٩
بَابُ الْمِيَاهِ	۸٩
بَابُ الْآنِيَةِ	9 7
بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا	۹ ٤
بَابُ الْوُضُوءِ	97
بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ	٠١

الصفحة

بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ......ب بَابُ الْغُسْل، وَحُكْم الْجُنُب بَابُ التَّيَمُّمَ......بَابُ التَّيَمُّمَ بَابُ الْحَيْضِ......ب ١١٧ * كتَاكُ الصَّلَاة يَاتُ الْمَوَاقِيتِ يَاتُ الْأَذَانِ................................. تَاتُ شُهُ وط الصَّلاة بَاتُ شُتُ ة الْمُصَلِّلِ بَابُ الْحَتِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ نَاتُ الْمَسَاجِدِ..... بَاكُ سُجُو دِ السَّهُو وَغَيْرِهِ.......ب ١٥٩ بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّع......بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّع..... بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِبابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ.......... يَاتُ الْحُمُعَة بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ......بابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.... بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ١٩٢ بَابُ اللِّبَاسِ....

	الموضوع
199	* كِتَابُ الْجَنَائِزِ
Y11	* كِتَابُ الزَّكَاةِ
Y19	بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
۲۲ ٠	بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ
777	بَابُ قَسْمِ الصَّدَقَاتِ
YY0	
۲۳۱	بَابُ صَوْم التَّطَوُّع، وَمَا نُهِيَ عَنْ صَوْمِهِ
748	بَابُ الإعْتِكَافِ وَقِيَامِ رَمَضَانَ
۲۳ ۷	
۲۳v	بَابُ فَضْلِهِ، وَبَيَانِ مَنْ فُرِضَ عَلَيْهِ
78	بَابُ الْمَوَاقِيتِ
781	بَابُ وُجُوهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ
7 8 1	بَابُ الْإِحْرَام وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
۲٤٤	بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولٍ مَكَّةَ
۲۰۳	بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ
700	* كِتَابُ الْبِيُوعِ
۲۰۰	بَابُ شُرُوطِهِ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ مِنْهُ
۲٦٥	بَابُ الْخِيَارِ
۲۲۲	بَابُ الرِّبَا
۲۷۰	بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا، وَبَيْعِ الْأُصُولِ وَالثِّمَارِ
YV1	أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ
	بَابُ التَّفْلِيسِّ وَالْحَجْرِ
Yvo	
YV7	َ عَاتُ الْحَوَالَةِ وَ الضَّهَانِ

الموضوع الصفحة

YVV	بَابُ الشَّرْكَةِ وَالوَكَالَةِ
٢٧٩	بَابُ الْإِقْرَارِ
٢٧٩	بَابُ الْعَارِيَّةِ
۲۸۰	بَابُ الْغَصْبِ
۲۸۱	بَابُ الشُّفْعَةِبَابُ الشُّفْعَةِ
۲۸۳	بَابُ الْقِرَاضِ
۲۸٤	بَابُ الْمُسَاقَاَةِ وَالْإِجَارَةِ
۲۸۲	بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ
۲۸۸	بَابُ الْوَقْفِ
۲۸۹	بَابُ الْهِبَةِ
	بَابُ اللَّفَطَةِ
۲۹۳	بَابُ الْفَرَائِض
	بَابُ الْوَصَايَا
۲۹۸	بَابُ الْوَدِيعَةِ
Y99	* كِتَابُ النِّكَاحِ
٣٠٦	بَابُ الْكَفَاءَةِ وَٱلْخِيَارِ
۳۰۹	بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ
٣١٣	بَابُ الصَّدَاقِ
٣١٥	بَابُ الْوَلِيمَةِ
٣١٨	بَابُ الْقَسْم
٣٢٠	بَابُ الْخُلْعِ
٣٢١	بَابُ الْخُلْعِ * كِتَابُ الطَّلَاقِ
٣٢٥	
٣٢٥	بَابُ الْإِيلَاءِ وَالظِّهَارِ وَالْكَفَّارَةِ

ع الصفحة	الموضو
پـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	بَابُ اللِّعَادِ
وَالْإِحْدَادِ	بَابُ الْعِدَّةِ
اعاع	بَابُ الرَّضَ
تَ	بَابُ النَّفَقَا
بانَةِ	بَابُ الْحَضَ
لْجِنَايَاتِلِيَّاتِلِيَّانِيَاتِلِيَّانِيَاتِلِيَّانِيَاتِلِيَّانِيَاتِلِيَّانِيَاتِ	
تِ	
ى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ	
أَهْلِ الْبَغْيِأَهْلِ الْبَغْيِأَهْلِ الْبَغْيِ	بَابُ قِتَالِ أَ
الْجَانِي وَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ ٣٥٢	
ْخُذُودَِ 	* كِتَابُ الْ
زَّ انِيَنَّ انِي	
َقَذْفِ	
سَّرِقَةِ	بَابُ حَدِّ ال
شَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِشَارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ	بَابُ حَدِّ ال
بِرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ	
يْجِهَادِ	
يَةِ وَالْهُدْنَةِ	
	بَابُ السَّبْقِ
لَأَطْعِمَةِلَأَطْعِمَةِلَأَطْعِمَةِ	•
لِهِ وَالذَّبَائِحِ	
احِيِّ المَّامِيِّ المَّامِينِ المَّامِينِ المَّامِينِ المَّامِينِ المَّامِينِ المَّامِينِ المَّامِينِ المَّامِ	
نَةِ	

ـ بلوغ المرام ـــ

الصفحة	موضوع
الصفحة	<i>ِصوع</i>

490.	* كِتَابُ القَّضَاءِ* كِتَابُ القَّضَاءِ
۴۹۷.	بَابُ الشَّهَادَاتِ
۳۹۹.	بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ
٤٠٣.	 * كِتَابُ الْعِتْقِ
	بَابُ الْمُدَبَّرِ وَالْمُكَاتَبِ وَأُمِّ الْوَلَدِ
٤٠٧.	* كِتَابُ الْجَامِع
	بَابُ الْأَدَبَِ
٤١٠.	بَابُ الْبِرِّ وَالصِّلَةِ
٤١٢.	بَابُ الزُّهْدِ وَالْوَرَع
٤١٥.	َ بَابُ التَّرْهِيبِ مِنْ مَسَاوِئِ الْأَخْلَاقِ
٤٢٢.	بَابُ التَّرْغِيبِ فِي مَكَارِم الْأَخْلَاقِ
	بَابُ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ
٤٣٣ .	* المصادر والمراجع
600	سا ـ ا ـ ساد س

